جامعة حلوان
كلية الخدمة الإجتماعية
قسم التخطيط الإجتماعى

منظمات المجتمع المدنى كشريك فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية فى مصر

ضمن مقتضيات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة فى الخدمة الاجتماعية
"تخصص تخطيط اجتماعى"

إعداد
حسن مصطفى حسن مصطفى
مدرس مساعد بقسم التخطيط الاجتماعى

إشراف

الأستاذ الدكتور
طلعت مصطفى السروجى
أستاذ التخطيط الاجتماعى ووكيل كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان لشئون التعليم والطلاب

الأستاذ الدكتور
كمال أغـــــا
أستاذ متفرغ بقسم التخطيط الاجتماعى – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان

٢٠٠٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم
شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون

صدق الله العظيم

(سورة الشورى ، آيه ٣٨)

اعتماد الرسالة من لجنة الممتحنين

رسالة مقدمة من : حسن مصطفى حسن مصطفى

العمـــــــــــل : مدرس مساعد بقسم التخطيط الاجتماعى

الدرجات العلميـــة : بكالوريوس الخدمة الاجتماعية – دور مايو ١٩٩٥
بتقدير عام جيد جداً مع مرتبة الشرف
ماجستير الخدمة الاجتماعية تخصص تخطيط اجتماعى
١٩٩٩

عنوان الرســـالة : منظمات المجتمع المدنى كشريك فـــى صنـــع سياســـات الرعاية الاجتماعية فى مصر

إشـــــــــراف : الأستاذ الدكتور /طلعت مصطفى السروجى .
الأستاذ الدكتور / كمـــال أغـــــــــا .

تاريخ التســـجيل : ٢١ / ١٠ / ٢٠٠٢

اعتماد لجنة المناقشة والحكم

نوقشت الرسالة بتاريخ / / ٢٠٠٥ وحصلت على درجة الدكتوراه فـــى الخدمة الاجتماعية " تخصص تخطيـــط اجتمـــاعى " وتكونـــت لجنـــة الحكـــم والمناقشة من السادة الأساتذة :

م	الاسم	الوظيفة	الصفة باللجنة	التوقيع
١	أ.د. حمدى محمود السيد	نقيب الأطباء – أستاذ متفرغ بكلية الطب جامعة عين شمس	عضواً	
٢	أ.د. كمال عبد المعطى أغا	أستاذ متفرغ بقسم التخطيط الاجتماعى – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان	مشرفاً	
٣	أ.د.طلعت مصطفى السروجى	أستاذ التخطيط الاجتماعى – ووكيل كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان	مشرفاً	
٤	أ.د. محمد زكى أبو النصر	أستاذ ورئيس قسم التخطيط الاجتماعى كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان	عضواً	

إهـــــــداء

إلى من عاشـــت فـــى داخلـــى أكـــثر ممـــا عاشـــت بجـــوارى

.. روح أبـى الطاهرة

إلـــــى مـــــن عوضنـــــــى الله بـــــــه فقـــــدان أبـــــى

.. والدى وأستاذى الأستاذ الدكتور كمال أغا

إلـــــى مـــــن أثرتنـــــــى بزهـــــــرة شـــــــبابها

.. أمـــــــــــى

إلـــــى الشـــــمعة التـــــى أضـــــــاءت لـــــــى طريقـــــى

.. أختـــــــــى

إلـــــــى الغاليـــــــــة العزيـــــــــزة الطـــــــاهرة

– مصـــــــــــر

أهدى هذا البحث

الباحث

شكر وتقدير

يطيب للباحث أن ينسب الفضل لأهله فقد كان الفضل الأول فى إخـــراج هذا البحث لله سبحانه وتعالى فحمداً وشكراً له على توفيقه.

كما يتقدم الباحث بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان بـــالجميل لوالـــده وأستاذه **الأستاذ الدكتور / كمال أغا** والذى تعلم الباحث من فيض علمه وخلقه ما يعجز قلمه أن يخطه ولسانه أن ينطق به فلم يبخل دوماً فى معاونة الباحث بكـل حب وإخلاص .. والداً وأستاذاً ومشرفاً .. أطال الله فى عمره ومتعه بالصحـــة والعافية .. وجزاه الله عنى وعن الملايين من أبنائه وتلاميـــذه ومحبيـــه خـــير الجزاء.

ويطيب للباحث أن يتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان بالجميل لأخيـــه وأستاذه **الأستاذ الدكتور / طلعت السروجى** .. الذى لم يبخـــل أبـــداً عـــن دعـــم ومعاونة وتوجيه الباحث منذ الوهلة الأولى للقيام بهذا البحـــث حتـــى الانتـــهاء منه .. فكان لرعايته وتوجيهه ولما أفاض به من وقته وجـــهده وعلمـــه علـــى الباحث أطيب الأثر فى إنجاز هذا البحث ... أخاً وأســـتاذاً وصـــاحب مدرســـة علمية متميزة اعتز بأننى أحد طلابها .. فجزاه الله عنى خيراً .

ويطيب للباحث التقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كافة أعضاء هيئة التدريس بقسم التخطيط الاجتماعى ويخص بالذكر أخيه وأستاذه **الدكتور / أحمد عليق**، كمـا يتقدم بخالص الشكر لزملائه من المدرسين المساعدين والمعيدين بالقسم لما قدمـــوه من عون للباحث طوال فترة بحثه.

كما يتقدم الباحث بأسمى آيات الشكر والتقدير لأعضاء مجـــالس إدارات الأمانات العامة للأحزاب والنقابات العامة والاتحاد العام لنقابات عمـــال مصـــر والاتحاد العام للجمعيات وفروعها بمحافظة الشرقية لخالص تعاونهم مع الباحث.

كما يطيب للباحث التقدم بالشكر والتقدير لكافة أصدقائه وبخاصة **الأستاذ / أشرف منصور** المدرس المساعد بكلية التجارة جامعة حلوان والصديق والزميل الفاضل **الأستاذ / وائل سلطان** وأخى وصديقى المخلص **المهندس / محمد يوسف** وأبنى الفاضل **الأستاذ / عبد الرحيم محسن** وأخى وصديقى **الأستاذ / محمد حمد** مدرس اللغة العربية بالأزهر الشريف، **الأستاذ / أحمد صالح**، على ما قدموه للباحث من عون وتشجيع.

كما يتقدم الباحث بخالص الشكر لدار الجنيدى للطباعة وبصفة خاصة **الأستاذ / ضياء الجنيدى** ، **الأستاذ / أحمد عبد الحميد** على خالص تعاونهما مع الباحث .

لهم جميعاً خالص شكرى وتقديرى

الباحث

الفهـــــرس

الموضـــــــــــوع	الصفحة
مقدمة	١
الباب الأول : الإطار التصورى الموجه للدراسة:.....	٣
الفصل الأول : المجتمع المدنى:	٤
أولا: المجتمع المدنى "النشأة، الخصائص، الوظائف":	
(١) نشأة وتطور المجتمع المدنى.....	٥
(٢) خصائص المجتمع المدنى ووظائفه.	١١
(٣) العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على المجتمع المدنى	١٥
(٤) العلاقة بين عناصر مثلث التنمية (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدنى).	٢٢
ثانياً: حالة المجتمع المدنى فى مصر:	
(١) الأحزاب السياسية.	٢٥
(٢) النقابات المهنية والعمالية.	٣٠
(٣) الجمعيات الأهلية.	٣٢
الفصل الثانى : صنع سياسات الرعاية الاجتماعية:	٣٧
أولا: العلاقة بين الخدمة الاجتماعية وسياسة الرعاية الاجتماعية.	٣٨
ثانياً: مداخل سياسات الرعاية الاجتماعية.	٣٩
ثالثاً: نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.....	٤٢
رابعاً: مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.....	٥١
خامساً: صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة.	٥٩
سادساً: المجتمع المدنى وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية.	٦٣
سابعاً: نماذج دولية لشراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.	٧٠

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
الباب الثانى: معطيات الدراسة الميدانية ومناقشتها:	٧٥
الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:.....	٧٦
أولا: الدراسات المتصلة.....	٧٧
ثانياً: مشكلة الدراسة.....	٨٢
ثالثاً: أهداف الدراسة.....	٨٩
رابعاً: فروض الدراسة.....	٨٩
(١) الفروض النظرية .	
(٢) الفروض الإجرائية .	
خامساً: مفاهيم الدراسة.	٩٠
سادساً: المدخل المنهجى.....	١٠٢
سابعاً: إطار المعاينة.....	١٠٣
ثامناً: أساليب وأدوات جمع البيانات.....	١٠٥
تاسعاً: المنهج الإحصائى.....	١٠٩
عاشراً: الصعوبات التى واجهت الباحث وكيفية التغلب عليها....	١١٠
الفصل الرابع: عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية:.....	١١١
أولاً: الخصائص الديموجرافية لمفردات مجتمع البحث.....	١١٢
ثانياً: شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.....	١١٨
ثالثاً: العوامل التى تؤثر على شراكة منظمات المجتمع المدنـــى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية .	١٤٥
(١) توافر العنصر البشرى بمنظمات المجتمع المدنى (كماً وكيفاً).	١٤٥
(٢) التحالف والتشبيك بين منظمات المجتمع المدنى.....	١٥٩
(٣) العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة.....	١٨٢
(٤) العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص...	١٩٤

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
رابعاً: معوقات شراكة منظمات المجتمع المدنـــى فـــى صنـــع سياسات الرعاية الاجتماعية.....	٢٠٢
خامساً: سبل تفعيل شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنـــع سياسات الرعاية الاجتماعية.....	٢٠٩
الفصل الخامس: النتائج العامة للدراسة الميدانية:.....	٢١٣
أولا: النتائج العامة للدراسة الميدانية.....	٢١٤
ثانياً: سبل تفعيل شراكة منظمات المجتمع المدنـــى فـــى صنـــع سياسات الرعاية الاجتماعية.....	٢١٩
ثالثاً : قضايا لدراسات مستقبلية	٢٢٤
مراجع الدراسة :.....	٢٢٥
أولاً: المراجع العربية.....	٢٢٦
ثانياً: المراجع الأجنبية.....	٢٣٥
ملاحق الدراسة:.....	٢٤٠
(١) إستمارة إستبيان لأعضاء مجالس إدارة منظمات المجتمـــع المدنى	٢٤١
(٢) إستمارة إستبار للخبراء فى مجال المجتمع المدنى	٢٥٣
(٣) أسماء السادة الخبراء ووظائفهم أو صفاتهم بمجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى.....	٢٦١
ملخص الدراسة:	٢٦٥
أولا: باللغة العربية.....	٢٦٦
ثانياً: باللغة الإنجليزية.....	1-5

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
(١)	الخريطة الحزبية فى مصر.....	٢٧
(٢)	المهارات المختلفة التى يجب توافرها عند مخططى سياسات الرعاية الاجتماعية.....	٥٨
(٣)	توزيع المبحوثين أعضاء مجلس إدارة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية.....	١٠٣
(٤)	توزيع المبحوثين من الخبراء.....	١٠٤
(٥)	الصدق باستخدام معامل ارتباط العبارة بالدرجة الكلية لإستمارة الإستبيان	١٠٦
(٦)	ثبات إستمارة الإستبيان باستخدام معامل الفا – كرونباخ للاتساق الداخلى.....	١٠٧
(٧)	الصدق باستخدام معامل ارتباط العبارة بالدرجة الكلية لإستمارة الإستبار.....	١٠٨
(٨)	ثبات استمارة الخبراء باستخدام معامل الفا – كرونباخ للاتساق الداخلى.....	١٠٩
(٩)	التوزيع النسبى لأعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى حسب مدة العضوية بالمنظمة.....	١١٣
(١٠)	التوزيع النسبى لأعضاء مجالس منظمات المجتمع المدنى حسب مدة العضوية بمجلس الإدارة.....	١١٤
(١١)	التوزيع النسبى للخبراء حسب (المؤهل الدراسى، التخصص)..	١١٥
(١٢)	التوزيع النسبى للخبراء حسب (مدة العضوية بمنظمة المجتمع المدنى، مدة العضوية بمجلس الإدارة)	١١٦

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
(١٣)	ترتيب مجالات نشاط منظمات المجتمع المدنى فى مجال الرعاية الاجتماعية.....	١١٩
(١٤)	المراحل التى تتم فيها شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.....	١٢١
(١٥)	صور شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.....	١٢٣
(١٦)	الوسائل التى تستخدمها منظمات المجتمع المدنى للشراكة فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية.....	١٢٦
(١٧)	القطاعات التى تشارك فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية..	١٣٠
(١٨)	مجالات نشاط المنظمة فى مجال الرعاية الإجتماعية.....	١٣٢
(١٩)	التباين بين المجموعات الثلاث (الأحزاب، النقابات، الاتحاد الإقليمى للجمعيات) فى مجالات نشاطها فى مجال الرعاية الإجتماعية.....	١٣٥
(٢٠)	مدى تزايد دور المنظمة فى العشر سنوات الأخيرة فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية.....	١٣٦
(٢١)	أسباب تزايد دور المنظمة فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية	١٣٧
(٢٢)	الوسائل التى تستخدمها المنظمة لتقدير الحاجات العامة والفئوية.	١٣٩
(٢٣)	العلاقات بين الوسائل التى تستخدمها منظمات المجتمع المدنى للشراكة فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية وصور شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية.....	١٤١
(٢٤)	مدى توافر العدد الكافى من الموظفين والمتطوعين بالمنظمة	١٤٦
(٢٥)	أسباب النقص فى أعداد المتطوعين بالمنظمة.....	١٤٨

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
(٢٦)	مجالات التدريب التى يحتاجها أعضاء مجلس إدارة المنظمة	١٥٠
(٢٧)	كيفية اتخاذ القرارات داخل مجلس إدارة المنظمة.....	١٥٣
(٢٨)	فوائد توافر العنصر البشرى المؤهل بالمنظمة.....	١٥٥
(٢٩)	العلاقة بين توافر العنصر البشرى بالمنظمة ونشاطها فى مجالات الرعاية الاجتماعية.....	١٥٧
(٣٠)	العلاقة بين توافر العنصر البشرى بالمنظمة وتزايد دورها فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية.....	١٥٨
(٣١)	النطاق الجغرافى للمنظمات الحليفة.....	١٦٠
(٣٢)	أشكال التعاون بين المنظمة والمنظمات الحليفة.....	١٦١
(٣٣)	النطاق الجغرافى الذى تعمل فيه الشبكة.....	١٦٣
(٣٤)	الخدمات التى تقدمها الشبكة.....	١٦٤
(٣٥)	فوائد التحالفات والشبكات.....	١٦٦
(٣٦)	مدى إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك.	١٦٨
(٣٧)	أسباب عدم إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك.....	١٦٩
(٣٨)	فوائد دخول منظمات المجتمع المدنى فى تحالفات وشبكات.	١٧١
(٣٩)	العلاقة بين أشكال التعاون بين المنظمة والمنظمات الحليفة ومجالات نشاط المنظمة فى مجال الرعاية الاجتماعية.....	١٧٣
(٤٠)	العلاقة بين الخدمات التى تقدمها الشبكة وتزايد دور المنظمة فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية.....	١٧٥
(٤١)	العلاقة بين إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك ومجالات نشاطها فى مجال الرعاية الاجتماعية...	١٧٦

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
(٤٢)	العلاقة بين إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك وصور شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.....	١٧٧
(٤٣)	العلاقة بين أسباب عدم إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك ومجالات نشاطها فى مجال الرعاية الاجتماعية	١٧٨
(٤٤)	العلاقة بين فوائد دخول منظمات المجتمع المدنى فى تحالفات وشبكات ومجالات نشاطها فى مجال الرعاية الاجتماعية.....	١٨٠
(٤٥)	طبيعة العلاقة بين المنظمة والحكومة لدى أعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى	١٨٣
(٤٦)	المشكلات التى تعترض علاقة المنظمة بالحكومة لدى أعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى	١٨٥
(٤٧)	طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة من وجهة نظر الخبراء	١٨٧
(٤٨)	مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية التى تشجع الحكومة فيها شراكة منظمات المجتمع المدنى.....	١٨٨
(٤٩)	المشكلات التى تواجه علاقة منظمات المجتمع المدنى بالحكومة من وجهة نظر الخبراء	١٨٩
(٥٠)	العلاقة بين طبيعة العلاقة بين المنظمة والحكومة ومجالات نشاط المنظمة فى مجال الرعاية الاجتماعية.....	١٩٠
(٥١)	العلاقة بين طبيعة العلاقة بين المنظمة والحكومة وتزايد دور المنظمة فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية.....	١٩١
(٥٢)	العلاقة بين طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة وصور شراكة تلك المنظمات فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.....	١٩٢
(٥٣)	صور مساندة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى لدى أعضاء مجالس الإدارة	١٩٥
(٥٤)	صور مساندة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى من وجهة نظر الخبراء	١٩٧
(٥٥)	العلاقة بين صور مساندة القطاع الخاص للمنظمة ومجالات نشاطها فى مجال الرعاية الاجتماعية.....	١٩٨

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
(٥٦)	العلاقة بين صور مساندة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى وصور شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية...	٢٠٠
(٥٧)	معوقات شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر.....	٢٠٣
(٥٨)	المعوقات الاقتصادية لشراكة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية.....	٢٠٤
(٥٩)	المعوقات الاجتماعية لشراكة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية	٢٠٥
(٦٠)	المعوقات التشريعية والإدارية لشراكة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية.....	٢٠٦
(٦١)	العلاقة بين معوقات شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ومدة العضوية بتلك المنظمات.....	٢٠٧
(٦٢)	العلاقة بين معوقات شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ومدة العضوية بمجلس إدارتها. ...	٢٠٨
(٦٣)	مقترحات تفعيل شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.....	٢١٠
(٦٤)	مقترحات تفعيل شراكة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية.....	٢١١

مقـــدمـــة :

عرفت الإنسانية منذ مرحلة مبكرة من نشأتها مفهوم الرعاية الاجتماعيـة ومساعدة الإنسان لأخيه الإنسان، وقد دعمت الرسالات السماوية هـذه النزعـة البشرية وحولتها من مفهوم الإحسان إلى واجب دينـي وإنسـاني وظلـت دور العبادة تلعب دوراً رئيسياً فى الرعاية الاجتماعية حتى اهتدت البشرية بعد ذلـك لآلية جديدة تتولى بشيء من التنسيق والنظام مسئولية الرعاية الاجتماعية وهـي المنظمات التطوعية والتى ظلت تلعب الدور الريادى في الرعايـة الاجتماعيـة حتى بداية القرن العشرين حيث بدأت الدولة تلعب دوراً رئيسـياً فـي مجـال الرعاية الاجتماعية وظهر ما يسمى بدولة الرعاية Welfare State وهو الأمر الذى ساعد على ظهور وبلورة مفهوم سياسات الرعاية الاجتماعية.

وتعبر سياسات الرعاية الاجتماعية عن طموحات المجتمع وآماله فى شتى مجالات الرعاية الاجتماعية، والتى يتم ترجمتها لإستراتيجيات وخطط وبرامـج متكاملة للرعاية الاجتماعية يمكن من خلال تنفيذها تحقيق تلك الطموحات.

وتسعى كافة المجتمعات مع اختلاف أيديولوجيتها لتحقيق أهداف سياسـات الرعاية الاجتماعية حتى يمكن تحقيق أعلى معدل ممكن من الرفاهية لمواطنيـها ومن ثم تحسين نوعية حياتهم، ويتطلب ذلك استثمار كافة المـوارد المتاحـة أو التى يمكن إتاحتها حكومية كانت أو شعبية للوصول لهذه الغايات.

وفى ضوء ذلك تقوم منظمات المجتمع المدنى كمنظمات شعبية تطوعيـة بدعم ومساندة الجهود الحكومية فى شتى مراحـل صنـع سياسـات الرعايـة الاجتماعية بحيث تعبر هذه المنظمات عن حاجات ومشـكلات الجمـاهير بمـا يساعد مراكز صنع سياسات الرعاية الاجتماعية من وضـع سياسـات أكـثر موضوعية، وبحيث تساند الجهود الشعبية الجهود الحكومية فى تحقيق سياسـات الرعاية الاجتماعية وبخاصة مع ارتفاع تكاليف الرعاية الاجتماعيـة وظـهور اتجاه عالمى يطالب بتقلص نشاط الدولة فى مجال الرعاية الاجتماعية.

وفى ظل التغيرات العالمية الجديدة والتوجه العالمى نحو النظام الرأسمالى الليبرالى واقتصاديات السوق وتراجع تدخل الدولة فـي الشـئون الاقتصاديـة

وتقلص نشاطها فى مجالات الرعاية الاجتماعية، وما حملته ظاهرة العولمة من تقارب وتأثير متبادل بين كافة المجتمعات البشرية تبلور مفهوم المجتمع المدنى على كافة المستويات الدولية والإقليمية والقومية وبدأت منظماته وشبكاته تعمل بفاعلية عبر كافة المستويات كشريك فاعل فى صياغة أجندة العمل الدولى والإقليمى والقومى بصفة عامة وفى صياغة وتحقيق وتقويم سياسات الرعاية الاجتماعية بصفة خاصة فى ظل مناخ سياسى واقتصادى واجتماعى عالمى يشجع على صحوة ونمو هذا القطاع.

وأمام هذه التحولات العالمية اتجهت الدول النامية ومن بينهما مصر للتحول إلى نظام السوق وتقليص نشاطها فى المجال الاجتماعى وهو ما أستوجب قيامها بتشجيع ودعم قطاع منظمات المجتمع المدنى ليلعب دوراً أكثر فاعلية فى مناطق الرعاية الاجتماعية التى أنسحبت منها الدولة وإتاحة فرص أكبر لشراكته فى كافة مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بدأ من خطاب سياسى يطالب بدور فاعل لمنظمات المجتمع المدنى وامتداداً بالدعم المادى والبشرى والفنى والتشريعى لها.

وفى ظل تلك الظروف تظهر حاجة ملحة لوصف حالة المجتمع المدنى فى مصر والوقوف على المساحة المتاحة له للقيام بدور الشريك الفاعل عند وضع وتحقيق وتقويم سياسات الرعاية الاجتماعية وما يؤثر عليها من عوامل ومتغيرات وما يتطلبه النهوض بهذا القطاع من خطوات وإجراءات.

الباب الأول
الإطار التصورى الموجه للدراسة

الفصل الأول : المجتمع المدنى .

الفصل الثانى : صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

الفصل الأول
المجتمـــع المدنـــى

أولاً: المجتمع المدنى "النشأة، الخصائص، الوظائف":

(١) نشأة وتطور المجتمع المدنى.

(٢) خصائص المجتمع المدنى ووظائفه.

(٣) العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على المجتمع المدنى.

ثانياً: حالة المجتمع المدنى فى مصر:

(١) الأحزاب السياسية.

(٢) النقابات المهنية والعمالية.

(٣) الجمعيات الأهلية.

أولا: المجتمع المدنى "النشأة، الخصائص، الوظائف":

(١) نشأة وتطور المجتمع المدنى:

النشاط الأهلى أو غير الحكومى نشأ منذ النشأة المبكرة للإنسان، رغم ذلك فقد اختلفت دوافعه واوجه نشاطه وطبيعته التنظيمية وتطورت عبر التاريخ الإنسانى، فقد دعمت وجودة الرسالات السماوية والثقافة المدنية الحديثة، وأتسع نطاق نشاطه من التركيز على المجال الاجتماعى إلى العمل فى كافة المجالات الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ومن الحدود المحلية إلى العمل على كافة المستويات المحلية والقومية بل والدولية، ومن النشاط الفردى إلى العمل الجماعى المؤسسى المنظم.

ورغم أن مصطلح المجتمع المدنى مصطلح معاصر، فإن مصطلح العمل غير الحكومى يعد أقدم من العمل الحكومى فى مجال التنمية والرعاية الاجتماعية وكانت تحكمه العادات والتقاليد والقيم والمعتقدات التى يعتنقها الإنسان، ثم ساعدت الرسالات السماوية الثلاث فى التأكيد على قيمة وأهمية العمل غير الحكومى كوسيلة لمساعدة الإنسان لأخيه الإنسان[١].

أما مفهوم المجتمع المدنى فقد ظهر فى صياغة منتظمة منهجياً لأول مرة فى القرن الثامن عشر ويتميز هذا المفهوم الحديث بالغ الخصوصية تميزاً كبيراً عن التصورات المبكرة للعمل غير الحكومى، فالمجتمع المدنى يمثل مجالاً منفصلاً من العلاقات والنشاط الإنسانيين متميزاً عن الدولة، كما أنه يأخذ الطابع المؤسسى المنظم[٢].

وبذلك يعد الطابع المؤسسى المنظم خاصية هامة من خصائص المجتمع المدنى، ورغم تقارب الفترات الزمنية لنشأة وحدات المجتمع المدنى المختلفة (جمعيات أهلية، نقابات مهنية وعمالية، أحزاب سياسية) إلا أن الدوافع ومكان النشأة قد أختلف بين هذه الوحدات.

---

(1) M. Sadiq Malik: NGOs in South Asia, Arab NGOs Conference "participation and Development", Cairo, 31st October – 2nd November 1989, P: (4).

(٢) الين ميكسنزود : توظيف وإساءة توظيف مفهوم المجتمع المدنى، ترجمة صلاح العمروسى، فى صلاح العمروسى (تحرير) : المجتمع المدنى والصراع الاجتماعى، القاهرة، مركز الدراسات القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧، ص : (١٥).

فقد ظهرت الجمعيات الأهلية فى الولايات المتحدة الأمريكية بدافع التعاون فى ظل غياب الدولة القوية، فى حين ظهرت النقابات فى إنجلترا كرد فعل من قبل العمال على مساوئ الثورة الصناعية للحفاظ على حقوقهم وحمايتهم من الاستغلال، بينما أدى التطور السياسى وظهور مناخ الديمقراطية فى الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا إلى الظهور المبكر للأحزاب السياسية فى تلك الدول قبل غيرهم .

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية موطن النشأة المبكرة للجمعيات الأهلية فقد عرفت الولايات المتحدة منذ فترة مبكرة لنشأتها فكرة الجمعيات ففى ظل حياة المستوطنين الجدد فى مناخ يفتقر إلى الحماية من قبل الحكومة أو الرقابة أو الخدمات على عكس المجتمعات المتمدينة القادمين منها ظهرت النماذج الأولى للجمعيات الحرة فى صورة شركات الميليشيات التى تكونت بغرض الدفاع عن المجتمع، وبمجرد تحقق هذا الهدف تكونت مجموعات أخرى قامت ببناء المدارس والكنائس ونظمت توفير الخدمات الأساسية مثل المطافئ والشرطة المحلية، ثم أتسع نطاق الجمعيات الخيرية فى القرن التاسع عشر[١].

أما بالنسبة للنقابات العمالية والمهنية فتعد بريطانيا أول الدول التى عرفت الحياة النقابية لأنها كانت أول من عرف الثورة الصناعية، أما مميزات الحياة النقابية وتطورها فى بريطانيا فقد تطورت مع النظام السياسى البريطانى وإقراره للحريات العامة[٢].

فى حين تعد الأحزاب السياسية ظاهرة حديثة نسبياً لم تكن معروفة قبل منتصف القرن التاسع عشر إلا فى الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا ثم ظهرت بعد ذلك فى عدد من الدول الأوربية، أما فى أسيا وأمريكا اللاتينية فقد ظهرت عدد من الأحزاب السياسية فى أواخر القرن التاسع عشر، بل أن دول الجنوب الأفريقى لم تعرف أغلبها الأحزاب السياسية إلا فى القرن العشرين[٣].

---

(١) والترشو : الدليل الدولى لإدارة الجمعيات، ترجمة مها أبو السعود، القاهرة، مركز خدمات المنظمات غيز الحكومية، ١٩٩٨، ص ص : (١٢ – ١٣).

(٢) رياض الصمد : المؤسسات الاجتماعية والسياسية فى الدولة الحديثة – النموذج اللبنانى – ط٣، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣، ص : (٣١).

(٣) أحمد شكرى الصبيحى : مستقبل المجتمع المدنى فى الوطن العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص ص : (٩٨ – ٩٩).

ويستنتج من ذلك أن منظمات المجتمع المدنـــى منظمـــات قديمـــة قـــدم الإنسانية، مع وجود تباين فى الدوافع والأغراض التى أدت إلى نشأة وتطور تلك المنظمات بين المجتمعات المختلفة طبقاً لظـــروف كـــل مجتمـــع وأوضاعـــه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وقد تطور قطاع منظمات المجتمع المدنى سواء من حيث عدد منظماته أو الأدوار التى تلعبها فى المجتمع أو من حيث قوة تأثيرها.

ففى الولايات المتحدة الأمريكية تطور عدد الجمعيات الأهلية والمنظمـــات التى لا تبغى الربح بشكل عام بصورة كبيرة ففى عام ١٩٤٠ كان القطاع يضـــم ١٢٥٠٠ منظمة أرتفع هذا العدد عام ١٩٥٠ إلى حوالـــى ٣٢٠٠٠ منظمـــة بزيادة ١٥٦%، أما فى بداية التسعينات فقد قفز العدد إلـــى ٧٠٠٠٠٠ منظمـــة بزيادة ٢١٧,٨% وتعمل على مختلف المستويات (محلية، إقليميـــة، فيدراليـــة، دولية)، وتتحمل هذه المنظمات عن نظيرتها فى أى بلد أخر مســـئولية توفـــير الخدمات الاجتماعية والثقافية وتعمل على تقوية مبادئ الانتماء والعمل الجماعى وتدافع عن مواقف الأعضاء أو المستفيدين لدى السلطات الحكومية[١].

ويعد القطاع المدنى – أو كما يطلق عليه القطاع الثالث – فى أوربا مـــن التقاليد العريقة حيث من المعروف أن واحد من كل أثنين من البالغين عضواً فى جمعية واحدة على الأقل، وتعد الكنيســـتان الكاثوليكيـــة والبروتســـتانتية القـــوة المحركة الرئيسية فى إنشاء حركة الجمعيات، بالإضافة لنجاح الحركات العمالية فى إنشاء النقابات والتعاونيات، ويقدر القطاع الثالث فى الاتحاد الأوربـــى بمـــا يزيد على (٢) مليون منظمة عام ١٩٩٤، ويعمل القطاع الثـــالث فـــى مجـــال الخدمات الاجتماعية والكفاح ضد التهميش الاجتماعى وتحقيق النمو الاجتمـــاعى والاقتصادى[٢].

وفى النموذج الاشتراكى عملت الدولة على تضييق هامش المجتمع المدنى وتقليص عمله إلى الحدود القصوى من التضييق، وهذا النموذج يتمـــيز بثقـــل

---

(١) مصطفى المصمودى : الإعلام الجمعياتى فى المجتمع المدنى، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثانى للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، لجنة متابعـــة المنظمـــات الأهليـــة العربية، ١٧ – ١٩ مايو، ١٩٩٧، ص : (١٨).

(٢) التحالف العالمى لمشاركة المواطنين (سيفيكوس) : مواطنون – دعم المجتمع المدنى فـــى العالم – القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٩٤، ص ص : (٣١٣ – ٣٢٥).

حضور الدولة ومركزيتها الشديدة، وقوة الحزب الواحد وهيمنته المطلقة على الحياة الاجتماعية فى كافة صورها[١].

إلا أن الدول التى أخذت بهذا النظام أصبحت بعد انهياره وتحولها إلى النظام الرأسمالى أكثر احتياجاً للمجتمع المدنى عن غيرها من الدول لمساعدتها فى مواجهة أثار التحول الاقتصادى والقيام بدور أكبر فى مجال الرعاية الاجتماعية بعد التقلص التدريجى لدور الدولة فى هذا المجال.

فعلى سبيل المثال بعد تحول الأقطار الأفريقية للنموذج الرأسمالى وما نتج عن هذا التحول من أزمات وعدم قدرة الدولة على المحافظة على مستوى مناسب من الرعاية واتجاهها نحو مزيد من الديمقراطية أصبح المجتمع المدنى لديه فرصة أكبر للتحرك للتأثير فى السياسة العامة ولعب دوراً أكبر فى مجال الخدمة الصحية والتعليمية وغيرها من مجالات التنمية[٢].

وفى أوربا الشرقية منذ السبعينيات من القرن العشرين قام المجتمع المدنى بدور بالغ الأهمية فى التحول الديمقراطى حيث تحدى المواطنون الأنظمة السلطوية فى حركات طلابية ونسائية ومنظمات مهنية ونقابات عمالية غيرت مجرى الحياة السياسية فى العديد من الدول كهولندا والمجر[٣].

ويستنتج مما سبق أن منظمات المجتمع المدنى تنشط مع تقلص دور الدولة، ومع التحولات العالمية الجديدة والدعوة للديمقراطية، الأمر الذى أدى إلى صحوة منظمات المجتمع المدنى وإتاحة الفرصة لهذه المنظمات لأن تلعب دوراً فعالاً فى السياق الاجتماعى والاقتصادى والسياسى.

فمع النمو الكمى والكيفى لمنظمات المجتمع المدنى فى العالم بدأ هذا القطاع يظهر كشريك فاعل بجانب كلاً من الدولة والقطاع الخاص ليس على المستوى القومى فحسب بل وعلى المستوى الإقليمى والعالمى فظهرت بجانب منظماته القومية منظمات أخرى إقليمية وعالمية للمجتمع المدنى وأصبح عضواً فاعلاً فى المنظمات الدولية ومؤتمراتها بل وله مؤتمراته الخاصة إقليمية وعالمية يناقش فيها قضاياه.

---

(١) سعيد العلوى : نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدنى فى الفكر الغربى الحديث، فى سعيد العلوى وآخرون: المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢، ص : (٦٢).

(2) Andrew Clayton: NGOs, Civil Society and State, Oxford, Intrac Publication, 1996, P : (43).

(٣) هويدا عدلى: المجتمع المدنى العربى والتحول الديمقراطى، مجلة الديمقراطية، العدد (٧)، القاهرة، الأهرام، ٢٠٠٢، ص : (١٨٦).

ونذكر فيما يلى أمثلة للمنظمات الإقليمية للمجتمع المدنى:

١- مؤسسة جنوب أسيا للمنظمات غير الحكومية :

South Asia Association of Non Governmental Organizations

أنشئت فى عام ١٩٨٧ فى إسلام أباد بباكستان كممثل لمنظمات المجتمع المدنى فى إقليم "جنوب أسيا" والذى يضم العديد من الدول أهمها باكستان، الهند، بنجلادش، سيرى لانكا، نيبال، وقد اهتمت تلك المؤسسة بمناقشة قضايا التنمية فى الإقليم ووضع تصور لعمل منظمات المجتمع المدنى فيه، كما اهتمت بدراسة قضايا العدالة الاجتماعية والبيئة والمرأة واستقلال منظمات المجتمع المدنى، والعمل على تحسين القدرات الإدارية والتنظيمية والاتصال والتنسيق بين منظمات المجتمع المدنى فى دول الإقليم(١).

٢- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية:

أسست فى إبريل ١٩٩٨ واتخذت من القاهرة مقراً لها، وتسعى الشبكة إلى القيام بالبحوث والدراسات الموجهة نحو تطوير العمل المدنى العربى، وتوفير قاعدة بيانات عن القطاع المدنى العربى، ورفع كفاءة العاملين فيه من خلال الدورات التدريبية وورش العمل والندوات، وتقديم المشورة الفنية والإدارية اللازمة لمنظمات هذا القطاع، وتوطيد العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى العربية على المستوى القومى والإقليمى وبينها وبين المنظمات الدولية، وكذلك توطيد العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى العربية والحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل(٢).

أما عن المنظمات الدولية للمجتمع المدنى فنذكر على سبيل المثال:

١- المجلس الدولى للمنظمات التطوعية :

International Council of Voluntary Agencies

وهو منظمة دولية مدنية أنشئت عام ١٩٦٢ بجنيف بسويسرا وضمت فى عضويتها منظمات مجتمع مدنى من أكثر من (٣٠) دولة، وقد نشط المجلس فى مجال تحسين التعاون بين منظمات المجتمع المدنى وتنمية هذا القطاع والتوسع فى أنشطته، وكذلك فى مجال المساعدات الدولية(٣).

---

(1) M. Sadiq Malik, Op. Cit., P : (12).

(٢) الشبكة العربية للمنظمات الأهلية: النظام الأساسى واللائحة التنفيذية للشبكة، القاهرة، ٢٠٠٢، م (٥).

(3) International Council of Voluntary Agencies: Relations Between Southern and Northen NGOs, Geneva, 1989, P: (4).

٢- التحالف العالمى لمشاركة المواطنين (سيفيكوس) :
World Alliance for Citizen Participation

أنشئ عام ١٩٩٣ فى الولايات المتحدة الأمريكية وأهتم بإبراز صورة المجتمع المدنى ونشر النماذج الرائدة لعمل هذا القطاع أو التعاون بينه وبين الدولة أو القطاع الخاص، وتشجيع المشاركة والتفاعل بين منظمات المجتمع المدنى وتشجيع العمل التطوعى عبر العالم، وتوفير المناخ السياسى والتشريعى والضريبى الملائم لظهور المجتمع المدنى ونموه، وتشجيع البحوث التى تحدد أبعاد هذا القطاع وقضاياه العالمية، وإجراء حوار مع المنظمات الدولية الكبرى للتعبير عن احتياجات القطاع المدنى(١).

كما عقدت المؤتمرات الإقليمية والعالمية للمجتمع المدنى ومنها على سبيل المثال مؤتمر الشبكات العالمية والإقليمية الذى نظمته المنظمة العالمية "سيفيكوس CIVICUS" ومنظمة القطاع المستقل فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أكتوبر عام ٢٠٠٢ بهدف تقوية التفاعلات بين الشبكات العالمية والإقليمية الممثلة للمجتمع المدنى، ودراسة تأثير تلك الشبكات العالمية والإقليمية للمجتمع المدنى على السياسات العالمية، وتشبيك الشبكات العالمية والإقليمية(٢).

ونستطيع فى النهاية أن نستخلص من تطور المجتمع المدنى ما يلى:

١- بدء المجتمع المدنى بدافع خيرى وهو مساعدة الإنسان لأخيه الإنسان وقد دعمت الرسالات السماوية هذه النزعة ووسعت من نطاقها.

٢- مع تعقد المجتمع واتساع نطاقه المكانى والوظيفى واتساع نطاق احتياجاته تبلور العمل الأهلى فى شكل مؤسسى منظم وبدأت تلك المنظمات بالنشاط فى المجال الاجتماعى ثم تطور نشاطها ليمتد إلى أنشطة اقتصادية وسياسية وثقافية متنوعة إضافة لأنشطتها الاجتماعية.

٣- فى ظل هذا التطور تبلورت للمجتمع المدنى ثقافته الخاصة وهى "الثقافة المدنية".

٤- ينشط المجتمع المدنى فى ظل المجتمع الرأسمالى الديمقراطى حيث يتوافر المناخ السياسى والاقتصادى المناسب لازدهاره.

---

(١) التحالف العالمى لمشاركة المواطنين (سيفيكوس) : مواطنون – دعم المجتمع المدنى فى العالم، مرجع سبق ذكره، ص ص : (٣٠ – ٣٢).

(٢) أمانى قنديل : مؤتمر الشبكات العالمية والإقليمية أكتوبر ٢٠٠٢، المظلة، عدد (٢٩)، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠١، ص : (٩).

٥- يتوقف تنشيط وتفعيل المجتمع المدنى على نمو ثقافة المجتمع المدنى "الثقافة المدنية" فى المجتمع والمساحة التى تتيحها الدولة لصحوة منظمات المجتمع المدنى.

٦- فى ظل العولمة تبلور مفهوم المجتمع المدنى العالمى وبدأت منظماته تعمل بفاعلية فى السياق العالمى، كما أدت لاتساع نطاق ثقافته وظهور شبكات قوية له تعمل عبر المستويات الإقليمية والدولية.

(٢) خصائص المجتمع المدنى ووظائفه:

تتمتع منظمات المجتمع المدنى بعدة خصائص جعلت لديها قدرات متميزة فى أداء العديد من المهام والخدمات وأدت إلى نجاحها فى أداء وظائف اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية عديدة فى إطار الفراغ القائم بين الدولة والفرد والسوق.

حيث توجد عدة خصائص يجب توافرها فى منظمات المجتمع المدنى ويعتبر مدى توافرها مؤشراً لتطور هذه المنظمات وتلك الخصائص هى[١]:

١- **القدرة على التكيف** : أى قدرة المنظمة على التكيف سواء هذا التكيف (زمنى، أو جيلى ، أو وظيفى) مع التطورات البيئية من حولها.

٢- **الاستقلال** : (المالى، والإدارى، والتنظيمى) وعدم خضوعها للسيطرة من قبل فرد، أو مؤسسة، أو جماعة أخرى.

٣- **التجانس** : أى عدم وجود صراعات داخلية داخلها، وحل الخلافات يتم داخلها بطريقة سلمية.

٤- **التنظيم الجماعى**: بمعنى أن منظمات المجتمع المدنى تميل إلى الإدارة الجماعية ولتحقيق ذلك فآلية الانتخابات هى الآلية المعتمدة لتولى مناصب الإدارة المختلفة، بالإضافة إلى المشاركة الجماعية سواء فى صياغة أو تنفيذ القرارات[٢].

٥- **التعددية التنظيمية** : أى تعدد التنظيمات والروابط والمؤسسات المدنية[٣].

حيث تشمل مجموعة من المنظمات والاتحادات والنقابات العمالية والمهنية والأحزاب السياسية، والتى تعبر عن طبقات وفئات اجتماعية مختلفة.

---

(١) أحمد شكرى الصبيحى، مرجع سبق ذكره، ص ص : (٣٢ – ٣٧).

(٢) على ليلة : دور المنظمات الأهلية فى مكافحة الفقر، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٢، ص : (٣٥).

(٣) مروة حامد البدرى : المجتمع المدنى – جماعات الضغط الصينية ودورها فى المطالبة بالديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٣٢)، القاهرة، الأهرام، ١٩٩٨، ص : (٩٣)

ومنظمات المجتمع المدنى تتمتع بقدرات متميزة فى عدة جوانب أهمها[١]:

١- قدرتها على الوصول إلى الفقراء والمحتاجين لمساعدتهم خارج نطاق الخدمات الحكومية أو الخاصة.

٢- تقديم الخدمات بتكلفة نسبية أقل وذلك يرجع لقدراتها على تعبئة الموارد وتنظيم الجهود التطوعية.

٣- الاستجابة السريعة والفاعلة فى مواقف الأزمات أو المتطلبات الجديدة.

٤- إيجاد حلول مبتكرة للمشكلات، وتنمو هذه القدرة الإبداعية نتيجة لصغر حجمها ومرونتها الإدارية والتحرر النسبى من القيود السياسية.

٥- الاتصال القوى بالمجتمعات المحلية لذلك تتميز برامجها بالموضوعية، كما أن ذلك يعطيها القدرة على تقديم معلومات دقيقة عن الأولويات المحلية لجهات التخطيط المحلية والقومية ويؤدى ذلك لفاعلية السياسات والخطط الحكومية[٢].

وفى ظل توافر قدرات متميزة لمنظمات المجتمع المدنى فأنها تؤدى العديد من الوظائف لعل أهمها[٣]:

١- تحقيق النظام والانضباط فى المجتمع: فهى أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض بما تضعه من قواعد يلتزم بها الأعضاء.

٢- تحقيق الديمقراطية فهى توفر قناة للمشاركة الاختيارية فى المجال العام والمجال السياسى.

٣- التنشئة الاجتماعية والسياسية: من خلال ما تغرسه من قيم ومبادئ فى نفوس أعضائها كالولاء والانتماء والتعاون والاهتمام بالشئون العامة للمجتمع.

---

(١) عطية الأفندى : المنظمات غير الحكومية والتنمية – إعادة التفكير من أجل دوراً أكثر فعالية مع إشارة خاصة للحالة المصرية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨، ص ص : (٩٤ – ٩٥).

(2) Michael M. Cernea: Non-governmental Organizations and Local Development, the World Bank, 1989, P : (13).

(٣) ناهد عز الدين : المجتمع المدنى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ص ص : (٣٧ – ٤٤).

٤- حماية الحقوق : فهى تدافع عن حقوق الإنسان كحقه فى حرية التعبير والتجمع والتنظيم والمعاملة المتساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة فى الانتخابات والحوار العام حول القضايا المختلفة.

٥- الوساطة والتوفيق: أى التوسط بين الحكام والجماهير من خلال توفير قنوات للاتصال ونقل أهداف ورغبات المواطنين للحكومة وكذلك رؤية الحكومة للمواطنين بطريقة سليمة .

٦- التعبير والمشاركة الفردية والجماعية : فيشعر الأفراد من خلالها بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم بحرية والتعبير عن مصالحهم بأسلوب منظم وسلمى.

٧- شغل الفراغ الذى تتركه الدولة فى حالة غيابها أو انسحابها من أداء بعض المهام والخدمات: فمثلاً فى الثمانينيات من القرن العشرين شهد العالم ظاهرة انسحاب الدولة من العديد من أدوارها الاجتماعية فتحرك المجتمع المدنى لشغلها لحماية المجتمع من الانهيار.

٨- توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين وتحقيق التكافل الاجتماعى: حيث تمد يد المساعدة خاصة للفئات الضعيفة التى توجد على هامش المجتمع.

٩- المساهمة فى جهود التنمية الشاملة فى ظل مفهوم "التنمية بالمشاركة Development by participation" الذى يعتمد على اعتبار كلاً من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى شركاء فى التنمية.

١٠- الأنشطة والحملات الدفاعية : والتى تعمل من خلالها كجماعات ضغط هدفها التأثير على صانعى القرار من أجل تغيير السياسات والممارسات المختلفة من أجل مصلحة جماعة معينة أو الصالح العام[١].

١١- وظائف التنسيق والتدعيم: والتى تستهدف خدمة المنظمات المدنية الأخرى عن طريق تحقيق التنسيق والتكامل فيما بينهما وتبادل الخبرات والمعلومات، وتنسيق مواقفها مع الحكومة[٢].

وإذا كانت الوظائف السابقة هى الوظائف التى تؤديها منظمات المجتمع المدنى داخل نطاق الدول التى تعمل فيها، فإنه فى ظل ظهور المجتمع المدنى العالمى تبلورت وظائف دولية له تدور فى مجملها حول دعم منظمات المجتمع

1- Justin D. Smith (eds.): An Introduction to The Voluntary Sector, London, Rout Ledge, 1995, P : (67).

2- I. bid., P : (68).

المدنى فى شتى دول العالم ومحاولة التأثير فى السياسات العالمية نحو خدمة قضايا المجتمع المدنى العالمى ولعل أهم تلك الوظائف ما يلى[1]:

١- تعبئة الطاقات والإمكانات داخل المجتمع المدنى : وفى ظل هذا الإطار يتم استحداث الأفكار الجديدة والخطط والأطروحات المستقبلية من خلال إيجاد طرق مبتكرة للتعامل والاتصال بين الأطراف المختلفة، وهنا يتم تعبئة الجهود من أجل قضية محددة أو نشاط معين، كما يتم تعبئة الموارد المادية والإنسانية، وتطوير العلاقات بين الفاعلين للوصول إلى أهداف محددة.

٢- تطوير بناء العلاقات بين الأطراف الفاعلة فى المجتمع المدنى العالمى: وهنا فإن الشبكات العالمية والتنظيمات الدولية المدنية، تقوم بعملية تجميع الأطراف الفاعلة – من أفراد وجماعات ومؤسسات – ذات الاتجاهات المشتركة، والهدف لا يتمثل فى مجرد التنسيق بين الأطراف وتفعيل التعاون، وإنما توفير السبل المنظمة للاتصال وتبادل المعلومات والخبرات والأفكار أى بناء نظام اتصالى.

٣- العمل كمراكز دعم لتطوير قدرات المجتمع المدنى : حيث تنشط قطاعات عديدة من الشبكات العالمية والإقليمية فى مجال بناء القدرات Capacity Building لمنظمات المجتمع المدنى من خلال تدفق المعرفة أو التدريب أو البحوث وقواعد البيانات.

٤- التأثير فى السياسات والقضايا العامة : تعمل الشبكات والتنظيمات العالمية على التأثير فى مضمون وتوجهات السياسات محل الاهتمام، وتهيئة المناخ المواتى لأفكارها ويتم ذلك من خلال وسائل متعددة كالمؤتمرات والإعلام والاتصال بصانعى السياسات.

ويتضح مما سبق أن منظمات المجتمع المدنى أصبحت فاعلاً أساسياً فى صياغة وتحقيق السياسات العامة وبخاصة سياسات الرعاية الاجتماعية ليس على المستوى القومى فحسب بل على المستوى الدولى أيضاً وأصبحت كذلك شريك أساسى فى التنمية بجانب الدولة والقطاع الخاص.

---

(١) أمانى قنديل : المجتمع المدنى العالمى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٢، ص ص : (٥٠ – ٥١).

(٣) العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على المجتمع المدنى:

هناك العديد من العوامل الداخلية (المرتبطة بمنظمات المجتمع المدنى والمجتمع الذى تعمل فيه) والخارجية (العالمية) تؤثر على المجتمع المدنى، **ولعل من أهم العوامل الداخلية**[١]:

١- مدى وجود وتدريب فريق بالمنظمة يكون لديه القدرة على أدارتها وتخطيط مشروعاتها.

٢- مدى توافر مصادر التمويل الكافيه التى تتيح لها الاستقلالية والحرية فى العمل .

٣- مدى مساندة الحكومة لها وتوفير البيئة القانونية المحفزة على وجودها إلا أن هناك عامل معنوى أكثر أهمية حيث له تأثيره الحاسم داخل المجتمع المدنى الحديث وفيما يحيط به من مناخ عام فيؤثر على علاقته بالدولة والممولين لهذا القطاع بل وبالمواطن العادى داخل المجتمع وهو يبين مدى وجود الثقافة المدنية فى المجتمع.

لذا سنتناول أهم عناصرها بشىء من التفصيل:

١- النزوع للعمل التطوعى أو التطوع Volunteering :

التطوع هو جهد إرادى يبذله الفرد دون توخى عائد مادى بهدف المشاركة فى تحمل مسئولياته تجاه المجتمع ومؤسساته من أجل الإسهام فى حل المشكلات وتحقيق الخطط والطموحات التى يسعى إليها المجتمع[٢].

والنزوع للعمل التطوعى مكون هام بل ويعد أقدم مكونات الثقافة المدنية فبدونه لن تظهر منظمات المجتمع المدنى إلى حيز الوجود، وهو ميل أنسانى دافعه القيم والتقاليد الإنسانية التى تحض على مساعدة الإنسان لأخيه الإنسان، ودعمت وجوده الرسالات السماوية، بل أننا نجد الله عز وجل يفضله فى بعض آياته عن العبادة نفسها فيقول تعالى "ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من أمن بالله واليوم الأخر والملائكة والكتاب والنبيين وأتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وأبن السبيل والسائلين وفى الرقاب" (سورة البقرة، آية ١٧٧).

---

(1) Ahmed Rachid : NGOs and Development In Egypt, International Research Conference, Indiana Memoral Union, April (10 – 12), 1995, P : (7).

(٢) عبد الهادى الجوهرى : البعد الاجتماعى للتطوع، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العام السنوى للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، القاهرة، ١٨ – ١٩ أبريل ٢٠٠١، ص : (٦٢).

ونجد الرسول صلى الله عليه وسلم يقول "ترى المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا أشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"(١).

ورغم أن الوازع الدينى والإنسانى مازال سبباً رئيسياً للتطوع، إلا أن أسباب التطوع فى الوقت الحالى ومع التطور الذى ظهر بالمجتمعات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدنى أصبحت عديدة ومتنوعة لعل أهمها(٢):

١- الوازع الدينى.
٢- الرغبة فى مساعدة الآخرين.
٣- الرغبة تكوين العلاقات والصداقات.
٤- وجود فائض فى الوقت.
٥- البطالة والرغبة فى شغل الوقت بإيجابية.
٦- الرغبة فى اكتساب خبرة قبل العمل بأجر.
٧- الدوافع السياسية.

ويشمل النشاط التطوعى أربعة عناصر متكاملة هى الجهد الذى يبذله الفرد المشارك، والأموال التى تسمح له بالقيام بالنشاط فى صورة تبرعات أو مساهمات عينية، وعنصر التنظيم وتحديد المسئوليات بين مجموعة المتطوعين وأخيراً أهداف ومجالات معينة للعمل فى إطارها(٣).

ويمكن أن تلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية وبخاصة المدرسة ووسائل الإعلام دوراً كبيراً فى تنمية اتجاهات إيجابية نحو التطوع والعمل العام وخاصة إذا ما تم ربط ذلك بالمكون الدينى والثقافى وإبراز قيمة العمل التطوعى ودوره فى النهوض بالمجتمع(٤).

---

(١) الحافظ شهاب الدين أبى الفضل العسقلانى (أبن حجر) : فتح البارى بشرح البخارى، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، جـ١٣، القاهرة، مكتبة الحلبى، ١٩٥٩، ص : (٤٦).

(2) Phil Mcsweeney & Don Alexander: Managing Volunteers Effectively, London, Arena, 1996, P : (59).

(٣) محمد عز العرب : ثقافة التطوع وجمعيات تنمية المجتمع البعد الغائب، مجلة أحوال مصرية، العدد (٢٤)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٤، ص : (١٢).

(٤) محسن خضر : مستقبل العمل التطوعى فى المجتمع المدنى من منظور تنموى، مجلة شئون عربية، العدد (١١٧)، القاهرة، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٤، ص ص : (١٣٠ - ١٣١).

٢- المواطنة والانتماء Citizenship and Emblonging :

المواطنة تعبر عن الحقوق والالتزامات المترتبة على عضوية الفرد فى الدولة والتى يتساوى فيها جميع المواطنين وتشمل الحقوق (المدنية، والسياسية، والاجتماعية) والمواطنة هى مصدر الشعور بالولاء والانتماء لدى الفرد بما يشجعه على الاهتمام بالشئون العامة[١].

فهى تعنى عدم التمييز بين مواطن وأخر على أساس اللون أو الدين أو السلالة بل النظر إليه كعضو فى المجتمع يتساوى مع غيره من أعضاء المجتمع فى الحقوق والالتزامات وله بناء على تلك العضوية الحق فى المشاركة الكاملة فى شئون مجتمعه[٢].

وبالتالى فى ظل الثقافة التى يتوافر فيها هذا المكون الثقافى يشعر أبناء المجتمع الواحد بالمساواة فهم جميعاً مواطنون يتمتعون بهوية مشتركة ويترتب عليها حقوق وواجبات يلتزمون بها جميعاً دون تمييز بينهم مما يزيد من ولائهم للمجتمع واهتمامهم بشئونه ولعل أول قواعد للمواطنة عرفها التاريخ الإنسانى قد تجلت فى الوثيقة التى كتبها الرسول صلى الله عليه وسلم حين أستقر فى المدينة المنورة بين المهاجرين والأنصار وعاهد فيها اليهود وأقرهم على دينهم وأموالهم وشرط لهم وأشترط عليهم، وجعل بين أبناء الوطن الواحد النصح والنصيحة والبر دون الإثم والنصر للمظلوم دون النظر لدينه[٣].

أما فى العصر الحديث فقد بدأ التركيز على حقوق المواطنة بدء من القرن الثامن عشر بالاهتمام بالحقوق المدنية (كالحرية الفردية، الاستقلال الشخصى، حرية التفكير والتعبير والاعتقاد والتعاقد، الحق فى العدل فى الأمور المدنية والجنائية)، ثم اتسعت حقوق المواطنة فى القرن التاسع عشر لتشمل الحقوق السياسية (كالحق فى المشاركة فى القوى السياسية، أو انتخاب ممثلين فى البرلمان)، كما امتد نطاقها فى القرن العشرين لتشمل الحقوق الاجتماعية (كالحق فى توفير مستوى مقبول من الرعاية والخدمات والأمن وفق المستويات السائدة فى المجتمع)[٤].

---

(1) Patricia Kennett: Comparative Social Policy – Theory and research philadelphia, U.S.A., open university press, 2001, PP: (117 – 118).

(2) Pete Alcock (eds.): The Black Well Dictionary of Social Policy, oxford, Black well publishers, 2002, PP : (35 – 36).

(٣) أبى محمد عبد الملك بن هشام تحقيق محمد بيومى : السيرة النبوية لأبن هشام، جـ٢، ط١، المنصورة، مكتبة الإيمان، ١٩٩٦، ص ص : (٩٦ – ٩٩).

(4) Patricia Kennett: Comparative social policy – theory and research, op. Cit, P : (118).

٣- التسامح Tolerance :

أن التسامح يجعلنا نطلق صفة "مدنى" على المجتمع فالمجتمع الذى تسوده روح المدنية هو المجتمع الذى يقبل فيه الأفراد والجماعات وجود آخرين مختلفين معهم فى الرأى والمصلحة، وهو يضمن التعايش السلمى والحل السلمى للخلافات، وهذه الصفة يجب أن تسود بين أفراد المجتمع وداخل المجتمع المدنى وفى علاقته مع الدولة(١).

وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين هو أحد أركان المجتمع المدنى وهو فى نفس الوقت جوهر الديمقراطية، والديمقراطية هى الجانب السياسى للمجتمع المدنى فهى صيغة سلمية لإدارة الإختلاف والتنافس والصراع طبقاً لقواعد متفق عليها من كل الأطراف، وهى مؤشر على قبول المجتمع للحق فى الاختلاف باعتباره حقاً مشروعاً لجميع المواطنين أيا كانت انتماءاتهم، وبمعنى أخر الديمقراطية تدعم حق الأفراد فى تكوين منظمات مدنية تحمى مصالحهم(٢).

والمجتمع المدنى كما أنه وليد ثقافة يتوافر فيها مكون التسامح فهو أيضاً يُعد ساحة هامة لتنمية هذه القيمة فى نفوس أعضاء منظمات المجتمع المدنى من خلال ما يكتسبونه من خبرة فى العمل فى تلك المنظمات فى مجال احترامهم لوجهات النظر المختلفة والسعى للوصول لحلول وسط والتدريب على قواعد الوصول لاتفاق.

وقيمة التسامح هى قيمة أساسية فى الثقافة الإسلامية وليس أدل وأبلغ فى هذا الصدد من قول الله تعالى "ولا تستوى الحسنة ولا السيئة أدفع بالتى هى أحسن، فإذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم" (سورة فصلت، الآية ٣٤).

كما اهتمت الأمم المتحدة بتنمية تلك القيمة كقيمة ذات طبيعة عالمية فقد صدر عن اليونسكو فى مؤتمرها العام المنعقد فى باريس عام ١٩٩٥ إعلان مبادئ حول التسامح وأهم ما جاء فيه(٣):

---

(١) ناهد عز الدين : المجتمع المدنى، مرجع سبق ذكره، ص ص (٣٣ – ٣٤).

(٢) نجوى إبراهيم : الديمقراطية بين الأحزاب والمجتمع المدنى، مجلة الديمقراطية، العدد (٤)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١، ص : (٧٨).

(٣) اليونسكو : إعلان مبادئ حول التسامح، مجلة رواق عربى، عدد (٢)، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، إبريل ١٩٩٦، ص ص : (١٣٠ – ١٣٢).

مادة (١) معنى التسامح:

هو احترام وإقرار وتقدير التنوع لثقافات عالمنا ولأشكال تعبيرنا وطرق ممارستنا لأدميتنا، ويتعزز التسامح من خلال المعرفة، الانفتاح، التواصل، حرية الفكر والعقيدة والديانة، فهو الانسجام فى الاختلاف، والتسامح ليس فقط واجباً أخلاقياً بل أيضاً متطلب سياسىوقانونى.

ويتطلب نبذ الاستبداد وعدم فرض أراء المرء على الآخرين، وأن يتعايش الناس رغم تباينهم فى المظهر واللغة والسلوك والقيم فى سلام، ويجب أن يمارس التسامح من قبل الأفراد والجماعات والمجتمعات.

مادة (٢) مستوى الدولة:

أن التسامح على مستوى الدولة يتطلب العدل والنزاهة فى التشريع وتطبيق القانون والعملية القضائية والإدارية، وتوفير فرص متساوية للجميع دون استبعاد أو تهميش.

مادة (٣) الأبعاد الاجتماعية:

التسامح ضرورى بين الأفراد على مستوى العائلة والجماعة ويجب اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك.

كما تعهدت الدول الأعضاء فى المنظمة بتعزيز قيمة التسامح وذلك من خلال البرامج التعليمية والثقافية، كما أعلنت يوم ١٦ نوفمبر اليوم العالمى السنوى للتسامح.

ومن ثم يكون الاهتمام العالمى بالتسامح قد أمتد من التسامح الدينى إلى التسامح مع الأخر المختلف فى العنصر واللون والنوع والاتجاه السياسى أى التسامح بصفة عامة تجاه كل أشكال الاختلاف[١].

٤- الشفافية والمحاسبية Appearancy and Accountability :

الشفافية تعنى الصدق والإعلان عن النشاط وأهدافه ومصادر تمويله وفتح أبواب المؤسسة المدنية للمجتمع، أما المحاسبية فتعنى توافر إمكانية محاسبة القيادات والمسئولين عن نشاطهم وأدائهم الوظيفى من قبل الرأى العام وباقى الشركاء[٢].

---

(١) هويدا عدلى: التسامح السياسى – المقومات الثقافية للمجتمع المدنى فى مصر–، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠، ص : (٨٢).

(٢) أمانى قنديل : المجتمع المدنى فى مصر فى مطلع ألفية جديدة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ص : (٦٦).

ويجب أن يتوافر هذا المكون الثقافى ليس على مستوى المجتمع المدنى فحسب بل على مستوى الدولة ككل ويجب توفر المرجعية القانونية اللازمة له بما يمكن كل قطب من الأقطاب الثلاث الفاعلة فى التنمية (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدنى) من ضبط سلوك باقى الأقطاب الأخرى من أجل حماية الصالح العام.

والمحاسبة تشمل مناطق عديدة أهمها[1]:

١- الاستخدام الأمثل للمال (المحاسبة المالية).

٢- الإجراءات المناسبة (محاسبة العملية).

٣- نوعية العمل (محاسبة البرنامج).

٤- ارتباط ومناسبة العمل للطموحات والأهداف (محاسبة الأولويات).

وتسعى منظمات المجتمع المدنى العالمية والمحلية لنشر وتدعيم قيم الشفافية والمحاسبية ليس على نطاق منظمات المجتمع المدنى فحسب بل داخل المجتمع بأكمله وبكل قطاعاته، فعلى سبيل المثال تبنت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية والمنظمات الأعضاء فيها فى اجتماعها العام ببيروت عام ٢٠٠٢ إعلاناً للشفافية جاء فيه[2]:

١- مطالبة الحكومات بأهمية :

أ- توفير النموذج لممارسة الشفافية.

ب- احترام استقلالية منظمات المجتمع المدنى.

جـ- توفير الفرصة لمنظمات المجتمع المدنى للإسهام فى صنع السياسات العامة.

٢- مطالبة منظمات المجتمع المدنى بضرورة:

أ- أن توفر نفس القدر من الشفافية والمحاسبية الذى تتوقعه تلك المنظمات من حكوماتها.

ب- تقوية نظم الإدارة المالية بالمنظمات المدنية ووضع قواعد للمساءلة والمحاسبة أمام الرأى العام.

---

(1) Justin D. Smith (eds.): An Introduction to The Voluntary Sector, op. Cit., PP : (192 – 193).

(٢) أمانى قنديل وآخرون : الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٣، ص ص : (٧٧ – ٧٨).

جـ- ضمان عدم سعى منظمات المجتمع المدنى للربح والتأكيد على السعى نحو النفع العام.

د - أن تفعل منظمات المجتمع المدنى مواثيقها الأخلاقية وأساليب محاسبة ومراجعة أعضائها.

ولا شك أن توافر مكونات الثقافة المدنية السابق ذكرها يؤدى إلى توفير مناخ عام يشجع الأفراد على الانضمام لمنظمات المجتمع المدنى ويزيد من ثقة الرأى العام والحكومات والقطاع الخاص فى هذا القطاع وبالتالى دعمهم له، ويؤدى ذلك إلى تفعيل عمل شركاء التنمية الثلاث (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدنى) فى تناغم وتكامل.

كما يمكن رصد عدد من التحولات العالمية ذات الصلة بأوضاع المجتمع المدنى:

١- السعى لتسييد نظام اقتصادى جديد على مستوى العالم يستند لنظام السوق الرأسمالى وما نتج عن ذلك من انحسار دور الدولة مما أدى لظهور اتجاه عالمى نحو تعبئة الجهود التطوعية وتوظيفها لخدمة عملية التنمية بعد انحسار دور الدولة[١].

٢- الاهتمام العالمى بالديمقراطية والتحول الديمقراطى وإرساء قيم التعددية السياسية والحزبية والمشاركة السياسية[٢].

٣- أصبحت الجهات المانحة من حكومات ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية تخصص جزءاً كبيراً من مساعدتها لمنحها لمنظمات المجتمع المدنى وذلك نتيجة لفاعليتها عن الدولة فى تنفيذ برامج التنمية، فعلى سبيل المثال كانت ٢٠% من مشروعات البنك الدولى عام ١٩٨٩ تتجه لمنظمات المجتمع المدنى فى حين وصلت تلك النسبة عام ٢٠٠٠ إلى ٤٦ %[٣].

---

(١) هويدا عدلى : العمل الأهلى بين ضغوط التغيرات العالمية واحتمالات التحول الديمقراطى، فى صابر نايل (تحرير): حول مستقبل العمل الأهلى فى مصر، القاهرة، اللجنة التنسيقية لمنظمات العمل الأهلى، ٢٠٠٠، ص : (١١٥).

(٢) أحمد ثابت : الدور السياسى الثقافى للقطاع الأهلى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ص : (١٥).

(3) William Jack: Public Policy Toward non Governmental Organizations in Developing Countries, Washington, World Bank, 2000, P : (3).

٤- رغم وجود منظمات مجتمع مدنى دولية منذ فترة كبيرة كجمعية مناهضة العبودية واللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الدولية للهلال الأحمر إلا أن عدد هذه المنظمات يتزايد بشكل ملحوظ منذ التسعينات من القرن العشرين بفعل تيار العولمة وأصبح لها أجندة عالمية تهتم بالقضايا الإنسانية العالمية كحقوق الإنسان والبيئة والعدالة الاجتماعية وحقوق المرأة، كما تهتم بدعم منظمات المجتمع المدنى عبر العالم(١).

٥- ظهور شراكة بين منظمات المجتمع المدنى الجنوبية ونظيرتها الشمالية وساعد ذلك فى قربها من الشبكات الدولية كما أعطاها فرص أكبر لتبادل المعلومات والخبرات وفرص أكبر للتمويل وقوة لها داخل بلادها وقدرة أكبر على التأثير على الهيئات الدولية، وقد قام المجلس الدولى للمنظمات التطوعية بوضع قائمة بالقواعد التى يجب أن تحكم العلاقة بينهم بما يحقق التعاون على أساس العدالة والشراكة الحقيقة دون وصاية من طرف على أخر(٢).

أى أن الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية الحديثة قد وفرت المناخ المناسب لنمو المجتمع المدنى والتلاقى بين منظماته عبر العالم وتبادل الخبرات ومن ثم أيضاً ظهور منظمات عالمية له تهتم بالقضايا العالمية المشتركة ولها ثقلها فى التأثير على الحكومات والمنظمات الدولية لصالح القضايا الإنسانية التى تتبناها.

(٤) العلاقة بين مثلث التنمية (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدنى):

فى الحقيقة إن اختلاف قدرات كل قطاع تجعله أكثر قدرة على إنجاز أعمال معينة عن غيره من القطاعات مما يجعل لكل قطاع من هذه القطاعات وظائف مختلفة عن الأخر الأمر الذى لا يوجد سبباً للصراع بينهم بل على العكس يستوجب التكامل لأن التكامل هو الطريق للاستثمار الأمثل لكل طاقات المجتمع والنهوض به.

---

(١) مارى كالدور : فكرة المجتمع المدنى العالمى، ترجمة خزامى عقاب عبيد، مجلة الثقافة العالمية، العدد (١٢٦)، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأداب، ٢٠٠٤، ص ص : (١٥٦ – ١٥٨).

(2) International Council of Voluntary Agencies: Relations Between Southern and Northern NGOs, op. Cit., P : (1 – 4).

لذلك سنتعرض أولاً لأوجه الاختلاف بين هذه القطاعات[1]:

١- **الدولة** : بما تملكه من سلطة، وسيطرة على الموارد العامة فهى تتمتع بالقدرة على الحفاظ على النظام العام والأمن والدفاع وإنجاز مهام الرعاية الاجتماعية والبنية الأساسية فى الجوانب التى تفوق قدرات القطاعات الأخرى.

٢- **القطاع الخاص** : بما يتميز به من قدرات إدارية وإنتاجية عالية تجعله أكثر قدرة على القيام بالنشاط الاقتصادى، لذلك فشلت الأنظمة التى اعتمدت على سيطرة الدولة على هذا النشاط.

٣- **منظمات المجتمع المدنى** : تعتمد على التطوع وبذل الجهد والمال وهى أكثر قدرة على استثارة القدرات الذاتية فى المجتمعات، لذلك رغم أن الدولة تقدم الخدمات إلا أن الدولة تعمل فى مناطق الاتفاق السياسى العريض فهى تركز على الخدمات العامة فى حين أن منظمات المجتمع المدنى نطاقها أصغر لذلك فإنها أكثر نجاحاً فى الاستجابة للاحتياجات الخاصة فى دائرتها، كما أنها أكثر دراية بالظروف المحلية وأكثر قدرة على إيصال خدماتها لقطاعات قد تعجز الدولة عن الوصول إليهم[2].

أما عن العلاقة بين المجتمع المدنى والدولة، والمجتمع المدنى والقطاع الخاص فسوف نعرضها فيما يلى:

١- العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى:

فى الواقع أن خبرة الدول الغربية توضح وجود علاقة تكامل قوية بين الدولة والقطاعين الآخرين (القطاع الخاص، المجتمع المدنى) حيث يتسم المجال السياسى والاقتصادى بالتمايز ويتميز المجتمع المدنى بالتقدم والتنوع والمستوى المؤسسى الراسخ، ويقوم التراضى العام بينهم على عمليات وأبنية تأسست منذ زمن بعيد ومن ثم لا تعانى من الصراع فيما بينهما[3].

---

(1) David C. Korten: The United State Voluntary Sector and Global Realities, New York, Institute for Development Research, 1989, PP : (15 – 16).

(٢) مريم عيسى الشبراوى : المنظمات الأهلية فى الخليج العربى – الواقع والتحديات – مجلة شئون اجتماعية، العدد (٨١)، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤، ص : (٩٠).

(٣) أحمد ثابت ، مرجع سبق ذكره، ص : (١٩).

فالمجتمع المدنى هو وليد قوة الدولة من أجل موازنة هذه القوة كمصدر لتحديد العلاقة بينها كمجال للسلطة وبين المجتمع مصدر شرعيتها، بل أن تفكك الدولة وضعفها لا ينتج مجتمعاً مدنياً بل يؤدى لزيادة قوة أشكال التنظيمات البدائية والانتماءات المباشرة (بالمولد) [١].

فى حين نجد فى بعض الدول النامية العلاقة بين الدولة والقطاع المدنى تأخذ صور ثلاثة (التعاون والتنسيق، التنافس والصدام، اختراق الدولة للمجتمع المدنى ومحاولة الهيمنة عليه).

فالدولة تنظر للمنظمات التى تتعاون معها فى تنفيذ أنشطة مختلفة فى إطار سياستها الاقتصادية والاجتماعية والتى تحاول سد الثغرات فى أدائها خاصة فى مجال الرعاية الاجتماعية بنوع من الارتياح والتنسيق معها وتدعيمها[٢].

فى حين يظهر الصدام أو محاولة الهيمنة مع المنظمات التى تنشط فى المجال السياسى ومجال حقوق الإنسان، ولعل ذلك يرجع لعدم الحضور القوى لمكون هام من مكونات الثقافة المدنية فى تلك المجتمعات وهو مكون التسامح، الأمر الذى يؤدى لعدم ارتياح بعض هذه الدول للمنظمات التى تختلف معها فى الرأى.

٢- العلاقة بين القطاع الخاص والمجتمع المدنى:

القطاع الخاص أصبح يعمل بشكل متزايد فى تقديم الخدمات الأساسية مكان الدولة فأصبحت منظمات المجتمع المدنى تنظر إليه كمنافس لها مما أدى لزيادة اهتمامها بزيادة التمويل وتحسين البرامج والاهتمام المتزايد بالمهارات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية[٣].

وكذلك هناك جوانب عديدة يساند فيها القطاع الخاص منظمات المجتمع المدنى كالمساعدات المالية والهبات العينية وتمكين منظمات المجتمع المدنى من الاستفادة من شبكات علاقات مجتمع القطاع الخاص وتقديم الخبرات التى تحتاجها منظمات المجتمع المدنى ويتسم القطاع الخاص بالتميز فيها[٤].

---

(١) عزمى بشارة : المجتمع المدنى – دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدنى العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ص : (٥٨).

(٢) أمانى قنديل : المجتمع المدنى فى العالم العربى – دراسة للجمعيات الأهلية العربية – القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٩٤، ص : (٨١).

(3) Simon Heap: NGOs Engaging with business, oxford, Intrac publication, 2000, PP : (6 – 8).

(4) Simon Heap: NGOS and the Private Sector, oxford, Intrac publication, 1998, PP (23 – 26).

أى أن علاقة القطاع الخاص بالمجتمع المدنى يغلب عليها الصبغة التعاونية ويلعب فيها القطاع الخاص الدور الأكبر فى تقديم العون والمساعدة المادية والفنية للمجتمع المدنى، وتقوم كثيراً من الحكومات بتشجيع تلك العلاقة التعاونية بين القطاع الخاص والقطاع المدنى كما هو حادث فى الدول العربية على سبيل المثال من منح منظمات القطاع الخاص التى تقدم دعم مالى لمنظمات المجتمع المدنى إعفاءات ضريبية معينة.

وفى النهاية فإنه فى إطار ما عرف بالطريق الثالث وهى الفلسفة الجديدة التى تتبناها العديد من الدول وبخاصة الغربية والتى تحاول الجمع بين إيجابيات الرأسمالية والاشتراكية، ينظر للدولة على أنها الضامن للسلع والخدمات وليس بالضرورة المورد المباشر لها، كما يسعى هذا النموذج لتدعيم مكانة المجتمع المدنى ونطاق تشاور الحكومة مع المواطنين[1].

كما أنه فى إطار هذا الطريق أصبح القطاع المدنى يتحدث عن مصطلحات اقتصادية كالتسويق الملائم وهامش الربح وأن كانٍ مقياس نجاحه الأساس اجتماعى وبيئى، وأصبح القطاع الخاص يتجه نسبياً نحو الأهداف الاجتماعية بعد أن كان يركز أساساً على الأهداف الاقتصادية[2].

أى أنه فى إطار ما عرف بالطريق الثالث زاد التقارب بين قطاعات التنمية الثلاث (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدنى) ونقاط الالتقاء وليس التناقض بل وأصبحنا نجد مشروعات مشتركة بين طرفين أو أكثر من الأطراف الثلاث.

ثانياً : حالة المجتمع المدنى فى مصر:

(١) الأحزاب السياسية:

تأثر تاريخ الأحزاب السياسية فى مصر بالظروف السياسية والاجتماعية السائدة فى المجتمع حيث اتسم بقيام أحزاب قبل ثورة يوليو منها ما يعبر عن صوت الحركة الوطنية ومنها ما هو موالى للسرآى أو الإنجليز، وبعد ثورة يوليو عام ١٩٥٢ وفى ظل توجهها الاشتراكى ألغت الدولة الأحزاب وأصبح الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الوحيد، إلى أن تغير التوجه العام للبلاد نحو الانفتاح الاقتصادى ومزيد من الديمقراطية فى نهاية السبعينات فعادت التعددية الحزبية فى مصر وأتسع نطاقها الآن لتشمل (١٩) حزباً يمثلون مختلف التيارات اليمين والوسط واليسار.

---

(١) السيد يسين : الطريق الثالث إيديولوجية سياسية جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٥)، القاهرة، الأهرام، ١٩٩٩، ص ص : (٦٠ – ٧٢).

(2) Simon Heap: NGOs Engaging with Business, op. Cit., P : (9).

حيث يرجع نشأة الأحزاب السياسية فى مصر إلى نهاية القـــرن التاســع عشر حيث الخلل المالى وعدم الاستقرار السياسى والنفوذ الأجنبى وازدياد قــوة الحركة الوطنية فظهر الحزب الوطنى عام ١٨٧٩ كأول حزب فى مصر تلتـــه أحزاب أخرى عديدة كحزب الأمة عـــام ١٩٠٧، الوفــد ١٩١٨، الديمقراطـــى المصرى ١٩٢٠، الاشتراكى المصرى ١٩٢١[١].

وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ قامت الثورة بإلغاء الأحزاب السياســـية وظـــل الاتحاد الاشتراكى العربى التنظيم السياسى الوحيد فى مصر حتى عـــام ١٩٧٦ عندما أعلن عن قيام المنابر فى إطار الاتحاد الاشتراكى وتكونت ثلاث منـــابر تمثل اليمين والوسط واليسار[٢].

ثم صدر القانون (٤٠) لسنة ١٩٧٧ معلناً عن قيام النظام الحزبـــى فـــى مصر وأكتسب النظام الحزبى القائم على تعدد الأحزاب شرعية دستورية وفقـــاً للتعديل الدستورى الصادر فى مايو ١٩٨٠ عندما ألغيت المادة الخامسة الخاصة بالاتحاد الاشتراكى وحل محلها النص على قيام النظام السياسى فى مصر علـــى أساس التعدد الحزبى[٣].

ومنذ ذلك التاريخ بدأ اتساع النشاط الحزبى تدريجياً حتى وصل عدد الأحـــزاب الآن إلى (١٩) حزباً، ويمكن توضيح الخريطة الحزبية فى مصر فيما يلى[٤]:

---

(١) إسماعيل على سعد : المجتمع والسياسة، الإسكندرية، دار المعرفـــة الجامعيـــة، ١٩٩٠، ص ص : (٢١٠ – ٢١٦).

(٢) درية شفيق، أحلام السعدى : النظم السياسية، القاهرة، حورس للطباعة والنشـــر، ٢٠٠١، ص : (٢٦٥).

(٣) المرجع السابق، ص : (٢٦٦).

(٤) حسن أبو طالب (تحرير) : التقرير الاستراتيجى العربى، القـــاهرة، مركـــز الدراســـات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١، ص : (٤٤١).

جدول (١) يوضح الخريطة الحزبية فى مصر فى عام ٢٠٠٢

م	الحزب	تاريخ التأسيس	طريقة التأسيس
١	التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى	١٩٧٦	لجنة شئون الأحزاب
٢	الأحرار	١٩٧٦	لجنة شئون الأحزاب
٣	الوطنى الديمقراطى	١٩٧٨	لجنة شئون الأحزاب
٤	العمل	١٩٧٨	لجنة شئون الأحزاب
٥	الوفد	١٩٧٨	لجنة شئون الأحزاب
٦	الأمة	١٩٨٣	حكم قضائى
٧	مصر الفتاة	١٩٩٠	حكم قضائى
٨	الخضر	١٩٩٠	حكم قضائى
٩	الاتحاد الديمقراطى	١٩٩٠	حكم قضائى
١٠	مصر العربى الاشتراكى	١٩٩٢	حكم قضائى
١١	الشعب الديمقراطى	١٩٩٢	حكم قضائى
١٢	العربى الديمقراطى الناصرى	١٩٩٢	حكم قضائى
١٣	العدالة الاجتماعية	١٩٩٣	حكم قضائى
١٤	التكامل الاجتماعى	١٩٩٥	حكم قضائى
١٥	الوفاق القومى	٢٠٠٠	لجنة شئون الأحزاب
١٦	مصر ٢٠٠٠	٢٠٠١	حكم قضائى
١٧	الجيل الجديد	٢٠٠٢	حكم قضائى

* أضيف إليها فى عام ٢٠٠٤ حزب الغد والحزب الدستورى .

وقد أعطى القانون للأحزاب السياسية الحق فى المشاركة بالطرق المشروعة فى صنع السياسات العامة ومن بينها سياسات الرعاية الاجتماعية باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية تعمل على تجميع المواطنين وتمثيلهم سياسياً، لذا فمن حقها العمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محدودة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية باعتبارها شريك فى مسئوليات الحكم[١].

---

(١) الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية : دستور جمهورية مصر العربية والقوانين الأساسية المكملة له، ط٨، القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية، القاهرة، ١٩٩٩، م (٢)، (٣).

لذلك اهتمت الأحزاب السياسية ليس بعملية التأثير فى وضع سياسات الرعاية الاجتماعية فحسب، بل وبعملية تحقيق تلك السياسات فقد اتجهت تلك الأحزاب وبخاصة الحزب الوطنى الديمقراطى إلى التركيز على الاتصال المباشر بالجماهير من خلال بعض المشروعات الأهلية غير الحكومية كتعليم مهارات الحاسب الآلى والإنترنت وعقد دورات تدريبية لتنمية المهارات الإدارية والتسويق وتقديم الدعم الفنى للمشروعات الصغيرة وإسكان الشباب وغيرها[١].

ولكل حزب من هذه الأحزاب السياسية برنامجه وفيما يلى سنتعرض لبعض منها بإيجاز:

١- الحزب الوطنى الديمقراطى:

يركز فى الجانب السياسى على التزامه بالديمقراطية وفق قواعد الدستور، وفى الجانب الاقتصادى على سياسة السوق رافضاً فى الوقت نفسه الحرية الاقتصادية دون ضوابط، ويعطى أهمية خاصة لمشكلة البطالة وأهمية حلها خاصة عن طريق تشجيع المشروعات الصغيرة، ويركز على انتماء مصر العربى والإسلامى والأفريقى[٢].

كما يرى الحزب أن السبيل إلى تحقيق الأهداف التنموية هو تعزيز مشاركة المجتمع المدنى فى صنع القرار الاقتصادى والاجتماعى بل وتنفيذه باعتبار أن مؤسسات المجتمع المدنى هى أفضل القنوات التى تعبر عن مصالح ومطالب المواطنين ومشكلاتهم وتدافع عنها وتسهم فى تعزيز مشاركتهم فى تنمية مجتمعاتهم، وذلك لإيجاد وتفعيل تحالف اجتماعى واسع يضم مؤسسات المجتمع من أحزاب ونقابات وجمعيات أهلية وتطوعية واتحادات ومؤسسات تعليمية وبحثية ومؤسسات حكومية رسمية تلتف حول مجموعة الأهداف القومية والاستراتيجية التى تحوز اتفاقاً عاماً[٣].

---

(١) محمد سعد، السيد عمر : أصول علم السياسة، القاهرة، دار نشر وتوزيع الكتاب الجامعى بجامعة حلوان، ٢٠٠٢، ص : (٣٠٠).

(٢) على الدين هلال (تحرير) : موسوعة مصر الحديثة، المجلد الأول – الحكومة والنظام السياسى – ، القاهرة، المجموعة الثقافية، ١٩٩٦، ص ص : (٩٩ – ١٠١).

(٣) الحزب الوطنى الديمقراطى : رؤية وطنية لدولة عصرية برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى سبتمبر ٢٠٠٠، القاهرة، ٢٠٠٠، ص : (٨٥).

٢- حزب الوفد :

يرى التحول بمصر من النظام الرئاسى إلى حكم برلمـــانى، وضـــرورة اختيار القيادات بالاقتراع الحر المباشر، ويركز على قضايا الحريـــات العامـــة وحقوق الإنسان، ويؤيد سياسة الانفتاح الاقتصادى واقتصاد السوق على أن تبقى المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية فى إطار الملكية العامة، وبضرورة كفالة الأمن للنشاط الاقتصادى ولرأس المال المصرى والعربـــى والأجنبـــى، وفـــى الجانب الاجتماعى على حماية محدودى الدخل ومجانية التعليم والرعاية الصحية وإعانة ذوى الظروف الخاصة، وتقديم أراضـــى مجانيـــة مـــزودة بـــالمرافق لمحدودى الدخل للبناء عليها مع دعمهم بقروض ميسرة السداد[١].

٣- حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى:

يركز على تحقيق الحرية والاشتراكية والوحدة الوطنية، والانطلاق مـــن إنجازات ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ وتطويرها والوقوف ضد محاولات الـــردة عن المكتسبات الاجتماعية للعمال والفلاحين، ويدافع عن دور القطاع العام فـــى الاقتصاد القومى والدور الاجتماعى للدولة خاصة فى رعاية الفئـــات الكادحـــة والفقيرة والمهمشة[٢].

٤- حزب الأحرار :

ينادى الحزب بتحقيق الليبرالية السياسية والاقتصادية، ويطالب بالحد مـــن دور الدولة فى المجالات المختلفة، ويؤيد سياسة الدولـــة فـــى مجـــال التحـــرر الاقتصادى، ويؤكد على أهمية تشجيع الاستثمارات بما فى ذلـــك الاســـتثمارات الأجنبية، ويدعوا الحزب إلى الإصلاح السياسى والاقتصادى التدريجى[٣].

٥- الحزب العربى الديمقراطى الناصرى :

ويقوم برنامج الحزب على خمسة محاور: المحور الأول هو مركزية دور الدولة فى مجال الاســـتثمارات الاســـتراتيجية والتنشـــئة السياســـية والعدالـــة الاجتماعية، والمحور الثانى هو سيطرة الشعب على الثروة والسلطة ومـــن ثـــم

---

(١) حـــزب الوفـــد : حـــزب الوفـــد الجديـــد .. بيـــان إلـــى الأمـــة، القـــاهرة، ٢٠٠٠، ص ص :(٧-٢٠).

(٢) أمنية شفيق (تحرير) : بناء مجتمع المشاركة الشعبية – البرنامج العام لحـــزب التجمـــع الوطنى التقدمى الوحدوى –، كتاب الأهالى رقـــم (٦٤)، القـــاهرة، مؤسســـة الأهالى، ١٩٩٩، ص ص : (٢٦ – ٣٠).

(٣) درية شفيق، أحلام السعدى، مرجع سبق ذكره، ص : (٢٧٠).

يركز على محورية دور القطاع العام بجانب القطاع الخاص والتعاونى، أما المحور الثالث فيتمثل فى تصحيح المسار الاقتصادى من خلال المشاركة الشعبية والتخطيط الشامل والاهتمام بالصناعات المحلية وتطوير الزراعة، ويتمثل المحور الرابع فى الاهتمام بالتنمية البشرية فيركز على مجانية التعليم وقضية التنشئة الاجتماعية، أما المحور الأخير فيركز على السياسة الخارجية ويؤكد على مبدأ السلام العادل وأهمية الوحدة العربية[١].

ونستخلص مما سبق أن القانون قد أعطى للأحزاب السياسية الحق فى المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وفى ضوء ذلك فهى تسعى للقيام بمسئولياتها فى التأثير على عملية وضع سياسات الرعاية الاجتماعية وفى عملية تحقيقها وفق رؤية وبرنامج كل حزب، إلا أن قدرتها فى القيام بذلك تتوقف على مدى تمثيلها فى مواقع صنع تلك السياسات الحكومية والتشريعية كما تتوقف أيضاً على الموارد البشرية والمادية المتاحة لها.

(٢) النقابات المهنية والعمالية :

يرجع تاريخ الحركة النقابية فى مصر إلى عام ١٨٩٣ حينما تكونت نقابة عمال السجائر ومنذ ذلك التاريخ وحتى صدور أول قانون للعمل أعترف بالنقابات وهو القانون (٨٥ لسنة ١٩٤٢) تعرض النشاط النقابى عمالى ومهنى على حد سواء لمواقف معادية متباينة فى شدتها من جانب الحكومات المختلفة وسلطات الاحتلال والسراى[٢].

وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ حاولت الثورة إلحاق الحركة النقابية بالسلطات الناصرية وتنظيمها السياسى وصدرت القوانين ٩١ لسنة ١٩٥٩، ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بهدف السيطرة على النقابات، وبعد الفترة الناصرية بدأت الدولة تتعامل بمرونة مع النقابات[٣].

ولكن نتيجة لدخول النقابات فى أنشطة سياسية فى مصر فقد اتجهت الدولة لوضع ضوابط تشريعية على حركتها وصدر القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ للنقابات العمالية والذى فرض التنظيم النقابى الواحد للحركة العمالية (يضم ٢٣ نقابة) وإخضاعها لإشراف وزير القوة العاملة، كما صدر القانون ١٠٠ لسنة

---

(١) على الدين هلال (تحرير)، مرجع سبق ذكره، ص ص (١٠٦ – ١٠٧).

(٢) عبد الخالق فاروق : النقابات والتطور الدستورى فى مصر ١٩٢٣ – ١٩٥٢، القاهرة، مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧، ص ص : (١٠ – ١١).

(٣) المرجع السابق، ص : (١٨).

١٩٩٣ بشأن النقابات المهنية ليعطى الدولة سلطة أكبر فى الإشراف على النقابات[١].

رغم ذلك فقد حدد القانون للحركة النقابية حقوق معينة كحق مناقشة مشروعات التنمية والدفاع عن مصالح العمال وتنمية قدراتهم، فالمنظمات النقابية العمالية على سبيل المثال تستهدف تحقيق الأغراض التالية[٢]:

١- المشاركة فى مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحشد طاقات العمال من أجل تحقيق أهداف هذه الخطط والإسهام فى تنفيذها.
٢- رفع المستوى الصحى والاقتصادى والاجتماعى لأعضائها وعائلاتهم.
٣- رفع الكفاية المهنية للعمال والارتقاء بمستواهم المهنى والفنى.
٤- المشاركة فى المجالات العمالية العربية والأفريقية والدولية وتأكيد دور الحركة النقابية العمالية المصرية فى هذه المجالات.

وتتحدد أبرز سمات تجربة النقابات فى مصر فيما يلى[٣]:

١- الدور النقابى النشط خاصة لبعض النقابات المهنية (كالمهندسين والأطباء والمحاميين والصحفيين) والتى اتجهت لتقديم خدمات اجتماعية واقتصادية عديدة لأعضائها مثل توفير الرعاية الصحية وإقامة مشروعات سكنية وتقديم قروض لإقامة مشروعات صغيرة وغيرها من الخدمات.
٢- اهتمام بعض النقابات المهنية بقضايا سياسية داخلية وخارجية وقد تتعارض آرائها مع مواقف النظام السياسى كما فى قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.
٣- احتدام أزمة الممارسة الديمقراطية الداخلية فى تلك المنظمات والتى لها مظاهر عديدة كالصراع على منصب النقيب، واتخاذ قرارات أساسية من قبل النقيب دون الرجوع لمجلس النقابة.

---

(١) نجوى إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص : (٨٣).
(٢) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر: قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون النقابات العمالية، القاهرة، ٢٠٠٤، م (٨).
(٣) هويدا عدلى : التسامح السياسى – المقومات الثقافية للمجتمع المدنى فى مصر –، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠، ص ص : (١٨٠ – ١٨١).

وفى النهاية تجدر الإشارة إلى أن النقابات العمالية قد نشطت هى الأخرى فى تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية العديدة لأعضائها، ونجح الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى إقامة مشروعات ومؤسسات رائدة لخدمة العمال كالمؤسسة العمالية والجامعة العمالية وبنك العمال والاتحاد العام لشباب العمال، كما قام بدور نشط فى الدفاع عن مصالح العمال لدى الحكومة والتشاور معها فيما يتعلق بهم من قوانين كما حدث فى قانون العمل الأخير والذى تعرض للدراسة الوافية من قبل الاتحاد.

ونستخلص مما سبق اهتمام النقابات المهنية والعمالية بتوفير كافة صور الرعاية الاجتماعية لأعضائها وأسرهم وأن كان ذلك يختلف من نقابة لأخرى وفقاً لموارد وإمكانات كل نقابة، كما أن تلك النقابات المهنية والعمالية وهى تمثل شريحة عريضة وهامة فى المجتمع وهى الطبقة العاملة تمثل ثقل شعبى يمكنها من القيام بدور فعال فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية خاصة فى إطار وجود غطاء تشريعى يسمح لها بذلك.

(٣) الجمعيات الأهلية:

بدأت حركة الجمعيات فى مصر عام ١٨٢١ عندما أنشئت الجمعية اليونانية ثم ظهرت العديد من الجمعيات مثل جمعية المعارف عام ١٨٦٨ والجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥ ثم توالى تأسيس الجمعيات الإسلامية والقبطية كالجمعية الخيرية الإسلامية عام ١٨٧٨ وتزايد عدد الجمعيات وصدر أول قانون لها وهو القانون رقم ٤٩ لعام ١٩٤٥ وتميزت تلك المرحلة بإطلاق حرية الجمعيات[١].

وبمراجعة الفترة منذ بدء ظهور الجمعيات حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ نستطيع استخلاص ما يلى:

١- لعبت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تأثير إيجابى على نمو الجمعيات فظهرت كآليات للإصلاح الاجتماعى والتعاون بين أبناء الشعب ومن ناحية أخرى كآليات دفاعية واحتجاجية ضد التواجد الأجنبى خاصة مع انتشار الجماعات التبشيرية والجمعيات الأجنبية.

٢- سيطر على مجالس إدارات الجمعيات فى تلك الفترة الأعيان والمثقفون.

٣- كان النشاط الأكبر للجمعيات يتركز حول النشاط الاجتماعى وتقديم الخدمات.

---

(١) أمانى قنديل : المجتمع المدنى فى مصر فى مطلع ألفية جديدة، مرجع سبق ذكره، ص : (١٥).

أما بعد ثورة يوليو فقد سعت الدولة للتعامل مع الجمعيات كإحدى أدوات تنفيذ السياسة العامة للدولة وفق رؤيتها لأولويات كل مرحلة وبما يتفق وتوجهاتها الاشتراكية فأصدرت عدة قوانين بشأن الجمعيات الأهلية وهى القوانين (٦٦ لسنة ١٩٥٢، ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦، ٣٢ لسنة ١٩٦٤) ولذا شهدت هذه الفترة تذبذباً فى نمو الجمعيات الأهلية عن الفترات السابقة[١].

رغم ذلك فقد بدأ إنشاء الاتحادات الإقليمية للجمعيات والمؤسسات الأهلية منذ عام ١٩٦٩ طبقاً لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فى جميع محافظات الجمهورية، إضافة للاتحادات النوعية والجمعيات المركزية على المستوى القومى ويأتى الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية على قمة هذا الإطار التنظيمى[٢].

ويعتبر الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية الممثل الشرعى للجمعيات والمؤسسات الأهلية على مستوى الجمهورية ويتولى عدة مهام أهمها[٣]:

١- وضع تصور عام لدور الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى تنفيذ برامج التنمية.

٢- إجراء الدراسات اللازمة لتوفير التمويل اللازم للجمعيات والمؤسسات الأهلية لتنمية مواردها، والقيام بالاتصال بالجهات الداخلية والخارجية بما يساعد على توفير الإعانات والمساعدات وإبداء المشورة لها عن وسائل دعم قدراتها المالية.

٣- تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفنى والإدارى لموظفى الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأعضائها بالتنسيق مع الاتحادات النوعية والإقليمية والجمعيات والمؤسسات الأهلية.

وفى السبعينات تم تبنى سياسة التعددية السياسية والتحول الديمقراطى إضافة للانفتاح الاقتصادى ثم سياسة التحرير الاقتصادى كل ذلك فى إطار واقع

---

(١) أيمن السيد عبد الوهاب : قانون الجمعيات الأهلية – نحو تنشيط المجتمع المدنى فى مصر –، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ص : (٩).

(٢) سعد الدين إبراهيم : المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى، التقرير السنوى، القاهرة، مركز بن خلدون، ١٩٩٢، ص : (٦٣).

(٣) قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، الجريدة الرسمية، العدد (٢٢)، ٥ يونيه ٢٠٠٢، م (٦٩).

اجتماعى واقتصادى جديداً انعكس إيجابياً على الجمعيات كماً وكيفاً ، وكانت الثمانينات هى العقد إلى شهد تحولاً فى وعى وأدراك المنظمات لذاتها وكان التعامل مع الآثار السلبية لسياسة الإصلاح الاقتصادى معلماً وملمحاً لنشاطها ، ولاشك أن المتغيرات الدولية فى عقد الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين قد لعبت دورها فى إبراز خطاب جديد للجمعيات يعتمد على مفاهيم التنمية والشراكة والحريات[١].

وقد شهدت المرحلة الأخيرة منذ الثمانينات من القرن العشرين حتى الآن تحولاً كبيراً فى حركة الجمعيات ولعل من أهم ملامحها ما يلى:

١- هناك تشجيع من قبل الحكومة للجمعيات الأهلية وظهر ذلك واضحاً سواء فى الخطاب السياسي ، أو إسناد الدولة للعديد من المشروعات للجمعيات ، أو الدعم المادى والفنى المتواصل ، أو فى تشكيل لجنة حكماء من الشخصيات العامة والحكومة والمجتمع المدنى لوضع قانون جديد للجمعيات أسفرت مناقشتها على بلورة القانون (١٥٣) لعام ١٩٩٩ ومن بعده القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

٢- التزايد المطرد فى عدد الجمعيات حتى وصل عدد الجمعيات عام ١٩٩٧ إلى ١٤٦٠٠ جمعية تخدم أكثر من ٣٠ مليون مواطن ، بل تزايد عدد الجمعيات حتى بلغ عام ٢٠٠٤ إلى ١٧٨٩٩ جمعية أهلية[٢].

٣- ركزت الجمعيات منذ التسعينات على أساليب التمكين أكثر من الرعاية أو الخيرية وبدت الجمعيات هى الآلية التى تتعامل مع الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية على الفئات المهمشة ، لذلك ظهرت العديد من الجمعيات التى تقوم بمشاريع قروض صغيرة والتدريب والتسويق فى مشروعات الأسر المنتجة وتوفير فرص تدريب وعمل للشباب تدعمها وزارة الشئون الاجتماعية والصندوق الاجتماعى وجهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، وجمعيات رجال الأعمال[٣].

---

(١) الشبكة العربية للمنظمات الأهلية : التقرير السنوى الأول للمنظمات الأهلية العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص: (١٥٦).

(٢) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، مركز المعلومات ، بيان بالجمعيات المقيدة بالمحافظات والجمعيات المركزية ، القاهرة ، ٢٠٠٤.

(٣) الشبكة العربية للمنظمات الأهلية : التقرير السنوى الأول للمنظمات الأهلية العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : (١٦١- ١٦٢).

٤- زاد اهتمام الجمعيات الأهلية فى السنوات الأخيرة بالأنشطة الدفاعية والتى تركز على الوظائف التالية[١]:

- العمل بشكل مباشر أو غير مباشر للتأثير على القرارات والسياسيات العامة (مثل العمل على زيادة ميزانية السياسية الصحية).
- مساندة حقوق بعض الفئات أو القطاعات (مثل حقوق الطفل المعاق أو المرأة).
- مساندة مصالح المجتمعات المحلية.
- رقابة الحكومة.
- تنمية فكرة المواطنة ودعم الثقافة المدنية.
- العمل علي تعميق علاقات القطاع المدنى ، واجتذاب المنظمات الأهلية للعمل معاً.
- تغيير الاتجاهات المجتمعية والسلوكيات إزاء بعض الممارسات السلبية.
- العمل على تغيير أجندة الرأى العام لوضع بعض القضايا المهمة فى محور اهتمامه (كقضايا حقوق المواطنة ، وأطفال الشوارع).

٥- تميز قانون الجمعيات الأهلية الأخير رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بالمرونة النسبية عن القوانين السابقة له فقد أتاح للجمعيات العمل فى شتى مجالات تنمية المجتمع دون تحديد مجالات بعينها باستثناء ذكره لأمثلة من تلك الميادين فى لائحته التنفيذية حيث بين أنه تعد من ميادين تنمية المجتمع أية أنشطة تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية المتواصلة وتضم فى ذلك الأنشطة التعليمية أو الصحية أو الثقافية أو الخدمات الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية أو حماية المستهلك أو التوعية بالحقوق الدستورية والقانونية أو الدفاع الاجتماعى أو حقوق الإنسان وغير ذلك من الأنشطة[٢].

ونستخلص مما سبق أن الجمعيات الأهلية مرت من المنظور التاريخى بثلاثة أجيال الجيل الأول هو جيل جمعيات الرعاية الاجتماعية

---

(١) أمانى قنديل : العمل الأهلى والتغير الاجتماعى – منظمات المرأة والدفاع والرأى والتنمية فى مصر ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٨ ، ص : (٥٧).

(٢) الاتحاد الإقليمى للجمعيات والمؤسسات الأهلية بمحافظة الشرقية : القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية ونماذج السجلات ، اللائحة التنفيذية ، م (٤٨).

القائمة على أساس الدافع الدينى والقيمى والتى تسعى لمساعدة المحتاجين ، أما الجيل الثانى فهى جمعيات التمكين التى تسعى لمساعدة الفقراء على الاعتماد على أنفسهم من خلال تدريبهم وتأهيلهم لسوق العمل بما يتناسب مع إمكاناتهم ، أما الجيل الثالث فهو جيل المنظمات الدفاعية والتى تسعى للتأثير فى عملية صنع سياسيات الرعاية الاجتماعية وفى الرأى العام وتسمى أحياناً بمنظمات التغيير ، وهذه الأجيال الثلاثة توجد فى مصر وتعمل جنباً إلى جنب وأن كان الجيل الثالث مازال حديث النشأة وأن كانت ملامحه قد أخذت فى التبلور.

الفصل الثانى
صنع سياسات الرعاية الإجتماعية

أولاً: العلاقة بين الخدمة الإجتماعية وسياسات الرعاية الإجتماعية.

ثانياً: مداخل سياسات الرعاية الإجتماعية.

ثالثاً: نماذج صنع سياسات الرعاية الإجتماعية.

رابعاً: مراحل صنع سياسات الرعاية الإجتماعية.

خامساً: صنع سياسات الرعاية الإجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية

سادساً: المجتمع المدنى وصنع سياسات الرعاية الإجتماعية.

سابعاً: نماذج دولية لشراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية.

أولا: العلاقة بين الخدمة الإجتماعية وسياسات الرعاية الإجتماعية :

تعتبر العلاقة بين الخدمة الإجتماعية وسياسات الرعاية الإجتماعية علاقة تأثير وتأثر متبادل بين الطرفين ، حيث تعتبر سياسات الرعاية الإجتماعية Gools وإذا اعتبرنا الرعاية الإجتماعية What والخدمة الإجتماعية How فسياسات الرعاية الإجتماعية إطار موجه للرعاية الإجتماعية حيث تمارس الخدمة الإجتماعية لتحقيق أهداف الرعاية الإجتماعية من خلال توجيهات إستراتيجيات سياسات الرعاية الإجتماعية(١).

حيث يعمل الأخصائيون الاجتماعيون فى ضوء سياسات الرعاية الإجتماعية القائمة فهى تحدد لهم إطار واتجاهات ومجالات وقواعد وأولويات العمل الاجتماعى ونوعية ومستويات الخدمات التى يجب أن تقدم ، ونوعية العملاء الذين تقدم لهم الخدمات من خلال إدارات الخدمات الإجتماعية المختلفة(٢).

كما أن الخدمة الإجتماعية تعمل فى مجالات التنمية والرعاية الإجتماعية المختلفة ولديها حصيلة كبيرة من المعلومات والخبرات نتيجة لصلات المهنة بالمواطنين أفراداً وجماعات وبالمجتمعات المختلفة المستويات وسواء أكانت هذه الخبرات والمعلومات فى صورة صعوبات أو مشكلات أو مواقف اجتماعية أو اتجاهات ورغبات أو حقائق ونتائج واستنتاجات وبرامج ومشروعات نابعة من بحوث ودراسات فإن الخدمة الإجتماعية تعمل على توضيح هذه الأمور للحكومات والجهات المختصة لإجراء ما يلزم من تعديلات فى خطط وسياسات الرعاية الإجتماعية(٣).

لذلك كانت الخدمة الإجتماعية هى أكثر العلوم ارتباطاً بسياسات الرعاية الإجتماعية واهتمت بتدريسها بمدارسها وكلياتها منذ مرحلة مبكرة لنشأتها فقد تم إنشاء القسم الأول للسياسة الإجتماعية فى مدرسة لندن للاقتصاديات

---

(١) طلعت مصطفى السروجى : السياسة الإجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٤ ، ص: (٥٦).

(2) Robert Adams (eds.) : Social work : Themes, Issues and Critical Debates, Second Edition, New York, Palgrave, 2002, P : (50).

(٣) أحمد كمال أحمد : التخطيط الاجتماعى، القاهرة، الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، ١٩٧٦، ص : (٣١٤).

عام ١٩٥٠ برئاسة ريتشارد تتمس ولقد أهتم هذا القسم بتدريب المهنيين المعنيين بالرعاية الإجتماعية أثناء ظهور وامتداد دولة الرعاية الإجتماعية، ثم انتقل الاهتمام بدراسة سياسات الرعاية الإجتماعية إلى الجامعات الأمريكية التى تهتم بدراسة الخدمة الإجتماعية ثم أمتد ذلك لمختلف مدارس وكليات الخدمة الإجتماعية[١].

ثانياً : مداخل سياسات الرعاية الإجتماعية:

عرفت البشرية منذ مرحلة مبكرة لنشأتها الرعاية الإجتماعية ومساعدة الإنسان لأخيه الإنسان، وقد دعمت الرسالات السماوية نزعة الإحسان وقامت دور العبادة بمسئولية كبيرة فى الرعاية الإجتماعية، حتى اهتدت البشرية لآلية جديدة تتولى بشىء من التنسيق والنظام تلك العملية وهى المنظمات التطوعية والتى ظلت تلعب الدور الريادى فى الرعاية الإجتماعية حتى بداية القرن العشرين حيث بدأت الدولة تلعب دوراً رئيسياً فى مجال الرعاية الإجتماعية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وظهر ما يسمى بدولة الرعاية Welfare State، إلا إنه مع تزايد تكاليف برامج الرعاية الإجتماعية بدأت الدولة تقلص من نشاطها فى مجال الرعاية الإجتماعية وتلقى بتبعاتها مرة أخرى على القطاع الأهلى وهى مرحلة ما يسمى بمجتمع الرعاية Welfare Society

ومن ثم فإن الرعاية الإجتماعية مرت بعدة مراحل هى:

١- مرحلة الرعاية القبلية.
٢- مرحلة الإحسان.
٣- مرحلة المنظمات التطوعية.
٤- مرحلة تدخل الدولة وظهور ما يسمى بدولة الرعاية[٢].
٥- مرحلة التغيرات العالمية الجديدة واهتزاز دولة الرعاية وظهور ما يسمى بمجتمع الرعاية.

وتقوم سياسات الرعاية الإجتماعية على ثلاثة أسس[٣]:

---

(١) طلعت مصطفى السروجى : السياسة الإجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص : (٥٣).

(٢) عبد الحليم رضا عبد العال : السياسة الإجتماعية – أيدلوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية، القاهرة، دار المهندس للطباعة والنشر، ٢٠٠٢، ص ص : (١٤ – ١٦).

(3) John E. Tropman: Policy Analysis – Methods and Techniques -, Encyclopedia of social work, V.2, 18th ed., Washington, NASW, 1987, P : (270).

١- جمعية فى طبيعتها : فهى تجمع المـــوارد وتقـابل حاجـات جماعيـة أو مجتمعية.
٢- تركز على العلاقات الإجتماعية أما باستخدامها أو تغييرها.
٣- تهتم بمناطق الحرمان وتحسين نوعية الحياة وإعـــادة التوزيـع للمـوارد، وتحقيق العدالة الإجتماعية.

ورغم تدخل الدولة واضطلاعها بدور رئيسى فى الرعاية الإجتماعية فـى مختلف المجتمعات إلا أنه فى ظل الاختلاف الأيديولوجى للمجتمعات الإنســانية ظهرت عدة اتجاهات أساسية للرعاية الإجتماعية هى[١]:

(١) الاتجاه التفاعلى العلاجى Residual Appoarch :

ينظر للرعاية الإجتماعية فى ظل هذا الاتجاه باعتبارهـــا بنـاء مؤقـت لمساعدة الأبنية الطبيعية (النظام الأسرى والاقتصـادى) إذا مـا فشـلا هذيـن النظامين كمصدرين لتوفير وإشباع حاجات الفرد، وتتحدد خدمات المؤسســات الإجتماعية فى ضوء هذا المفهوم كاستجابة لمشكلة معينة ومن هنا تركز الرعاية الإجتماعية على بعض الفئات المحتاجة من المجتمع باعتبار الرعاية الإجتماعية بديلاً مؤقتاً لمساعدة هذه الفئات.

(٢) الاتجاه المؤسسى التحليلى Institutional Approach :

ينظر للرعاية الإجتماعية على أنها نظام اجتماعى لا يقل أهمية عن غيره من الأنظمة ويعد نسق منظم للخدمات تعبر عنه مؤسسات اجتماعية فى جميـع المستويات لها أدوار طبيعية وشرعية يتضح من خلالها مسئولية الحكومة لمقابلة وإشباع حاجات أفراد المجتمع.

(٣) الطريق الثالث The Third way :

وهو اتجاه حديث يحاول الجمع بين مزايا النظام الرأسمالى وتقليص الآثار الإجتماعية المترتبة على هذا النظام من خلال الاهتمام بالجوانب الإجتماعيـة، وفى إطار ذلك فإنه يضم عدة قيم أهمها : المساواة فى الفرص وليـس النـاتج، الحرية الشخصية والسياسية، المسئولية الفردية والمجتمعية حيـث أن الالـتزام بالحقوق الإجتماعية والتضامن الاجتماعى أساس العدالة، الديمقراطية والتمكين، الإعانة فى حالة الحاجة الحقيقية[٢].

---

(١) طلعت السروجى ، رياض حمزاوى : سياسات الرعاية الإجتماعية والحاجات الإنسـانية، ط ١، دبى، دار القلم، ١٩٩٧، ص ص : (٤٧ – ٤٨).

(٢) طلعت السروجى : السياسة الإجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص : (٥٩).

وبين هذه الاتجاهات توجد مداخل عديدة لسياسات الرعايـــة الإجتماعيـــة تأخذ كل دولة بواحد أو أكثر من هذه المداخل وفقـــاً لأيديولوجيتـــها وظروفـــها الإجتماعية والاقتصادية والسياسية كما تغير فى المداخل التى تتبناها مع تغـــير أيديولوجيتها أو ظروفها.

وتنقسم هذه المداخل من حيث الغرض والوظيفة لأربعة مداخل هى[1]:

(١) المدخل الأول : ينظر لسياسة الرعاية الإجتماعيـــة علـــى أنـــها واجـــب As Burden :-

وفى هذا المدخل ينظر لسياسات الرعاية الإجتماعية على أنـــها وســـيلة لمواجهة الآثار السلبية لنظام السوق أو لتقليل المعاناة الناتجة عن هذا النظـــام، حيث تتجه الرعاية الإجتماعية لتحقيق رفاهية الناس، مع التركيز على الفئـــات الأشد احتياج والحاجات الملحة، وبالتالى فإن مدى الخدمات يعد ضيقاً أكثر منـــه شاملاً، حيث أن الفئات المستهدفة تكن انتقائية أكثر منها عامة أو شاملة.

ونستنتج مما سبق أن هذا المدخل ينظر للرعاية الإجتماعية على أنه نظام ثانوى هدفه مواجهة الآثار السلبية لنظام السوق وهى نظرة ضيقة تقلـــص مـــن نشاط الدولة فى مجال الرعاية الإجتماعية وتحرم الكثير من أبناء المجتمع مـــن الخدمات ذات الطبيعة الوقائية والتنموية حيث يتم التركيز على خدمات الرعايـــة الإجتماعية ذات الصبغة العلاجية.

(٢) المدخل الثانى : ينظر لنظام الرعـــاية الإجتماعية كخادم أو مكمل لغـــيره من الأنظمة As Handmaiden or Supplement :-

ووفقاً لهذا المدخل تعد سياسة الرعاية الإجتماعية وسيلة لمساعدة الأنظمة الأخرى وبالتالى فإن نظام الرعاية الإجتماعية هو نظام مساعد أو مكمل لغـــيره من الأنظمة فى المجتمع، وبالتالى فالتركيز يكون على الخدمـــات ذات الآثـــار الإيجابية المتعددة والتى تخدم أنظمة أخرى.

ونستخلص من ذلك أن هذا المدخل يتشـــابه إلى حد كبير مـــع المدخـــل الأول وأن كان أكثر اتساعاً فى نظرته لبرامج الرعاية الإجتماعية فهى ليســـت برامج علاجية فحسب بل وتكميلية تحاول سد الثغرات فى أداء الأنظمة الأخرى لتحقيق أكبر رفاهية ممكنة للمواطنين.

---

(1) Thomas M. Meenaghan & Robert O. Washington: Social Policy and Social welfare – Structure and Applications -, New York, Mac Millan, 1980, PP : (17 – 19).

(٣) المدخل الثالث : مدخل الاعتماد المتبادل Interdependence :

وهو امتداد للمدخل السابق حيث يرى أن هناك اعتماد متبادل بين نظام الرعاية الإجتماعية وغيره من الأنظمة، وأن نظام الرعاية الإجتماعية مثله مثل غيره من الأنظمة يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى، وبالتالى يجب مراعاة فى أنشطة أى نظام تأثير هذه الأنشطة على الأنظمة الأخرى.

وبالتالى فإن هذا المدخل أعطى مكانة أكبر لنظام الرعاية الإجتماعية عن المداخل السابقة فهو وفقاً لهذا المدخل مناظراً لغيره من الأنظمة وليس مساعداً لها، أى أنه نظام اجتماعى أساسى فى المجتمع وهذا من شأنه إعطائه أهمية كبيرة من قبل الدولة والمجتمع ومن ثم اتساع نطاق خدمات الرعاية الإجتماعية.

(٤) المدخل الرابع : مدخل الاستقرار الاجتماعى Social Stability :

يرى أن سياسات الرعاية الإجتماعية تعد وسيلة للمحافظة على الاستقرار الاجتماعى فى المجتمع فتستخدم لإزالة أو تقليل السلوكيات السلبية فى المجتمع، وبالتالى تزيد الرعاية الإجتماعية مع زيادة الاضطرابات فى المجتمع وتقل كلما قلت هذه الاضطرابات، وتركز الرعاية الإجتماعية على الاحتياجات العامة.

ونستخلص من ذلك أن هذا المدخل ينظر لنظام الرعاية الإجتماعية من منظور ضيق وهو تقديم خدمات علاجية لمقابلة مظاهر عدم الاستقرار الاجتماعى المختلفة ومن ثم فإن خدمات الرعاية الإجتماعية هى خدمات استثنائية وتقدم فى أوقات الطوارئ وبمجرد استعادة المجتمع لاستقراره يتم تقليصها.

ثالثاً : نماذج صنع سياسات الرعاية الإجتماعية:

يوجد العديد من النماذج لصنع سياسات الرعاية الإجتماعية وقد عبَّرت هذه النماذج عن مراحل صنع سياسات الرعاية الإجتماعية، والقوى المشاركة فى تلك العملية وطبيعة التفاعل بينها، إلا أن هذه النماذج قد اختلفت فيما بينها فى التركيز على متغير دون الأخر من هذين المتغيرين، ولعل أغلبها قد ركز على مراحل صنع سياسات الرعاية الإجتماعية وأن كانت قد اختلفت فيما بينها من حيث الدمج أو التفصيل لتلك المراحل.

وفيما يلى سنتناول أهم تلك النماذج بشيء من التفصيل:

قدم الفرد كان Alfred khan (١٩٦٩)[١] نموذجاً يتضمن المراحل الست التالية:

١- وجود مثيرات أو دوافع تخطيطية : مشكلات، حاجات، اهتمامات.
٢- التعرف على تلك المشكلات أو الحاجات وما هو متاح من مشروعات وموارد ومعارف مرتبطة بها.
٣- تحديد المهام التخطيطية.
٤- صياغة السياسة.
٥- البرمجة : أو وضع الخطط والبرامج المعبرة عن السياسة وتنفيذها.
٦- التقويم والتغذية العكسية.

نقد النموذج :

يعد هذا النموذج من أقدم نماذج صنع سياسات الرعاية الإجتماعية ويتميز هذا النموذج بأنه لم يقصر عملية صنع سياسات الرعاية الإجتماعية عند حد التعامل مع مشكلة بعينها بل أن نطاقها أشمل فهى تتعامل مع المثيرات التخطيطية المختلفة (مشكلات، حاجات، اهتمامات) أى أنها تتعامل مع قضايا وحاجات المواطنين من خدمات الرعاية الإجتماعية، كما أنه وضح أن عملية صنع سياسات الرعاية الإجتماعية عملية مستمرة حيث تنتهى بالتقويم والتغذية العكسية والتى تعد من مدخلات عملية صنع سياسة جديدة.

إلا أن هذا النموذج ركز على مراحل صنع سياسات الرعاية الإجتماعية دون التركيز على تحديد القوى المشاركة فى تلك العملية والتفاعل الذى يتم بينها.

كما قدم **بيرلمان، جورين Perlman & Gurin (١٩٧٢)**[٢] نموذجاً يركز على أن سياسة الرعاية الإجتماعية تستهدف حل المشكلات الإجتماعية من خلال عدة مراحل هى:

١- تحديد المشكلة.
٢- القيام بالجهود الإعلامية اللازمة لتوضيح المشكلة.
٣- تحديد ودراسة الحلول البديلة واختيار أفضل السياسات.
٤- تنمية الخطة اللازمة وتنفيذها لتحقيق السياسة.
٥- المتابعة والتغذية العكسية.

---

(1) Alfred J. Khan: Theory and Practice of Social Planning, New York, Russell Sage Foundation, 1969, PP : (61 – 62).

(2) Robert Perlman & Arnold Gurin: Community Organization and Social Planning, New York, John wiley sons, inc., 1972, PP : (58 – 75).

نقد النموذج :

يتميز هذا النموذج بالوضوح والتفصيل، وتأكيده علـــى أهميـــة الوعـــى الشعبى بالمشكلة وضرورة القيام بالجهود الإعلامية اللازمة لتحقيق ذلك حتـــى يستطيع الجمهور المشاركة الفاعلة فى اقتراح السياسات البديلة واختيار أفضلها، إلا أن هذا النموذج قصر عملية صنع السياسة فى نطاق التعـــامل مـــع مشـــكلة بعينها، فى حين أن سياسات الرعاية الإجتماعية تتسم بالاستمرارية فهى موجودة دائماً لإشباع الحاجات الإجتماعية للمواطنين بصفة عامة والفئات الأشد احتيـــاج بصفة خاصة وتحقيق العدالة الإجتماعية ولا يقتصر دورها عند حد الظهور حين تظهر مشكلة مجتمعيه لمواجهتها، كما لم يوضح النموذج طبيعة مشاركة القـــوى المختلفة فى المجتمع فى عملية صنع سياسات الرعاية الإجتماعية.

وحدد **نيل جلبرت وهارى سبكت Neil Gilbert & Harry Specht (١٩٧٤)** [١] نموذجاً يتضمن ثمانية مراحل لصنع سياسات الرعاية الإجتماعيـــة وهى:

١- مرحلة تحديد المشكلة : وتحديد استجابة القـــوى السياســـية والإجتماعيـــة والاقتصادية نحوها.

٢- مرحلة التحليل : عن طريق جمـــع المعلومـــات المختلفـــة عـــن المشـــكلة والمتأثرين بها.

٣- مرحلة إبلاغ الجمهور : وذلك لخلق وعى عـــام بـــها وباســـتخدام الشـــكل الإعلامى المناسب.

٤- تنمية أهداف السياسة : تدور المناقشات بشكل موسع ومن خلالـــها تقـــترح الحلول وتصاغ فى النهاية فى صورة أهداف عريضة للسياسة.

٥- بناء المساندة العامة والشرعية : وذلك بمحاولة كسب تأييد مساندة الجمـــهور للسياسة.

٦- تصميم البرنامج : حيث تترجم الأهداف لإجراءات عمل فى صورة برنامج.

٧- التطبيق : حيث يترجم البرنامج لعمل.

٨- التقدير والتقويم : حيث يقدر مدى تأثير السياسة وكيف ينفذها البرنامج وهى تعتبر مرحلة بداية لتكرار نفس المراحل سالفة الذكر.

---

(1) Neil Gilbert & Harry Specht: Dimensions of Social Welfare Policy, New Jersey, Prentice Hall, inc., 1974, P : (16).

نقد النموذج :

يتسم هذا النموذج بالتفصيل والشمولية لمراحل صنع سياسات الرعاية الإجتماعية، كما أنه يتميز بتأكيده على أهمية المشاركة الشعبية فى صنع تلك السياسات منذ الخطوة الأولى حيث يتم إشراكهم فى تحديد المشكلة واقتراح الأهداف وكسب مساندتهم للسياسة، كما يتضح من هذا النموذج أن عملية صنع السياسة تتسم بأنها تمر بمراحل مترابطة متداخلة كما تتسم بالاستمرارية.

إلا أنه يؤخذ على هذا النموذج خلطه ما بين المراحل والعمليات، كما أنه قصر عملية صنع سياسات الرعاية الإجتماعية فى حدود التعامل مع المشكلات فقط، كما أن هذا النموذج لم يوضح الطريقة التى يتم بها التوصل لاتفاق بين القوى المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية.

كما قدم **جون تربمان John E. Tropman (١٩٨٧)** [1] نموذجاً أوضح فيه أن عملية صنع سياسات الرعاية الإجتماعية يمكن وصفها فيما يسمى بدائرة السياسة Policy cycle والتى تشمل المراحل التالية:

١- مرحلة المشكلة : وفيها يتم تحديد المشكلة ومعرفة طبيعتها.

٢- مرحلة الاقتراح : ويتم فيها تنمية الأفكار المتنوعة عن كيفية التعامل مع المشكلة.

٣- مرحلة القرار : وفيها يتخذ الجهاز المسئول عن صنع السياسة قراراً بإحدى المقترحات.

٤- مرحلة التخطيط : فى ضوء الخطوط الإرشادية للسياسة يتم وضع الخطة وتحديد جهات التنفيذ.

٥- مرحلة البرمجة والتقويم : ويتم فيها التنفيذ الفعلى لبرامج الخطة، ومراقبة العمل، وإجراء عمليات التقدير والتقويم للمخرجات والنتائج، والمشكلات الجديدة التى تتضح فى هذه المرحلة تعيد الدائرة لنقطة البداية وهكذا تتكرر الدائرة.

نقد النموذج :

أوضح هذا النموذج مراحل صنع سياسات الرعاية الإجتماعية المترابطة المستمرة بشكل دائرى فمن نقطة نهاية سياسة يبدأ الإعداد لسياسة جديدة وهكذا فهى عملية مستمرة، كما أتسم النموذج بالتفصيل.

---

(1) John E. Tropman, op. Cit., P : (269).

إلا أنه يؤخذ عليه قصوره لعملية صنع سياسة الرعاية الإجتماعية عند حد التعامل مع مشكلة مثله فى ذلك مثل بعض النماذج السابقة، كما أنه لم يوضح كذلك القوى المشاركة فى عملية صنع سياسات الرعاية الإجتماعية.

وقد صنف **ميشيل هل Michael Hill (١٩٩٣)** [١] نماذج صنع سياسات الرعاية الإجتماعية فى نوعين :

١- نموذج النظام السياسى:

ويركز على أن عملية صنع سياسات الرعاية الإجتماعية تتم من خلال النظام السياسى والأجهزة المختصة فى الدولة، ويغلب عليها طابع الرشد وتمر بعدة مراحل بدءاً من تحديد القضية أو المتطلبات ثم جمع المعلومات حولها لتحديدها تحديداً دقيقاً ومحاولة التوصل لأفضل السبل لمواجهتها ثم اتخاذ القرار بالسياسة المناسبة ثم العمل على تحقيقها ثم التقويم والتغذية العكسية.

٢- نموذج الأنساق السياسية :

وهو يحاول توضيح تأثير البيئة والمتغيرات البيئية المختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية على كافة مكونات صنع السياسة (مدخلات، قرارات ، مخرجات، عائدات السياسة)، وأن المنظمات المعنية من أحزاب سياسية وجماعات ضغط ومصالح ومنظمات مختلفة تؤثر فى تلك العمليات.

نقد النموذج :

أوضح نموذج النظام السياسى المراحل التى تمر بها عملية صنع سياسات الرعاية الإجتماعية، كما لم يقصر نطاقها عند حد التعامل مع مشكلة معينة.

إلا أنه قصر نطاق المشاركة فى عملية صنع سياسات الرعاية الإجتماعية على أجهزة الدولة مهملاً بذلك القوى الشعبية الأخرى وهو أمراً يجعل تلك السياسات أقل واقعية حيث تعكس وجهة نظر الحكومة دون القوى الشعبية الأكثر دراية بمتطلباتها ولعل هذا النموذج يظهر جلياً فى الأنظمة الشمولية.

أما نظام الأنساق السياسية فيعد أكثر واقعية حيث يوضح أن المتغيرات البيئية المختلفة والقوى المجتمعية لها تأثير أساسى فى كافة مراحل صنع سياسات الرعاية الإجتماعية، مؤكداً بذلك على وجود قوى عديدة رسمية وشعبية تشارك فى عملية صنع سياسات الرعاية الإجتماعية.

---

(1) Michael Hill: The Policy Process, New York, Harvester wheatsheaf, 1993, PP : (34 – 42).

وقدم **كليف الكوك Cliff Alcock (٢٠٠٠)** [١] نموذجاً أخر سماه دائـرة السياسة إلا أنه أختصر فيه مراحل صنع سياسات الرعاية الإجتماعية فى أربعـة مراحل هى :

١- مرحلة تحديد المشكلة.

٢- مرحلة صياغة السياسة.

٣- مرحلة التطبيق.

٤- مرحلة تقويم السياسة وتحديد أثارها.

نقد النموذج :

حاول هذا النموذج تركيز مراحل صنع سياسات الرعاية الإجتماعية فـى أربعة مراحل مستمرة بشكل دائرى، مختصراً بذلك تلك المراحل عـن نمـوذج جون تربمان John E. Tropman والذى سمى نموذجه أيضاً بدائرة السياسة.

إلا أنه مثل بعض النماذج السابقة يؤخذ عليه قصر عملية صنع سياسـات الرعاية الإجتماعية عند حد التعامل مع مشكلة، كما لم يوضح القوى المشـاركة فى صنع السياسة والدينامية التى تتم بها تلك العملية.

كما صنف **وليام بريجمان W. Brueggemann (٢٠٠١)** [٢] نمـاذج صنع سياسات الرعاية الإجتماعية وفقاً لمن يقرر ويصنع السياسة فى النمـاذج التالية:

١- نموذج الصفوة Elite Model :

وفى هذا النموذج تكون عملية صنع السياسة فى أيدى قلة مـن الأفـراد الذين يضعون قواعد السياسة وفقاً لتفضيلاتهم.

٢- النموذج المؤسسى Institutional Model :

تعبر السياسة فى النموذج المؤسسى عـن رؤيـة المؤسسـات الرسـمية الحكومية خاصة التشريعية التى تضعها وتراقب تنفيذها.

٣- نموذج جماعات المصالح Interest Group Model :

حيث تعمل جماعات المصالح على التأثير على عمليـة صنـع السياسـة وتعمل المؤسسات الحكومية المهنية على تحقيق التوازن بين أهداف ومصـالح تلك الجماعات.

---

(1) Cliff Alcock and Others: Introducing Social Policy, London, Prentice Hall, 2000, PP : (2 – 3).

(2) Williem G. Brueggemann: The Practice of Macro Social Work, New York, Brooks Cole, 2001, PP : (349 – 354).

٤- نموذج العامل العقلانى (الرشيد) Rational Actor Model :

يفترض أن عملية صنع السياسة عملية عقلانية تتعاون فيها جماعات المصالح والجهات الحكومية المهنية فى تكامل.

٥- نموذج العامل الإدارى Administrative Actor Model :

يركز على أن المؤسسات الإدارية التى تنفذ السياسة يكون لها صوتها المسموع ودور أساسى عند صنع السياسة لما لها من خبرة.

٦- نموذج المساومة والتفاوض Bargaining and Negotiation :

ويركز هذا النموذج على المساومة والتفاوض مع الجماعات المتصارعة ومن يدعمها فى السلطات التشريعية والتنفيذية والعمل على تغليب المصلحة العامة، وتكون هناك منظمات معنية بعملية المساومة والتفاوض هذا بغرض حماية الصالح العام.

٧- نموذج الأنساق System Model :

ويتسم بالشمول حيث يرى أن ما تقوم به الصفوة والجهات التنفيذية والإدارية والسلطات التشريعية وجماعات المصالح هو إمداد للنسق بالمدخلات والتى بدورها تتفاعل فى عمليات تحويلية وتنتج مخرجات تؤثر فى البيئة الاقتصادية والإجتماعية والسياسية.

نقد نماذج بريجمان :

ركزت نماذج بريجمان W. Brueggemann على تحديد القوى الأكثر تأثيراً فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية إلا أنها لم توضح مراحل صنع تلك السياسات والديناميات التى تتم فى كل مرحلة، ولعل اختلاف المجتمعات فى تبنى نموذج أو أكثر من هذه النماذج يرجع لاختلاف ظروفها السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية، فعلى سبيل المثال فى مجتمع تسوده الديمقراطية وذو اقتصاد رأسمالى حر ولديه منظمات مجتمع مدنى قوية يصعب تبنى نموذج الصفوة حيث يجب أن يتم تبنى نموذج يراعى الجمع بين مختلف أصوات القوى الوطنية الرسمية والشعبية كنموذج الأنساق.

كما قدم **طلعت السروجى (٢٠٠٢)** [١] نموذجاً لصنع سياسات الرعاية الإجتماعية يتضمن العمليات والمراحل التالية:

١- تحديد القضايا المجتمعية وتحليلها.
٢- تحديد أهداف سياسة الرعاية الإجتماعية.
٣- صياغة السياسة والمقارنة بين البدائل لاتخاذ القرار.
٤- ترجمة السياسة لبرامج ومشروعات.
٥- تنفيذ السياسة وتوزيع المهام والمسئوليات.
٦- تقدير السياسة وتأثيراتها المتوقعة وتقويمها.
٧- التفكير فى إعداد سياسة رعاية اجتماعية جديدة.

نقد النموذج :

يتسم هذا النموذج بالشمول والتفصيل لمراحل وعمليات صنع سياسات الرعاية الإجتماعية، كما أنه أوضح أن سياسات الرعاية الإجتماعية تتعامل مع القضايا المجتمعية ورعاية فئات مجتمعية وترتبط بحقوق والتزامات تساهم فى تحقيق العدالة الإجتماعية ولا يقتصر نطاقها عند حد التعامل مع مشكلة معينة، كما أوضح الترابط بين مراحل صنع سياسات الرعاية الإجتماعية واستمرارية تلك العملية، وأن كان تركيز النموذج على توضيح مراحل صنع السياسة أكثر من تحديد العناصر الفاعلة فى كل مرحلة.

ويمكن فى النهاية استخلاص ما يلى:

١- تباين مراحل صنع سياسات الرعاية الإجتماعية بين هذه النماذج ما بين الدمج والتفصيل إلى حد الخلط بين المراحل والخطوات.
٢- يوجد نوعان من النماذج النوع الأول يركز على مراحل صنع سياسات الرعاية الإجتماعية والنوع الثانى يركز على من يقوم بصنع سياسات الرعاية الإجتماعية أو بمعنى أخر ما النظام أو الأنظمة الفاعلة فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية ونادراً ما نجد نموذجاً يجمع المتغيرين معاً.
٣- تنظر معظم تلك النماذج لسياسات الرعاية الإجتماعية على أنها صنعت للتعامل مع مشكلة معينة فى حين أن نطاق سياسات الرعاية الإجتماعية

---

(١) طلعت مصطفى السروجى : نماذج صنع سياسات الرعاية الإجتماعية رعاية المسنين نموذجاً، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمى الثالث عشر، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة القاهرة، ١٥ – ١٦ مايو، ٢٠٠٢، ص : (١٤).

يتسع غالباً ليشمل القضايا والاهتمامات والحاجات الإنسانية المختلفة، وقد يرجع ذلك إلى تأثر وجهات النظر هذه بالاتجاه الليبرالى والذى يقلص من دور الدولة فى توفير الرعاية الإجتماعية.

٤- تؤثر أيديولوجية المجتمع وظروفه السياسية والاقتصادية والإجتماعية فى تفضيله لنموذج عن آخر من نماذج صنع سياسات الرعاية الإجتماعية والقوى الفاعلة فى تلك العملية.

٥- أن المتغيرات العالمية الجديدة وانتشار الرأسمالية وما يسمى بمجتمع الرعاية أعطى أهمية كبيرة لشراكة منظمات المجتمع المدنى وما تمثله من جماعات الضغط والمصالح فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية.

ويمكن فى النهاية محاولة استخلاص نموذجاً لصنع سياسات الرعاية الإجتماعية يقوم على عنصرين أساسيين هما:

(١) من حيث مراحل صنع سياسات الرعاية الإجتماعية فتشمل المراحل التالية:

١- مرحلة وضع السياسة وفيها يتم :

- تحديد القضايا والحاجات المجتمعية.
- دراسة القضايا والحاجات المجتمعية من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية.
- تحديد البدائل المختلفة لسياسات الرعاية الإجتماعية والمفاضلة بينها.
- صياغة السياسة.

٢- مرحلة تحقيق السياسة وتشمل :

- ترجمة السياسة لاستراتيجية محدودة.
- ترجمة الاستراتيجية لخطة أو عدة خطط متكاملة.
- تنفيذ الخطط من خلال الجهات المعنية حكومية وأهلية.
- المتابعة المستمرة للتنفيذ لإجراء التعديل اللازم.

٣- مرحلة التقويم والتغذية العكسية وتتضمن :

- تقويم وتقدير سياسات الرعاية الإجتماعية.
- التغذية العكسية والتفكير فى إعداد سياسة رعاية اجتماعية جديدة.

(٢) من حيث القوى المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية فتتضمن:

١- السلطات التنفيذية.

٢- السلطات التشريعية.

٣- الأحزاب وغيرها من جماعات الضغط والمصالح (منظمات المجتمع المدنى).

٤- جماعات الصفوة.
٥- المواطنون.

وفى ضوء الاسترشاد بالنموذج السابق فإن الدراسة الحالية ستركز على المحاور التالية :

١- شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية من حيث :

أ- صور شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية.

ب- الأساليب والأدوات المستخدمة للشراكة فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية.

٢- العوامل المؤثرة على شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية وتشمل:

أ- توافر العنصر البشرى بمنظمات المجتمع المدنى (كماً وكيفاً).

ب- بناء التحالفات والتشبيك بين منظمات المجتمع المدنى.

جـ- علاقة منظمات المجتمع المدنى بالحكومة.

د- علاقة منظمات المجتمع المدنى بالقطاع الخاص.

رابعاً : مراحل صنع سياسات الرعاية الإجتماعية:

(١) مرحلة وضع سياسات الرعاية الإجتماعية :

مرحلة وضع سياسات الرعاية الإجتماعية هى أولى مراحل صنع سياسات الرعاية الإجتماعية وأكثرها دينامية حيث يتم فيها تحديد حاجات المجتمع ودراستها وتحديد بدائل السياسة واختيار أفضلها فى ظل حاجات المجتمع وإمكاناته، وتتفاعل فيها القوى الحكومية والشعبية من أجل التوصل لسياسة مناسبة تعبر عن أهداف المجتمع وطموحاته وتصبح موجه لمسارات واتجاهات العمل فى مجال الرعاية الإجتماعية.

فعملية وضع أو صياغة السياسة هى إحدى مراحل صنعها وهى عملية ترتبط بصنع القرار فغالباً ما تتضمن مراحل وخطوات وديناميات صنع واتخاذ القرار، وتركز على صياغة وإعادة صياغة الأهداف أو تعديلها من خلال الوصول لاتفاق حولها ووضع الصورة النهائية والإجرائية لها[١].

---

(١) طلعت السروجى وآخرون : السياسة الإجتماعية، القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، جامعة حلوان، ٢٠٠٣، ص : (٢٢٦).

وتمر عملية وضع سياسات الرعاية الإجتماعية بالمراحل التالية[١]:

١- توضع فى الاعتبار الأيديولوجية العامة للمجتمع، حيث تؤثر أيديولوجية المجتمع على مدى السماح بالتوسع فى برامج الرعاية الإجتماعية ومدى استعداد المجتمع للإنفاق عليها.

٢- تقترح الأجهزة التنفيذية المركزية فى الدولة الأهداف العامة للسياسة القومية للرعاية الإجتماعية وتحدد اتجاهاتها وخطواتها الرئيسية ثم تطرح للمناقشة العامة فى وسائل الإعلام والتنظيمات الشعبية والنقابية والحزبية.

٣- يقوم جهاز مكلف بالمتابعة بحصر نتائج هذه المناقشات واستخلاص مقترحات بناءه منها وإجراء التعديلات اللازمة على مشروع سياسة الرعاية الإجتماعية العامة.

٤- يعرض مشروع سياسة الرعاية الإجتماعية على الأجهزة التشريعية لمناقشة وإجراء التعديلات الضرورية عليه وإقراره.

٥- تصدر الجهات المختصة القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الإجتماعية.

وتجدر الإشارة إلا أنه قد تنبع فكرة سياسة الرعاية الإجتماعية من المستوى الشعبى حين يشعر المواطنون بأن هناك قضايا أو حاجات ملحة تحتاج لمواجهة ومن خلال العرض الإعلامى لها لتصبح محل اهتمام أكبر قطاع ممكن من الرأى العام عندها تبدأ الجهات الرسمية فى الاهتمام بتلك القضايا أو الحاجات.

وتشارك العديد من الجهات المعنية بشكل أو بأخر فى مرحلة وضع سياسات الرعاية الإجتماعية وهذه الجهات هى[٢]:

١- الإدارات الحكومية المعنية.
٢- الحكومات المحلية والإقليمية.
٣- الحكومة المركزية.
٤- المجالس النيابية.
٥- جماعات الضغط والمصالح.
٦- الجماهير.

---

(١) عبد الحليم رضا عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص : (١١).

(2) Michael Hill: Understanding Social Policy, 5th ed., oxford, U.K., Black Well, 1997, PP : (49 – 79).

٧- خبراء السياسة : وهم العلماء الاجتماعيون الذين يجب أن يعطى لهم الوقت والفرصة لإجراء الدراسات اللازمة وتحديد سياسات الرعاية الإجتماعية البديلة وتقييم كل منها وتحديد أثارها[١].

وهناك العديد من العوامل التى تعتبر محددات لسياسات الرعاية الإجتماعية حيث تؤثر فى تحديد نوع سياسات الرعاية الإجتماعية فى المجتمع وأهم هذه العوامل هى العوامل الاقتصادية فبدون قاعدة اقتصادية قوية فى أى مجتمع فإن سياسات الرعاية الإجتماعية ستظل أمور مثالية يصعب تحقيقها، كذلك العوامل السياسية فالأهداف السياسية واتجاهات السياسيين تؤثر فى تحديد مجرى السياسة، أيضاً العوامل الثقافية من عادات وتقاليد وغيرها تؤثر على سياسة الرعاية الإجتماعية سلباً أو إيجاباً.

كما أن هناك عوامل أخرى عديدة تؤثر فى عملية وضع سياسات الرعاية الإجتماعية لعل أهمها[٢]:

١- وجود ظروف وأحداث أساسية لها صداها لدى الحكومة وصانعى السياسة.

٢- قدرة واضعى السياسة على التوصل لسياسات جديدة أكثر فاعلية وتلقى تأييد حكومى وشعبى.

٣- وجود جماعات مصالح قوية لديها رؤية محددة عن سياسات الرعاية الإجتماعية الجديدة.

٤- قدرة جماعات المصالح وغيرهم من المشاركين فى صياغة سياسات الرعاية الإجتماعية على التواصل مع الحكومة.

٥- المشاركة الفاعلة للحكومات والهيئات المحلية والإقليمية المعنية.

وعند وضع سياسات الرعاية الإجتماعية يجب أن يدرك صانعوا السياسة أنهم يضعون أهداف تمس جماعات مصالح ربما تختلف فى رغباتها لذلك يقع على عاتق واضعوا السياسة مهمة التعرف على تلك الجماعات ورغباتها ومحاولة التوفيق بينها بحيث تعكس سياسات الرعاية الإجتماعية الرسمية

---

(1) Brian J. Jones (eds.): Social Problems – Issues, Opinions and Solutions, New York, Mc Garw Hill, 1988, PP : (35 – 36).

(2) Marcia L. Godwin & Jwan Reith: Policy Diffusion and Strategies for Promoting Policy Change, Policy Studies Journal, V. 28, n. 4, California, U.S.A., 2000, PP : (775 – 776).

الرغبات العامة فى المجتمع ككل وفى ضوء الظروف والإمكانات المجتمعية المتاحة[١].

وبعد تحديد الحاجات التى سوف يتم وضع سياسة الرعاية الإجتماعية لمقابلتها وتحليل ما يحيط بها من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية، يقوم مخططوا سياسة الرعاية الإجتماعية بمحاولة التوفيق بين المشاركين فى وضع تلك السياسة سواء من (ممثلى الحكومة، أو أعضاء المجالس الشعبية، أو الجماعات المنظمة، أو القيادات المجتمعية) حتى يتم صياغة سياسة الرعاية الإجتماعية ثم يتم عرض السياسة المقترحة على الجمهور وفى ضوء مناقشتها يتم إجراء التعديل المطلوب عليها وإعادة صياغتها[٢].

وفى الحقيقة أن مخططوا سياسة الرعاية الإجتماعية لا يقتصر دورهم فى تلك المرحلة على هذه المهام بل يقوموا بالعديد من المهام الأخرى أهمها[٣]:

١- التأكد من الوجود الفعلى لقضايا سياسة الرعاية الإجتماعية.
٢- تحديد طبيعة تلك القضايا وبيئتها الاقتصادية والسياسية والإجتماعية.
٣- تحديد العوامل المختلفة المؤدية لوجود تلك القضايا.
٤- دراسة وتحليل الجهود السابقة للتعامل مع تلك القضايا أو الحاجات.
٥- تحديد وتقويم بدائل سياسة الرعاية الإجتماعية والتكلفة والعائد المتوقع من كل منها.
٦- تحديد التأثير المتوقع لسياسة الرعاية الإجتماعية المقترحة .
٧- عرض سياسة الرعاية الإجتماعية المقترحة على الجمهور.

(٢) مرحلة تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية:

وفى تلك المرحلة يتم العمل على وضع سياسة الرعاية الإجتماعية داخل نطاق الممارسة، وترجمة الحلول المثلى لإجراءات عملية، وتتم هذه الترجمة من خلال المنظمات والجهات المعنية وتحتاج إلى حشد أكبر تعاون وتأييد مجتمعى ممكن[٤].

---

(1) United Nations, Unesco: Socio – Economic Indicators for Planning – Methodological, Aspects and Selected Examples, Paris, 1981, P: (12).

(2) Demetruis S. latridis: Policy Practice, Encyclopedia of Social Work, 19th ed., V. 3, Washington, NASW Press, 1995, PP : (1860 – 1862).

(3) Ibid., P : (1862).

(4) Brian J. Jones (eds.), op. Cit., P : (34).

حيث تترجم سياسة الرعاية الإجتماعية إلى خطط وتقوم الأجهزة التنفيذية بتحويلها من خلال منظماتها المختلفة إلى خدمات للمواطنين، وقد تؤدى هذه الخدمات إما عن طريق منظمات قائمة أو من خلال منظمات جديدة تنشأ بغرض تأدية خدمات جديدة معينة لا يمكن تنفيذها من خلال المنظمات القائمة(١).

ومن ثم فعند تنفيذ الخطط نحتاج إلى موارد بشرية ومالية لذلك يتطلب الأمر تحديد الموارد المتاحة والتى يمكن إتاحتها، والعمل على تعبئتها وتوجيهها نحو أهداف سياسة الرعاية الإجتماعية ووضع أولويات للعمل فى ضوء الاحتياجات والموارد الممكنة.

ويتم تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية بتعاون جاد بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدنى حيث أن مسئولية تحقيق تلك السياسات ليست مسئولية حكومية بحتة حيث أن ذلك يدفع الأفراد والجماعات إلى استنزاف ميزانيات الدولة وزرع روح الاتكالية والاعتماد على الجهاز الحكومى فقط لذلك فهى مسئولية جماعية يساهم فيها المجتمع بأكمله فإذا عجز الدور الأهلى وجب التدخل الرسمى وهذا له إيجابياته فى فهم المجتمع لمشكلاته واحتياجاته بصورة أكبر وترابط أفراده وقدراته على المحاسبة وصنع البرامج التى تناسبه وخلق روح الجدية والاعتماد على النفس(٢).

ومرحلة تحقيق سياسة الرعاية الإجتماعية تتضمن بعد ترجمة تلك السياسة لخطط أربعة مراحل للتنفيذ هى(٣):

١- مرحلة تنظيم التنفيذ Organization of Implementation : وفيها يتم تحديد المسئوليات والأدوار التنفيذية والموارد واستخدامتها ومعدلات الأداء المطلوبة.

---

(١) عبد الحليم رضا عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص : (١٣).

(٢) عبد الوهاب الظفيرى : المجتمع المدنى ورسم السياسة الإجتماعية فى دولة الكويت - نحو إطار شامل للنهوض بمؤسسات المجتمع المدنى فى ظل التحولات العالمية والاقليمية-، مجلة دراسات فى الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الإجتماعية جامعة حلوان، عدد (١٠)، إبريل ٢٠٠١، ص : (٥٠٣).

(3) Demetrius S. Latridis, op. Cit., PP : (1862 – 1863).

٢- مرحلة التنفيذ والمتابعة Implementation and Monitoring : ويتم فيها أداء المسئوليات التى سبق تحديدها ومتابعة الأداء للكشف عن الصعوبات وتصحيح مسار العمل بها .

٣- مرحلة التقويم Evaluation : ويتم فيها تقدير مدى تحقيق العمل للنتائج المستهدفة.

٤- مرحلة التغذية العكسية Feed Back : وذلك لتقديم المعلومات التى تم استخلاصها من التقويم المرحلى للتنفيذ لصانعى القرار لإجراء التعديل اللازم.

وفى مرحلة تحقيق سياسة الرعاية الإجتماعية يقترح مخططوا السياسة المشروعات والبرامج والأنشطة والتنظيمات الإدارية اللازمة لتحقيق تلك السياسة ويقومون بمتابعة التنفيذ وتقويم المخرجات واقتراح التعديل اللازم فى التنفيذ فى ظل هذا التقويم[١].

(٣) مرحلة تقويم سياسات الرعاية الإجتماعية:

عملية التقويم هى عملية مستمرة مع كافة مراحل صنع سياسة الرعاية الإجتماعية فهى تبدأ مع مرحلة وضع السياسة بتقويم البدائل المقترحة، ثم هناك تقويم للخطط المنبثقة عن تلك السياسة لتحديد مدى إمكانية تحقيقها لتلك السياسة وهناك تقويم مستمر للتنفيذ وإجراء التعديلات اللازمة فى الخطة أو فى التنفيذ فى ضوء هذا التقويم، وفى المستوى الأخير والأهم للتقويم تأتى مرحلة تقويم النتائج لتحديد مدى تحقيق أهداف سياسة الرعاية الإجتماعية وأسباب النجاح أو الفشل والاستفادة من ذلك فى اقتراح سياسات الرعاية الإجتماعية الجديدة.

لذلك هناك عدة أنواع لتقويم سياسة الرعاية الإجتماعية ترتبط بمكونات صنع سياسة الرعاية الإجتماعية المختلفة (المدخلات، العملية التحويلية، النتائج) ويتوقف التركيز على أى من هذه الأنواع من التقويم وفقاً للهدف من التقويم وهذه الأنواع هى[٢]:

١- تقويم المدخلات Input Evaluation :

ويتم بالتركيز على كمية ونوعية الموارد المتاحة لأداء مهام السياسة سواء كانت موارد بشرية، أو معلومات، أو تمويل، أو دعم سياسى أو غيرها.

---

(1) Ibid., P : (1862).

(2) Robert B. Reich: The Power of Public Ideas, Cambridge, Ballinger Publishing Company, 1988, PP : (167 – 173).

٢- تقويم العملية Process Evaluation :

يركز على عملية صنع القرار، ولا يركز فقط على القرارات المتخذة بل أيضاً يهتم بالكيفية التى صنعت بها.

٣- تقويم النتائج Pay off Evaluation :

يعتمد على مقارنة النتائج الناشئة عن تحقيق السياسة بأهداف السياسة للتعرف على التغيرات التى نشأت عن تحقيق هذه السياسة.

٤- تقويم السياسة الشامل Comprehensive Policy Evaluation :

يركز على كافة أوجه السياسة : المدخلات، العملية التحويلية، النتائج.

ولنجاح عملية تقويم سياسات الرعاية الإجتماعية يجب مراعاة الأمور التالية[١]:

١- تحديد الأقطاب الإجتماعية الفاعلة فى صنع سياسة الرعاية الإجتماعية.

٢- تحديد محتوى سياسة الرعاية الإجتماعية التى نريد تقويمها وأدواتها وتحديد جوانب النسق الاجتماعى الكلى التى يمكن اعتبارها الهيئة الإجتماعية للسياسة بما فى ذلك نطاق تأثير السياسة المختارة والعلاقة بينه وبين المؤثرات البيئية الأخرى خلاف السياسة محل التقويم.

٣- ينبغى أن يطور فريق العمل منهجية سليمة لتقليل الذاتية فى التقويم إلى أقل مدى ممكن.

وفى نهاية عرض مراحل صنع سياسات الرعاية الإجتماعية تجدر الإشارة إلى أن مخطط السياسة له أدوار أساسية فى كافة المراحل التى تمر بها عملية صنع سياسة الرعاية الإجتماعية ولذا فإن ذلك يتطلب توافر العديد من المهارات الذهنية والشخصية لديه وهذه المهارات تختلف من مرحلة لأخرى وفق متطلبات كل مرحلة ويمكن توضيح تلك المهارات فى الجدول التالى[٢]:

---

(١) نارد فرجانى : ملاحظات أولية حول منهجية تقويم السياسة والبرامج الإجتماعية، فى هدى مجاهد، أمانى قنديل (تحرير) : منهجية تقويم السياسات الإجتماعية فى مصر، أعمال الندوة الأولى، ١٣ - ١٥ أبريل ١٩٨٨، القاهرة، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية، ص ص : (٤٠ - ٤١).

(2) John E. Tropman, op. Cit., P : (273).

جدول (٢) يوضح المهارات المختلفة التى
يجب توافرها فى مخططى سياسات الرعاية الإجتماعية

المرحلة	مهارات السياسة	
	الذهنية	الشخصية
١- تحديد المشكلة أو الاحتياجات	تقدير الاحتياجات – تحديد الأهداف وأولوياتها – تحديد الظروف المجتمعية – التحليل القيمى.	الاتصال – الاستثارة – المدافعة – الارشاد.
٢- تحديد بدائل السياسة	الاستثارة – بناء السيناريو – تحليل التأثير.	التوضيح – التمكين – الوساطة.
٣- مرحلة القرار	مهارات حل المشكلة – التفاوض – إدارة الجماعة – الضغط- بناء التحالف	الوساطة – التمكين
٤- التخطيط وتصميم البرنامج	تحديد البدائل المختلفة للبرنامج – تنظيم الوقت والنشاط.	الاتصال – التمكين – التوضيح.
٥- البرمجة والتقويم	تحليل القرار – تحليل الفكرة – مراجعة وفحص القرار – الاختيار الرشيد	الاستثارة.

وهناك العديد من العوامل التى تؤثر فى عملية صنع سياسات الرعاية الإجتماعية ولعل أهمها[١]:

١- القوى الإجتماعية المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية من خبراء السياسة ومنفذوها وتفاوت درجات الخبرة والمشاركة فى صياغة سياسات الرعاية الإجتماعية والتى تتوافق مع الواقع المجتمعى بأبعاده المختلفة ودرجة توافر الخبراء والفنيين اللازمين لهذه العملية وصراع الأدوار والتعبير عن المصالح بين هذه القوى المختلفة.

---

(١) طلعت مصطفى السروجى : سياسات رعاية وتنمية الإنسان العربى "رؤية نقدية تحليلية"، ندوة العلوم الإجتماعية ودورها فى خدمة وتنمية المجتمع، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٨، ص : (٢٠٢).

٢- الإطار الأيديولوجى والأوضاع الإجتماعية والاقتصادية والسياسة التى تنبثق عنها المشكلات والقضايا والحاجات الإنسانية التى تحاول سياسات الرعاية الإجتماعية مواجهتها والقدرة على وصف وتشخيص هذه الأوضاع والأبعاد المجتمعية.

٣- طبيعة وأنماط مشاركة جماعات الضغط والمصالح فى المجتمع.

٤- المفارقة الشاسعة بين الرغبات والتطلعات المجتمعية والموارد والإمكانات المتاحة.

٥- درجة إلزامية التوجهات المجتمعية والقرارات التشريعية.

٦- التقدير الدقيق للحاجات المجتمعية ودرجة إلحاحها والتدخل فى الأنساق المجتمعية.

٧- القدرة على تحويل المواطنين من مستفيدين إلى مشاركين فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية.

٨- تجدد الحاجات وتطورها وتغير الواقع المجتمعى بأبعاده المختلفة يؤدى بدوره إلى تغير القضايا التى تهتم بها سياسات الرعاية الإجتماعية بما يستوجب معه إعادة النظر دوماً فى سياسات الرعاية الإجتماعية.

خامساً:صنع سياسات الرعاية الإجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة:

شهدت الساحة العالمية وخاصة فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ظهور العديد من المتغيرات أو المفاهيم لعل من أهمها (الخصخصة، والعولمة، نهوض المجتمع المدنى عبر العالم، الطريق الثالث) وقد كانت لها تأثيرات كبيرة على صنع سياسات الرعاية الإجتماعية عبر العالم سواء بالنسبة لتوجهات تلك السياسات أو العناصر الفاعلة فى صنعها.

فخلال الثمانينيات من القرن العشرين ونتيجة للركود الاقتصادى العالمى وارتفاع تكاليف القطاع العام عن عائداته أتجهت العديد من دول العالم إلى خصخصة أنشطتها الاقتصادية كوسيلة لخفض الإنفاق العام وذلك عن طريق نقل ملكية أو إدارة الأنشطة الاقتصادية - كلياً أو جزئياً - من القطاع العام للقطاع الخاص[١].

---

(١) طلعت مصطفى السروجى وآخرون : التنمية الإجتماعية المثال والواقع، القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى بجامعة حلوان، ٢٠٠١، ص : (١٣٦).

ولم تقتصر الخصخصة على القطاع الاقتصادى بل امتدت للرعاية الإجتماعية حتى فى دول الرعاية Welfare States والتى كانت تهتم بتوفير مستوى مقبول من الخدمات المختلفة صحية وتعليمية واجتماعية ومستوى دخل مناسب لكل مواطن، فمع ارتفاع تكلفة خدمات الرعاية الإجتماعية بدأ إعادة النظر فى تلك السياسة وتم تخفيض الإنفاق الحكومى واتجهت الدولة لخصخصة الكثير من تلك الخدمات وأصبح هناك شركاء ثلاث مسئولين عن تقديمها هما القطاع الحكومى والخاص والتطوعى(١).

حيث تعرضت دول الرعاية فى البلدان المتقدمة إلى مصادر متنوعة من التوترات التى ترفع كلاً من تكاليف الخدمات والطلب عليها مثل استمرار المستويات المرتفعة من البطالة فى الكثير من الدول الأوربية وشيخوخة السكان وازدياد تكاليف المخصصات التقاعدية والرعاية الصحية وتزايد تعقيد التكنولوجيا الطبية وارتفاع معدلات انهيار العوائل وتدهور الرعاية غير الرسمية المعتمدة على العائلة وتنامى الطلب على تحسين الرعاية والخدمات الإجتماعية عموماً، كما أن معايير التقارب نحو الوحدة النقدية وضعت كابحاً على الإنفاق العام والاقتراض الحكومى فى عدد من البلدان الأوربية مما أثر على مخصصات الرعاية الإجتماعية الحكومية وأوجد الحاجة للبديل التطوعى والخاص ليعوض هذا القصور(٢).

مما أدى لظهور بعد دولة الرعاية ما يسمى بمجتمع الرعاية Welfare Society والذى يتم فيه التركيز على مستوى مناسب من الرعاية ولكن ليس بالتركيز على دور الحكومة فى صياغة وتنفيذ سياسات الرعاية الإجتماعية لكن باشراك المجتمع بشكل أكبر فى صياغة هذا السياسات بحيث تعكس اتجاهاته واحتياجاته وأن يشارك المجتمع أيضاً بشكل أكثر فعالية فى تنفيذ تلك السياسات(٣).

---

(1) Robert Adams: Social Policy for Social Work, New York, Palgrave, 2002, P : (8).

(٢) بول هيرست، جراهام طومبسون: ما العولمة – الاقتصاد العالمى وإمكانات التحكم –، ترجمة فالح عبد الجبار، الكويت، عالم المعرفة، ٢٠٠١، ص : (٢٤٢).

(3) John J. Rodger: From Welfare State to Welfare Society, London, MacMillan, 2000, PP : (8 – 11).

ومنذ أوائل التسعينات أنتشر مفهوم العولمة بعد سقوط النظام الاشـــتراكى فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية وغيرهم من الدول النامية وأصبـــح نظـــام السوق وقرينه السياسى أى النظام الليبرالى اختياراً عالمياً وأصبح علـــى كافـــة الدول تغيير أولوياتها وسياستها السياسية والاقتصادية والإجتماعية حتى تستطيع الانخراط فى تيار العولمة وإلا تعرضت للتهميش(١).

ومفهوم العولمة متعدد الأوجه فهو يشـــمل أبعـــاد اقتصاديـــة وسياســـية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية وأيديولوجية لعل من أهمها من الناحية الاقتصادية سهولة انتقال رأس المال ونمو التجارة والمعاملات الدوليـــة والشـــركات عـــبر القومية والتكتلات الاقتصادية، ومن الناحية الأيديولوجية انتشار الفكر الليـــبرالى الجديد Neo-Liberal والسوق الحر، ومن الناحيـــة السياســـية التوســـع فـــى الديمقراطية والتأثير المتزايد للمنظمات الدولية ونمو المنظمات غير الحكوميـــة الدولية وتقلص وظائف الدولة وزيادة التأثير العالمى على السياسات القومية(٢).

وقد كان لإنتشار الأيديولوجية الليبرالية الحديثة عبر العالم بفعل العولمـــة تأثيراً كبيراً على سياسات الرعاية الإجتماعية فى شتى دول العالم لما تحمله تلك الأيديولوجية من أفكار جديدة نحو الرعاية الإجتماعية أهمها تقليص الإنفاق العام على الرعاية الإجتماعية، وأصبحت المسئولية الأولى فى ذلـــك علـــى القطـــاع الخاص والمجتمع المدنى، وأن التنافس داخل هذه القطاعات سيؤدى لأداء أفضل لتلك الخدمات عن الأداء الحكومى(٣).

وقد صاحب ازدياد نفوذ المنظمات الدولية، وظهور التكتلات الاقتصاديـــة إلى ما يمكن أن نسميه عولمة السياسة الإجتماعية، فعلى ســـبيل المثـــال أهتـــم الاتحاد الأوربى منذ اتفاقية روما ١٩٥٧ بمناقشة القضايا الإجتماعية المشـــتركة وإيجاد سياسات رعاية اجتماعية أوربية لكن تلك السياســـات كـــانت تكميليـــة وتصحيحية حيث كانت تهدف إلى صنع قبول أكثر لهذا الوضع الأوربى الجديد،

---

(١) أحمد عبد الغفار المغازى : العولمة – مفاهيمها وأبعادهـــا – القـــاهرة، وزارة التنميـــة الإدارية، مركز إعداد القادة للقطاع الحكومى، برنامج الإعداد لشغل الوظـــائف القيادية، يونيو ١٩٩٨، ص ص : (٢ – ٦).

(2) Patricia Kennett, op. Cit., P : (12).

(3) Vic George, Pul Wilding: Globalization and Human Welfare, New York, Palgralle, 2002, PP : (56 – 57).

لكن مع التقدم فى العمل الأوربى المشترك بدأ الاتحاد الأوربى منذ عام ١٩٨٧ يحرص على ضرورة ظهور سياسات رعاية اجتماعية أوربية موازية للسوق الأوربى، وقد شملت اتفاقية ماسترتش Maastricht عام ١٩٩٣ بروتوكول اجتماعى يركز على توسيع عمل الاتحاد الأوربى فى المجال الاجتماعى وبخاصة فى مجالات التعليم والتدريب المهنى والصحة والشباب وحقوق العمال(١).

أى أن السمة الأكثر أهمية لعملية العولمة الحالية هى عولمة السياسات الوطنية وآليات صنع السياسات، فالسياسات الوطنية بما فى ذلك المجالات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والفنية والتى كانت ولا تزال حتى عهد قريب تخضع لتشريعات الدولة وشعبها قد خضعت الآن إلى تأثير الوكالات والعمليات الدولية والمؤسسات الخاصة الكبرى مما أدى إلى تدهور السلطة والسيادة الوطنية وضيقت من قدرة الحكومات والشعوب على الاختيار من بين الخيارات المتوافرة فى السياسات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية(٢).

وقد شهدت السنوات القليلة الماضية تصاعد مخاوف المواطن العادى فى العالم من طغيان المصالح الاقتصادية على فرص الحياة الكريمة للبشر إلى الحد الذى أثار جدلاً عالمياً موسعاً حول هذا الموضوع ووضع تلك القضية على رأس اهتمامات المنظمات الدولية والمسئولين ورجال الفكر والسياسة، وظهرت بوضوح نبرة تراجع فى الخطاب العام عن الإسراف فى الحديث عن الكفاءة الاقتصادية والمنافسة، مع إعطاء العوامل الإجتماعية أهمية متزايدة، وكذلك الاهتمام بالأوضاع الخاصة للدول النامية فى ظل العولمة(٣).

الأمر الذى أدى لظهور مبادرات عالمية تحاول التوفيق بين مقتضيات الحرية والكفاءة الاقتصادية فى عصر العولمة من ناحية ومراعاة شروط العدالة الإجتماعية ومصالح الفئات غير القادرة والحفاظ على دور الدولة الاجتماعى من

---

(1) Philip Allmendinger & Michael Chapman: Planning Beyond 2000, New York, John Wiley Sons, 2000, PP : (193 – 194).

(٢) طلعت مصطفى السروجى : السياسة الإجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص : (١٤٤).

(٣) هناء عبيد : العولمة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١، ص : (٨٠).

ناحية ثانية وكانت من أهم تلك التوجهات ما يسمى بالطريق الثالث الذى يرى بأن الدولة لن تتراجع فى ظل العولمة عن دورها الاجتماعى ولكن وظيفتها فقط سوف تتغير من تقديم الخدمات بنفسها للمواطنين إلى تأمين وصول تلك الخدمات إليهم من خلال انتهاج سياسات للتوفيق بين تراجع دور الدولة ومواردها من ناحية وضرورة استمرار الدور الاجتماعى للدولة والحفاظ على الحدود المناسبة من العدالة الإجتماعية من ناحية ثانية[1].

أى أنه رغم تسليم الدولة بأن عملية تنفيذ سياسات الرعاية الإجتماعية يجب أن يشارك فيها وبنسبة كبيرة القطاعين الخاص والمدنى إلا أنها تضع السياسات والقواعد التى تضمن الحفاظ على حدود مناسبة من الرعاية لموطنيها وخاصة الفئات الأكثر احتياجاً للرعاية، وكذلك تتدخل فى حالات الضرورة لضبط مسيرة الرعاية الإجتماعية كما تفعل في ضبط مسيرة النشاط الاقتصادى.

فالدولة يجب أن يكون لها دوراً محورياً فى كفالة توفير الخدمات الأساسية ولكن لا يعنى ذلك أن تكون هى الجهة الوحيدة التى توفر هذه الخدمات أو أن تكون هى التى توفرها أصلاً فاختيارات الدولة بشأن توفير هذه الخدمات وتمويلها وتنظيمها يجب أن تبنى على جوانب القوة النسبية للأسواق والمجتمع المدنى وأجهزة الدولة[2].

سادساً : المجتمع المدنى وصنع سياسات الرعاية الإجتماعية:

فى الحقيقة أن منظمات المجتمع المدنى بتمثيلها لنسبة عالية من المواطنين من كافة الفئات من جهة ومن جهة أخرى تعد وسيلة تعبير منظم عن مصالح تلك الفئات ومن جهة ثالثة فقد أصبحت شريك أساسى للدولة فى تنفيذ سياسات الرعاية الإجتماعية، أصبحت تكتسب ثقلاً كبيراً فى التأثير على عملية صنع السياسات والقرارات بصفة عامة وسياسات الرعاية الإجتماعية بصفة خاصة كجماعات ضغط أو مصالح.

ولعل هذا الاتجاه يبدو أكثر وضوحاً فى الأنظمة الديمقراطية، كما أن الاتجاه العالمى نحو ما يسمى بمجتمع الرعاية الإجتماعية قد دعم من حق تلك المنظمات فى المشاركة فى صنع وتحقيق وتقويم سياسات الرعاية الإجتماعية.

---

(١) المرجع السابق: ص (٨١).

(٢) البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧ – الدولة فى عالم متغير–، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٧، ص : (٣٠).

ففى السنوات الأخيرة زاد اهتمام صانعى سياسات الرعاية الإجتماعية بأن يكون للمستفيدين من خدمات الرعاية الإجتماعية دوراً كبيراً فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية والاستفادة من خبراتهم ومعرفة تطلعاتهم حتى تعكس برامج الرعاية الإجتماعية أهدافهم مع إعطاء أهمية خاصة للجماعات المهمشة كالفقراء والأقليات والمرأة[١].

ولكى يدافع الناس عن ويستفيدوا من سياسات رعاية اجتماعية فعالة يجب أن يعرفوا ما هى هذه السياسات؟ وما هى الآثار والنتائج التى تعود عليهم من أى منها؟ وكيف يمكن لمقترحاتهم أن تغير فى تلك السياسات؟ وكيف تصل تلك المقترحات لصانعى السياسة؟ ومن الذى يصنع سياسات الرعاية الإجتماعية؟ وكيف تتم تلك العملية؟، أى أنهم فى حاجة لعملية توعية شعبية فالذين يعلمون أكثر يشاركون بشكل أفضل فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية[٢].

كما أنهم فى احتياج لأنظمة تجمعهم وتنظم جهودهم الدفاعية ومن هنا ظهرت منظمات المجتمع المدنى للقيام بعملية التوعية الشعبية والتعبير عن مطالب المواطنين بشكل منظم ومؤثر، حيث أن الأحزاب السياسية وغيرها من جماعات الضغط والمصالح تؤثر بشكل كبير على صنع سياسات الرعاية الإجتماعية فتحدد المشكلات والحاجات، وتقترح بدائل السياسة، وتجمع ملاحظات الجماهير على السياسة، وتحدد المتطلبات للمسئولين، وتقترب من العمل التشريعى المحتمل، وتنقل المعلومات عن عمل الحكومة للمواطنين والرأى العام، ويعد ذلك ضرورياً لصنع سياسات الرعاية الإجتماعية بشكل ديمقراطى[٣].

ومنظمات المجتمع المدنى لا يقتصر دورها على المشاركة فى رسم السياسات بل لها دورها البارز فى كافة مراحل صنع سياسات الرعاية

---

(1) Lester Parrott: Social Work and Social Care, 2 ed., London, Routledge 2002, P : (4).

(2) Susan Hoechstetter: Taking New Directions to Improving Public Policy, in Particia L. Ewatt (eds.): Social Policy – Reform, Research, and Practice, Washington, NASW, 1997, P : (91).

(3) Paul Burstein, April Linton: The Impact of Political Parties, Interest Groups, and Social Government Organizations on Public Policy, Social forces, V. 81, N. 2, Washington, 2002, P : (381).

الإجتماعية ففى مرحلة تحقيق السياسة تقوم المنظمات الحكومية المعنية بوضع القواعد المنظمة للعمل وتمر تلك العملية بثلاث مراحل هى[1]:

١- مرحلة ما قبل الإعلان عن تلك القواعد Pre-publication : وتقوم الجهات المعنية بوضع القواعد المنظمة للعمل فتحدد أهدافه والأنظمة المسئولة عنه والقواعد والإجراءات المنظمة له وفرق العمل وغيرها.

٢- مرحلة ما بعد الإعلان أو النشر Post-publication : فتطرح مسودة تنظيم العمل على الجمهور ويتم تجميع الآراء المختلفة ودراستها وإجراء التعديلات اللازمة على خطة العمل، وفى تلك المرحلة تلعب منظمات المجتمع المدنى دوراً كبيراً بما تقدمه من مقترحات وأراء.

٣- مرحلة ما بعد التوفيق Post-adoption : وأهم المهام فى تلك المرحلة هو شرح أى جزء غامض فى خطة العمل وتوضيح بنودها ومدى استجابتها للمقترحات الجماهيرية.

كما أن منظمات المجتمع المدنى تتابع باستمرار عملية تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية التى تتم من قبل الجهات الحكومية، كما أنها تشارك بشكل كبير فى تحقيق تلك السياسات بما تقدمه من خدمات صحية واجتماعية وإسكانية وتعليمية وغيرها، وتشارك فى النهاية فى تحديد مدى نجاح الجهود التنفيذية حكومية وشعبية فى تحقيق أهداف سياسات الرعاية الإجتماعية بما لديها من خبرة فى التنفيذ ومن دراية واقتراب بل وربما تمثيل لآراء المستفيدين من خدمات الرعاية الإجتماعية.

أى أن عملية المشاركة العامة فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية تتم على عدة مستويات هى مستوى وضع السياسة وتحقيقها وتقويمها، ويتطلب تحقيق مشاركة جادة من قبل منظمات المجتمع المدنى فى تلك العمليات أن تقوى منظمات المجتمع المدنى من نفسها وتتضافر معاً لتحقيق أعلى درجة ممكنة من التمكين من جهة، ومن جهة أخرى أن توفر الحكومة البيئة الملائمة

---

(1) Richard Hoefer: Making Adifference: Human Service Interest Group Influence on Social Welfare Program Regulations, Journal of Sociology and Social Welfare, V. 27, N. 3, New York, 2000, PP : (21 – 22).

والفرص لمشاركة فعالة من قبل تلك المنظمات فى عملية صنع سياسات الرعاية الإجتماعية[١].

والدولة يمكنها توفير تلك البيئة الملائمة من خلال[٢]:

١- تزويد المواطنين بالمعلومات.

٢- إتاحة الفرصة لمناقشة القضايا العامة فى وسائل الإعلام بطريقة مفتوحة.

٣- تشجيع المشاركة الشعبية فى صنع السياسات والقرارات على كافة المستويات للاستفادة منها فى دعم السياسات والقرارات الرسمية.

وفى الحقيقة أن الحكومات فى الأنظمة الديموقراطية الحديثة تلجأ إلى منظمات المجتمع المدنى وتحاول إشراكها منذ البداية فى عملية صنع سياسات الرعاية الإجتماعية حيث أن هذه المشاركة تضمن تحقيق ما يلى[٣]:

١- تساعد تلك المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية من التعرف على معلومات جيدة عن تفضيلات واهتمامات المواطنين، كما أن المواطن من خلال مشاركته يكتسب معلومات مفيدة حول موضوعات سياسة الرعاية الإجتماعية بما يساعده على فهم أسباب اختيار تلك السياسة والحكم المناسب عليها وعلى نتائجها عليهم وعلى مجتمعاتهم وإبداء الرأى السليم.

٢- كما أن تلك المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية تضمن التزامهم العام بها وقبولهم لها ومدافعتهم عنها.

٣- وتضمن كذلك تعاون تلك المنظمات مع الحكومة فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية حتى لا يقع العبء فى تلك العملية على الحكومةفقط .

٤- تتيح وجود علاقة قوية بين الجمهور والحكومة وقنوات اتصال مستمرة بينهم .

---

(١) أمانى مسعود الحدينى : المهمشون والسياسة فى مصر، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ص : (٤٧).

(٢) السيد عليوة : صنع القرار السياسى فى منظمات الإدارة العامة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، ص ص : (٣٨٧ – ٣٨٨).

(3) Philip Allmendinger (eds.): Introduction to Planning Practice, New York, John wiley, Sons, LTD, 2000, PP : (391 – 392).

وللمجتمع المدنى وسائل وأدوات للتأثير على صانعى سياسات الرعاية الإجتماعية بل وصانعى السياسات والقرارات بصفة عامة وهى:

(١) الوسائل وتنقسم إلى نوعين[١]:

١ - وسائل التأثير المباشر:

وذلك من خلال السعى للوصول إلى الدوائر الحكومية والاتصال الشخصى بصانعى السياسات أو أن يكون للمنظمة أشخاص يمثلونها ويدافعون عن وجهة نظرها داخل الحكومة أو البرلمان.

٢ - وسائل التأثير غير المباشر وتشمل :

- التفاوض والمساومة : وتلك أهم وسائل المجتمع المدنى فى التأثير على الحكومة وما تضعه من سياسات بأسلوب علمى.
- دخول الأفراد فى عضوية أكثر من منظمة فى نفس الوقت، والتحالف بين تلك المنظمات مما يوجد بينهما مصالح مشتركة ومناطق التقاء واتفاق ويزيد من قوتها.
- تأسيس شبكة من المؤسسات التربوية كالمدارس والمكتبات والمراكز التعليمية والتثقيفية وتنظيم المهرجانات وإقامة المعسكرات والدورات التدريبية بما يتيح الفرصة للتلاقى وتبادل وجهات النظر والتوعية الجماهيرية ونشر الثقافة المدنية.
- الدخول فى حوار عام ونقاش علنى مفتوح من خلال الندوات والمحاضرات العامة والنشرات والمطبوعات الدورية لعرض وجهات النظر المختلفة ومحاولة التوفيق بين مصالح الجماعات والمصلحة العامة للمجتمع.

وفى الحقيقة أن تركيز منظمات المجتمع المدنى على إمداد المواطنين بالمعلومات والتحاور معهم يرجع لأهمية تلك العملية حيث تعد المعلومات مصدر تمكين سياسى Information as Political Empowerment فعلى سبيل المثال معرفة المواطنين بالاتجاهات السياسية وتوجهات المرشحين والعمليات السياسية تمكنهم من اختيار أفضل المرشحين الذين يمكنهم تحقيق أفضل مستوى من اهتمامات المواطنين[٢].

---

(١) ناهد عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص : (٤٦ - ٤٧).

(2) Susan Hoechstetter, op. Cit., PP : (89 – 90).

(٢) الأدوات وتشمل[١]:

١ - وسائل الإعلام السمعية والبصرية:

كالصحف والإذاعة والتليفزيون وهى أدوات التأثير على الرأى العام حيث تلجأ المنظمة إلى شن حملة إعلامية تأخذ شكل المعارك الكلامية والدعاية والدعاية المضادة دفاعاً عن قضايا معينة، وقد تنجح هذه الأداة إذا كانت حرة ومستقلة فى إقناع الحكومة بالاستماع لها والتوقف مثلاً عن تنفيذ السياسات التى بدأت فيها خوفاً من فقدان تأييد الرأى العام، ولكن هذا الدور يتوقف على مدى كون هذه الأدوات مفتوحة أمام مختلف الأفكار.

٢ - العلاقة مع الدولة:

قد تنشأ علاقة منظمات المجتمع المدنى بالحكومة من خلال تبادل المعلومات والمشورة وإعداد التقارير والأبحاث حول قضايا معينة وتقديم الاقتراحات بشأنها للمؤسسات التنفيذية والأجهزة الرسمية للدولة.

٣ - القضاء والمحاكم:

وهنا تلجأ منظمات المجتمع المدنى إلى المحاكم للدفاع عن حقوق وحريات الأعضاء التى تعرضت للاعتداء والانتهاك على يد الدولة أو الجماعات الأخرى فى المجتمع مع المطالبة بالتعويض والإنصاف لهؤلاء الضحايا.

ورغم أن هذه الوسائل والأدوات تعتمد عليها منظمات المجتمع المدنى بصفة عامة إلا أن هناك تمايز نسبى بين وحداتها المختلفة فى تركيزها على وسائل معينة من وسائل التأثير وفق ما تتيح لها أمكانتها وتوجهاتها.

فالأحزاب السياسية رغم اتفاقها بمختلف توجهاتها بعد الحرب العالمية الثانية على أهمية أن يكون للدولة دوراً فى مجال الرعاية الإجتماعية إلا أن درجة تدخل الدولة تتأثر بتوجهات الحزب الذى يتولى السلطة فى المجتمع ففى ظل الأحزاب اليسارية يزيد نشاط الدولة فى مجال الرعاية الإجتماعية نسبياً عن فترة تولى الأحزاب اليمينية للسلطة[٢].

---

(١) ناهد عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص : (٤٧ - ٤٨).

(2) Michael Sullivan: The Politics of Social Policy, London, harvester wheatsheaf, 1992, PP : (1 – 6).

والأحزاب السياسية سواء فى الحكم أو المعارضة فى إطار التعددية الحزبية من المتصور أن تهتم بدور هام فى طرح بدائل السياسات والاختيار من بين هذه البدائل من خلال ممثليها فى البرلمان[1].

كما أن أحزاب المعارضة تراقب نشاط الحكومة أثناء مرحلة تحقيق السياسات ومن خلال قربها من الجماهير المستفيدة من تلك السياسات تستطيع تقييم عمليات التنفيذ التى تقوم بها الحكومة والمطالبة بإجراء التعديلات اللازمة عليها لتوجيهها نحو الصالح العام ووفق السياسات الموضوعة سلفاً، وذلك من خلال الأسئلة وطلبات الإحاطة والاستجوابات من قبل ممثليها فى البرلمان.

فى حين تركز النقابات وجماعات الضغط والمصالح الأخرى فى سبيل تحقيق أهدافها على عدة وسائل[2]:

(١) التفاوض مع الحكومات.

(٢) الاتصال بأعضاء البرلمان.

(٣) المساندة الانتخابية بالمال أو التصويب أو الدعاية لصالح حزب سياسى أو مرشح معين.

(٤) خلق علاقات قوية مع الأحزاب السياسية.

(٥) التمثيل المباشر خاصة فى البرلمان والجهاز الإدارى للدولة.

(٦) الاضطرابات وأعمال الاحتجاج وعرقلة العمل الحكومى.

(٧) التأثير على الرأى العام.

إضافة لوسائل أخرى كتقديم العرائض لرئيسى البرلمان والمجالس الشعبية المختلفة تحمل المقترحات والشكاوى، أو تقديم الشكاوى للجهات الرقابية والمحاسبية المعنية الأخرى.

ومما سبق يتضح أن الأحزاب السياسية تركز بصفة أساسية على وسائل التأثير المباشر على صانعى السياسات إضافة لوسائل التأثير غير المباشر، فى حين جماعات الضغط والمصالح الأخرى تتعدد لديها وسائل التأثير غير المباشر

---

(١) أمانى قنديل : التطور السياسى فى مصر وصنع السياسات العامة، فى على الدين هلال (تحرير) : التطور الديمقراطى فى مصر قضاياً ومناقشات، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦، ص : (٩٩).

(٢) عمر خريوش حمايل : النقابات المهنية الأردنية – خصائصها المؤسسية ودورها السياسى –، عمان، دار سندباد للنشر، ٢٠٠٠، ص : (٣٦).

عن التأثير المباشر، ولعل ذلك يرجع لأن القوانين فى كثيراً من دول العالم تتيح للأحزاب السياسية فرصة المشاركة المباشرة فى صنع السياسات عن منظمات الضغط والمصالح الأخرى.

وهناك العديد من العوامل التى تجعل جماعة ضغط أو مصلحة أقرب من الأخرى فى التأثير على عملية صنع سياسات الرعاية الإجتماعية ولعل أهم هذه العوامل هى[1]:

(١) درجة القرب من صانعى السياسة.
(٢) نوع الاستراتيجية المستخدمة بواسطة الجماعة.
(٣) مكانة المنظمات الأخرى وإمكاناتها، ومكانة تلك الجماعة بينهم.
(٤) مقدار وقيمة المعلومات التى تستطيع الجماعة تقديمها لصانعى السياسة.
(٥) نوعية ومكانة أعضاء الجماعة.
(٦) حجم وانتشار العضوية.
(٧) نوع القضية.
(٨) تفضيلات صانعى السياسات.

فكلما كانت منظمة المجتمع المدنى تتمتع بشعبية كبيرة وذو مكانة بارزة فى المجتمع وإمكانات كبيرة وتتناول قضايا هامة تقع على رأس قائمة أولويات المواطنين وصانعى السياسة ولديها رؤية واضحة ومنطقية نحوها، وتتسم بالقرب من صانعى السياسة وقوة تأثيرها عليهم، كلما كانت تلك المنظمات أكثر تأثيراً عن غيرها من منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية.

سابعاً: نماذج دولية لشراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية:

(١) الولايات المتحدة الأمريكية:

يوجد فى الولايات المتحدة الأمريكية تعددية حزبية إلا أن الواقع أن الحياة السياسية فيها يسيطر عليها حزبان كبيران هما:

---

(1) Richard Hoefer, op. Cit., PP : (22 – 23).

١- الحزب الجمهورى:

ويستمد نفوذه وتأييده من أوساط رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة ويميل نحو الاتجاه اليمينى المحافظ والذى يتخذ موقفاً ضد الرعاية الإجتماعية Anti-social Welfare حيث يسعى لتقليل الإنفاق العام وتقليص الإنفاق على خدمات الرعاية الإجتماعية وتخفيض الدعم المقدم للفقراء وإلغاء مبدأ مسئولية الدولة عن الرعاية الإجتماعية وتقويض نشاط الاتحادات وتقليص تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى(١).

٢- الحزب الديمقراطى :

ويتمتع بقاعدة شعبية عريضة خاصة من السود والفقراء والنقابات العمالية حيث يسعى لحماية الفئات الإجتماعية الأشد احتياج كالفقراء والمسنين والعاطلين وقد شكل الحزب الديمقراطى مظلة لمعظم التيارات ذات النزعة الليبرالية لذلك ضم الحزب العديد من التيارات الإصلاحية مثل حركات حقوق الإنسان والحركات النسائية(٢).

ولذلك من الطبيعى أنه فى ظل وجود الحزب الديمقراطى فى السلطة أن يزيد الاهتمام بأنشطة الرعاية الإجتماعية والاعتمادات المخصصة لها نظراً لارتباط هذا الحزب بالطبقات العمالية والأكثر احتياجاً ولأن برنامجه مدافعاً عن برامج الرعاية الإجتماعية الحكومية، والعكس صحيح فى حالة تولى الحزب الجمهورى للسلطة فهو حزب يمينى يأخذ اتجاه معادياً من الرعاية الإجتماعية ويسعى لتقليص دور الدولة فى أنشطتها وتمويلها.

أما عن جماعات الضغط والمصالح الأخرى فى الولايات المتحدة الأمريكية فتعد أكثر تطوراً وأعمق أثراً من أى دولة أخرى فى التأثير على صنع سياسات الرعاية الإجتماعية حيث تعد هى القوى المحركة للحياة السياسية الأمريكية وتعد السياسات العامة – على وجه العموم – محصلة تفاعل تلك الجماعات، وتستخدم وسائل متعددة للتأثير على الكونجرس مثل حملات جمع التبرعات أو حشد التأييد لمرشح معين مقابل وعودة بالتزامات معينة أو تبنى

---

(1) James Midgley & Chris Jones: Social Work and Radical Right– Impact of Developments in Britian and United States, International Social Work, v. 37, London, Sage Publications, 1994, PP : (115 – 116).

(٢) درية شفيق، أحلام السعدى، مرجع سبق ذكره، ص : (١٨٨).

سياسات رعاية اجتماعية تتناسب مع مصالحها، إضافة لتعبئة الرأى العام لتعزيز مركز الجماعة أو مواجهة تشريع معين ومحاولات كسب تأييد أعضاء الكونجرس، لذلك ليس من الغريب أن نجد العديد من القوانين وتعديلاتها ترجع فى أصولها لجماعات الضغط والمصالح[1].

(٢) المملكة المتحدة :

يقوم النظام الحزبى على تعدد الأحزاب فى المملكة المتحدة رغم ذلك فهناك حزبان يحتكران أغلب أصوات الناخبين ومقاعد مجلس العموم وهما[2]:

١- حزب المحافظين :

ويستمد تأييده من الشرائح الإجتماعية العليا وأغلبية أصحاب المهن الحرة ويسعى برنامجه لتقليل تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ويدعوا إلى إلغاء مجلس اللوردات ويؤمن بوجود الطبقات باعتبارها ترجع للتمايز بين الناس فى القدرات لا بسبب المولد أو الثروة.

٢- حزب العمال :

نشأ من قلب الحركة النقابية العمالية وله توجهات اشتراكية ويركز على التوزيع العادل للثروة عن طريق منح المزيد من الخدمات الإجتماعية للطبقات محدودة الدخل وفرض مزيد من الضرائب على الطبقات الغنية للتقليل من الفوارق الطبقية.

ومن ثم يدافع حزب العمال عن برامج الرعاية الإجتماعية وتخصيص مبالغ مناسبة لها وفقاً لبرنامجه، فى حين يأخذ حزب المحافظين ذو التوجه اليمينى موقفاً مضاداً للرعاية الإجتماعية ويسعى لتقليل إنفاق الدولة عليها.

أما عن جماعات الضغط والمصالح الأخرى فتتميز المملكة المتحدة بوجود عدد كبير من تلك المنظمات وحيث أن الحكومة هى التى تملك زمام المبادرة فى اقتراح القوانين لذلك تسعى هذه الجماعات للتأثير على الحكومة من خلال التشاور والمساومة معها فى إعداد مشروعات القوانين بل وأحياناً تلجأ لأساليب أخرى كالإضرابات، وتحاول أيضاً الارتباط بالأحزاب الأخرى وتدعيمها مالياً لضمان دفاعها عن مصالحها وتعتبر اتحادات التجارة أوضح

---

(١) أحمد عباس عبد البديع : أصول علم السياسة، ط ٢، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٢، ص ص : (١٩٣ – ١٩٥).

(٢) درية شفيق، أحلام السعدى، مرجع سبق ذكره، ص ص : (١٥٤ – ١٥٦).

مثال على ذلك حيث لعبت الدور الأساسى فى تأسيس حزب العمال كما أنها تقدم جزءاً كبيراً من تمويله[١].

رغم ذلك فتعد تلك الجماعات أقل تأثيراً من الأحزاب السياسية فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية وأن كان تأثير تلك الجماعات فى تزايد حيث تسعى للتعاون والتنسيق فيما بينها لزيادة قوتها وثقلها فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية مقتدية فى ذلك بالجماعات الاقتصادية التى سبقتها فى لعب دور كبير فى التأثير على السياسات الاقتصادية[٢].

(٣) فرنسا :

فرنسا مثل غيرها من الدول الغربية الديمقراطية المتقدمة تتميز بقوة المجتمع المدنى فيها والتفاهم الواضح بينه وبين الدولة لمسئوليات كلاً منهما، فالمجتمع المدنى يسعى إلى خلق المجتمع الذى يتمتع أفراده بإمكانية الحياة فى سلام وكرامة وحرية ويسعى لتدعيم قيم الديمقراطية، وهو ليس بديل أو ضد الحكومة بل هو ممثل للمجتمع لذلك تتقبل الدولة مشاركته الفاعلة فى تحمل مسئوليات قيادة وتوجيه المجتمع[٣].

ويتميز النظام الحزبى فى فرنسا بالتعدد الحزبى وأصبح من المعتاد تقسيم تلك الأحزاب إلى مجموعتين هما مجموعة اليمين ومجموعة اليسار ومن أهم الأحزاب الفرنسية[٤]:

١- الحزب الجمهورى:

ويمثل التيار اليمينى المحافظ ويسعى لتحقيق برنامج للإصلاح الاقتصادى بأستخدام الأساليب والأدوات النقدية وتقليص النفقات المخصصة لبرامج الرعاية الإجتماعية.

٢- الحزب الاشتراكى:

ويمثل اتجاه اليسار المعتدل ويهدف برنامج الحزب إلى الحفاظ على حد أدنى مرتفع من الأجور ومكافحة البطالة واستيعاب العمالة المهاجرة وتشجيع اللامركزية ومشاركة العمال فى الإدارة.

---

(1) Michael Hill: Understanding Social Policy, op. Cit., PP: (63 – 70).

(2) Martin Bulmer (eds.): Social Science and Social Policy, London, Alln & unwin, 1986, PP : (57 – 58).

(3) Ahmed J. Shahabuddin: Civil Society and Democracy, Soc. Culture Bangladesh, Sep. 1998, PP : (1 – 2).

(٤) درية شفيق، أحلام السعدى، مرجع سبق ذكره، ص ص : (١٦٨ – ١٧٢).

وفى ظل تولى أحزاب يسارية السلطة تولى اهتماماً أكبر ببرامج الرعاية الإجتماعية وسياساتها وكذلك زيادة المدفوعات المخصصة لها بعكس الأحزاب اليمينية كالحزب الجمهورى والتى تسعى لتقليص النفقات المخصصة لبرامج الرعاية الإجتماعية.

أما عن جماعات الضغط والمصالح الأخرى فى فرنسا فتتميز بشدة تماسكها وتنظيمها بخلاف الأحزاب السياسية وتنقسم لقسمين هما جماعات التعبير عن المصالح وجماعات الضغط وفى حين توطد الجماعات الأولى علاقتها مع الأحزاب السياسية تعمل الثانية (جماعات الضغط) بشكل مستقل غالباً وتلجأ عادة لوسائل الضغط المختلفة بدءاً من محاولة التأثير على الحكومة إلى استخدام المظاهرات والعنف، وتأخذ فرنساً بنظام تمثيل جماعات الضغط والمصالح على مستوى الوزارات ففى كل وزارة تقريباً مجلس استشارى يضم كبار الموظفين والفنيين وبعض أعضاء البرلمان وممثلين من جماعات الضغط والمصالح المعنية ويؤخذ رأى المجلس فى كافة السياسات والقرارات التى تضعها الحكومة وهذا يمكن جماعات الضغط والمصالح المعنية بسياسات الرعاية الإجتماعية من التأثير المباشر فى صنع تلك السياسات[1].

ونستطيع من خلال العرض السابق لبعض التجارب الدولية استخلاص ما يلى:

١- فى ظل الأنظمة الغربية الديمقراطية المتقدمة هناك اتفاق على ضرورة أن تلعب منظمات المجتمع المدنى دوراً فاعلاً فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية بل والسياسات العامة على وجه العموم.

٢- هناك أنظمة تتميز بقوة جماعات الضغط والمصالح وتماسكها عن الأحزاب السياسية (مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا) مما يعطى لتلك الجماعات تأثيراً كبيراً فى صنع السياسات عن الأحزاب السياسية، بينما هناك دول أخرى تتميز فيها الأحزاب بالقوة والتماسك ووضوح أيديولوجيتها (مثل المملكة المتحدة) فيكون لها التأثير الأكبر فى عملية صنع سياسات الرعاية الإجتماعية بل والسياسات العامة ككل عن جماعات الضغط والمصالح الأخرى.

٣- تستخدم جماعات الضغط والمصالح فى سبيل دفاعها عن مصالحها مع الحكومة استراتيجيتين هما استراتيجية الإقناع من خلال التحاور مع الحكومة والتفاوض والمساومة، واستراتيجية الضغط من خلال أساليب عديدة كتعبئة الرأى العام والمظاهرات وغيرها.

---

(١) أحمد عباس عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص ص : (٢١٥ – ٢١٦).

الباب الثانى
معطيات الدراسة الميدانية ومناقشتها

الفصل الثالث : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

الفصل الرابع : عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.

الفصل الخامس : النتائج العامة للدراسة الميدانية.

الفصل الثالث
الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

أولاً: الدراسات المتصلة.

ثانياً: مشكلة الدراسة.

ثالثاً: أهداف الدراسة.

رابعاً: فروض الدراسة.

(١) النظرية.

(٢) الإجرائية.

خامساً: مفاهيم الدراسة.

سادساً: المدخل المنهجي.

سابعاً: إطار المعاينة.

ثامناً: أساليب وأدوات جمع البيانات.

تاسعاً: المنهج الإحصائي.

عاشراً: الصعوبات التي واجهت الباحث وكيفية التغلب عليها.

أولا: الدراسات المتصلة:

(١) الدراسات الأجنبية:

١ - دراسة أدواردو لويس Eduardo F. Luis (١٩٩٥) [١]:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى فى الأرجنتين فى القرن العشرين ومدى كونها علاقة تكاملية وما يعترى ذلك من أزمات وجهود المجتمع المدنى لإيجاد التوازن، إلا أن نتائج الدراسة أوضحت وجود فشل فى تنمية ميكانيزمات للتكامل بين الدولة والمجتمع المدنى وصياغة الدولة الحديثة بالشكل الذى ظهر فى المجتمعات الغربية وقد أثرت الظروف الثقافية والسياسية بشكل متنوع على ذلك.

٢ - دراسة سوزان دكلتش Susan Dicklich (١٩٩٥) [٢]:

حاولت التعرف على أوجه التحول الديمقراطى فى أوغندا وبشكل خاص الدور الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية فى هذا التحول، وقد أتضح من نتائج الدراسة أن المؤسسات غير الحكومية تؤثر إيجابياً فى هذا التحول إلا أن هناك عوامل تؤثر على فاعليتها فى الضغط تجاه التحول الديمقراطى منها ما يرجع للنظام السياسى، ومنها ما يرجع لقيود ومعوقات متعلقة بتأسيس منظمات المجتمع المدنى، بالإضافة لعوامل متعلقة بالعمل داخل تلك المنظمات، كما أتضح من الدراسة أن المجتمع المدنى ذو فاعلية فى تخفيف حدة الفقر وفى مجال الخدمات فى أوغندا.

٣ - دراسة أريك أولفر Eric J. Olver (١٩٩٧) [٣]:

استهدفت الدراسة تحديد مدى اختلاف المشاركة فى النشاط الأهلى فى المدن المختلفة وبين المدن وضواحى المدن وتأثير الخصائص الاجتماعية للمدينة على هذه المشاركة، وكان من أهم نتائج الدراسة أن المشاركة أكثر

---

(1) Eduardo F. Luis: State and Civil Society in Argentina: A study of System Integration, New York, New School for Social Research, 1995.

(2) Susan Dicklich: Indigenous Non-governmental Organizations, civil Society and Democratic Transition in Uganda, 1986 – 1994 (Non-Governmental Organizations), Canada, University of Toronto, 1995.

(3) Eric John Oliver: Civil society in suburbia: the effects of metropolitan social context on participation in voluntary organizations, university of California, 1997.

ارتفاعاً فى المدن الصغرى عن الكبرى، وأن المشاركة منخفضة فـــى المـــدن الأحدث، وأن المشاركة مرتفعة فى الضواحى عن وسط المدينة وأن كانت تتباين فى الضواحى وفقاً لعدة عوامل اجتماعية حيث تزيد مع ارتفاع الدخـــل وعـــدد الأسر والمساحة المأهولة بالسكان.

٤ - دراسة لارس بيتر Lars S. Peter (١٩٩٧) [١]:

وتهدف إلى معرفة العوامل المؤثرة علـــى التعـــاون بيـــن المنظمـــات الحكومية وغير الحكومية فى وضع وتحقيق سياسات المســـاعدة وخلـــق إدارة عالمية للمساعدات الاجتماعية، وأتضح من الدراسة أن أهم هذه العوامـــل هـــو التحامل المتبادل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية ورغبة الحكومات فـــى السيطرة، وأن كان الوضع الحالى قد اختلف فقد تحولت العلاقة تدريجيـــاً بيـــن مؤسسات المجتمع المدنى والمنظمات الحكومية إلى الثقة والتقدير مما دعم مـــن التعاون بين القطاعين وساعد فى صنع سياسة عالمية والتى تبلورت فى البرنامج العالمى للمساعدات والذى أسس ليؤدى وينسق استراتيجية عالمية للمساعدة.

٥ - دراسة بول جريج Paul W. Graig (١٩٩٨) [٢]:

وقد سعت الدراسة للكشف عن طبيعة المجتمع المدنى العالمى والعمليـــات التنموية التى يقوم بها وتأثير ذلك على العلاقات الدوليـــة، وخرجـــت الدراســـة بثلاث مستخلصات أساسية وهى : أن هناك ارتباط قوى بين المنظمـــات غـــير الحكومية القومية والمجتمع المدنى العالمي كما أن هذا الارتباط فى تزايـــد وأن كل منها يقوى الأخر وأنهما يتحركان معاً فى اتجاه التنمية وقد ســـاعد تطـــور تكنولوجيا الاتصالات على دعم هذه العلاقة، وأن انضمـــام المنظمـــات غـــير الحكومية القومية للمجتمع المدنى العالمى يمنح هذا المجتمع المدنى قوة ويجعلـــه يلعب دوراً أكثر أهمية فى تشكيل أجندة السياسات العالمية والعلاقات الدوليـــة، وأن المجتمع المدنى العالمى يركز على قضايا عالمية كالفقر والمســـاواة بيـــن الجنسين.

---

(1) Lars Solderholm peter: Global governance of aids: partnerships with civil society (immune definiency, non-governmental organizations, intergovernmental organizations), Sweden, Lunds university, 1997.

(2) Paul Warkeutin Graig: Framing aglobal civil society: NGOs and politics of transitional activity (non governmental organizations, international relations), university of Kentucky, U.S.A., 1998.

٦ – دراسة بول بروستين، ابريل لنتون Paul Burstein, April Linton (٢٠٠٢) [١]:

استهدفت الدراسة الكشف عن مدى تأثير الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والحركات الاجتماعية على السياسات العامة، وعلاقة منظمات المجتمع المدنى بالناخبين وأثر ذلك فى تأثيرهم على رسم السياسات العامة.

وكشفت نتائج الدراسة على أن منظمات المجتمع المدنى تؤثر بشكل كبير فى صنع السياسات العامة، وأن الأحزاب السياسية لا تختلف فى تأثيرها كثيراً عن باقى منظمات المجتمع المدنى، وأن منظمات المجتمع المدنى تتعاون مع الناخبين فى تنفيذ الاتفاقيات التى تمت بينهم أثناء الحملات الانتخابية والتى تزيد من تأثيرهم على السياسات العامة.

(٢) الدراسات العربية:

١ – دراسة أمانى قنديل (١٩٩٤) [٢]:

وقد حاولت توصيف حالة المجتمع المدنى فى المنطقة العربية وملامحه من منظور شامل، وتبين من نتائج تلك الدراسة تصاعد عدد منظمات المجتمع المدنى فى المنطقة العربية، وأن قطاعاً كبيراً من هذه المنظمات يتجه لسد الثغرات فى أداء السياسات العامة الخدمية وعلى وجه الخصوص فى مجال الصحة والتعليم ورعاية المعاقين، وإن المجتمع المدنى يستجيب للتغيرات الاجتماعية فى الدول التى يعمل بها، كما أوضحت الدراسة أن منظمات المجتمع المدنى العربية تحتاج لتعديل تشريعى لإزالة القيود التى تعوق إنشائها ونموها ويوفر لها قدر أكبر من المرونة.

---

(1) Paul Burstein, April Linton: The impact of political parties, interest groups, and social movement organizations on public policy, op. Cit.

(٢) أمانى قنديل : المجتمع المدنى فى العالم العربى – دراسة للجمعيات الأهلية العربية، مرجع سبق ذكره.

٢ – دراسة هويدا عدلى (١٩٩٨) [١]:

ركزت على دراسة التسامح السياسى بين منظمات المجتمع المدنى فى فترتين تاريخيتين هما الفترة (١٩٢٣ – ١٩٣٠) والفترة (١٩٨٢ – ١٩٩٦)، وتوصلت لعدة نتائج أهمها : ضعف تواجد قيمة التسامح السياسى على خريطة خطاب نخبة المجتمع المدنى فى كلتا الفترتين، كما أن التسامح السياسى أقل وضوحاً بين الأحزاب السياسية عن غيرها من منظمات المجتمع المدنى، ورغم وجود تشابهاً كبيراً بين فترتى الدراسة بالنسبة للتسامح السياسى بين منظمات المجتمع المدنى إلا أن الفترة الثانية (١٩٨٢ – ١٩٩٦) شهدت تطور نسبى نحو المزيد من التسامح السياسى عن الفترة الأولى (١٩٢٣ – ١٩٣٠).

٣ – دراسة عبد الله الخطيب (١٩٩٩) [٢]:

وقد استهدفت تحديد قيمة إسهام قطاع المجتمع المدنى فى الدخل والحسابات القومية والتى من أهم مؤشراتها إسهام ذلك القطاع فى توفير فرص العمل وقيمة مشروعات ذلك القطاع وتمويله، وقد اتضح من الدراسة أن منظمات المجتمع المدنى العربية تشكل قوة اقتصادية واجتماعية كبرى من منظور حجم إنفاقها على مشروعاتها وكذلك توفير فرص عمل واسعة، وأن مشاركة القطاع الخاص فى تمويل نشاط منظمات المجتمع المدنى محدودة، وقد احتلت الرعاية الصحة والاجتماعية مكانة متقدمة من حيث حجم الإنفاق على المشروعات عن غيرها من أنشطة منظمات المجتمع المدنى فى الدول محل الدراسة.

---

(١) هويدا عدلى رومان : المقومات الثقافية للمجتمع المدنى فى مصر – دراسة فى التسامح السياسى لدى النخبة السياسية من ١٩٨٢ – ١٩٩٣، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

(٢) عبد الله الخطيب وآخرون : الإسهام الاقتصادى والاجتماعى للمنظمات الأهلية فى الدول العربية – دراسة حالة الأردن، لبنان، مصر، تونس –، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ١٩٩٩.

٤ – دراسة موسى شتيوى (٢٠٠٠) [١]:

استهدفت الدراسة التعرف على خصائص العمل التطوعى فى الوطن العربى ومعوقاته، وأتضح من نتائج الدراسة أن هذا القطاع ركز فى السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين على التوجه التنموى وخاصة التنمية المرتبطة بالريف والمرأة وتخفيف حدة الفقر وأمتد نشاطه فى نهاية الثمانينيات وفى التسعينيات للتنمية الثقافية والاقتصادية والسياسية، وأن أهم ما يقابل العمل التطوعى من معوقات عدم وجود تشريع واحد ينظم العمل التطوعى فى كل دولة.

٥ – دراسة محمود عودة (٢٠٠٠) [٢]:

وقد شملت عدداً من الأقطار العربية (اليمن، سوريا، الأردن، موريتانيا) واستهدفت دراسة ووصف واقع ومستقبل منظمات المجتمع المدنى العربية فى تلك الدول، واتضح من نتائج الدراسة أن الدولة لا تهتم كثيراً بالسيطرة على الجمعيات العاملة فى مجال الرعاية الاجتماعية فى حين تسعى للهيمنة على المنظمات العاملة فى مجال حقوق الإنسان والحريات والثقافة، وأن أغلب منظمات المجتمع المدنى فى تلك الدول ليس لها علاقة بالمنظمات الأجنبية.

٦ – دراسة أحمد بشير (٢٠٠١) [٣]:

وقد حاولت الدراسة الكشف عن دور منظمات المجتمع المدنى من وجهة نظر أعضاء المجالس الشعبية المحلية والقيادات التنفيذية بمحافظة أسوان، واتضح من نتائج الدراسة أن قطاع المجتمع المدنى له إسهاماته فى تخطيط وتنفيذ برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية، وقد تصدرت المساعدات الاجتماعية مقدمة اهتمامات هذا القطاع، وأن هناك أوضاع سياسية وتشريعية وإدارية واقتصادية تؤثر سلبياً على حركة المجتمع المدنى.

---

(١) موسى شتيوى وآخرون : التطوع والمتطوعون فى العالم العربى –دراسة حالة–، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٠.

(٢) محمود عودة وآخرون: واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية – دراسة لأربع أقطار عربية–، القاهرة، دار المستقبل العربى، ٢٠٠٠.

(٣) أحمد يوسف بشير : القطاع التطوعى وإسهاماته فى تحقيق أهداف التخطيط الاجتماعى بالمحليات بالتطبيق على محافظة أسوان، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، جـ٢، القاهرة، ٢٨ – ٢٩ مارس ٢٠٠١.

تحليل واستنتاج:

أوضح استعراض الدراسات السابقة ما يلى:

(١) أكدت دراسة كلا من (Susan ، عبد الله الخطيب ، موسى شتيوى ، أحمد بشير) على أن منظمات المجتمع المدنى تنشط فى شتى المجالات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإن كانت أكثر نشاطاً فى مجال الخدمات الاجتماعية.

(٢) اتفاق دراسة (Paul, Lars) على بزوغ ما يسمى بالمجتمع المدنى العالمى أو المجتمع المدنى عبر القومى، والذى له تأثيره على السياسات والعلاقات الدولية، كما أنه يركز على قضايا عالمية كالفقر والمساواة بين الجنسين.

(٣) هناك تكامل بين منظمات المجتمع المدنى والدولة فى المجتمعات الغربية فى حين هذه العلاقة مازال يشوبها نوع من الرغبة فى الهيمنة من قبل الدولة على تلك المنظمات فى الدول النامية وبصفة خاصة العاملة منها فى مجال الحريات وحقوق الإنسان (Lars, Susan, Edurdo ، محمود عودة).

(٤) توجد أوضاع سياسية وتشريعية وإدارية واقتصادية واجتماعية تؤثر سلباً على قطاع المجتمع المدنى وبصفة خاصة فى الدول النامية (Eric, Susan, Edurdo، أمانى قنديل، هويدا عدلى، موسى شتيوى، أحمد بشير)

(٥) منظمات المجتمع المدنى العربية أصبحت تشكل قوة اقتصادية واجتماعية كبرى كما أنها تتكامل مع الدولة فى تحقيق السياسات العامة وخاصة سياسات الرعاية الاجتماعية، وأن كانت بدأت تنشيط مؤخراً أيضاً فى المجالين الاقتصادى والسياسى، وأن علاقتها بالقطاع الخاص والمنظمات الأجنبية محدودة، دراسة (أمانى قنديل، عبد الله الخطيب، موسى شتيوى، محمود عودة).

(٦) أكدت دراسة (أحمد بشير) على أن المجتمع المدنى فى مصر يساهم فى تخطيط وتنفيذ برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية المحلية.

(٧) غياب الدراسات التى تستهدف تحديد إسهامات منظمات المجتمع المدنى فى مصر فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

ثانياً: مشكلة الدراسة :

تؤثر أيديولوجية المجتمع على مختلف مناحى الحياة فيه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فقد اختلفت النظرة للمجتمع المدنى ما بين اعتباره شريك فى التنمية ترحب الدولة بمشاركته وتهيئ له سبل الإنجاز والنجاح وما بين استبعاده ومحاولة تضييق نطاقه والهيمنة عليه.

ففى الأنظمة الرأسمالية تعد الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج من أهم الخصائص المميزة للنظام الاقتصادى تمشياً مع مبدأ الحرية الفردية والتى تتيح للقطاع الخاص حرية العمل فى المجالات المختلفة، ولكن فى ظل ضوابط معينة تضمن عدم الإضرار بالصالح العام[١].

وهذا النظام أهتم فى البعد الاجتماعى للتنمية بالشراكة بين الحكومة وقطاع منظمات المجتمع المدنى بل أنه عول كثيراً على هذا القطاع فى المشاركة فى تنفيذ برامج وخدمات التنمية والرعاية الاجتماعية مما أدى لإتساع نطاق منظمات هذا القطاع وإتساع مجالات نشاطها.

ورغم نشأة منظمات المجتمع المدنى فى دول الغرب الرأسمالى منذ قرون إلا أنها كانت تعمل أساساً فى إطار مفهوم الخير والإحسان وتستند إلى القيم الدينية وترتبط فى معظم الأحيان بالكنيسة غير أن هذا المفهوم قد تطور وأتسع استجابة لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى هذه الدول بحيث أصبح لهذه المنظمات مضموناً جديداً ودوراً أكثر فاعلية فى مجتمعاتها[٢].

ومع ظهور الاتجاه الاشتراكى بدءاً من الاتحاد السوفيتى وامتداداً لبعض الدول الأخرى بدء الدفع بدور الدولة إلى الازدياد خاصة مع اتساع الأنشطة المختلفة التى تحتاج إلى تدخل الدولة لحماية أمنها العام بمفهومه الشامل وأبعاده الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والعسكرية والثقافية .. الخ، للدرجة التى أصبحت فيها الدولة مهيمنة تماماً على جميع أوجه الحياة فيها[٣].

وفى ظل هذا الاتجاه كما يبدو تقلص دور القطاع المدنى فى مقابل تحمل الحكومة للنصيب الأكبر من خدمات الرعاية الاجتماعية، وتعد مصر من الدول التى أخذت فى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين بهذا التوجه حيث سيطر القطاع العام على مختلف مجالات النشاط الاقتصادى فى مصر، حيث

---

(١) أسامة محمد الفولى : مقدمة فى الاقتصاد الاجتماعى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣، ص ص : (٩٦ – ٩٧).

(٢) شهيدة الباز : المنظمات الأهلية على مشارف القرن الحادى والعشرين – محددات الواقع وأفاق المستقبل –، القاهرة، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية،١٩٩٧، ص : (١٧).

(٣) محسن أحمد الخضيرى : الخصخصة – منهج اقتصادى متكامل لإدارة عمليات التحول إلى القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد القومى والوحدة الاقتصادية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٣، ص : (١٧).

كان صاحب النصيب الأكبر فى الناتج المحلى والعمالة وكان الهدف منه هو قيادة الاقتصاد القومى للوصول إلى التقدم والرفاهية إلا أنه نظراً للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لم يستطع القيام بذلك وكان أهم هذه العوامل عدم قدرة هذا القطاع على الاستخدام الاقتصادى السليم للموارد مما أنعكس على سوء الإدارة الاقتصادية له وظهور العديد من التجاوزات مما أدى إلى إحداث الكثير من الخسائر فى وحدات هذا القطاع[١].

ولم يكن الأمر ليختلف كثيراً فى الدول الاشتراكية الأخرى الأمر الذى أدى فى النهاية إلى انهيار هذا النظام الاشتراكى حتى فى الاتحاد السوفيتى ذاته واتجهت تلك الدول تدريجياً نحو النظام الرأسمالى ومن ثم اهتمت فى البعد الاجتماعى بنشاط القطاع المدنى ومشاركته بل كانت أكثر احتياجاً إليه وبصفة خاصة للتعامل مع مشكلات التحول الاقتصادى.

فمع سقوط التجربة الاشتراكية اتجهت العديد من دول العالم الثالث ومن بينهما مصر إلى أن تعيد النظر فى توجهات التنمية وأن تخفض من سلبيات التخطيط المركزى الجامد وأنفتح الباب واسعاً أمام القطاع الخاص لكى يساهم بإيجابية فى ميادين التنمية المختلفة، وهكذا تدفقت موجات الخصخصة التى أستهدفت انسحاب الدولة من العديد من المجالات الإنتاجية وتوسيع قاعدة ملكية المشروعات التى كانت تملكها الدولة بالكامل[٢].

ورغم أن الخصخصة ضرورة اقتصادية إلا أنها لها بعض المحاذير الهامة كمحاذير عدم العدالة الاجتماعية فقد يترتب على سيطرة القطاع الخاص بشكل تام على النشاط الاقتصادى حدوث اختلالات هيكلية فى المجتمع تؤدى إلى انهيار مصالح محدودى الدخل واتساع التفاوت فى الدخول والثروات، واتساع نطاق الفقر والمرض والجهل، انهيار هيكل القيم، وخاصة إذا تحول برنامج الخصخصة من برنامج لتوسيع قاعدة الملكية وزيادة حجم المشاركة فى النشاط الاقتصادى لبرنامج لتصفية النشاط الوطنى[٣].

---

(١) محمود صبيح : الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو، القاهرة، دار وهدان، ١٩٩٥، ص : (٧٩).

(٢) السيد يسين : العالمية والعولمة، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ص : (٦٠ – ٦١).

(٣) محسن أحمد الخضيرى : الخصخصة، مرجع سبق ذكره ، ص : (١١٣).

وقد أدى الاتجاه نحو تبنى سياسات التحرر الاقتصادى واتباع أسلوب الخصخصة وتراجع الدولة عن التزاماتها ودورها فى مجال الخدمات الأساسية إلى تسامح نسبى من جانب الدولة إزاء تحرير منظمات المجتمع المدنى من جانب، كما أدى إلى اتجاه تلك المنظمات نحو تبنى مجالات نشاط جديدة وآليات جديدة تمكنها من الوصول إلى الفئات المهمشة من جانب أخر، فبالإضافة إلى اهتمامها بالمرأة والتنمية والأنشطة الدفاعية ظهرت موضوعات جديدة على جدول أعمال هذه المنظمات تقع فى إطار السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتتعامل مع الآثار الجانبية للخصخصة(١).

كما أدى انهيار النظام الاشتراكى فى التسعينيات من القرن العشرين وانفراد النظام الرأسمالى بزعامة الولايات المتحدة بالسيطرة، من الناحية الاقتصادية إلى سيادة الدعوة إلى التحول إلى أقتصاد السوق، ومن الناحية الاجتماعية إلى انسحاب الدولة من دورها فى توفير الخدمات الاجتماعية، كما أدى من الناحية السياسية إلى الاتجاه إلى التعددية السياسية والدعوة إلى ضرورة الإسراع فى تحقيق الديمقراطية الليبرالية وهذه العوامل مجتمعة زادت من أهمية ودور منظمات المجتمع المدنى فى الفترة الحالية(٢).

وفى ظل ما سبق وفى إطار التحول العالمى نحو النظام الرأسمالى وما يمثله القطاع المدنى فيه من ثقل وأهمية، إضافة إلى المشكلات التى تنشأ من عملية التحول الاقتصادى فى الدول التى تنتقل من النظام الاشتراكى للرأسمالى والتى تدعم من أهمية ودور القطاع المدنى فى المساهمة مع الحكومة فى مواجهتها فى هذه الدول، ومع ظهور ظواهر حديثة كالعولمة وما تحمله من مشكلات، هذه العوامل مجتمعه وما تتطلبه من جهد ومواجهة لا تستطيع الحكومات بمفردها القيام بها دعمت من أهمية ودور منظمات المجتمع المدنى فى شتى دول العالم حتى أصبحت منظمات المجتمع المدنى تعد القطاع الثالث الآن الذى يعمل بجانب الحكومة والقطاع الخاص فى اتجاه التنمية والذى يملك دوراً ذو مغزى فى النهوض بالتنمية الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية والتأثير على أجندة العمل فى المجتمع ولعل هذا الدور أصبح أكثر وضوحاً منذ الثمانينيات من القرن العشرين(٣).

---

(١) أمانى قنديل : العمل الأهلى والتغير الاجتماعى، المظلة، عدد (١٣)، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، يونيو ١٩٩٨، ص : (١٣).

(٢) شهيدة الباز : مرجع سبق ذكره، ص : (٣٣).

(3) Patricia Kennett : Comparative social policy – theory and research – philadelphia, U.S.A., open university press, 2001, P : (111).

وقد بلغ عدد منظمات المجتمع المدنى المعتمدة من الأمم المتحـــدة عـــام ٢٠٠٣ إلى (٢٥٠٠٠٠٠) منظمة فى شتى أنحاء العالم تتصدرهـــا المنظمـــات الإنسانية التى تنشط فى البلاد فى حالة الحروب تليها المنظمات المعنية بالتنمية، وأصبحت حصة متزايدة من المساعدات الدولية توجه إلى البلاد عبر منظمـــات المجتمع المدنى، وقد دعم ذلك ما شهدته البلاد النامية فى خلال السنوات القليلـــة الماضية من زيادة كبيرة فى عدد منظمات المجتمع المدنى التـــى تســـاهم فـــى النشاطات التنموية[١].

والجمعيات الأهلية فى العالم العربى تعد أحد الركائز الأساسية للتنمية فـــى ظل مجتمع الاقتصاد الحر بجانب الدولة والقطاع الخاص، وبلـــغ عـــدد هـــذه الجمعيات حتى نهاية عام ١٩٩٨ فى مصر (١٤٦٥٧) جمعية تعمل فى شـــتى ميادين العمل الاجتماعى (٧٤ %) منها جمعيات رعايـــة اجتماعيـــة و(٢٦%) جمعيات تنمية اجتماعية[٢]،وقد تزايد هذا العدد باطراد حتى وصل عـــام ٢٠٠٤ إلى (١٧٨٩٩) جمعية[٣].

وبجانب الجمعيات الأهلية توجد تنظيمات أخرى ربما تقع تنظيمـــاً بيـــن التشكيلات الحكومية وغير الحكومية وتحسب دائماً فى نطاق منظمات المجتمـــع المدنى مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والغـــرف التجاريـــة وإتحاد الصناعات، وإن كانت الجمعيات الأهلية تمثل الجزء الأكبر من منظمات المجتمع المدنى[٤].

فتعد الأحزاب السياسية جزءاً من التكاثر الســـريع للتنظيمـــات المدنيـــة العربية الذى شهدته العقود الأخيرة من القرن العشرين ففى حين تقلص حجم هذه الأحزاب السياسية فى الخمسينيات والستينيات وأوائل السبعينيات فإنه منذ أواخر السبعينات مع زيادة هامش الحريات عادت بعض الأحـــزاب القديمـــة للنشـــاط

---

(١) ميجل كريستوبال : بشأن المنظمات غير الحكومية، ترجمة يوسف درويش، المظلة، عدد (١٣)، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٣، ص : (٦).

(٢) وزارة الشئون الاجتماعية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القـــرار، الكتـــاب الإحصـــائى السنوى لعام ١٩٩٨ / ١٩٩٩، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص : (١٧٩ – ١٨٠).

(٣) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، مرجع سبق ذكره.

(٤) المؤتمر الدولى للسكان والتنمية، وثيقة الجمعيات الأهلية المصرية للمؤتمـــر، القـــاهرة، ٥ – ١٣ سبتمبر ١٩٩٤، ص ص : (٤٨ – ٤٩).

وظهرت أحزاب سياسية جديدة بمجرد أن سمح القانون بذلك حتى وصل عـــدد تلك الأحزاب السياسية فى مطلع التسعينات إلى ١٣ حزباً فى مصر – وصلـــت الآن إلى ١٩ حزباً –، ٤٦ حزباً بالجزائر، ٤٣ باليمن، و٢٣ بالأردن، ..الخ[١].

كما تعد النقابات المهنية والعمالية من أنشط التنظيمات المدنية فى الوطـــن العربى فى الوقت الراهن ويرجع ذلك فى جزء منها إلا أنها تحصل لأعضائـــها على مكاسب تشبه ما تحصل عليه الاتحادات وفى جزء أخـــر إلـــى المســـتوى العالى من التعليم والوعى السياسى ونظراً لما تتمتع به النقابات المهنية والعمالية من استقلالية نسبية فى مواردها المالية فقد أصبحت لها ريادة فى حركة المجتمع فى بلادها[٢].

بل وأصبح للمجتمع المدنى تنظيماته الإقليمية والعالمية التى تسعى لدعـــم وتنشيط وتمثيل المجتمع المدنى إقليمياً وعالمياً مثل الشبكة العربيـــة للمنظمـــات الأهلية والتحالف العالمى لمشاركة المواطنين "سيفيكوس".

ووفقاً لتلك التطورات والمتغيرات العالمية الجديدة أتســـع نطـــاق رســـم سياسات الرعاية الاجتماعية وتحقيقها وتقويمها ليمتد إلـــى منظمـــات المجتمـــع المدنى التى تتميز عن الدولة فى الالتحام بالجماهير وقيـــاس نبـــض وحاجـــات هؤلاء الجماهير، ورغم الجدل حول شراكة هذه المنظمات مع الدولة فى صنـــع سياسات الرعاية الاجتماعية إلا أن هذه السياسات أصبحت لا ترسم ولا تحقـــق إلا بمشاركة منظمات المجتمع المدنى المعبرة عن المواطن وطموحاته[٣].

وعملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية تمر بثلاث مراحل أساسية هى: مرحلة وضع أو صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية ففى ظل حاجات المجتمـــع وطموحاته يتم تحديد الغايات والتوجهات العامة فى مجال الرعاية الاجتماعيـــة وتتعاون فى تلك المرحلة الحكومة مع المنظمات المدنية فى صياغـــة أهـــداف وتوجهات السياسة، أما مرحلة تحقيق السياسة فهى تعبر عن الجهود المنظمـــة التى تقوم بها المؤسسات المعنية لتحقيق غايات السياسة، وفى مرحلة التقويم يتم تقدير مدى فاعلية السياسة ومدى تحقيق أهدافها من خلال ما يبذل من جهود وما يواجه تحقيقها من صعوبات لتلافى الأخطاء أو التطوير فى السياسة.

---

(١) سعد الدين إبراهيم : المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربـــى، التقريـــر السنوى، القاهرة، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣، ص : (٢٤).

(٢) المرجع السابق، ص : (٢٥).

(٣) طلعت مصطفى السروجى: المجتمع المدنى وتداعياته على صنـــع سياســـات الرعايـــة الاجتماعية – المجتمع المصرى نموذجاً –، مرجع سبق ذكره، ص : (٢٥٣).

وفى ظل قوة قطاع منظمات المجتمع المدنى واعتبارها شريك أساسى فى التنمية لم يعد دورها قاصراً على التنفيذ، بل أصبحت تركز أيضاً على المشاركة فى رسم سياسات الرعاية الاجتماعية وتوجيه أهدافها وخططها وبرامجها نحو أهداف تنموية، حيث تسعى إلى تقدير حاجات المجتمع من خدمات صحية وإجتماعية وإسكانية وتعليمية وغيرها وبذل كافة الجهود فى سبيل تلبية تلك الحاجات وكذلك متابعة ما تبذله المؤسسات الأخرى سواء الحكومية أو المدنية من جهود فى ذلك المجال وتوجيهها نحو الفئات الأشد احتياج والتى تتطلب عناية وإهتمام فائقين(١).

وبناءً على ما سبق فإن منظمات المجتمع المدنى أصبح ينظر إليها كشريك فاعل ليس فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية فحسب بل فى كافة مراحل صنع تلك السياسات، وأن الدول الأخذة بنظام التحول لإقتصاديات السوق -مثل مصر- تعتبر أكثر الدول حاجة للقطاع المدنى لمساعدة الدولة فى مواجهة المشكلات المترتبة على سياسات التحول الاقتصادى وفى تحمل مسئوليات وتكاليف برامج الرعاية الاجتماعية بجانب الدولة مما أدى لزيادة الاهتمام بهذا القطاع والنظر إليه كشريك فاعل فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

ولذا فمن الأهمية تحديد العوامل التى تؤثر على شراكة منظمات المجتمع المدنى فى توجيه وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وتبرز هنا قضية هامة تتحدد فى : هل توجد مساحة كافية تلعب فيها منظمات المجتمع المدنى فى مصر دور الشريك الفاعل فى صنع سياسات رعاية الإنسان فى المجتمع؟ وهل يساعد بناء التحالفات والتشبيك والعلاقة بين منظمات المجتمع المدنى بعضها البعض وبينها وبين القطاعات الأخرى على تفعيل هذه الشراكة؟ وهل لدى مثل هذه المنظمات العنصر البشرى الفاعل والوسائل والأدوات التى تمكنها من الشراكة الفاعلة فى صنع سياسات رعاية الإنسان فى المجتمع؟

ورغم ذلك فلا توجد دراسات – فى حدود معرفة الباحث – تعرضت لطبيعة الدور المتنامى لمنظمات المجتمع المدنى فى مصر فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتوصيف هذا الدور وتحديد العوامل التى تؤثر عليه والصعوبات والمعوقات التى تواجهه، مما جعل هذه الدراسة تتصدى لمثل هذه القضايا الهامة والمحورية كخطوة نحو تفعيل وصحوة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

---

(١) عبد الوهاب الظفيرى : مرجع سبق ذكره، ص : (٥٠٨).

واستنتاجاً مما سبق تتحدد القضية الرئيسية لهذه الدراسة فى :

"هل تشارك منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر؟" وينبثق منها مجموعة من القضايا الفرعية تتحدد فى :

(١) ما صور شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر؟

(٢) ما الوسائل والأدوات التى تستخدمها منظمات المجتمع المدنى للشراكة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية؟

(٣) هل يساعد توافر العنصر البشرى فى منظمات المجتمع المدنى (كماً وكيفاً) فى شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية؟

(٤) كيف يساعد بناء التحالفات والتشبيك بين منظمات المجتمع المدنى على شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية؟

(٥) كيف تساعد العلاقة الإيجابية بين منظمات المجتمع المدنى والقطاعات الأخرى فى شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية؟

ثالثاً : أهداف الدراسة :

(١) تحديد إسهامات منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

(٢) تحديد العوامل الإيجابية والسلبية التى تؤثر على شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

(٣) محاولة التوصل لمجموعة من المحكات التى تفيد فى تفعيل شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

رابعاً : فروض الدراسة :

(١) الفروض النظرية :

تعد الرعاية الاجتماعية قديمة قدم الإنسانية ذاتها ومع إستخدام الأساليب العلمية تم الاهتمام بصنع سياسات رعاية الإنسان بطريقة موضوعية والتى تتطلب بدورها التعبير عن الحاجات والأهداف المجتمعية العامة من خلال المنظمات الأهلية .

ومن ثم لا يمكن صنع سياسات فاعلة لرعاية الإنسان بالاعتماد على المنظمات الحكومية فقط حتى يتسنى التعبير الحقيقى عن الحاجات والمصالح المجتمعية العامة.

وبناءً على التغيرات العالمية الجديدة أختفى تدريجياً دور الدولة الفاعل فى صنع سياسات رعاية الإنسان ونمت الدعوة لصحوة المجتمع المدني عالمياً ومن ثم محلياً.

ومن ثم تتوقف شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات رعاية الإنسان على المساحة الكافية التى تلعب فيها منظمات المجتمع المدنى دور الشريك فى صنع سياسات رعاية الإنسان وعلى توافر العوامل التى تدعم من الشراكة الفاعلة.

وبناءً عليه تتعدد صور الشراكة والوسائل والأدوات التى تستخدمها منظمات المجتمع المدنى فى رعاية الإنسان فى المجتمع كما تتعدد صور التحالف والتشبيك بين هذه المنظمات كشريك فاعل فى صنع سياسات رعاية الإنسان.

(٢) الفروض الإجرائية :

١- تتعدد صور وأدوات شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية .

٢- توجد عوامل تؤثر إيجابياً فى شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال المحاور التالية:

أ- يؤدى توافر العنصر البشرى (كماً وكيفاً) بمنظمات المجتمع المدنى إلى شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

ب- يساعد التحالف والتشبيك بين منظمات المجتمع المدنى فى شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

جـ- تؤدى العلاقة الإيجابية بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة إلى شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

د - تساعد العلاقة الإيجابية بين منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

خامساً : مفاهيم الدراسة :

(١) مفهوم المجتمع المدنى Civil society :

توصل العالم لاتفاق حول مفهوم قطاعين هما قطاع الدولة، وقطاع السوق "أو القطاع الخاص" أما القطاع الثالث والذى يقع بين الدولة والسوق ويتميز "باستقلاله عن الدولة، كما أنه غير هادف للربح" فلم يتم التوصل بعد لمسمى واحد له وقد يرجع ذلك للعوامل التالية :

١ – الحداثة النسبية لهذا القطاع مقارنة بقطاع الدولة والقطاع الخاص.
٢ – تنوع مؤسسات هذا القطاع وتنوع أنشطة تلك المؤسسات.
٣ – اختلاف التعامل القانونى مع هذا القطاع حيث تعددت وأختلفت القوانين التى تحكم هذا القطاع فى الدول المختلفة بل وداخل الدولة الواحدة بين وحدات المجتمع المدنى.

لذلك لا يوجد اتفاق حول تعريف المجتمع المدنى وتتعدد المسميات لهذا القطاع والذى يركز كل منها على جانب أو سمة أو أكثر من جوانب أو سمات هذا القطاع ولعل من أكثرها شيوعاً : المنظمات غير الحكومية، القطاع الأهلى، القطاع الثالث، القطاع المعفى من الضرائب، رأس المال الاجتماعى، المجتمع المدنى .

فتعرف المنظمات غير الحكومية Non-governmental Organizations بأنها "تلك المنظمات المسجلة، الخاصة، المستقلة، غير الربحية"(١).

ويؤكد هذا المفهوم على استقلالية منظمات المجتمع المدنى عن القطاع الحكومى رغم وجود ارتباط فى كثير من الدول بين القطاعين من خلال الدعم المالى والفنى الذى يقدمه القطاع الحكومى للمجتمع المدنى بل وأحياناً فى بعض الدول تخضع منظمات المجتمع المدنى للتبعية للقطاع الحكومى، أى أن هذا الاستقلال نسبى وليس مطلق، كما أكد المفهوم على أن منظمات المجتمع المدنى ليس هدفها الربح المادى .

أما القطاع الأهلى Indigenous Sector وهى التسمية الشائعة فى البلدان العربية "فهى تطلق على ذلك القطاع الذى تربطه وشائج قوية بالقاعدة السكانية العريضة أو القاعدة الشعبية ولوصف مبادرات نابعة عن الأهالى والمجتمعات المحلية بأكثر مما هى نابعة عن الدولة"(٢).

ويركز هذا المفهوم على سمة واحدة من سمات منظمات المجتمع المدنى وهى أنها منظمات تنبع من الأهالى أنفسهم وتتمتع بالمساندة، والدعم الشعبى أكثر من الحكومى متفقاً فى ذلك مع المفهوم السابق – مفهوم المنظمات غير الحكومية – فى التأكيد على استقلالية منظمات المجتمع المدنى عن الدولة إلا أن هذا المفهوم أوضح أن ذلك الاستقلال استقلال نسبى فلم ينكر دور الدولة فى مساندتها ولكن وضع تلك المساندة فى مرتبة تالية للمساندة الأهلية.

---

(1) Kate Wellard, James G. Copestake: Non governmental organizations and state in Africa, New York, Rout Ledge, 1993, P : (5).

(٢) التحالف العالمى لمشاركة المواطنين (سيفيكوس) : مواطنون – دعم المجتمع المدنى فى العالم –، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٩٥، ص : (١٤٩).

بينما يشير مصطلح " القطاع الثالث The Third Sector " إلى قطاع بأكمله من المنظمات غير الحكومية والتى تنشط فى مختلف المجالات ويتميز هذا القطاع بأنه يقف ما بين القطاع الأول أى الحكومة ومنظماتها والقطاع الثانى أى القطاع الخاص الهادف للربح وهو مصطلح يسعى للاعتراف بالقيمة الاجتماعية والاقتصادية لهذا القطاع ويسعى إلى ترسيخ أهمية الدور الذى يقوم به والاستقلالية والتميز عن الحكومة من جانب ومنظمات القطاع الخاص الربحية من جانب أخر"[١].

ويوضح هذا المفهوم استقلالية المجتمع المدنى عن قطاع الدولة والقطاع الخاص – متفق بذلك مع المفاهيم السابقة – حيث لا يخضع لسيطرة الدولة ولا تحكمه قوى السوق، ولكن واقع الأمر أن منظمات المجتمع المدنى غير مستقلة تماماً فهى تعتمد نسبياً على الدعم الحكومى، كما أن بعضها يعتمد على بيع السلع والخدمات أى أنها تتأثر بقوى السوق وبذلك فإن الاستقلال نسبى وليس تام، كما يشير المفهوم إلى تنوع أنشطة ومجالات عمل منظمات المجتمع المدنى.

أما القطاع المعفى من الضرائب Tax Exempted Sector وهو مصطلح يشيع استخدامه فى الولايات المتحدة الأمريكية فيركز على أنه "طبقاً لقوانين الضرائب فى كثير من البلدان تعفى هذه المنظمات من دفع الضرائب"[٢].

ويشير ذلك المفهوم إلى تمتع منظمات المجتمع المدنى بإعفاء ضريبى طبقاً لقوانين الكثير من البلدان إلا أنه لم يوضح السمات التى يجب أن تتسم بها تلك المنظمات والتى بناء عليها تستحق الإعفاء الضريبى مما يؤدى للاختلاف بين الدول فى نطاق تلك المنظمات وفقاً لما تحدده من سمات لها.

كما يشير مصطلح رأس المال الاجتماعى (أو الاقتصاد الاجتماعى) Social Economy "إلى الشبكات والعلاقات التى تشجع على حد سواء على الثقة والمعاملة بالمثل وتشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية فى المجتمع، ويستخدم رأس المال الاجتماعى باعتباره آلية تأمين للفقراء الذين يعجزهم الوصول إلى بدائل تستند إلى السوق"[٣].

---

(١) لجنة متابعة مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، المظلة، عدد (١٠ / ١١)، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ١٩٩٧، ص : (٣).

(٢) شهيدة الباز : مرجع سبق ذكره، ص : (٤١).

(٣) البنك الدولى : دخول القرن الحادى والعشرين – تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٢٠٠٠، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠،ص : (١٨).

ويوضح هذا المفهوم أن هدف منظمات المجتمع المدنى هو مساندة الفقراء وإكسابهم الثقة بأنفسهم إلا أنه لم يوضح خصائص تلك المنظمات والتى تميزها عن غيرها من منظمات القطاعين الحكومى والخاص فهناك منظمات حكومية فى بعض الدول تقوم لنفس الهدف، كما أن الواقع أن أهداف منظمات المجتمع المدنى تتعدى هذا الهدف لتشمل أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية عديدة.

وكذلك عرف المجتمع المدنى Civil Society " بأنه مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية وغير الارثية وغير الحكومية التى ترعى الفرد وتعظم من قدرته على المشاركة المجزية فى الحياة العامة"(١).

ويحاول هذا المفهوم وصف منظمات المجتمع المدنى وتحديد خصائصها فيصفها بأنه تقوم على التطوع وغير أرثية ويقصد هنا بغير الأرثية أى التى لا تكون عضويتها إجبارية وعلى أساس المولد (كالأسرة والعشيرة والعرق أو السلالة) فعضوية منظمات المجتمع المدنى مكتسبة واختيارية.

كما يصفها بأنها مستقلة عن الحكومة متفق بذلك مع ما سبقه من مفاهيم، كما أن هدف تلك المنظمات هو تمكين الفرد من الاستغلال الأمثل لقدراته ليجد بنفسه وبما لديه من إمكانات مكانا فى المجتمع وليس مجرد تقديم المساعدة له.

ورغم أن هذا المفهوم يعد أشمل نسبياً من المفاهيم السابقة إلا أنه أغفل سمات هامة تميز منظمات المجتمع المدنى عن غيرها كطبيعة تمويل هذه المنظمات الخيرية وعدم استهدافها للربح.

وعرف المجتمع المدنى أيضاً بأنه "التنظيمات والمنظمات الأهلية والشعبية والطائفية سواء أكانت أهدافها اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية والتى قد تقتصر على أعضائها أو تمتد للآخرين وتعمل مستقلة عن سلطة الدولة ولها استقلاليتها وتعتمد على العضوية والمشاركة الحرة التطوعية ولها بنائها التنظيمى وهيكلها الإدارى الحر والقدرة على المشاركة الفاعلة فى اتخاذ القرارات"(٢).

---

(١) سعد الدين إبراهيم : المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى، المجلد الثامن، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص : (٧٤).

(٢) طلعت مصطفى السروجى : المجتمع المدنى وتداعياته على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية – المجتمع المصرى نموذجاً – ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمى الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، جـ٢، القاهرة، (٢٨ – ٢٩) مارس ٢٠٠١، ص : (٢٤٨).

ولعل هذا المفهوم أكثر شمولاً فى تحديد خصائص وأهـــداف منظمـــات المجتمع المدنى حيث حاول تحديد ملامح تلك المنظمات فوصفها بأنها:

١ – منظمات نابعة عن الأهالى أنفسهم وليس الحكومة وأن بعضها يقتصر على فئة أو طائفة بعينها (كالنقابات المهنية والعمالية) والبعـض الأخـر متـاح عضويته للجميع (كالأحزاب السياسية)، وتعتمد فى نشاطها على أعضائـها والذين يتطوعون للعمل بها.

٢ – تتعدد أهداف تلك المنظمات فتشمل أهداف اجتماعية واقتصادية وسياســية وثقافية.

٣ – هذه المنظمات قد يقتصر عملها على خدمة أعضائها فقط أو تمتد لغـيرهم ممن يحتاج لخدماتها.

٤ – تتميز باستقلاليتها عن الدولة وأن كان هذا الاستقلال نسبى.

٥ – لها هيكلها الإدارى وبنائها التنظيمى المستقل.

٦ – لديها القدرة على المشاركة الفاعلة فى اتخاذ القـرارات المتعلقـة بنطـاق نشاطها.

وبذلك يمكننا فى النهاية تحديد المقصود بمنظمات المجتمع المدنى فيمـا يلى:

١ – أنها منظمات تتكون من مجموعة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتبـاريين (حددهم القانون المصرى بعشرة أشخاص على الأقل) [١].

٢ – يغلب عليها سمة التطوع.

٣ – أن يكون للمنظمة هيكل مؤسسى منظم، وإدارة ذاتيـــة، واســتقلال إدارى نسبى عن الحكومة.

٤ – لها استقلال مالى نسبى، وعدم اعتماد تمويلها على الحكومة.

٥ – ليس هدفها الربح وإذا حققت ربحاً فيتجه إلى الهدف الأساسى الذى قـامت من أجله المنظمة وهو أما خدمة أعضائها أو النفع العام.

(٢) مفهوم الشراكة Partnership :

يعرف قاموس Longman الشريك Partner بأنه "الشخص الذى يشارك غيره فى نفس النشاط، مثل الشخصين الذين يلعبان لعبة واحدة، أو يشتركان فى عمل واحد ويتقاسما المكاسب والخسائر"[٢].

---

(١) القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، م (١).

(2) Della Summers (ed.): Longman Active Study Dictionary of English, Harlow, U.K., Longman Group Ltd, 1986, P : (433).

ومن ثم فإن الشراكة هى "علاقة بين أثنين أو أكثر من الناس أو المنظمات أو البلاد والتى تعمل معاً لتحقيق هدف معين"(١).

فى حين تحاول دائرة معارف الخدمة الاجتماعية تحديد خصائص هذه العلاقة التى توجدها الشراكة فتوضح بأن الشراكة هى "علاقة اختيارية تتم بين طرفين أو أكثر وتعطى لكل منهم حقوق مكتسبة وقوة متوازنة وإمكانية إنهاء تلك العلاقة"(٢) .

بينما يحاول قاموس Blackwell إيضاح دلالة هذا المفهوم فى مجال خدمات الرعاية الاجتماعية فيوضح أن الشراكة تعنى "اتفاق رسمى بين عدد من المنظمات يتم بموجبه التعاون فيما بينها فى تخطيط أو تنفيذ برنامج أو مشروع معين أو تنظيم عملية تقديم الخدمة"(٣).

ويتفق مفهوم الشراكة فى هذه الدراسة مع مفهوم ديبورية برون Deborah M. Brown الذى أكد على أن الشراكة هى "تلك العملية التى تستهدف خلق الاتفاق والتعاون بين كافة قوى المجتمع من حكومات محلية وقومية ومنظمات مجتمع مدنى وجماعات المواطنين والقطاع الخاص فى جهود تحسين نوعية الحياة فى المجتمع"(٤).

ومن استعراض المفاهيم السابقة يتضح أنها تتفق على أن الشراكة تعنى التعاون بين طرفين أو أكثر فى إنجاز عمل معين يتقاسما مهامه وما يترتب عليه من نتائج.

والمقصود بالشراكة فى تلك الدراسة :

تعاون منظمات المجتمع المدنى مع الحكومة فى كافة مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وذلك من خلال قيامها بالعديد من الأنشطة والتى تشمل:

---

(1) Della Summers (ed.): Longman Dictionary of Contemporary English, Harlow, U.K., Longman Group Ltd., 1995, P : (1032).

(2) Martin Davies (ed.): The Black Well Encyclopedia of Social Work, Oxford, U.K., Black well Publishers, 2000, P: (249).

(3) Pete Alcock (ed.): Op. Cit., P : (175).

(4) Deborah M. Brown: In Partnership with the world Aprofile of The International City/Country Management Association Issues of Demoracy, Electronic Journals, V.8, N.2, New York, October 2003, p : (22).

١ – التعبير عن الحاجات والمشكلات المجتمعية.
٢ – طرح ومناقشة بدائل سياسات الرعاية الاجتماعية.
٣ – طرح ومناقشة القوانين المنفذة لسياسات الرعاية الاجتماعية.
٤ – تنفيذ ومتابعة البرامج والمشروعات التى تساعد فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية.
٥ – المشاركة فى تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية.

(٣) مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية Social Welfare Policy :

تنوعت مفاهيم سياسة الرعاية الاجتماعية واختلفت فيما بينها فى جوانب واتفقت فى أخرى، ففى حين اعتبرها البعض نشاطاً حكومياً اعتبرها آخرون نشاطاً مشتركاً بين الحكومة والمجتمع المدنى، وفى حين قصر البعض هدفها عند حد التعامل مع المشكلات الاجتماعية رأى آخرون أنها تتسع أكثر من ذلك للتعامل مع طموحات المجتمع وآماله، وفى الوقت الذى استخدم البعض سياسة الرعاية الاجتماعية كمفهوم مرادف للسياسة الاجتماعية اعتبر آخرون السياسة الاجتماعية أشمل من سياسة الرعاية الاجتماعية، إلا أن الجميع أتفقوا على أن سياسة الرعاية الاجتماعية تعد مبادئ وقواعد توجه خطط الرعاية الاجتماعية.

فيعرف قاموس Blackwell سياسة الرعاية الاجتماعية بأنها : تشير إلى عملية تنمية وتطبيق قواعد لمواجهة المشكلات الاجتماعية فى المجتمع"[١].

كذلك يرى وليام بريجمان W. Brueggeman أن سياسة الرعاية الاجتماعية "تعبر عن توجهات الحكومة فى حل المشكلات الاجتماعية والتعامل مع قضايا حقوق المواطنين والعدالة الاجتماعية"[٢].

فى حين يعرف كرين كرست Karen Kirst سياسة الرعاية الاجتماعية بأنها: "القوانين والقواعد التى توجه برامج الرعاية الاجتماعية وتحدد أنواع ومستويات خدمات الرعاية الاجتماعية، وعملائها والمؤهلات المطلوبة لمقدمى الخدمة"[٣].

---

(1) Pete Alcock (ed.): Op. Cit., P : (240).

(2) Williem G. Brueggemann: Op. Cit., p : (349).

(3) Karen K. Kirst: Introduction to Social work and Social Welfare – Critical Thinking Perspectives -, London, Thomson Brooks Cole, 2003, P : (174).

متفقاً فى ذلك مع رونلد دير Ronald B. Dear والذى يرى أن سياسة الرعاية الاجتماعية تعبر عن "تلك المبادئ والقواعد التى يشترك فى وضعها المشرعين والتنفيذيين والمنظمات البيروقراطية والتى توجه العمل ويتم بواسطتها توزيع الموارد المحدودة"(١).

أما مارشال Marshal فقد اعتبر سياسة الرعاية الاجتماعية هى جزء من السياسة الاجتماعية وليس مرادفاً لها وعرف مارشال السياسة الاجتماعية بأنها "تشير إلى سياسات الحكومة والتى تستهدف رعاية مواطنيها وتحسين مستوى معيشتهم من خلال توفير قدر مناسب من الخدمات الأساسية كالتأمين الاجتماعى والمساعدات العامة وخدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والإسكان والتعليم ومكافحة الجريمة وانحراف الأحداث"(٢).

أما الرعاية الاجتماعية فهى "تشير إلى تلك الخدمات الشخصية التى تهدف لمساعدة شخص ما فى التغلب على ما يواجهه من صعوبات أو معوقات تؤثر عليه أو تهدد استقراره، وذلك من خلال تقديم الدعم الذى يساعد على إعادة تأهيله أو توافقه مع الظروف التى يصعب تغييرها"(٣).

ومع ظهور مجتمع الرعاية الاجتماعية ظهرت المفاهيم التى تعبر عن التغير الذى لحق بسياسة الرعاية الاجتماعية وارتباطها بالنشاط الأهلى والحكومى معاً ومن تلك المفاهيم المفهوم الذى قدمه طلعت السروجى فقد عرف سياسة الرعاية الاجتماعية بأنها "مجموعة المسارات التى تحدد الجهود الأهلية والحكومية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ومواجهة المشكلات الاجتماعية ومقابلة الحاجات الإنسانية من خلال خطط عملية وبرامج ومشروعات موجهة بتشريعات وقرارات ترتبط بالإطار الاقتصادى والقيمى والسياسى فى المجتمع لتحقيق العدالة من الدخل والخدمات كمبادئ توجه العمل الاجتماعى فى المجتمع"(٤).

---

(1) Ronald B. Dear: Social Welfare Policy, Encyclopedia of Social work, V. 3, 19th ed.,Washington,NASW,1995, PP:(2226 – 2227).

(2) T.H. Marshall: Social Policy in The Twentieth Country, London, Hutchinson Co. publishers, 1968, P : (1).

(3) I bid., P : (114).

(٤) طلعت مصطفى السروجى : سياسات رعاية وتنمية الإنسان العربى "رؤية نقدية تحليلية"، مرجع سبق ذكره، ص : (١٨١).

ونستخلص مما سبق أن سياسة الرعاية الاجتماعية هى:

١ – غايات تعبر عن طموحات واحتياجات المجتمع وقواعد تعد إطـــاراً عامـــاً يوجه حركة المجتمع فى مجال الرعاية الاجتماعية بمفهومها الشامل.

٢ – يتم تحديدها فى ضوء أيديولوجية وظروف وإمكانات المجتمع.

٣ – تعد موجهاً لخطط وبرامج الرعاية الاجتماعية والتـــى يســـتهدف تنفيذهـــا تحقيق السياسة الاجتماعية.

(٤) مفهوم صنع سياسات الرعاية الاجتماعيـــة The making of social welfare policies :

يعرف جيمس أندرسون James E. Anderson عملية صنـــع السياســـة بأنها "عملية تتضمن العديد من الأنشطة الوظيفية والتى تبدء بتحديـــد المشـــكلة وصياغة أجندة أو أهداف السياسة وتستمر حتى تصـــل للتقويـــم والتعديـــل أو الاستمرار للسياسة"(١).

فى حين عرف نيل جلبرت وهـــارى ســـبكت Neil Gilbert, Harry Specht صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بأنها "هى تلك العملية التى يتم مـــن خلالها ترجمة الشعور العام بوجود حاجات هامة غير مشبعة إلى أساليب جديـــدة لمقابلة هذه الحاجات"(٢).

بينما عرف ميشيل هل Michael Hill صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بأنها "عملية ذات صبغة سياسية يشارك فيها السياســـيين والمـــهنيين وأعضـــاء المجالس التشريعية وجماعات الضغط والمصالح ويتم فى ضوء التفاعل بينـــهم بلورة سياسة الرعاية الاجتماعية ثم يتم تحقيقها وتحديد التأثير الفعلى لها علـــى تحسين رفاهية المواطنين وتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من ذلك فـــى صياغة سياسة مستقبلية"(٣).

ونلاحظ أن أندرسون حاول إبراز أن عملية صنـــع سياســـات الرعايـــة الاجتماعية تتضمن العديد من المراحل تبدأ بتحديد المشكلة محل الاهتمام وتنتهى بالتقويم والتغذية العكسية، بينما حاول نيل جلبرت وهارى سبكت تحديد الـــهدف

---

(1) James E. Anderson: Public Policy Making – An Introduction -, 4th ed., New York, Houghton Mifflin Company, 2000, P : (IX).

(2) Neil Gilbert & Harry Specht: Dimensions of Social Welfare Policy, Op. Cit., p : (16).

(3) Michael Hill: Understanding Social Policy, Op. Cit., P : (9).

النهائى لتلك العملية وهو مقابلة حاجات المواطنين من خدمات الرعاية الاجتماعية، بينما أكد ميشيل هل على الطبيعة التفاعلية لعملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية حيث تشارك فيها كافة القوى المعنية، ومن ثم فإن كل مفهوم من المفاهيم السابقة قد أبرز جانباً أو صفة من صفات عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

بينما حاول طلعت السروجى التمييز بين عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية حيث وضح أن صنع سياسات الرعاية الاجتماعية قد يعنى صنع سياسات رعاية جديدة أو سياسات أخرى بديلة من خلال مراحل وعمليات متعاقبة تبدأ دائماً بالتحديد الدقيق للقضايا المجتمعية وصولاً لتحديد الأهداف والأغراض ثم صياغة هذه السياسة وبرمجتها وتنفيذها وتقديرها وتقويمها، بينما صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية هى أحد مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فالصياغة تتضمن مراحل وخطوات وديناميات صنع واتخاذ القرار وهى تركز على إعادة صياغة الأهداف أو تعديلها من خلال الوصول لاتفاق حولها ووضع الصورة النهائية والإجرائية لها[1].

ويمكن فى النهاية تحديد المقصود بصنع سياسات الرعاية الاجتماعية فيما يلى:

١ – هى تلك العملية التى تستهدف مواجهة حاجات المجتمع من خدمات الرعاية الاجتماعية.

٢ – وتتضمن ثلاثة مراحل أساسية هى وضع وتحقيق وتقويم سياسات الرعاية الاجتماعية.

٣ – كما تتسم بأنها عملية تفاعلية تشارك فيها القوى الشعبية والحكومية المعنية من سياسيين ومهنيين وجماعات ضغط ومصالح.

(٥) التحالف Coalition :

يعرف المعجم الوجيز "الحلف : بأنه المعاهدة على التعاضد والتساعد والاتفاق، وأن تحالفوا : تعنى تعاهدوا وتعاقدوا على أن يكون أمرهم واحداً فى النصرة والحماية"[2].

---

(١) طلعت مصطفى السروجى : نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية – رعاية المسنين نموذجاً –، مرجع سبق ذكره، ص : (٨).

(٢) مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز، القاهرة، ١٩٩٠، ص : (١٦٧).

فى حين يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية التحالف بأنه "مجموعة من الأفراد أو الجماعات ينتمون إلى الأحزاب السياسية غالباً ويتحدون معاً بصفة مؤقتة بهدف القيام بعمل مشترك فى حالة الأزمات كإسقاط وزارة أو تأليف وزارة"(١).

وهذا المفهوم يؤكد على انتشار مصطلح التحالف فى المجال السياسى أكثر من غيره من المجالات، كما يؤكد على أن التحالف مؤقت حيث ينتهى مع الانتهاء من الهدف المشترك بين الجماعات المتحالفة وأنه يظهر فى حالة الأزمات، ورغم أن هذه هى السمات الغالبة على التحالفات إلا أن هناك نوع من التحالفات يسمى التحالفات الدائمة والتى تستمر لفترات طويلة، كما أن هناك تحالفات تظهر فى المواقف العادية دون الحاجة للأزمات لظهورها.

ويعرف قاموس وبستر Webster التحالف بأنه "هو اتحاد أو تقارب مؤقت بين جماعات أو أحزاب أو غيرها لغرض معين"(٢).

بينما تعرف مارى ويل ودورسى جامبل Marie O. Weil & Dorothy N. Gamble التحالف بأنه "هو وسيلة يمكن من خلالها الجمع بين جماعات مختلفة وتوجيهها نحو العمل معاً لتحقيق أهداف مشتركة"(٣).

ومن ثم تتفق المفاهيم السابقة حول أن التحالف يتطلب وجود هدف مشترك تتعاون الجماعات المتحالفة فى تحقيقه، ويعد هو المحور الذى تلتف حوله تلك الجماعات.

ويمكن تحديد المقصود بالتحالف فى هذه الدراسة بأنه:

١ - هو اتفاق مبرم بين منظمتين أو أكثر من منظمات المجتمع المدنى يتم بموجبه تعاضدهم وتعاونهم معاً فى إنجاز عمل معين كالقيام بمشروع مشترك أو تنسيق المواقف إزاء قضية معينة، أو وضع سياسة عامة موحدة لهم فى مجال معين.

---

(١) أحمد ذكى بدوى : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٣، ص : (٦٦).

(2) Athru Locker : Webster's New World Dictionary of The American Language, V. 1, New York, the world publishing company, 1964, P: (27).

(3) Marie overby weil & Dorothy N. Gamble : community practice Models, Encyclopedia of Social work, V. 1, 19th ed., Washington, NASW, 1995, P : (588).

٢ – هذا التحالف يدعم من قدرات منظمات المجتمع المدنى خاصة القدرة التفاوضية مع الحكومة والمنظمات الدولية ومنظمات التمويل.

٣ – يأخذ فى الغالب الطابع المؤقت حيث ينتهى بنهاية تحقيق الهدف المشترك بين المنظمات المتحالفة.

(٦) مفهوم الشبكة Network :

ظهر مصطلح الشبكة فى بداية الأمر فى علم الهندسة الإلكترونية ليشير إلى ارتباط أكثر من حاسب آلى فى دائرة واحدة، ثم انتقل بعد ذلك لغيره من العلوم، وبدأ استخدامه منذ تسعينات القرن العشرين فى العلوم الإنسانية ليشير إلى إطار عام يجمع العديد من المنظمات والجماعات والأفراد ويتيح الفرصة لوجود علاقة وتواصل بينهم.

وقد ظهرت العديد من المفاهيم لمصطلح الشبكة فقد عرفها قاموس مصطلحات الحاسب الآلى بأنها "مجموعة من الحاسبات الآلية موصلة بينيا، أو أى نظام لعناصر دائرة ذات علاقة بينية"(١).

بينما تشير الشبكة العربية للمنظمات الأهلية إلى أن الشبكة تعنى "مجموعة من المنظمات والجماعات والأفراد الذين توافقوا حول إطار معين لاقتسام وتبادل الخبرات والآراء والأفكار والمشاركة فى المعلومات والاتصال وبشكل لا يلغى الاستقلالية الذاتية للأطراف"(٢).

ويؤكد هذا المفهوم على أنه رغم أن الشبكة لا تمس باستقلالية الأطراف الأعضاء فيها إلا أنها تتيح الفرصة للتواصل وتبادل الخبرات والمعلومات بما يدعم من قدرات هذه الأطراف ويحقق التعاون والتضامن فيما بينها.

وهو نفس المعنى الذى أكدت عليه أمانى قنديل حين أكدت أن الشبكة هى "إطار طوعى تضم أفراداً ومجموعات أو منظمات وبطريقة أخرى غير تراتيبية تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات والاتصال"(٣).

---

(١) فاروق سيد حسين : قاموس مصلحات "الحاسب الآلى – الإنترنت – الإلكترونيات" القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، ص : (١٢٩).

(٢) لجنة متابعة مؤتمر التنظيمات الأهلة العربية : حول مفهوم الشبكة، المظلة، عدد (١٢)، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، مارس ١٩٩٨، ص : (٣).

(٣) أمانى قنديل وآخرون : الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية، مرجع سبق ذكره، ص : (١٣).

أو بمعنى أخر هى "مجموعة من العمليات والأنشطة التى تقوم بها بعض مؤسسات المجتمع المدنى لتحقيق التضامن والتساند فيما بينها"[١].

وفى ضوء ما سبق يمكن القول بأن الشبكة فى تلك الدراسة هى :

١ – منظمة مجتمع مدنى لها نفس خصائص منظمات المجتمع المدنى الأخرى غير أنها تعد من نوع المنظمات الوسيطة التى تعمل بين منظمات المجتمع المدنى.

٢ – تضم فى عضويتها أفراداً ومنظمات مجتمع مدنى.

٣ – تتيح الفرصة للمنظمات الأعضاء بتبادل الخبرات والمعلومات.

٤ – تعمل على دعم موارد وقدرات المنظمات الأعضاء دون المساس باستقلاليتهم.

سادساً : المدخل المنهجى :

تعد الدراسة من الدراسات التى تهتم بتحليل متغيراتها ووقائعها من خلال وصف معطياتها والتوصل للاستنتاجات المرتبطة معتمدة على مدخل المسح الاجتماعى الشامل لأعضاء مجالس إدارات الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية والمهنية، والاتحاد الإقليمى للجمعيات والمؤسسات الأهلية بمحافظة الشرقية.

ويرجع اختيار محافظة الشرقية للأسباب التالية:

١- تعتبر هى المحافظة الثانية بعد القاهرة من حيث عدد جمعيات التنمية والرابعة بعد محافظات (القاهرة، الجيزة، الإسكندرية) من حيث عدد جمعيات الرعاية الاجتماعية[٢]، وتمثل تلك الجمعيات الأهلية القطاع الأكبر فى منظمات المجتمع المدنى.

٢- تعد المحافظة الثالثة من حيث عدد السكان فى الجمهورية (بعد القاهرة والجيزة) [٣]، والتى تعد منظمات المجتمع المدنى الممثل المؤسسى الشرعى لهم عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

٣- تفتقر المحافظة إلى الدراسات التى تعاملت مع منظمات المجتمع المدنى[٤].

---

(١) أمانى قنديل : المجتمع المدنى العالمى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٢، ص : (١٤).

(٢) وزارة الشئون الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص : (١٨٣).

(٣) رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : وصف مصر بالمعلومات الكتاب السنوى، الإصدار الثالث، القاهرة، ١٩٩٧، ص : (٢٩٤).

(٤) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الشرقية.

٤- كون الباحث عضواً بأحد الأحزاب السياسية وسكرتيراً لأحد الجمعيات الأهلية بتلك المحافظة سهل مهمة الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة.

سابعاً : إطار المعاينة :

تم التعامل مع مستويين لمنظمات المجتمع المدنى وهما : المستوى القومى حيث قد تتضح أكثر المساهمة فى وضع وتقويم سياسات الرعاية الاجتماعية، والمستوى المحلى حيث قد تتضح أكثر المساهمة فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية والعوامل التى تؤثر عليها بجانب وضع سياسات الرعاية الاجتماعية وتقويمها.

وقد تم التركيز على الأحزاب السياسية الأقدم والأكثر تمثيلاً فى البرلمان والأنشط فى مجال الرعاية الاجتماعية، وكذلك النقابات الأقدم والأكبر حجماً فى عدد الأعضاء والأنشط فى مجال الرعاية الاجتماعية ويتضح ذلك فيما يلى :

(١) على المستوى المحلى :

يتمثل إطار المعاينة فى أعضاء مجالس إدارات الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية والاتحاد المحلى لنقابات العمال والاتحاد الإقليمى للجمعيات والمؤسسات الأهلية بمحافظة الشرقية والبالغ عددهم (٢٦٤) مفردة اعتمدت هذه الدراسة على الحصر الشامل لهم وتوزيعهم كالتالى :

جدول (٣) يوضح توزيع المبحوثين أعضاء مجالس إدارات الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية

م	الأحزاب السياسية	العدد	م	النقابات المهنية والعمالية	العدد
١	الوطنى الديمقراطى	٥٠	١	المهن التعليمية	٣١
٢	الوفد الجديد	١٦	٢	المهن الزراعية	٢٢
٣	التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى	٥	٣	اتحادات نقابات المهن الطبية	٢٠
٤	الأحرار	١٧	٤	التجاريين	٩
٥	العربى الديمقراطى الناصرى	٤٢	٥	المهن الاجتماعية	٨
			٦	المحامين	٧
			٧	المهندسين	٥
			٨	الاتحاد المحلى لنقابات عمال الشرقية	١٧
	المجموع	١٣٠		المجموع	١١٩

إضافة إلى أعضاء مجلس إدارة الاتحاد الإقليمى للجمعيات والمؤسسات الأهلية بالشرقية والبالغ عددهم (١٥) مفردة، وبذلك بلغ العدد الكلى للمبحوثين (٢٦٤) مفردة.

(٢) على المستوى القومى :

(٥٠) خبيراً فى مجال منظمات المجتمع المدنى من الأكاديميين وأعضاء مجالس إدارات الأمانات العامة للأحزاب السياسية والنقابات العامة والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية[1]، وتوزيعهم كالتالى:

جدول (٤) يوضح توزيع المبحوثين من الخبراء

م	الأحزاب السياسية	العدد	م	النقابات المهنية والعمالية	العدد
١	الوفد الجديد	٥	١	المحاميين	٥
٢	التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى	٥	٢	الأطباء	١
٣	العربى الديمقراطى الناصرى	٦	٣	المهندسين	١
			٤	المهن التعليمية	٥
			٥	المهن الاجتماعية	٥
			٦	الاتحاد العام لنقابات عمال مصر	٣
المجموع		**١٦**	**المجموع**		**٢٠**

إضافة إلى (١٠) من الأكاديميين ذوى الاهتمام بموضوع الدراسة، (٤) من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وبذلك بلغ العدد الكلى (٥٠) خبيراً.

وحدة التحليل :

يعد الفرد عضو مجلس إدارة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية واتحاد الجمعيات والمؤسسات الأهلية، أياً كان نشاط المنظمة التى ينتمى إليها أو خبراته هو وحدة التحليل المستخدمة فى هذه الدراسة.

---

(١) أنظر ملحق رقم (٣) أسماء ووظائف السادة الخبراء.

ثامناً : أساليب وأدوات جمع البيانات :

(١) إستمارة إستبيان :

لأعضاء مجالس إدارات الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والاتحاد الإقليمى للجمعيات والمؤسسات الأهلية بمحافظة الشرقية للتعرف على شراكة تلك المنظمات فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية والعوامل التى تؤثر على هذه الشراكة.

صدق الأداة :

قد تم عرض الأداة على عدد من السادة المحكمين (١٠) من أساتذة كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، (٥) من أعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى وذلك للتأكد من ارتباط كل عبارة بالمتغير المراد قياسه وسلامة الصياغة وقد تم الاعتماد على درجة اتفاق لا تقل عن (٨٥%) لكل عبارة وبناء على ذلك تم صياغة الأداة فى صورتها النهائية وقد احتوت على (٢٤) سؤالاً شملت (١٥٢) عبارة[١].

وإضافة للصدق الظاهرى أو صدق المحكمين، فقد تم إجراء الصدق الإحصائى باستخدام علاقة العبارة بالدرجة الكلية لعينة قوامها (١٠٠) مفردة من أعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى محل الدراسة بمحافظة الشرقية وجاءت نتائج الصدق الإحصائى للاستمارة كما يلى :

---

(١) أنظر ملحق (١) إستمارة الإستبيان فى صورتها النهائية.

جدول (٥) يوضح الصدق باستخدام
معامل ارتباط العبارة بالدرجة الكلية لإستمارة الإستبيان

(ن ١٠٠)

رقم العبارة	ر	رقم العبارة	ر	رقم العبارة	ر	رقم العبارة	ر
١	٠,٥٩	٤٠	٠,٨٥	٧٩	٠,٥٩	١١٨	٠,٥٩
٢	٠,٥٧	٤١	٠,٧٥	٨٠	٠,٥٧	١١٩	٠٥٧
٣	٠,٦٨	٤٢	٠,٦٥	٨١	٠,٦٨	١٢٠	٠,٦٨
٤	٠,٩٢	٤٣	٠,٨٤	٨٢	٠,٩٢	١٢١	٠,٩٢
٥	٠,٨٤	٤٤	٠,٧٦	٨٣	٠,٨٤	١٢٢	٠,٨٤
٦	٠,٨٦	٤٥	٠,٧٢	٨٤	٠,٨٦	١٢٣	٠,٨٦
٧	٠,٧٢	٤٦	٠,٧٧	٨٥	٠,٧٢	١٢٤	٠,٧٢
٨	٠,٦٨	٤٧	٠,٦٧	٨٦	٠,٦٨	١٢٥	٠,٦٨
٩	٠,٦١	٤٨	٠,٨٦	٨٧	٠,٦١	١٢٦	٠,٦١
١٠	٠,٦٢	٤٩	٠,٩٥	٨٨	٠،٦٢	١٢٧	٠،٦٢
١١	٠,٧٥	٥٠	٠,٧٤	٨٩	٠,٧٥	١٢٨	٠,٧٥
١٢	٠,٨٣	٥١	٠,٧٥	٩٠	٠,٨٣	١٢٩	٠,٨٣
١٣	٠,٦٩	٥٢	٠,٨٥	٩١	٠,٦٩	١٣٠	٠,٦٩
١٤	٠,٨٤	٥٣	٠,٧٥	٩٢	٠,٨٤	١٣١	٠,٨٤
١٥	٠,٨٠	٥٤	٠,٨٠	٩٣	٠,٨٠	١٣٢	٠,٨٠
١٦	٠,٩٢	٥٥	٠,٨٢	٩٤	٠,٩٢	١٣٣	٠,٩٢
١٧	٠,٥٦	٥٦	٠,٨١	٩٥	٠,٥٦	١٣٤	٠,٥٦
١٨	٠,٩٥	٥٧	٠,٨١	٩٦	٠,٩٥	١٣٥	٠,٩٥
١٩	٠,٧٧	٥٨	٠,٧٤	٩٧	٠,٧٧	١٣٦	٠,٨٤
٢٠	٠,٩٢	٥٩	٠,٥٤	٩٨	٠,٥٩	١٣٧	٠,٩٠
٢١	٠٧٧	٦٠	٠,٦٨	٩٩	٠,٥٧	١٣٨	٠,٨٦
٢٢	٠,٧٤	٦١	٠,٥٨	١٠٠	٠,٦٨	١٣٩	٠,٥٩
٢٣	٠٥٩	٦٢	٠,٩٦	١٠١	٠,٩٢	١٤٠	٠,٥٧
٢٤	٠,٥٧	٦٣	٠,٧٥	١٠٢	٠,٨٤	١٤١	٠,٦٨
٢٥	٠,٦٨	٦٤	٠,٦٥	١٠٣	٠,٨٦	١٤٢	٠,٩٢
٢٦	٠,٩٢	٦٥	٠,٨٥	١٠٤	٠,٧٢	١٤٣	٠٨٤
٢٧	٠,٨٤	٦٦	٠,٨٢	١٠٥	٠.٦٨	١٤٤	٠,٨٦
٢٨	٠,٨٦	٦٧	٠,٩٠	١٠٦	٠,٦١	١٤٥	٠,٧٢
٢٩	٠,٧٢	٦٨	٠,٨٣	١٠٧	٠,٦٢	١٤٦	٠,٦٨
٣٠	٠,٦٨	٦٩	٠,٨٠	١٠٨	٠,٧٥	١٤٧	٠,٦١
٣١	٠,٦١	٧٠	٠,٩١	١٠٩	٠,٨٣	١٤٨	٠,٦٢
٣٢	٠,٦٢	٧١	٠,٩١	١١٠	٠,٦٩	١٤٩	٠,٧٥
٣٣	٠,٧٥	٧٢	٠,٧٨	١١١	٠,٨٤	١٥٠	٠,٨٣
٣٤	٠,٨٣	٧٣	٠,٨٩	١١٢	٠,٨٠	١٥١	٠,٦٩
٣٥	٠,٦٩	٧٤	٠,٧٩	١١٣	٠,٩٢	١٥٢	٠,٨٤
٣٦	٠,٨٤	٧٥	٠,٧٦	١١٤	٠,٥٦	الإجمالى	٠,٩١٠
٣٧	٠,٨٠	٧٦	٠,٨٦	١١٥	٠,٩٥		
٣٨	٠,٩٢	٧٧	٠,٩٤	١١٦	٠,٧٧		
٣٩	٠,٥٦	٧٨	٠,٩٣	١١٧	٠,٩٢		

يبين الجدول السابق أن الاستمارة على درجة عالية من الصدق الإحصائي.

ثبات الأداة :

تم حساب الثبات باستخدام معامل ألفا – كرونباخ للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة وذلك بتطبيقه على عينة قوامها (١٠٠) مفردة من أعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى محل الدراسة بمحافظة الشرقية وقد جاءت نتائج الثبات كما يلى:

جدول (٦) يوضح الثبات باستخدام معامل ألفا – كرونباخ لإستمارة الاستبيان (ن ١٠٠)

م	متغيرات الدراسة	معامل ألفا – كرونباخ
١	شراكة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية	٠,٨٩
٢	العنصر البشرى	٠,٩٣
٣	التحالف والتشبيك	٠,٩١
٤	علاقة منظمات المجتمع المدنى بالحكومة	٠,٨٨
٥	علاقة منظمات المجتمع المدنى بالقطاع الخاص	٠,٩٧
	المجموع	**٠,٩١٥**

وهى مستويات عالية ومقبولة للثبات الإحصائى، وبذلك تتمتع الأداة بدرجة عالية من الصدق والثبات ويمكن الاعتماد على نتائجها.

(٢) إستمارة إستبار :

لعدد من الخبراء فى مجال المجتمع المدنى من أعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى على المستوى القومى ومن الأكاديميين، وذلك للتعرف على شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية والعوامل التى تؤثر على هذه الشراكة.

صدق الأداة :

تم عرض الأداة على عدد من السادة المحكمين وهم (١٠) من أساتذة كلية الخدمة الاجتماعية، (٥) من أعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى وذلك للتأكد من ارتباط كل عبارة بالمتغير المراد قياسه وسلامة الصياغة وقد تم الاعتماد على درجة اتفاق لا تقل عن (٨٥%) لكل عبارة وبناء على ذلك تم صياغة الاستمارة فى صورتها النهائية وقد أحتوت على (١٩) سؤالاً شاملة (١٢١) عبارة[١].

وإضافة للصدق الظاهرى فقد تم إجراء الصدق الإحصائى باستخدام علاقة العبارة بالدرجة الكلية لعينة قوامها (٣٥) مفردة من خبراء المجتمع المدنى محل الدراسة وجاءت نتائج الصدق الإحصائى للاستمارة كما فى الجدول التالى:

---

(١) أنظر ملحق (٢) استمارة الاستبار فى صورتها النهائية.

جدول (٧) يوضح الصدق باستخدام
معامل ارتباط العبارة بالدرجة الكلية لاستمارة الاستبار

(ن ٣٥)

رقم العبارة	ر	رقم العبارة	ر	رقم العبارة	ر	رقم العبارة	ر
١	٠,٥٣	٤٠	٠,٥٩	٧٩	٠,٨٠	١١٨	٠,٩٤
٢	٠,٥٢	٤١	٠,٩٥	٨٠	٠,٩٢	١١٩	٠,٧٦
٣	٠,٦٢	٤٢	٠,٩٦	٨١	٠,٩١	١٢٠	٠,٨٩
٤	٠,٦٦	٤٣	٠,٩٩	٨٢	٠,٧٥	١٢١	٠,٩٢
٥	٠,٦٨	٤٤	٠,٨٩	٨٣	٠,٦٨	الإجمالى	٠,٩٤
٦	٠,٧٠	٤٥	٠,٦٥	٨٤	٠,٧٣		
٧	٠,٥٥	٤٦	٠,٧٥	٨٥	٠,٩٢		
٨	٠,٧٥	٤٧	٠,٥٣	٨٦	٠,٧٥		
٩	٠،٩٤	٤٨	٠,٦٤	٨٧	٠,٥٩		
١٠	٠,٩٢	٤٩	٠,٧٢	٨٨	٠,٨٣		
١١	٠,٨١	٥٠	٠,٦٩	٨٩	٠,٨٤		
١٢	٠,٨٥	٥١	٠,٧٣	٩٠	٠,٩٢		
١٣	٠,٦٤	٥٢	٠،٧٦	٩١	٠.٩٧		
١٤	٠,٧٨	٥٣	٠,٧٠	٩٢	٠,٩٤		
١٥	٠,٨٤	٥٤	٠,٨٠	٩٣	٠,٨٢		
١٦	٠,٦٩	٥٥	٠,٨٢	٩٤	٠,٥٩		
١٧	٠,٨٦	٥٦	٠,٨١	٩٥	٠,٩٤		
١٨	٠,٩٥	٥٧	٠,٨١	٩٦	٠,٩١		
١٩	٠,٧٧	٥٨	٠,٧٤	٩٧	٠,٥٥		
٢٠	٠,٩٢	٥٩	٠,٥٤	٩٨	٠,٦٨		
٢١	٠,٧٧	٦٠	٠,٦٨	٩٩	٠,٨٢		
٢٢	٠,٧٤	٦١	٠,٥٨	١٠٠	٠,٩٠		
٢٣	٠.٥٨	٦٢	٠,٩٦	١٠١	٠,٩١		
٢٤	٠,٨٨	٦٣	٠,٧٥	١٠٢	٠,٩٢		
٢٥	٠,٨٨	٦٤	٠,٦٥	١٠٣	٠,٩١		
٢٦	٠,٩٨	٦٥	٠,٨٥	١٠٤	٠,٩٣		
٢٧	٠,٦٦	٦٦	٠,٨٢	١٠٥	٠,٥٨		
٢٨	٠,٦٨	٦٧	٠,٩٠	١٠٦	٠,٨٤		
٢٩	٠,٦٣	٦٨	٠,٨٣	١٠٧	٠,٨٢		
٣٠	٠,٧٥	٦٩	٠,٨٠	١٠٨	٠,٧٥		
٣١	٠,٨٥	٧٠	٠,٩١	١٠٩	٠,٩٢		
٣٢	٠,٨٨	٧١	٠,٩١	١١٠	٠,٩٥		
٣٣	٠,٩٢	٧٢	٠,٧٨	١١١	٠,٧٣		
٣٤	٠,٨٦	٧٣	٠,٨٩	١١٢	٠,٧٧		
٣٥	٠,٧٥	٧٤	٠,٧٩	١١٣	٠,٨٨		
٣٦	٠,٦٨	٧٥	٠,٧٦	١١٤	٠,٨٩		
٣٧	٠,٩٥	٧٦	٠,٨٦	١١٥	٠,٨٦		
٣٨	٠٧٤	٧٧	٠,٩٤	١١٦	٠,٩١		
٣٩	٠,٨٣	٧٨	٠,٩٣	١١٧	٠,٩٢		

يبين الجدول السابق أن الاستمارة علـــى درجـــة عاليـــة مـــن الصـــدق الإحصائى.

ثبات الأداة :

تم حساب الثبات باستخدام معامل ألفـــا – كرونبـــاخ للاتســـاق الداخلـــى لمتغيرات الدراسة وذلك بتطبيقه على عينة قوامها (٣٥) مفـــردة مـــن خـــبراء المجتمع المدنى محل الدراسة، وقد جاءت نتائج الثبات الإحصائى كما يلى :

جدول (٨) يوضح الثبات باستخدام معامل ألفا – كرونباخ لإستمارة الاستبار (ن ٣٥)

م	متغيرات الدراسة	معامل ألفا – كرونباخ
١	شراكة منظمات المجتمع المدنـــى فـــى صنـــع سياسات الرعاية الاجتماعية	٠,٩٣
٢	التحالف والتشبيك	٠,٩٥
٣	علاقة منظمات المجتمع المدنى بالحكومة	٠,٩٨
٤	علاقة منظمات المجتمع المدنى بالقطاع الخاص	٠٩١
	المجموع	**٠,٩٤٣**

وهى مستويات عالية ومقبولة للثبات الإحصـــائى، وبذلـــك تتمتـــع الأداة بدرجة عالية من الصدق والثبات ويمكن الاعتماد على نتائجها.

٣- الرجوع للإحصاءات والسجلات:

لتحديد أعداد منظمات المجتمع المدنى وعملائها، وكذلك فـــى الحصـــول على إطار المعاينة.

٤- القوانين واللوائح :

للتعرف على أنشطة بعض منظمات المجتمع المدنى فـــى مجـــال صنـــع سياسات الرعاية الاجتماعية والمبادئ والقواعد التى تحكمها.

تاسعاً : المنهج الإحصائى:

تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلى باستخدام برنـــامج (SPSS) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية:

(١) التكرارات، النسب المئوية، الوسط الحسابى، الانحراف المعيارى.

(٢) كا^{٢} الفارقة.

(٣) تحليل التباين بأستخدام (One Way Anova)

(٤) معامل ارتباط بيرسون، معامل التوافق.

عاشراً : الصعوبات التى واجهت الباحث وكيفية التغلب عليها :

(١) ندرة المراجع العربية عن المجتمع المدنى، وتم التغلب عليها بالاستعانة ببعض المراجع الأجنبية، مما استنفذ وقتاً طويلاً.

(٢) توزيع مفردات مجتمع البحث على مناطق متفرقة فى محافظات القاهرة والشرقية، واختلاف مواعيد تواجدهم حيث أنها منظمات غير حكومية وليس لأعضائها مواعيد محددة، وقد تغلب الباحث على هذه الصعوبة عن طريق التردد الدائم على مجتمع الدراسة صباحاً ومساءً حسب ظروف كل منظمة ولأيام عديدة.

(٣) تخوف بعض المبحوثين من التعبير عن آرائهم الحقيقية خاصة فيما يتعلق بعلاقة منظمات المجتمع المدنى بالحكومة واستطاع الباحث التغلب على هذه الصعوبة بمحاولة إقناعهم بأهمية الدراسة وسرية بياناتها، كما استوجب ذلك من الباحث إجراء المقابلات بنفسه.

الفصل الرابع

عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

أولا : الخصائص الديموجرافية لمفردات مجتمع البحث.

ثانيا : شراكه منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية :-

١- المعطيات.

٢- الاستنتاجات.

ثالثا : العوامل التى تؤثر على شراكه منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية :-

(١) توافر العنصر البشرى فى منظمات المجتمع المدنى (كماً وكيفاً):-

١- المعطيات.

٢- الاستنتاجات.

(٢) التحالف والتشبيك بين منظمات المجتمع المدنى :-

١- المعطيات.

٢- الاستنتاجات.

(٣) العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة :-

١- المعطيات.

٢- الاستنتاجات.

(٤) العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص :-

١- المعطيات.

٢- الاستنتاجات.

رابعا : معوقات شراكه منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية :-

١- المعطيات.

٢- الاستنتاجات.

خامسا : سبل تفعيل شراكه منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية.

أولاً :الخصائص الديموجرافية لمفردات مجتمع البحث .

أولاً : الخصائص الديموجرافية لمفردات مجتمع البحث :

جدول (٩)
التوزيع النسبى لأعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى حسب مدة العضوية بالمنظمة

ن ٢٦٤

م	مدة العضوية بمنظمة المجتمع المدنى	أحزاب ن١٣٠		نقابات ن١١٩		اتحاد إقليمى الجمعيات ن١٥		المجموع ن٢٦٤	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	أقل من ٥ سنوات	٣	٢,٣	١	٠,٨	–	–	٤	١,٥
٢	٥ –	١٤	١٠,٨	٩	٧,٦	–	–	٢٣	٨,٧
٣	١٠ –	٣١	٢٣,٩	٣٢	٢٦,٩	٢	١٣,٣	٦٥	٢٤,٦
٤	١٥ –	٢٢	١٦.٩	٢٦	٢١,٨	٣	٢٠	٥١	١٩,٣
٥	٢٠ –	٣٧	٢٨,٥	٢٠	١٦,٨	٣	٢٠	٦٠	٢٢,٧
٦	٢٥ –	١٨	١٣,٨	١٧	١٤,٣	٤	٢٦,٧	٣٩	١٤,٨
٧	٣٠ فأكثر	٥	٣,٨	١٤	١١,٨	٣	٢٠	٢٢	٨,٤
المجموع		١٣٠	١٠٠	١١٩	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٦٤	١٠٠
س-		١٨,٢٦		١٩,٣		٢٣,٥		١٩,٠٣	
σ		٢,٧١		٢,٣٩		١٤,٦٢		٤,٥٥	

يوضح الجدول السابق أن :

المبحوثين يتوزعون على مدد العضوية المختلفة ، وقد جاء فى المرتبة الأولى من العضوية من (١ – أقل من ١٥) سنة بنسبة (٢٤,٦%) ، وفى المرتبة الثانية من (٢٠ – أقل من ٢٥) سنة بنسبة (٢٢,٧) ، وفى المرتبة الثالثة من (١٥ – أقل من ٢٠) سنة بنسبة (١٩,٣%).

وقد بلغ متوسط مدة العضوية بمنظمة المجتمع المدنى (١٩,٠٣) سنة وهذا يوضح أن أعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى من الأعضاء القدامى بالمنظمة وهو الأمر الذى قد ينعكس بالإيجاب على خبراتهم فى العمل المدنى ومن ثم على نشاط المنظمة ، كما أن الانحراف المعيارى لمدة العضوية (٤,٥) وهو انحراف كبير نسبياً **وقد يرجع ذلك** إلى التفاوت بين الأعضاء فى مدة العضوية بمنظمة المجتمع المدنى.

جدول (١٠)
التوزيع النسى لأعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى حسب مدة العضوية بمجلس الإدارة

ن ٢٦٤

م	مدة العضوية بمجلس الإدارة	أحزاب ن١٣٠		نقابات ن١١٩		اتحاد إقليمى الجمعيات ن١٥		المجموع ن٢٦٤	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	أقل من ٥ سنوات	٢٨	٢١,٥	٣٠	٢٥,٢	١	٦,٧	٥٩	٢٢,٣
٢	٥ –	٤١	٣١,٥	٣٦	٣٠,٣	٢	١٣,٣	٧٩	٢٩,٩
٣	١٠ –	٣٠	٢٣,١	٣٧	٣١,١	٥	٣٣,٤	٧٢	٢٧,٣
٤	١٥ –	٢٦	٢٠	١٠	٨,٤	٢	١٣,٣	٣٨	١٤,٤
٥	٢٠ –	٢	١,٥	٥	٤,٢	٣	٢٠	١٠	٣,٨
٦	٢٥ –	٢	١,٥	–	–	٢	١٣,٣	٤	١,٥
٧	٣٠ فأكثر	١	٠,٩	١	٠,٨	–	–	٢	٠,٨
المجموع		١٣٠	١٠٠	١١٩	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٦٤	١٠٠
س-		١٠,٣٠		٩,٤٧		١٥,٨٣		١٠,٢٤	
σ		٤,٠٣		٤,١٤		٨,٤٦		٦,٦٨	

تبين من الجدول السابق أن :

بالنسبة لمدة العضوية بمجلس الإدارة فقد جاء فى المرتبة الأولى المدة من (٥ – أقل من ١٠) سنوات وذلك بنسبة (٢٩,٩%) ، وفى المرتبة الثانية المدة من (١٠ – أقل من ١٥) سنة وذلك بنسبة (٢٧,٣%) ، وفى المرتبة الثالثة (أقل من ٥ سنوات) وذلك بنسبة (٢٢,٣%) ، وقد بلغ متوسط مدة العضوية بمجلس الإدارة (١٠,٢٤) سنة بانحراف معيارى (٦,٦٨).

ويتضح مما سبق بقاء أعضاء مجلس إدارة منظمات المجتمع المدنى فى عضوية المجلس لفترات طويلة وهو الأمر الذى ينعكس سلباً على حجم العضوية بالمنظمة وعلى إقبال الأفراد على العمل التطوعى بها ، كما يتضح من الجدول وجود تباين بين المجموعات الثلاث فى متوسط مدة العضوية بمجلس الإدارة لذا كان الانحراف المعيارى مرتفع نسبياً وهى تزيد فى الجمعيات الأهلية عنها فى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية.

جدول (١١)
التوزيع النسبى للخبراء طبقاً (للمؤهل الدراسى ، والتخصص)

ن ٥٠

	المؤهل الدراسى							التخصص									
	دبلوم	متوسط	مؤهل عالى	دراسات	ماجستير	دكتوراه	المجموع	حقوق	آداب	زراعة	خدمة اجتماعية	تجارة	طب	علوم	وعلوم	تربية	هندسة	المجموع
ك	٢	٢	٢٦	٣	١	١٦	٥٠	٨	٨	٧	٧	٥	٤	٤	٤	٢	١	٥٠
٪	٤	٤	٥٢	٦	٢	٣٢	١٠٠	١٦	١٦	١٤	١٤	١٠	٨	٨	٨	٤	٢	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن :

مفردات مجتمع البحث يتوزعون على المؤهلات الدراسية المختلفة وقد جاء فى المرتبة الأولى الحاصلون على مؤهل عالى (بكالوريوس أو ليسانس) بنسبة (٥٢%)، يليها فى المرتبة الثانية الحاصلون على الدكتوراه بنسبة (٣٢%) ، وفى المرتبة الثالثة دبلوم الدراسات العليا بنسبة (٦%) ، ويوضح ذلك ارتفاع المستوى التعليمى للمبحوثين **وقد يعبر ذلك عن** الأثر الإيجابى للتعليم على الوعى بأهمية وقيمة العمل التطوعى ومن ثم الاندماج فى عضوية منظمات المجتمع المدنى.

كما تبين من الجدول أن مجتمع البحث يتوزعون على التخصصات المختلفة وقد جاء فى المرتبة الأولى تخصصى (الحقوق والآداب) بنسبة (١٦%)، وفى المرتبة الثانية (الزراعة والخدمة الإجتماعية) بنسبة (١٤%) ، وفى المرتبة الثالثة التجارة بنسبة (١٠%) ، ويتضح من الجدول الارتفاع النسبى لتخصصات العلوم الإجتماعية (كالحقوق والآداب والخدمة الإجتماعية والتجارة) عن العلوم الطبيعية (كالهندسة والطب والعلوم) **وقد يرجع ذلك** لطبيعة الدراسة بالعلوم الإجتماعية والتى تجعل الفرد أكثر وعى بظروف المجتمع ومشكلاته وكذلك العمل التطوعى وأهميته ومن ثم يساعد ذلك فى تحفيزه على الاندماج فى العمل التطوعى.

جدول (١٢)
التوزيع النسبى للخبراء طبقاً (لمدة العضوية بمنظمة المجتمع المدنى)

ن ٥٠

	مدة العضوية بمنظمة المجتمع المدنى								مدة العضوية بمجلس الإدارة						
	أقل من ٥ سنوات	٥ -	١٠ -	١٥ -	٢٠ -	٢٥ -	٣٠ فأكثر	ليس عضوا	المجموع	أقل من ٥ سنوات	٥ -	١٠ -	١٥ -	٢٠ - ٢٥	ليس عضوا	المجموع
ك	٤	١	٤	٥	٩	٩	٨	١٠	٥٠	١٤	٩	١٤	١	٢	١٠	٥٠
٪	٨	٢	٨	١٠	١٨	١٨	١٦	٢٠	١٠٠	٢٨	١٨	٢٨	٢	٤	٢٠	١٠٠

$\bar{س}$ = ٢١,٦٢ — $\bar{س}$ = ٨,٥

σ = ٦,٧٥ — σ = ١,٩٩

يبين الجدول السابق :

ارتفاع مدة العضوية بمنظمة المجتمع المدنى بالنسبة لخبراء المجتمع المدنى الأعضاء فى منظمات مجتمع مدنى فقد جاء فى المرتبة الأولى الفترة من (٢٠ – أقل من ٢٥ ، ٢٥ – أقل من ٣٠) سنة وذلك بنسبة (١٨%) ، وفى المرتبة الثانية الفترة (٣٠ فأكثر) وذلك بنسبة (١٦%) ، وفى المرتبة الثالثة الفترة من (١٥ – أقل من ٢٠) سنة بنسبة (١٠%).

وقد بلغ متوسط مدة العضوية بمنظمة المجتمع المدنى (٢١,٦٢) سنة ويبين ذلك طول فترة عضوية المبحوثين بمنظمات المجتمع المدنى **وقد يرجع ذلك** لكونهم من قيادات المجتمع المدنى على المستوى القومى وهى مواقع قيادية لا يرشح لها غالباً إلا أعضاء منظمات المجتمع المدنى ذوى الخبرة الطويلة وفى مجال العمل المدنى ، وقد بلغ الانحراف المعيارى لمدة العضوية بمنظمة المجتمع المدنى (٦,٧٥) وهو متوسط مرتفع نسبياً وقد يرجع ذلك للتباين بين الأعضاء فى مدة العضوية.

كما يوضح الجدول السابق أنه بالنسبة لمدة عضوية خبراء المجتمع المدنى الأعضاء فى مجالس إدارات منظمات مجتمع مدنى فقد جاءت فى المرتبة الأولى الفترات (أقل من خمس سنوات ، من ١٠ – أقل من ١٥) سنة بنسبة (٢٨%) ، وفى المرتبة الثانية من (٥ – أقل من ١٠) سنوات بنسبة (١٨%).

وقد بلغ متوسط مدة العضوية بمجلس الإدارة (٨,٥) سنة وهو ما يوضح أيضاً بقاء أعضاء مجلس إدارة منظمات المجتمع المدنى على المستوى القومى لفترات طويلة بالمجلس وعدم دوران السلطة داخل المجلس ولكن بشكل أقل نسبياً من نظيرتها فى المستوى المحلى على مستوى محافظة الشرقية كما تبين من الجدول (١٠) ، أى أن هناك نوعاً من الممارسة الديمقراطية وتداول السلطة فى مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى على المستوى القومى عن فروعها فى المحليات **وقد يرجع ذلك إلى** أن الفئة الأولى أكثر خبرة ووعى بالعمل المدنى ومتطلباته ، وقد بلغ الانحراف المعيارى (١,٩٩) وهى قيمة قليلة نسبياً مما يدل على وجود تقارب بين أعضاء مجلس الإدارة بالنسبة لمدة العضوية.

ثانياً : شراكه منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية .

ثانياً : شراكه منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياســـات الرعايــة الإجتماعية :

١ـ المعطيات :

جدول (١٣)
ترتيب مجالات نشاط منظمات المجتمع المدنى فى مجال الرعاية الإجتماعية

ن ٥٠

م	مدة العضوية بمنظمة المجتمع المدنى	الأول	الثانى	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	التاسع	العاشر	مجموع الدرجات	المتوسط المرجح	ك	الترتيب
١	الدفاع عن القضايا المجتمعية	٢٥	٩٠	٢٤	١٤	٠	٢٥	١٢	٠	٠	١	٤١٦	٧,٦	٧٦,١	١
٢	التأثير فى قرارات صنع سياسات الرعاية الإجتماعية	٩٠	١٦٢	٢٤	٤٩	١٢	١٠	٤	١٢	٤	١	٣٧٣	٦,٨	٤٨,٤	٢
٣	مجال الأسرة والطفولة	٧٠	٢٧	٨٨	٦٣	٣٦	٢٥	٢٠	٣	٢	٢	٣٣٦	٦,١	٣٠,٧	٣
٤	الشباب والترويح	٠	٢٧	١٦	٥٦	٤٨	٢٠	٤٨	٢٤	٤	٣	٢٤٦	٤,٥	١٩,٢	٧
٥	خدمات إسكان	١٠	٠	٠	٢١	٣٠	٥٥	٣٦	٢١	١٨	٥	١٩٦	٣,٦	١٨,١	٨
٦	أنشطة تعليمية وتثقيفية	٢٠	٤٥	٧٢	٧	٣٦	٤٠	٢٤	٢٧	٤	٢	٢٧٧	٥,١	١٤,٥	٥
٧	مساعدات اجتماعية	٢٠	٢٧	٨٠	٤٩	٤٢	٣٠	١٦	٢٧	٤	٠	٢٩٥	٥,٨	١٣,٣	٤
٨	خدمات اقتصادية	٠	٠	٢٤	٢١	٣٦	٥	٢٠	٢١	٣٤	٨	١٦٩	٣,١	١٠,٤	٩
٩	رعاية صحية	٣٠	٢٧	٤٨	٤٢	٥٤	٢٥	١٢	٦	١٦	٤	٢٦٤	٤,٨	١٠,٥	٦
١٠	أنشطة بينية	١٠	٤٥	١٦	٢٨	٦	١٠	٨	٦	١٤	٢٤	١٦٧	٣,٠١	٧,١	١٠

يوضح الجدول السابق أن :

بالنسبة لمجالات نشاط منظمات المجتمع المدنـــى فــى مجــال الرعايــة الإجتماعية فقد تقدمت الأنشطة الدفاعية على أنشـــطة الرعـــاية الإجتماعيــة الأخرى حيث جاء فى المرتبة الأولى (الدفاع عن القضايا المجتمعية) بمتوســـط مرجح (٧,٦) وإن كانت قيمة الانحراف المعيارى وهى (٧٦,١) مرتفعة مما يدل على التباين بين المبحوثين حول أولوية هذا العنصر ، وفى المرتبة الثانية التأثير فى قرارات صنع سياسات الرعاية الإجتماعية بمتوسط مرجح (٦,٨) وانحــراف معيارى (٤٨,٤) وجاءت بعد ذلك أنشطة الرعاية الإجتماعية المختلفـــة مرتبــة تنازلياً كما يلى :

(مجال الأسرة والطفولة ، مساعدات اجتماعية ، أنشطة تعليمية وتثقيفيـــة ، رعاية صحية ، الشباب والترويح ، خدمات إسكان ، خدمات اقتصادية ، أنشـــطة

بيئية) وقد يعكس ذلك نضج المجتمع المدنى فى مصر وظهور الجيل الثالث من منظمات المجتمع المدنى وهو جيل المنظمات الدفاعية **وقد يرجع ذلك إلى** أن منظمات المجتمع المدنى فى مصر تتسم بالقدم والتنوع من ناحية ، ومن ناحية أخرى وجود مناخ اقتصادى وسياسى محفز لعمل هذه المنظمات فى الفترة الأخيرة.

كما تبين من الجدول تأخر أنشطة معينة كالإسكان والخدمات الاقتصادية **وقد يرجع ذلك** لحاجة تلك الأنشطة لموارد مالية كبيرة قد لا تتوافر لمنظمات المجتمع المدنى بشكل كاف.

جدول (١٤)
المراحل التى تتم فيها شراكه منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية

ن = ٥٠

م	المراحل التى تتم فيها شراكه منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية	تشارك بدرجة كبيرة		تشارك بدرجة محدودة		لا تشارك		كا٢	المعنوية
		ك	٪	ك	٪	ك	٪		
١	تحديد القضايا والحاجات المجتمعية	٢٦	٥٢	٢٠	٤٠	٤	٨	١٥,٥٢	**
٢	دراسة قضايا وحاجات المجتمع	٢٥	٥٠	٢٣	٤٦	٢	٤	١٩,٤٨	**
٣	تحديد بدائل سياسة الرعاية الإجتماعية والمفاضلة بينها	٩	١٨	٢٥	٥٠	١٦	٣٢	٧,٧٢	*
٤	اتخاذ قرار سياسة الرعاية الإجتماعية	٨	١٦	٢٠	٤٠	٢٢	٤٤	٦,٨٨	*
٥	ترجمة سياسة الرعاية الإجتماعية لاستراتيجية محددة	٧	١٤	٢٨	٥٦	١٥	٣٠	١٣,٤٨	**
٦	وضع الخطط لتحقيق سياسة الرعاية الإجتماعية	١٣	٢٦	٢٣	٤٦	١٤	٢٨	٣,٦٤	-
٧	تنفيذ خطط الرعاية الإجتماعية	٢٦	٥٢	٢٢	٤٤	٢	٤	١٩,٨	**
٨	متابعة تنفيذ البرامج والمشروعات	١٠	٢٠	٣٠	٦٠	١٠	٢٠	١٦	**
٩	تقويم سياسة الرعاية الإجتماعية	١١	٢٢	٢٥	٥٠	١٤	٢٨	٦,٥٢	*
١٠	الاستفادة بالمعلومات الناتجة عن التقويم عند إعداد سياسة رعاية اجتماعية جديدة	١٤	٢٨	٢٨	٥٦	٨	١٦	١٢,٦٤	**

** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يبين الجدول السابق أنه :

قد جاء فى المرتبة الأولى كأكثر المراحل دلالة مرحلة (تنفيذ خطط الرعاية الإجتماعية) حيث بلغت قيمة كا٢ المحسوبة (١٩,٨) عند مستوى معنوية (٠,٠١) وهو ما يعكس وجود دور فاعل لمنظمات المجتمع المدنى فى مساندة الدولة فى تنفيذ خطط الرعاية الإجتماعية .

بينما جاء فى المرتبة الثانية (دراسة قضايا وحاجات المجتمع) حيث بلغت قيمة كا٢ المحسوبة (١٩,٤٨) عند مستوى معنوية (٠,٠١) ، **وقد يرجع ذلك إلى** وجود احتكاك مباشر بين منظمات المجتمع المدنى والمواطنين مما يزيد من قدرة تلك المنظمات على التعرف المباشر على وجهات نظر المواطنين بالنسبة لقضاياهم كما أن لديها من الخبرة بتلك القضايا والحاجات الكثير بحكم عملها مع عملائها ، **كما قد يرجع ذلك إلى** وجود خبراء فى منظمات المجتمع المدنى من

تخصصات مختلف مما يساعد تلك المنظمات على أن تشارك بشكل كبير وأفضل فى تلك المرحلة .

وفى المرتبة الثالثة (متابعة تنفيذ البرامج والمشروعات) حيث تبين أن قيمة كا^{2} المحسوبة وهى (١٦) دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) وقد يعكس ذلك وعى منظمات المجتمع المدنى بدورها كمؤسسات رقابية شعبيه تسعى لتوجيه البرامج والمشروعات الإجتماعية العامة نحو المصالح الجماهيرية .

وفى المرتبة الرابعة (تحديد القضايا والحاجات المجتمعية) حيث تبين أن قيمة كا^{2} المحسوبة وهى (١٥,٢٥) دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك** كما جاء فى المرحلة الأولى من وجود تقارب بين منظمات المجتمع المدنى والمجتمعات المحلية وعملها فى البيئات المختلفة ومع فئات متنوعة ومن ثم تكون أكثر دراية بالقضايا والحاجات المجتمعية .

وفى المرتبة الخامسة (ترجمة سياسة الرعاية الإجتماعية لاستراتيجية محددة) حيث تبين أن قيمة كا^{2} المحسوبة وهى (١٣,٤٨) دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) .

جدول (١٥)
صور شراكه منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية

ن ٥٠

م	صور شراكه منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية	دائما		أحيانا		لا يحدث		كا٢	المعنوية
		ك	٪	ك	٪	ك	٪		
١	التعبير عن حاجات ومشكلات فئات معينة	٣٢	٦٤	١٥	٣٠	٣	٦	٢٥,٤٨	**
٢	التعبير عن الحاجات والمشكلات المجتمعية	٢٩	٥٨	١٧	٣٤	٤	٨	١٨,٧٦	**
٣	إثارة القضايا العامة وتوعية الرأى العام بها	٢٦	٥٢	٢٢	٤٤	٢	٤	١٩,٨	**
٤	المشاركة فى اقتراح أهداف سياسة الرعاية الإجتماعية	١٧	٣٤	٢٥	٥٠	٨	١٦	٨,٦٨	*
٥	طرح بدائل سياسة الرعاية الإجتماعية	١٣	٢٦	٢٦	٥٢	١١	٢٢	٧,٩٦	*
٦	مناقشة بدائل سياسة الرعاية الإجتماعية مع الأجهزة الحكومية	٦	١٢	٢٩	٥٨	١٥	٣٠	١٦,١٢	**
٧	مناقشة بدائل سياسة الرعاية الإجتماعية مع الأجهزة التشريعية	٩	١٨	٢٩	٥٨	١٢	٢٤	١٣,٩٦	**
٨	اقتراح القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الإجتماعية	١٢	٢٤	٢٧	٥٤	١١	٢٢	٩,٦٤	**
٩	مناقشة القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الإجتماعية مع الأجهزة الحكومية	١٢	٢٤	٢٣	٤٦	١٥	٣٠	٣,٨٨	–
١٠	مناقشة القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الإجتماعية مع الأجهزة التشريعية	١٤	٢٨	٢٥	٥٠	١١	٢٢	٦,٥٢	*
١١	تنظيم حملات التعديل بعض القوانين	١٥	٣٠	٢٩	٥٨	٦	١٢	١٦,١٢	**
١٢	المشاركة فى تنفيذ برامج الرعاية الإجتماعية	٣١	٦٢	١٨	٣٦	١	٢	٢٧,١٦	**
١٣	نقد أداء المؤسسات الحكومية فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية	٢١	٤٢	٢٢	٤٤	٧	١٤	٨,٤	*
١٤	المشاركة فى تقويم سياسات الرعاية الإجتماعية	١١	٢٢	٢٧	٥٤	١٢	٢٤	٩,٦٤	**

**معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يوضح الجدول السابق أن :

قد احتلت المرتبة الأولى من حيث أكثر عناصر الجدول دلالة (المشاركة فى تنفيذ برامج الرعاية الإجتماعية) حيث بلغت قيمة كا٢ المحسوبة (٢٧,١٦) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك** لتشجيع ودعم الدولة لمنظمات المجتمع المدنى عند مشاركتها فى تلك المرحلة .

وفى المرحلة الثانية (التعبير عن حاجات ومشكلات فئات معينة) حيث تبين أن قيمة كا^{2} المحسوبة وهى (٢٥,٤٨) دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك إلى** أن الكثير من منظمات المجتمع المدنى تمثل فى حد ذاتها أو تهتم بفئات معينة فالنقابات المهنية والعمالية على سبيل المثال لكل نقابة أعضائها وهم أصحاب مهنة معينة، كما تركز الكثير من الجمعيات الأهلية على فئات معينة ومن ثم تصبح تلك المنظمات أكثر قدره فى التعبير عن الفئات التى تعمل معها أو تمثلها .

وفى المرتبة الثالثة (إثارة القضايا العامة وتوعية الرأى العام بها) حيث تبين أن قيمة كا^{2} المحسوبة وهى (١٩,٨٩) دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) وتسعى منظمات المجتمع المدنى من وراء ذلك إلى إيجاد دعم مجتمعى لمواجهة تلك القضايا من ناحية ومن ناحية أخرى إلى تزايد الضغط الشعبى على الحكومة للتعاون فى مواجهتها .

وفى المرتبة الرابعة (التعبير عن الحاجات والمشكلات المجتمعية) حيث تبين أن قيمة كا^{2} وهى (١٨,٧٦) دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) .

وفى المرتبة الخامسة (مناقشة بدائل سياسة الرعاية الإجتماعية مع الأجهزة الحكومية ، تنظيم حملات لتعديل بعض القوانين) حيث تبين أن قيمة كا^{2} المحسوبة وهى (١٦,١٢) دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١).

ويلاحظ من الجدول تطابق هذا الترتيب إلى حد كبير مع الجدول السابق **وقد يرجع ذلك** لقدرة منظمات المجتمع المدنى على إنجاز مثل هذه الأنشطة عن غيرها من الأنشطة الأخرى من ناحية، **كما قد يرجع ذلك** لقبول الدولة لهذه النوعية من الأنشطة عن الأنشطة الدفاعية الأخرى والتى تتيح لمنظمات المجتمع المدنى المشاركة فى الوضع الفعلى لسياسة الرعاية الإجتماعية وهو الأمر الذى ربما لا تشجعه الدولة وترغب فى أن تكون المسئولية الأولى فى ذلك لها .

ويوضح الشكل التالى صور شراكه منظمات المجتمع فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية :-

شكل (١) يوضح صور شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية

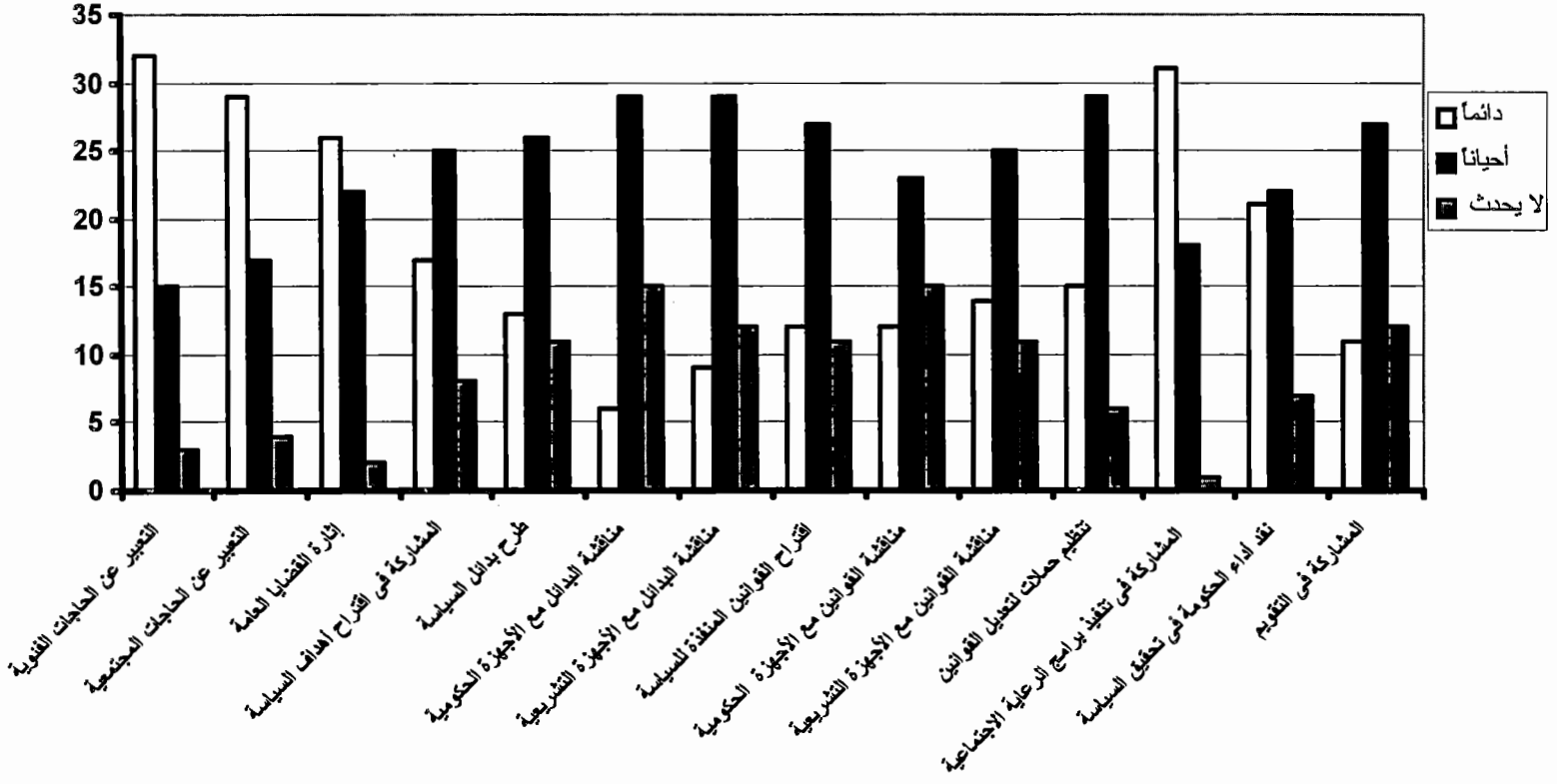

جدول (١٦)
الوسائل التى تستخدمها منظمات المجتمع المدنى للشراكة فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية

ن ٥٠

م	الوسائل التى تستخدمها منظمات المجتمع المدنى للشراكه فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية	دائما		أحيانا		لا يحدث		كا٢	المعنوية
		ك	٪	ك	٪	ك	٪		
١	الصحافة القومية	١٤	٢٨	٢٥	٥٠	١١	٢٢	٦,٥٢	*
٢	الصحافة الحزبية	٢٢	٤٤	٢١	٤٢	٧	١٤	٨,٤٤	*
٣	الصحافة المستقلة	١٠	٢٠	٣١	٦٢	٩	١٨	١٨,٥٢	**
٤	الإذاعة	١٠	٢٠	٣١	٦٢	٩	١٣	١٨,٥٢	**
٥	التليفزيون	١١	٢٢	٣١	٦٢	٨	١٦	١٨,٧٦	**
٦	الإنترنت	١١	٢٢	٢٢	٤٤	١٧	٣٤	٣,٦٤	–
٧	النشرات والكتيبات	٢٥	٥٠	٢٠	٤٠	٥	١٠	١٣	**
٨	القيام بالدراسات والبحوث ونشر نتائجها	٢٤	٤٨	١٨	٣٦	٨	١٦	٧,٨	–
٩	المؤتمرات والندوات العامة	٣١	٦٢	١٨	٣٦	١	٢	٢٧,١٦	**
١٠	تبادل الرسائل والمشورة مع الجهات الحكومية	٩	١٨	٢٦	٥٢	١٥	٣٠	٨,٩٢	*
١١	المقابلات مع المسئولين	١١	٢٢	٢٨	٥٦	١١	٢٢	١١,٥٦	**
١٢	اللجان المشتركة التى تجمع بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة	١٠	٢٠	٢٨	٥٦	١٢	٢٤	١١,٦٨	**
١٣	اللجان المشتركة التى تجمع بين منظمات المجتمع المدنى وممثلى الجهاز التشريعى	٧	١٤	٣٠	٦٠	١٣	٢٦	١٧,١	**
١٤	أشخاص ينتمون اليها ويشغلون واقع حكومية قيادية	١٣	٢٦	٢٨	٥٦	٩	١٨	١٢,٠٤	**
١٥	نواب مجلسى الشعب والشورى	١٤	٢٨	٢٥	٥٠	١١	٢٢	٦,٥٢	*
١٦	الدخول فى تحالفات مع هيئات أخرى	٨	١٦	٣١	٦٢	١١	٢٢	١٨,٧٦	**
١٧	اللجوء للقضاء	٦	١٢	٢٤	٤٨	٢٠	٤٠	١٠,٧٢	**

**معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يوضح الجدول السابق أن :

أكثر الوسائل دلالة هى (المؤتمرات والندوات العامة) حيث بلغت قيمة كا٢ المحسوبة (٢٧,١٦) وهى دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) وقد

يرجع ذلك إلى أن تلك الوسيلة تتيح الفرصة للتحاور المباشر بين أبناء المجتمع أو الفئات التى تخدمها تلك المنظمات والخبراء فى قضاياها المختلفة ومن ثم تتيح الفرصة للتعرف على حاجات المجتمع الفعلية ، كما أنها تتيح الفرصة للتأثير المباشر والقوى على الحاضرين من أبناء المجتمع خاصة مع وجود نسبة من الأميين ليست قليلة فى المجتمع المصرى وهو الأمر الذى يجعل من الصعوبة التواصل مع هذه الفئة من خلال الوسائل المقروءة ، كما قد يرجع ذلك إلا أن المؤتمرات والندوات تتيح الفرصة للتحاور بين منظمات المجتمع المدنى والتعاون فى أنشطة مشتركة تتعلق بالشراكه فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية .

وفى المرتبة الثانية (التليفزيون) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (١٨,٧٦) وهى دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك** لكون التليفزيون أكثر الوسائل الإعلامية انتشاراً كما أنه وسيلة مؤثرة على كافة الفئات المتعلمة وغير المتعلمة مما يجعل منظمات المجتمع المدنى تسعى لإعتباره من أهم وسائلها ، وقد جاء فى نفس المرتبة (الدخول فى تحالفات مع هيئات أخرى) وقد يرجع ذلك إلا أن مثل هذه التحالفات تمكن منظمات المجتمع المدنى من عرض قضاياها بصورة أكثر شمولا وتكاملا كما أنها تعطى ثقل أكبر لها عند تعاملها مع القطاعات الأخرى عن عملها منفردة .

وفى المرتبة الثالثة (الإذاعة) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (١٨,٥٢) وهى دالة إحصائيا عن مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك أيضا إلى** أن الإذاعة تعد وسيلة إعلام جماهيرية أكثر انتشاراً وقدرة على التأثير فى كافة الفئات متعلمة وغير متعلمة ، كما جاءت فى نفس المرتبة أيضا (الصحافة المستقلة) .

ويوضح الشكل التالى الوسائل التى تستخدمها منظمات المجتمع المدنى للشراكه فى صنع سياسات الرعاية اجتماعية :-

شكل (٢) يوضح الوسائل التى تستخدمها منظمات المجتمع المدنى للشراكة فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية

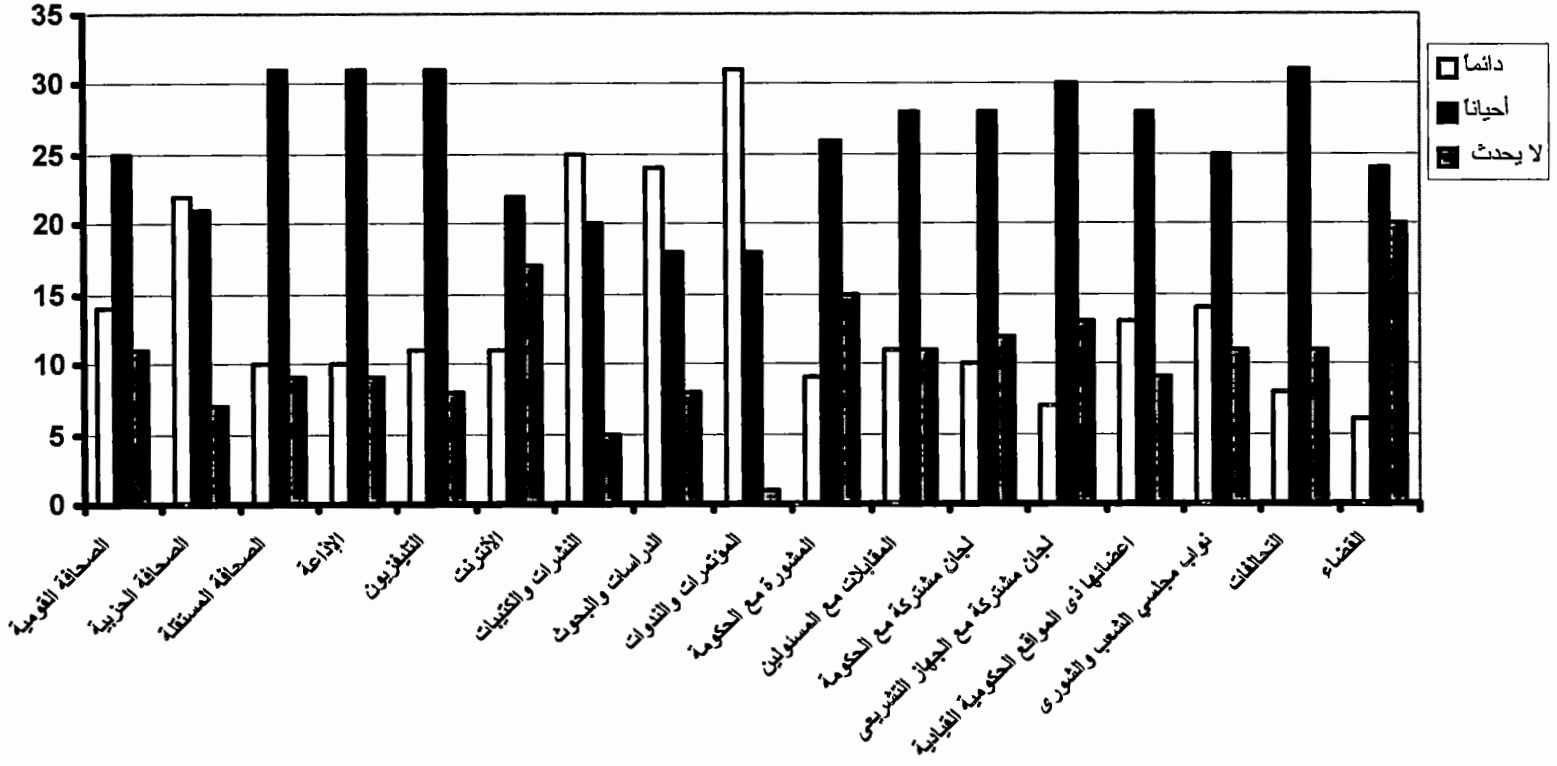

ويستنتج من معطيات جدول (١٤ ، ١٥ ، ١٦) أن منظمات المجتمع المدنى تشارك فى كافة مراحل سياسات الرعاية بصور مشاركة متنوعة مستخدمة فـــى ذلك العديد من الوسائل والأدوات مما يؤكـــد صحـــة الفـــرض الأول للدراســـة " **تتعدد صور وأدوات شراكة منظمات المجتمع المدنى فـــى صنـــع سياســـات الرعاية الإجتماعية** "

جدول (١٧) القطاعات التى تشارك فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية

ن ٢٦٤

م	القطاعات التى تشارك فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية	أحزاب سياسية ن ١٣٠						نقابات ن ١١٩						اتحاد أقليمى للجمعيات ن ١٥						المجموع ن ٢٦٤						قيمة كا٢	المعنوية
		تشارك بدرجة كبيرة		تشارك بدرجة محدودة		لا تشارك		تشارك بدرجة كبيرة		تشارك بدرجة محدودة		لا تشارك		تشارك بدرجة كبيرة		تشارك بدرجة محدودة		لا تشارك		تشارك بدرجة كبيرة		تشارك بدرجة محدودة		لا تشارك			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١	الحكومة	٨٦	٦٦,١٥	٤٣	٣٣,٠٨	١	٠,٧٧	٧٩	٦٦,٣٩	٣٤	٢٨,٥٧	٦	٥,٠٤	١٣	٨٦,٦٧	٢	١٣,٣٣	–	–	١٧٨	٦٧	٧٩	٣٠	٧	٣	١٦٧,٥٢٣	**
٢	القطاع الخاص	–	–	٧٥	٥٧,٦٩	٥٥	٤٢,٣١	٩	٧,٥٦	٦٨	٥٧,١٤	٤٢	٣٥,٣٠	٣	٢٠	٩	٦٠	٣	٢٠	١٢	٤	١٥٢	٥٨	١٠٠	٣٨	١١٣,٨١٨	**
٣	المجتمع المدنى	٣٥	٢٦,٩٢	٩٤	٧٢,٣١	١	٠,٧٧	٤٢	٣٥,٣٠	٦٧	٥٦,٣٠	١٠	٨,٤٠	١٢	٨٠	٣	٢٠	–	–	٨٩	٣٤	١٦٤	٢٨	١٠٠	٣٨	١٣٣,٠٢٣	**

** معنوية عند ٠,٠١

* معنوية عند ٠,٠٥

يبين الجدول السابق أن :

بالنسبة للقطاعات التى تشارك فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية فقد جاء فى المرتبة الأولى (الحكومة) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (١٦٧,٥٢٣) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك** لامتلاك الحكومة موارد بشرية ومادية وقد لا تتوافر فى القطاعات الأخرى كما أن عليها مسئولية اجتماعية نحو المجتمع تتطلب منها المشاركة الفاعلة فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية.

وقد احتلت (منظمات المجتمع المدنى)المرتبة الثانية حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة(١٣٣,٠٢٣) عند مستوى معنوية (٠,٠١) وقد يوضح ذلك أن قطاع منظمات المجتمع المدنى يساند الحكومة بشكل ملحوظ فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية، كما يوضح ذلك أيضا وجود اختلاف بين المجموعات الثلاث (الأحزاب ، النقابات ، الجمعيات) فى مشاركتها فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية حيث تتقدمها الجمعيات بنسبة (٨٠%) ثم النقابات بنسبة (٣٥,٣٠%) ثم الأحزاب بنسبة (٢٦,٩٢%) **وقد يرجع** تقدم الجمعيات والنقابات على الأحزاب فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية إلى أن تقديم خدمات الرعاية الإجتماعية يعد هدف أساسى للجمعيات والنقابات فى حين أن الأحزاب السياسية أهدافها الأساسية سياسية فى حين يجئ تقديمها لبعض الخدمات الإجتماعية كوسيلة لاستقطاب أعضاء جدد أو كسب تأييد الجماهير ، كما قد يرجع تقدم الجمعيات على النقابات إلا أن الجمعيات تحظى بدعم مالى وفنى حكومى وأحيانا خارجى بخلاف النقابات .

فى حين جاء (القطاع الخاص) فى المرتبة الثالثة حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (١١٣,٨١٨) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك إلى** تركيز القطاع الخاص على الأهداف والمشروعات الربحية دون المشروعات الإجتماعية ذات الأهداف الإنسانية وغير الربحية .

جدول (١٨) مجالات نشاط المنظمة فى مجال الرعاية الاجتماعية

ن ٢٦٤

م	مجالات نشاط المنظمة فى مجال الرعاية الاجتماعية	أحزاب ن ١٣٠						نقابات ن ١١٩						اتحاد أقليمى للجمعيات ن ١٥						المجموع ن ٢٦٤						قيمة كا٢	المعنوية
		تشارك بدرجة كبيرة		تشارك بدرجة محدودة		لا تشارك		تشارك بدرجة كبيرة		تشارك بدرجة محدودة		لا تشارك		تشارك بدرجة كبيرة		تشارك بدرجة محدودة		لا تشارك		تشارك بدرجة كبيرة		تشارك بدرجة محدودة		لا تشارك			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١	الأسرة والطفولة	٨	٦,١٥	٢١	١٦,١٥	١٠١	٧٧,٧	٣٧	٣١,٠٩	٦٠	٥٠,٤٢	٢٢	١٨,٤٩	١٠	٦٦,٦٧	٢	١٣,٣٣	٣	٢٠	٥٥	٢١	٨٣	٣١	١٢٦	٤٨	٢٩,٠٦٨	**
٢	الشباب والترويح	١١	٨,٤٦	٥٨	٤٤,٦٢	٦١	٤٦,٩٢	٨٠	٦٧,٢٣	٣١	٢٦,٠٥	٨	٦,٧٢	٤	٢٦,٦٧	٧	٤٦,٦٦	٤	٢٦,٦٧	٩٥	٣٦	٩٦	٣٦	٧٣	٢٨	٣,٨٤١	-
٣	أنشطة تعليمية وتثقيفية	١٤	١٠,٧٧	٤٦	٣٥,٣٨	٧٠	٥٣,٨٥	٧٥	٦٣,٠٣	٤٢	٣٥,٢٩	٢	١,٦٨	٩	٦٠	٦	٤٠	-	-	٩٨	٣٧	٩٤	٣٥	٧٢	٢٨	٤,٤٥٥	-
٤	خدمات اقتصادية	٣	٢,٣١	١٢	٩,٢٣	١١٥	٨٨,٤٦	٣٩	٣٢,٧٧	٦٢	٥٢,١٠	١٨	١٥,١٣	٧	٤٦,٦٧	٥	٣٣,٣٣	٣	٢٠	٤٩	١٩	٧٩	٣٠	١٣٦	٥١	٤٤,٣٨٦	**
٥	رعاية صحية	١٢	٩,٢٣	٦٠	٤٦,١٥	٥٨	٤٤,٦٢	٨٧	٧٣,١١	٢٨	٢٣,٥٣	٤	٣,٣٦	٩	٦٠	٦	٤٠	-	-	١٠٨	٤١	٩٤	٣٥	٦٢	٢٤	١٢,٦٣٦	**
٦	أنشطة بينية	٥٠	٨,٤٦	٣١	٢٣,٨٥	٤٩	٣٧,٦٩	٢٧	٢٢,٦٩	٦٨	٥٧,١٤	٢٤	٢٠,١٧	٤	٢٦,٦٧	١٠	٦٦,٦٦	١	٦,٦٧	٨١	٣٠,٦٧	١٠٩	٤١,٢٨	٧٤	٢٨,٠٤	٧,٧٩٥	*

** معنوية عند ٠,٠١

* معنوية عند ٠,٠٥

يوضح الجدول السابق أن :

بالنسبة لمجالات نشاط منظمات المجتمع المدنى فى مجال الرعاية الإجتماعية فقد جاء فى المرتبة الأولى (الخدمات الاقتصادية) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٤٤,٣٨٦) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك** للظروف الاقتصادية فى المجتمع والتى تجعل من تقديم الخدمات الاقتصادية ولشريحة كبيرة من المواطنين أمر له أولوية عند منظمات المجتمع المدنى سواء كان ذلك فى صورة مساعدات أو قروض أو خدمات تدريبية وتأهيلية ، كما يتضح وجود تباين بين الأحزاب والنقابات والجمعيات فى تقديم تلك الخدمات حيث تصدرت تقديم تلك الخدمات الجمعيات بنسبة (٤٦,٦٧%) ثم النقابات بنسبة (٣٢,٧٧%) ثم الأحزاب بنسبة (٢.٣١%) وهو الأمر الذى قد يرجع لحاجة هذه الخدمات لموارد مالية كبيرة وهو الأمر الذى قد يتوافر للجمعيات ثم النقابات أكثر من الأحزاب السياسية .

وفى المرتبة الثانية (مجال الأسرة والطفولة) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٢٩,٦٨) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك** لأهمية هذا النوع من الخدمات سواء فى دعم استقرار الأسرة أو تحقيق نمو سليم للطفولة جسميا وعقليا ونفسيا واجتماعيا أو فى دعم نشاط الدولة فى تنظيم الأسرة وضبط معدلات الإنجاب ، كما يتضح وجود تباين بين الأحزاب والنقابات والجمعيات فى تقديم هذه الخدمات حيث تصدرت تقديم تلك الخدمات الجمعيات ثم النقابات ثم الأحزاب .

وفى المرتبة الثالثة (الرعاية الصحية) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (١٢,٦٣٦) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك** لأهمية مثل هذا النوع من النشاط لعملاء منظمات المجتمع المدنى حيث ترتبط مباشرة بصحتهم الأمر الذى يعطى لهذه الأنشطة أهمية وبصفة خاصة مع تدنى مستوى الخدمات الصحية الحكومية وأرتفاع تكاليف الخدمات الصحية الخاصة ، كما تبين وجود تباين بين الأحزاب والنقابات فى تقديم الخدمات الصحية حيث تصدرت تقديم تلك الخدمات النقابات ثم الجمعيات ثم الأحزاب وقد يرجع ذلك إلى أن النقابات تركز على رعاية أعضائها وتقديم الخدمات لهم وأولى الخدمات التى يحتاجها الأعضاء ويطالبون بها هى الخدمات الصحية .

وتتفق نتائج هذا الجدول مع ما توصلت إليه (أمانى قنديل ١٩٩٤)[١] من أن منظمات المجتمع المدنى فى المنطقة العربية تركز على مساندة الجهود الحكومية فى تنفيذ السياسات الخدمية وبصفة خاصة فى المجالات الأكثر أهمية كالمساعدات الإجتماعية والرعاية الصحية ورعاية الفئات الخاصة .

ويوضح الشكل التالى مجالات نشاط منظمات المجتمع المدنى فى مجال الرعاية الإجتماعية :-

---

(١) أمانى قنديل : المجتمع المدنى فى العالم العربى -دراسة للجمعيات الأهلية العربية ، مرجع سبق ذكره .

شكل (٣) يوضح مجالات نشاط المنظمة فى مجال الرعاية الإجتماعية

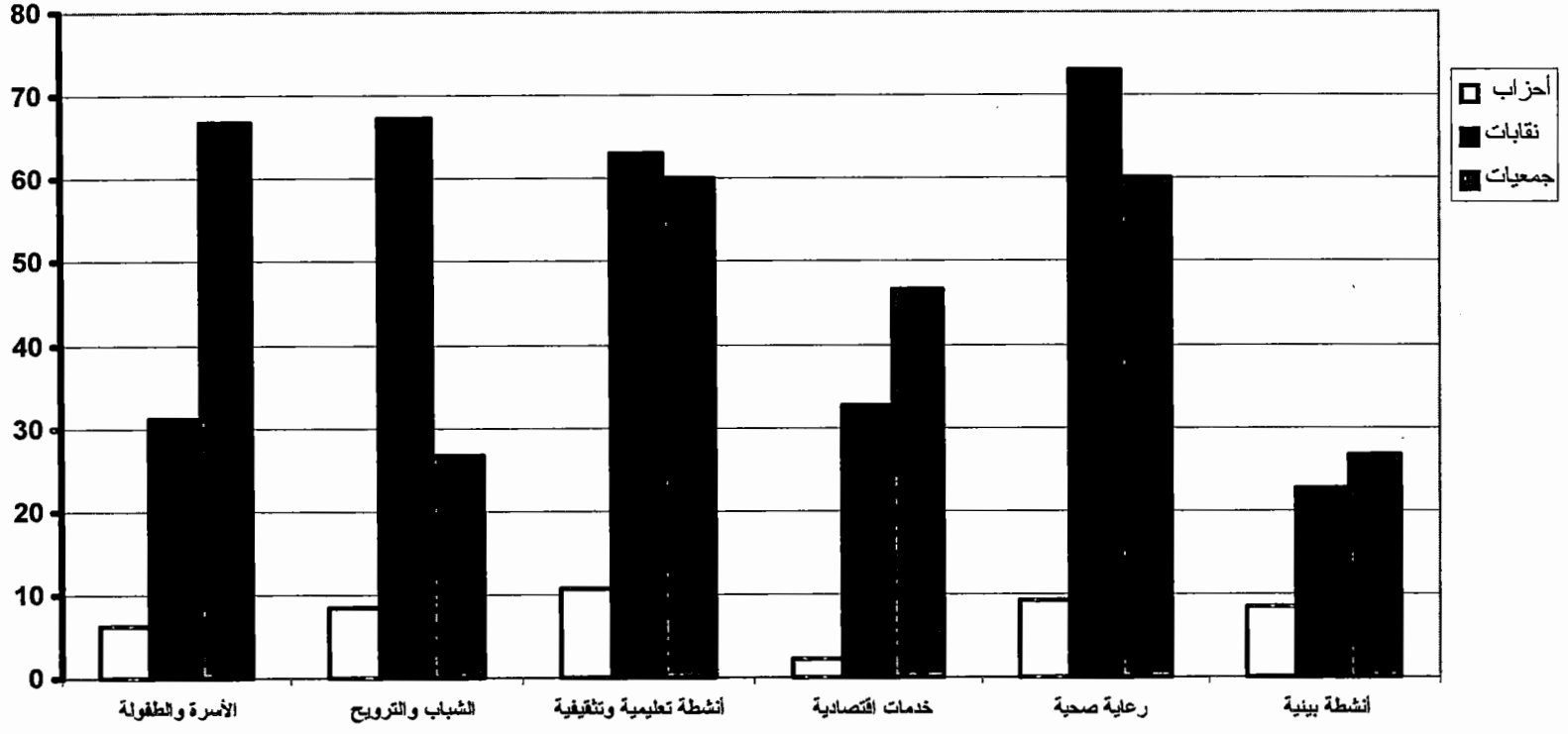

جدول (١٩)

التباين بين الأحزاب ، النقابات ، الاتحاد الأقليمى للجمعيات فى مجالات نشاطها فى مجال الرعاية الإجتماعية باستخدام one way Anova

ن ٢٦٤

مصدر التباين	درجات الحرية (df)	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (ف) (F)	المعنوية
التباين بين المجموعات	٢	٥٨,٧٦٣	٢٩,٣٨	٥١٧,٢٨٢	**
التباين داخل المجموعات	٢٦٢	١٤,٨٢٥	٠,٠٥٧		
المجموع	٢٦٤	٧٣,٥٨٨			

** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يبين الجدول السابق أن :

توجد فروق جوهرية بين المجموعات الثلاث (الأحزاب ، النقابات ، الجمعيات) فى مجالات نشاطها فى مجال الرعاية الإجتماعية متفق فى ذلك مع جدول (١٨) حيث تقدمت الجمعيات الأهلية ثم النقابات على الأحزاب فى نشاطها فى مجالات الرعاية الإجتماعية المختلفة ، فى حين تقدمت الجمعيات على النقابات فى الخدمات (الاقتصادية ، الأسرة والطفولة) بينما تقدمت النقابات على الجمعيات فى خدمات (الرعاية الصحية، الشباب والترويح، التعليمية والتثقيفية).

وقد يرجع التباين بين المجموعات الثلاث لاختلاف هدف كلا منها من تلك الخدمات حيث تسعى الأحزاب السياسية من ورائها لجذب أكبر عدد من المواطنين إليها وكسب التأييد الشعبى لها ، فى حين تركز النقابات على الخدمات الأكثر أهمية لأعضائها ، بينما تركز الجمعيات الأهلية على الفئات الأشد احتياجاً، ومن ثم تعطى كلا منها أولوية خاصة للأنشطة الأقرب لتحقيق أهدافها .

جدول (٢٠) تزايد دور المنظمة فى العشر سنوات الأخيرة فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية

ن ٢٦٤

تزايد دور المنظمة فى العشر سنوات الأخيرة فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية	أحزاب ن ١٣٠						نقابات ن ١١٩						اتحاد أقليمى للجمعيات ن ١٥						المجموع ن ٢٦٤						قيمة كا٢	المعنوية
	تزايد بدرجة كبيرة		تزايد بدرجة محدودة		لم يتزيد		تزايد بدرجة كبيرة		تزايد بدرجة محدودة		لم يتزيد		تزايد بدرجة كبيرة		تزايد بدرجة محدودة		لم يتزايد		تزايد بدرجة كبيرة		تزايد بدرجة محدودة		لم يتزايد			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
تزايد دور المنظمة	٢٠	١٥,٣٨	١٠٣	٧٩,٢٤	٧	٥,٣٨	٣٢	٢٦,٨٩	٨٧	٧٣,١١	-	-	٩	٦٠	٦	٤٠	-	-	٦١	٢٣,١	١٩٦	٧٤,٢	٧	٢,٧	٢١٥,٣٨٦	**

** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يوضح الجدول السابق أن :

أغلب المبحوثين (٧٤,٢%) يرون أن دور منظمات المجتمع المدنى قد تزايد بدرجة محدودة فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية فى السنوات الأخيرة، **وقد يرجع ذلك** لوجود معوقات أقتصادية وإجتماعية وتشريعية وإدارية تعوق تزايد نشاط منظمات المجتمع المدنى بشكل يتناسب مع تزايد الحاجة لأنشطة هذا القطاع وبخاصة مع تقلص نشاط الدولة فى مجال الرعاية الاجتماعية وتزايد مشكلات المجتمع ونمو حركة المجتمع المدنى العالمى، وباستخدام اختبار كا٢ تبين أن قيمة كا٢ المحسوبة وهى (٢١٥,٣٨٦) دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) مما يعنى وجود اختلاف بين الأحزاب والنقابات والجمعيات فى درجة التزايد فى نشاطها فى مجال الرعاية الاجتماعية فقد تزايد نشاط الجمعيات ثم النقابات ثم الأحزاب وذلك بسبب الدعم الحكومى لنشاط الجمعيات .

جدول (٢١) أسباب تزايد دور المنظمة فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية
ن ٢٥٧

م	أسباب تزايد دور المنظمة فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية	أحزاب ن ١٢٣						نقابات ن ١١٩						اتحاد أقليمى للجمعيات ن ١٥						المجموع ٢٥٧						قيمة كا٢	المعنوية
		أوافق تماما		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		أوافق تماما		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		أوافق تماما		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		أوافق تماما		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١	تقلص دور الدولة فى مجال الرعاية الاجتماعية	٦١	٥١,٢٢	٥٤	٤٣,٩٠	٦	٤,٨٨	٥٧	٤٧,٩٠	٥٢	٤٣,٧٠	١٠	٨,٤٠	٩	٦٠	٥	٣٣,٣٣	١	٦,٦٧	١٢٩	٤٨,٨	١١١	٤٢	١٧	٦,٤	٨٤,٤٥١	**
٢	تشجيع الدولة لتزايد دور المنظمة فى مجال الرعاية	٣٦	٢٩,٢٧	٤٢	٣٤,١٥	٤٥	٦٣,٥٨	٧٧	٦٤,٧١	٣٨	٣١,٩٣	٤	٣,٣٦	٩	٦٠	٦	٤٠	–	–	١٢٢	٤٦,٢	٨٦	٣٢,٦	٤٩	١٨,٦	٣١,١٠٥	**
٣	تزايد مشكلات المجتمع	٧٦	٦١,٧٩	٤٥	٣٦,٥٨	٢	١,٦٣	٦٢	٥٢,١٠	٥٢	٤٣,٧٠	٥	٤,٢٠	١٣	٨٦,٦٧	٢	١٣,٣٣	–	–	١٥١	٥٧,٢	٩٩	٣٧,٥	٧	٢,٧	١٢٤,١٤	**
٤	تنامى إمكانات المنظمة	٦	٤,٨٨	٩٦	٧٨,٠٥	٢١	١٧,٠٧	٣٥	٢٩,٤١	٥٩	٤٩,٥٨	٢٥	٢١,٠١	٧	٤٦,٦٧	٧	٤٦,٦٧	١	٦,٦٦	٤٨	١٨,٢	١٦٢	٦١,٤	٤٧	١٧,٨	١٠٢,٣١	**
٥	اتجاه المنظمة للتعاون مع غيرها من منظمات المجتمع المدنى فى تنفيذ برامج ومشروعات الرعاية	١٤	١١,٣٨	٩٠	٧٣,١٧	١٩	١٥,٤٥	٤١	٣٤,٤٥	٦٨	٥٧,١٤	١٠	٨,٤٠	٥	٣٣,٣٣	٧	٤٦,٦٧	٣	٢٠	٦٠	٢٢,٧	١٦٥	٦٢,٥	٣٢	١٢,١	١١٤,٧٨	**
٦	تزايد دعم القطاع الخاص للمنظمة	٤	٣,٢٥	٣٠	٢٤,٣٩	٨٩	٧٢,٣٦	٢٨	٢٣,٥٣	٤٩	٤١,١٨	٤٢	٣٥,٢٩	٢	١٣,٣٣	١٠	٦٦,٦٧	٣	٢٠	٣٤	١٢,٩	٨٩	٣٤	١٣٤	٥٠,٨	٥٨,٥٦	**
٧	تعاظم دور المجتمع المدنى عالميا	٢٧	٢١,٩٥	٨٤	٦٨,٢٩	١٢	٩,٧٦	٢٨	٢٣,٥٣	٦٦	٥٥,٤٦	٢٥	٢١,٠١	٥	٣٣,٣٣	٧	٤٦,٦٧	٣	٢٠	٦٠	٢٢,٧	١٥٧	٥٩,٥	٤٠	١٥,٢	٩١,٤٣٢	**

** معنوية عند ٠,٠١

* معنوية عند ٠,٠٥

يبين الجدول السابق أنه :

بالنسبة لأسباب تزايد دور منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية فقد جاء فى المرتبة الأولى كأكثر الأسباب دلالة (تزايد مشكلات المجتمع) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (١٢٤,١٤) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك** لعوامل عديدة منها طبيعة المرحلة الانتقالية التى يمر بها المجتمع فى انتقاله نحو اقتصاد السوق وما تطلبه ذلك من خصخصة القطاع العام وما صاحب ذلك من مشكلات عديدة أضاف لظاهرة العولمة وما صاحبها من مشكلات متنوعة سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية بسبب هيمنة التوجهات العالمية على كافة مناحى الحياة فى المجتمع.

وفى المرتبة الثانية (اتجاه المنظمة للتعاون مع غيرها من منظمات المجتمع المدنى فى تنفيذ برامج ومشروعات الرعاية الإجتماعية) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (١١٤,٧٨) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك إلى** أن مثل هذا التعاون يؤدى إلى تحقيق نوع من تبادل الخبرات والتكامل وربما التحالف وهو ما يزيد من ثقل تلك المنظمات واتساع نطاق خدماتها .

وفى المرتبة الثالثة (تنامى إمكانات المنظمة) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (١٠٢,٣١) عند مستوى معنوية (٠,٠١) فتنامى إمكانات المنظمة يساعدها فى التوسع فى حجم أنشطتها **وقد يرجع** تنامى إمكانات منظمات المجتمع المدنى لتقلص نشاط الدولة فى مجال الرعاية الإجتماعية ووجود اتجاه عالمى ومحلى داعم لقطاع منظمات المجتمع المدنى كبديل للدولة فى المجالات التى انسحبت منها أو قلصت نشاطها فيها ، كما تبين وجود تباين فى تنامى إمكانات المنظمة بين المجموعات الثلاث (الأحزاب، النقابات ، الجمعيات) حيث تتقدمهم الجمعيات ثم النقابات ثم الأحزاب **وقد يرجع ذلك إلى** ما شهدته الفترة الأخيرة من تزايد الدعم المالى والفنى والتشريعى للجمعيات لتساند الدولة فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية خاصة بعد التحول نحو الاقتصاد الحر وتقلص الإنفاق العام على خدمات الرعاية الإجتماعية وهو الدعم الذى لم تحظى بمثله النقابات والأحزاب.

جدول (٢٢) الوسائل التى تستخدمها منظمات المجتمع المدنى لتقدير الحاجات العامة والفئوية
ن ٢٦٤

م	الوسائل التى تستخدمها المنظمة لتقدير الحاجات العامة والفئوية	أحزاب ن ١٣٠						نقابات ن ١١٩						اتحاد إقليمى للجمعيات ن ١٥						المجموع ن٢٦٤						قيمة كا٢	المعنوية
		دائما		أحيانا		لا يحدث		دائما		أحيانا		لا يحدث		دائما		أحيانا		لا يحدث		دائما		أحيانا		لا يحدث			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١	الدراسات المسحية	–	–	٤٥	٣٦,٦٢	٨٥	٦٥,٣٨	٣٦	٣٠,٢٥	٥٠	٤٢,٠٢	٣٣	٢٧,٧٣	١	٦,٦٧	٦	٤٠	٨	٥٣,٣٣	٣٧	١٤	١٠١	٣٨,٣	١٢٦	٤٧,٧	٤٧,٨٨	**
٢	تجميع المقترحات من المواطنين	٢٧	٢٠,٧٧	٨٧	٦٦,٩٢	١٦	١٢,٣١	٤٢	٣٥,٢٩	٥٩	٤٩,٥٧	١٨	١٥,١٨	٤	٢٦,٦٧	١١	٧٣,٣٣	–	–	٧٣	٢٧,٣	١٥٧	٥٩,٥	٣٤	١٢,٩	٨٩.٧٩٥	**
٣	الشكاوى التى ترد إليها	٤٨	٣٦,٩٢	٤٢	٣٢,٣١	٤	٣,٠٨	٤٧	٣٩,٥٠	٥٨	٤٨,٧٤	١٤	١١,٧٦	٢	١٣,٣٣	٩	٦٠	٤	٢٦,٦٧	١٣٣	٥٠,٤	١٠٩	٤١,٣	٢٢	٨,٣	٧٧,٥٢٣	**
٤	اللقاءات العامة	٥١	٣٩,٢٣	٧٥	٥٧,٦٩	٤	٣,٠٨	٦٨	٥٧,١٤	٤١	٣٤,٤٥	١٠	٨,٤١	١٣	٨٦,٦٧	٢	١٣,٣٣	–	–	١٣٢	٥٠	١١٨	٤٤,٧	١٤	٥,٣	٩٤,٤٥٥	**
٥	قاعدة البيانات المتاحة	١١	٨,٤٦	٧٧	٥٩,٢٣	٤٢	٣٢,٣١	٤٢	٣٥,٢٩	٤٧	٣٩,٥٠	٣٠	٢٥,٢١	٤	٢٦,٦٧	٩	٦٠	٢	١٣,٣٣	٥٧	٢١,٦	١٣٣	٥٠,٤	٧٤	٢٨	٣٦,١٥٩	**
٦	الإحصاءات الاسمية	١٠	٧,٦٩	٨٢	٦٣,٠٨	٣٨	٢٩,٢٣	٤٣	٣٦,١٣	٤٨	٤٠,٣٤	٢٨	٢٣,٥٣	٤	٢٦,٦٧	٨	٥٣,٣٣	٣	٢٠	٥٧	٢١,٦	١٣٨	٥٢,٣	٦٩	٢٦,١	٤٣,٤٣٢	**
٧	الاجتهادات الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة	٦٩	٥٣,٠٨	–	–	٦١	٤٦,٩٢	٤٣	٣٦,١٤	٣٤	٢٨,٥٧	٤٢	٣٥,٢٩	١٣	٨٦,٦٧	٢	١٣,٣٣	–	–	١٢٥	٤٧,٣	٩٧	٣٦,٧	٤٢	١٦	٤٠,٥٢٣	**

** معنوية عند ٠,٠١

* معنوية عند ٠,٠٥

يتضح من الجدول السابق أن :

بالنسبة لأكثر الوسائل التى تستخدمها منظمات المجتمع المدنى لتقدير الحاجات العامة والفئوية دلالة فقد احتلت المرتبة الأولى (اللقاءات العامة) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٩٤,٤٥٥) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك إلى** أن تلك الوسيلة تتيح الفرصة للتحاور المباشر مع الجمهور وتبادل الآراء والأفكار مما يعطى موضوعية أكبر عند تقدير الحاجات المجتمعية ، كما يوضح ذلك أيضاً وجود تباين بين المجموعات الثلاث (الأحزاب ، النقابات ، الجمعيات) فى استخدام تلك الوسيلة حيث تأتى الجمعيات فى المقدمة تليها النقابات ثم الأحزاب وقد يرجع ذلك إلى أن الجمعيات تخدم محيط جغرافى ضيق يتمثل فى الغالب فى المجتمع المحلى المحيط بها بعكس النقابات والأحزاب حيث يتسع نطاق عملائها ومن ثم يصعب إجراء مثل تلك المقابلات.

وفى المرتبة الثانية (تجميع المقترحات من المواطنين) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٨٩,٧٩٥) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع** ذلك لسهولة تلك الوسيلة وعدم احتياجها لكثير من الوقت والجهد ، كما يتضح أيضاً وجود تباين بين المجموعات الثلاث (الأحزاب ، النقابات ، الجمعيات) فى استخدام تلك الوسيلة حيث تأتى النقابات فى المقدمة تليها الجمعيات ثم الأحزاب وقد يرجع ذلك إلى أن عملاء النقابات يتميزون بالانتشار فى محيط جغرافى واسع فهم فى الحالة محل الدراسة يتوزعون على مستوى محافظة الشرقية كما يتسمون غالباً بأن عددهم كبير مما يجعل من الاعتماد على تلك الوسيلة للتعرف على رغباتهم واحتياجاتهم أقل جهد وتكلفة من اللقاءات العامة.

وفى المرتبة الثالثة (الشكاوى التى ترد إليها) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٧٧,٥٢٣) عند مستوى معنوية (٠,٠١) وقد يعكس ذلك مدى التقارب بين الجماهير والمنظمة وسرعة استجابة المنظمة لشكاوى عملائها ، وقد تباينت المجموعات الثلاث (الأحزاب ، النقابات ، الجمعيات) فى استخدام تلك الوسيلة حيث تقدمتهم النقابات ثم الأحزاب ثم الجمعيات.

كما تبين من الجدول أن الاعتماد على (قاعدة البيانات المتاحة) جاء فى المرتبة الأخيرة حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٣٦,١٥٩) عند مستوى معنوية (٠,٠١) وهو ما قد يعكس معاناة بعض هذه المنظمات من عدم وجود قاعدة بيانات كافية ومناسبة عن عملائها واحتياجاتهم.

٢ – الاستنتاجات :-

جدول (٢٣)

العلاقة بين الوسائل التى تستخدمها منظمات المجتمع المدنى وصور شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية

ن = ٥٠

م	صور الشراكة / وسائل الشراكة	الصحافة القومية	الصحافة الحزبية	الصحافة المستقلة	الإذاعة	التليفزيون	الإنترنت	النشرات والكتيبات	القيام بالدراسات والبحوث ونشر نتائجها	المؤتمرات والندوات العامة	تبادل الرسائل والمشورة مع الجهات الحكومية	المقابلات مع المسئولين	اللجان المشتركة التى تجمع بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة	اللجان المشتركة التى تجمع بين منظمات المجتمع المدنى وممثلى الجهاز التشريعى	أشخاص ينتمون إليها ويشغلون مواقع حكومية قيادية	نواب مجلسى الشعب والشورى	الدخول فى تحالفات مع هيئات أخرى	اللجوء للقضاء	المجموع
١	التعبير عن طلبات وبيانات ذات حيثية للحصر عن المشكلات المجتمعية	٠,١٥٣	٠,٣٤٦*	٠,١٨٤	٠,٣٤٦*	٠,٠٠٩	٠,٢٠١	٠,١٢٥	٠,٠٨٩**	٠,٠٨٩	٠,٥٩	٠,١٢٥	٠,٠٧٧	٠,٣١٠*	٠,١٨٥	٠,٣٤٢*	٠,٢٠	٠,٢٠٦	٠,٤٥٨**
٢	المشاركة فى صنع السياسات العامة	٠,١١١	٠,٣٣٥*	٠,٢٢٨*	٠,٣٣٠*	٠,٠٠٠٠	٠,٢١١	٠,٠٦٣	٠,٣٤١	٠,٠٤١	٠,٠٦٤	٠,٠٢١	٠,٠٦٢	٠,٣٣١*	٠,٢٨٥*	٠,٢٨٨**	٠,٢٠	٠,٠٠٠٠	٠,٠٤٩
٣	إدارة الفنون المختلفة وتوعية الرأى العام بقضايا المشاركة فى صنع السياسات	٠,٠٢٨	٠,١٨٩	٠,١٤٢	٠,١٩٩	٠,٠٨٧	٠,٢٧٧	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١١	٠,١٠٥	٠,٠٦٢	-٠,١٣	٠,٢٥٢	٠,١١٠	٠,١٢٧	٠,١٤٧	٠,٠٠٨	٠,٠٦٦
٤	تحديد الأهداف والأولويات وتقييم أداء سياسات الرعاية الاجتماعية	٠,٠١٩	٠,١٣٨	٠,٢٦٧	٠,١٣٤	٠,٠٣٢	٠,٠٤٣	٠,١٧٣	٠,٠٣٥	٠,٢٢٤	-٠,٠٢٥	٠,١٩٤	٠,١٣٦	٠,٣٥٩**	٠,١٤٦	٠,٠٦١	٠,٢٠٣	٠,٠٦٠	٠,٠٨٩
٥	طرح بدائل سياسة فى مجال الرعاية الاجتماعية	٠,٠٨٧	٠,٠٥٨	٠,١٣٩	٠,١٨٦	٠,٠٢٤	٠,٠٩٦	٠,١٨١	٠,٠٥٤	٠,٢٠٩	٠,٠٩٥	٠,٠٢٥	٠,١٣٦	٠,٤٧٧**	٠,١٢٥	٠,١١٨	٠,٠٥٧	٠,٠٦٩	٠,٠٢٦
٦	مناقشة وتقييم سياسة الرعاية الاجتماعية مع الأجهزة الحكومية	٠,٠٦٧	٠,١٩٧	٠,١٦٦	٠,٠٥٣	٠,٣٧٤*	٠,٠٤٧	٠,٢٠١	٠,٠٣٩	٠,٢١٧	٠,١٦٣	٠,١١٤	٠,٠٨٤	٠,٦٠٠**	٠,٢٣٠	٠,٠٢٥	٠,٠٦٩	٠,٠٦٦	٠,١٠٩
٧	مناقشة وتقييم سياسة الرعاية الاجتماعية مع الأجهزة التشريعية	٠,٠٠٨	٠,٠٨٤	٠,٢٠٤	٠,٣٠٥*	٠,٠٦٩	٠,٠٦٩	٠,١٩٠	٠,١٢٥	٠,١١٠	٠,٢٠٩	٠,١٩	٠,٠٦٨	٠,٤٤٦**	٠,١٠٥	٠,٤٠٤**	٠,٢٣٣*	٠,٠٢٣	٠,٠٦٩

تابع جدول (٢٣)

٨	اقتراح القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الاجتماعية	٠,١٢٣	٠,٠١٣	٠,١٩١	٠,١٩١	٠,٠٣٣	٠,١٢٥	٠,٠٣٣	٠,٠٢٧	٠,٠٢٩	٠,٠١٢	٠,٠٤٧	٠,٠٠٩	**٠,٤٨٤	**٠,٤٤٤	*٠,٣٣٢	٠,١٧٥	٠,٠٠٩
٩	مناقشة القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الاجتماعية مع الأجهزة الحكومية	٠,١٢٣	٠,٠٧٤	٠,١٨٠	٠,١٣٦	٠,٠٦١	-٠,١٦١	٠,١٦٨	٠,١٤٧	٠,١٦٩	٠,١٠٩	٠,٥٧	٠,٠١٢	**٠,٤٣٧	*٠,٣٤٢	*٠,٢٨٧	٠,١٣٧	٠,٠٦٣
١٠	مناقشة القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الاجتماعية مع الأجهزة التشريعية	٠,٠٠٧	٠,٠٨٥	٠,٠٨٩	٠,١٣٥	٠,١٧٣	٠,١٦٨	٠,٠٩٤	٠,٠٧٩	٠,٠٨٥	٠,٠٠٤	٠,٠٢١	٠,٠٨٨	**٠,٥١٧	٠,٢٠٥	*٠,٣٥٥	٠,٠١٩	٠,٠٩٣
١١	تنظيم حملات لتعديل بعض القوانين	٠,٢٠٣	٠,١٩٧	*٠,٣٠٣	٠,١٩٩	٠,٠٨٠	٠,٢٦٤	٠,٠٢٧	**٠,٤٠٠	٠,٠٠٧	٠,١١٩	٠,١٠٣	٠,٠٠١	**٠,٣٩٥	٠,٢٥٨	**٠,٤٣١	٠,٢٠٨	*٠,٣٤٦
١٢	المشاركة فى تحقيق سياسة الرعاية الاجتماعية	٠,٢٠٨	٠,١٠٦	٠,٢٥٧	٠,٠٧٩	٠,٢٥٩	-٠,١٠٠	*٠,٣٣٤	٠,٢٤٢	*٠,٣٠٠	٠,٢١٥	*٠,٣٣٤	*٠,٣٤٨	**٠,٤٧٧	٠,٢٥٥	*٠,٢٨٦	٠,٠٤٨	*٠,٢٨٧
١٣	قد قام المؤسسات الحكومية فى تحقيق سياسة الرعاية الاجتماعية	٠,٠٧٥	*٠,٣٢١	٠,٢٢١	٠,٠١٣	٠,١٩٢	٠,٢٢٢	٠,٢١٥	٠,١٧٨	٠,١٢٧	٠,١٢٧	*٠,٣٣٢	-٠,٠٧٩	٠,١٨٠	٠,٠٨٢	*٠,٢٩٣	٠,١٥٤	*٠,٢٨٧
١٤	المشاركة فى تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية	*٠,٢٩٦	٠,٩٧	٠,١٩٢	**٠,٣٨٤	٠,٠٣٣	٠,١٩٥	٠,٠٨٧	٠,٢٥٤	٠,١٢٥	٠,٠٥٣	٠,٠٤٧	٠,٢٠٤	**٠,٤٣٠	**٠,٤٠٧	*٠,٣٣٧	٠,٠٩١	**٠,٤٣٨

١ معامل ارتباط بيرسون ٠,٤٨٥**

** معنوية عند ٠,٠١

* معنوية عند ٠,٠٥

يبين الجدول السابق :

وجود علاقة طردية معنوية بين وسائل الشراكه فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية وصور شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية فكلما تزايد استخدامها للوسائل المتنوعة أدى ذلك لتزايد كافة صور شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية.

وأن كانت هذه العلاقة قد اختلفت من صورة لأخرى فقد جاء فى المرتبة الأولى (التعبير عن حاجات ومشكلات فئات معينة) **وقد يرجع ذلك إلى** أن تلك الوسائل من (صحافة وتليفزيون وإذاعة وغيرها) تعتبر قنوات من خلالها يمكن لمنظمات المجتمع المدنى أن تنقل حاجات ومشكلات الفئات التى تمثلها أو تدافع عنها للجهات المعنية.

وفى المرتبة الثانية (المشاركة فى تقويم سياسات الرعاية الإجتماعية) ، وفى المرتبة الثالثة (تنظيم حملات لتعديل بعض القوانين) **وقد يرجع ذلك إلى** أن تلك الحملات تتطلب تعدد وتزايد قنوات الاتصال بين منظمات المجتمع المدنى بعضها البعض من ناحية وبينها وبين المواطنين من ناحية أخرى وبينها وبين الحكومة من ناحية ثالثة وهو ما يتاح فى حالة تزايد وتعدد وسائل وأدوات شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية.

ويستنبط من نتائج الجدول من (١٣ – ٢٣) أن منظمات المجتمع المدنى تشارك فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية ووفق الترتيب التنازلى التالى (مرحلة تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية ، مرحلة وضع سياسات الرعاية الإجتماعية ، مرحلة تقويم سياسات الرعاية الإجتماعية).

وفى مرحلة تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية فأنها تشارك بشكل كبير فى تنفيذ برامج الرعاية الإجتماعية وأن كانت تتباين فيما بينها من حيث أولويات تلك البرامج حيث تركز الأحزاب على الأنشطة البيئية فى حين تركز النقابات على (الرعاية الصحية ، الشباب والترويح ، الخدمات التعليمية والتثقيفية) بينما تركز الجمعيات على (الخدمات الاقتصادية ، خدمات الأسرة والطفولة) ، وتقل شراكتها نسبياً فى مراحل تحقيق السياسة الأخرى مثل (اقتراح القوانين المنفذة لسياسات الرعاية الإجتماعية ، مناقشة القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الإجتماعية مع الأجهزة التشريعية ، مناقشة القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الإجتماعية مع الأجهزة الحكومية).

وفى مرحلة وضع سياسات الرعاية الإجتماعية يتزايد دورها فى المراحل التى تستهدف التأثير على السياسات التى تضعها الحكومة مثل (التعبير عن حاجات ومشكلات فئات معينة ، إثارة القضايا العامة وتوعية الرأى العام بها ، التعبير عن الحاجات والمشكلات المجتمعية ، مناقشة بدائل سياسة الرعاية الإجتماعية مع الأجهزة التشريعية)، فى حين تقل شراكتها فى المراحل التى تستهدف طرح رؤى بديلة لرؤية الدولة بالنسبة لسياسات الرعاية الإجتماعية مثل مرحلة (اقتراح أهداف سياسات الرعاية الإجتماعية، طرح بدائل سياسة الرعاية الإجتماعية).

ثالثاً : العوامل التى تؤثر على شراكه منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية .

١- توافر العنصر البشرى بمنظمات المجتمع المدنى (كما وكيفاً) .

ثالثاً : العوامل التى تؤثر على شراكة منظمات المجتمع المدنىفى صنع سياسات الرعايةالاجتماعية :-

(١) توافر العنصر البشرى (كماً وكيفاً):-

١ – المعطيات :-

جدول (٢٤) توافر العدد الكافى من الموظفين والمتطوعين بالمنظمة .

ن ٢٦٤

م	يتوافر بالمنظمة العدد الكافى من :-	أحزاب ن ١٣٠						نقابات ن ١١٩						اتحاد أقليمى للجمعيات ن ١٥						المجموع ن٢٦٤						قيمة كا٢	المعنوية
		دائما		أحيانا		لا يحدث		دائما		أحيانا		لا يحدث		دائما		أحيانا		لا يحدث		دائما		أحيانا		لا يحدث			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١	الموظفين	٢٦	٢٠	٩١	٧٠	١٣	١٠	٧٠	٥٨,٨٢	٤٥	٣٧,٨٢	٤	٣,٣٦	٥	٣٣,٣٣	٥	٣٣,٣٣	٥	٣٣,٣٣	١٠١	٣٨,٣	١٤١	٥٣,٤	٢٢	٨,٣	٢١٦,٢٩	**
٢	المتطوعين	٤	٣,٠٨	١٧	١٣,٠٨	١٠٩	٨٣,٨٤	–	–	٣٨	٣١,٩٣	٨١	٦٨,٠٧	–	–	١٠	٦٦,٦٧	٥	٣٣,٣٣	٤	١,٥	٦٥	٢٤,٦	١٩٥	٧٣,٩	٨٣,٣٤	**

** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يوضح الجدول السابق أن :

هناك قصور فى عدد العاملين بمنظمات المجتمع المدنى من موظفين ومتطوعين ويتضح ذلك فى انخفاض نسب الموافقة على توافر العنصر البشرى بالمنظمة ، وإن كان قد جاء فى المرتبة الأولى من حيث توافر العنصر البشرى توافر (الموظفين) ، حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٢١٦,٢٩) عند مستوى معنوية (٠,٠١) ، **وقد يرجع ذلك** لعدم احتياج منظمات المجتمع المدنى لعدد كبير من الموظفين حيث تعتمد بشكل أساسى على المتطوعين، كما قد يرجع ذلك إلى دعم الدولة نسبياً لتلك المنظمات من خلال إمدادها بعدد من الموظفين التى تحتاجهم.

بينما جاء فى المرتبة الثانية توافر العدد الكافى من (المتطوعين) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٨٣,٣٤) عند مستوى معنوية (٠,٠١) وهو ما يوضح معاناة منظمات المجتمع المدنى من النقص فى عدد المتطوعين **وقد يرجع ذلك** لتزايد نشاط تلك المنظمات مع تزايد الحاجة إليها فى ظل الظروف الراهنة مع تعدد واتساع نطاق المشكلات الإجتماعية والذى صاحبه تقلص نشاط الدولة فى المجال الاجتماعى والاقتصادى وهو ما لم يقابله تزايد مماثل فى عدد المتطوعين ، كما تبين من الجدول وجود تباين بين الأحزاب والنقابات والجمعيات فى القصور فى عدد المتطوعين حيث جاءت فى المقدمة كلاً من النقابات والجمعيات تليها الأحزاب وهو ما قد يرجع لاختلاف حاجة كلاً منها للمتطوعين فقد تحتاج النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية بسبب تعدد أنشطتها فى مجال الرعاية الإجتماعية لمتطوعين أكثر من الأحزاب السياسية.

وتتفق نتائج هذا الجدول مع ما توصل إليه (محسن خضر)[1] من وجود تراجع فى الروح التطوعية فى المجتمع العربى مما أدى لمعاناة المنظمات الأهلية من مشكلة نقص المتطوعين وهو ما يستوجب تعزيز قيمة العمل التطوعى فى عملية التنشئة الإجتماعية ومنح المتطوعين حوافز مالية ومعنوية لتشجيع وتنمية روح التطوع.

---

[1] محسن خضر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: (١٢٩ – ١٣٠).

جدول رقم (٢٥) أسباب النقص فى إعداد المتطوعين بالمنظمة

ن ٢٦٤

م	أسباب النقص فى إعداد المتطوعين بالمنظمة	أحزاب ن ١٣٠						نقابات ن ١١٩						اتحاد أقليمى للجمعيات ن ١٥						المجموع ن ٢٦٤						قيمة كا٢	المعنوية
		دائما		أحيانا		لا يحدث		دائما		أحيانا		لا يحدث		دائما		أحيانا		لا يحدث		دائما		أحيانا		لا يحدث			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١	عدم توافر الوقت للتطوع	٢٤	١٩,٠٥	٧٤	٥٨,٧٣	٢٨	٢٢,٢٢	٨٢	٦٨,٩١	٣٥	٢٩,٤١	٢	١,٦٨	٥	٣٣,٣٣	٧	٤٦,٦٧	٣	٢٠	١١١	٤٢	١١٦	٤٣,٩	٣٣	١٢,٥	٤٩,٩	**
٢	تفضيل العمل باجر	٧٤	٥٨,٧٣	٤٦	٣٦,٥١	٦	٤,٧٦	٧٢	٦٠,٥	٣٩	٣٢,٧٧	٨	٦,٧٣	٢	١٣,٣٣	١١	٧٣,٣٤	٢	١٣,٣٣	١٤٨	٥٦,١	٩٦	٣٦,٤	١٦	٦,١	١٠٢,١	**
٣	عدم الوعى باهمية العمل التطوعي	٤٤	٣٤,٩٢	٧٢	٥٧,١٤	١٠	٧,٩٤	٤٣	٣٦,١٣	٤٥	٣٧,٨٢	٣١	٢٦,٠٥	–	–	٤	٢٦,٦٧	١١	٧٣,٣٣	٨٧	٣٣	١٢١	٤٥,٨	٥٢	١٩,٧	٢٧,٥	**
٤	لا توجد خطة إعلامية توضح أنشطة وخدمات المنظمة	١١	٨,٧٣	٥٥	٤٣,٦٥	٦٠	٤٧,٦٢	٦٣	٥٢,٩٤	٣٦	٣٠,٢٥	٢٠	١٦,٨١	١٠	٦٦,٦٧	٣	٢٠	٢	١٣,٣٣	٨٤	٣١,٨	٩٤	٣٥,٦	٨٢	٣١,٨	٩٥	–
٥	سيطرة أصحاب النفوذ واستغلالها لصالحهم	٦١	٤,٧٦	٢٨	٢٢,٢٢	٩٢	٧٣,٠٢	٢٩	٢٤,٣٧	٢٨	٢٣,٥٣	٦٢	٥٢,١	٢	١٣,٣٣	١	٦,٦٧	١٢	٨٠	٣٧	١٤	٥٧	٢١,٦	١٦٦	٦٢,٩	١١١,٢	**

** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يبين الجدول السابق أن :

بالنسبة لأسباب النقص فى أعداد المتطوعين بمنظمات المجتمع المدنى فقد جاء فى المرتبة الأولى كأكثر الأسباب دلالة (سيطرة أصحاب النفوذ على المنظمة واستغلالها لصالحهم) حيث بلغة قيمة كا^{2} المحسوبة (١١١,٢) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك إلى** أن الباعث الأساسى للتطوع هو تحقيق النفع العام ومساعدة الآخرين ومن ثم سيطرة أصحاب النفوذ على المنظمة واستغلالها لصالحهم يؤدى لإحجام المتطوعين عن المشاركة فى أعمال المنظمة.

وفى المرتبة الثانية (تفضيل العمل بأجر) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (١٠٢,١) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك** للظروف الاقتصادية للمجتمع والتى تجعل الأفراد يبحثون عن أعمال بأجر لتغطية تكاليف المعيشة المرتفعة.

وفى المرتبة الثالثة (عدم توافر الوقت للتطوع) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٤٩,٩) عند مستوى معنوية (٠,٠١) وهذا يؤكد ما جاء سابقاً من حيث الانشغال فى الأعمال التى تقدم أجر حيث يعمل البعض فى أكثر من عمل فى اليوم وهو ما لا يوفر الوقت للتطوع.

وفى المرتبة الرابعة (عدم الوعى بأهمية العمل التطوعى) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٢٧,٥) **وقد يرجع ذلك** لعدم وجود برامج كافية سواء من قبل الحكومة أو المجتمع المدنى تبرز دور منظمات المجتمع وأهمية التطوع والعائد الاجتماعى والإنسانى وقبلهم الدينى للتطوع.

جدول (٢٦) مجالات التدريب التى يحتاجها أعضاء مجلس إدارة المنظمة

ن ٢٦٤

م	مجالات التدريب التى يحتاجها أعضاء مجلس إدارة المنظمة	أحزاب ن ١٣٠						نقابات ن ١١٩						اتحاد أقليمى للجمعيات ن ١٥						المجموع ن ٢٦٤						قيمة كا٢	المعنوية
		أوافق تماماً		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		أوافق تماماً		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		أوافق تماماً		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		أوافق تماماً		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١	الإدارة المالية والمحاسبية	٥٥	٤٢,٣١	٥٣	٤٠,٧٧	٢٢	١٦,٩٢	٥٩	٤٩,٥٨	٤٨	٣٦,٩٢	١٢	١٠,٠٨	٩	٦٠	٥	٣٣,٣٣	١	٦,٦٧	١٢٣	٤٦,٦	١٠٦	٤٠,٢	٣٥	١٣,٣	٤٩,٥	**
٢	تخطيط البرامج والمشروعات	٧٧	٥٩,٢٣	٥٣	٤٠,٧٧	–	١٨,٤٦	٦٨	٥٧,١٤	٤١	٣٤,٤٥	١٠	٨,٤١	١٠	٦٦,٦٦	٤	٢٦,٦٧	١	٦,٦٧	١٥٥	٥٨,٧	٩٨	٣٧,١	١١	٤,٢	١١٩,٥	**
٣	تقويم البرامج والمشروعات	٥٢	٤٠	٥٤	٤١,٠٤	٢٤	١٨,٤٨	٤٨	٤٠,٣٤	٥٧	٤٧,٩	١٤	١١,٧٦	٥	٣٣,٣٣	٨	٥٣,٣٣	٢	١٣,٣٤	١٠٥	٣٩,٨	١١٩	٤٥,١	٤٠	١٥,٢	٤٠,٤	**
٤	تعبئة المتطوعين	٨٣	٦٣,٨٥	٤٠	٣٠,٧٧	٧	٥,٣٨	٥٢	٤٣,٧	٥١	٤٢,٨٦	١٦	١٣,٤٤	٥	٣٣,٣٣	١٠	٦٦,٦٧	–	–	١٤٠	٥٣	١٠١	٣٨,٣	٢٣	٨,٧	٨٠,٦	**
٥	تقدير حاجات المجتمع	٥٩	٤٥,٣٨	٥٩	٤٥,٣٨	١٢	٩,٢٤	٦٧	٥٦,٣	٤٤	٣٦,٩٧	٨	٦,٧٣	١١	٧٣,٣٣	٣	٢٠	١	٦,٦٧	١٣٧	٥١,٩	١٠٦	٤٠,٢	٢١	٨	٨١,٩	**
٦	صنع وأتخاذ القرار	٥٩	٤٥,٣٨	٥١	٣٩,٢٤	٢٠	١٥,٣٨	٧٢	٦٠,٥	٤٦	٣٨,٦٦	١	٠,٨٤	٩	٦٠	٤	٢٦,٦٦	٢	١٣,٣٤	١٤٠	٥٣	١٠١	٣٨,٣	٢٣	٨,٧	٨٠,٦	**
٧	الممارسة الديمقراطية	٧٦	٥٨,٤٦	٢٤	١٨,٤٦	٣٠	٢٣,٠٨	٥٤	٤٥,٣٨	٣٥	٢٩,٤١	٣٠	٢٥,٢١	٥	٣٣,٣٣	٦	٤٠	٤	٢٦,٦٧	١٣٥	٥١,١	٦٥	٢٤,٦	٦٤	٢٤,٢	٣٧,٦	**
٨	العلاقات العامة	٢٥	١٩,٢٣	٨٨	٦٧,٦٩	١٧	١٣,٠٨	٧٩	٦٦,٣٩	٣٦	٣٠,٢٥	٤	٣,٣٦	١١	٧٣,٣٣	٢	١٣,٣٤	٢	١٣,٣٣	١٥١	٢٧,٢	٨٨	٣٣,٣	٢٥	٩,٥	٩٠,٢	**
٩	التحالفات والتشبيك	٣٠	٢٣,٠٨	٤٣	٣٣,٠٨	٥٧	٤٣,٨٤	٢٦	٢١,٨٥	٧٣	٦١,٣٤	٢٠	١٦,٨١	٥	٣٣,٣٣	٧	٤٦,٦٧	٣	٢٠	٩١	٣٤,٥	١٤٣	٥٤,٢	٣٠	١١,٤	٧٢,٧	**
١٠	التفاوض	٥٩	٤٥,٣٨	٤٣	٣٣,٠٨	٢٨	٢١,٥٤	٢٢	١٨,٤٩	٦٨	٥٧,١٤	٢٩	٢٤,٣٧	٢	١٣,٣٤	٥	٣٣,٣٣	٨	٥٣,٣٣	٦٢	٢٣,٥	١٤٣	٥٤,٢	٥٩	٢٢,٣	٥١,٦	**
١١	التشريعات ذات الصلة بنشاط المنظمة	٢٦	٢٠	١٠٠	٧٦,٩٢	٤	٣,٠٨	٧٤	٦٢,١٩	٤٢	٣٥,٢٩	٣	٢,٥٢	٩	٦٠	٤	٢٦,٦٧	٢	١٣,٣٤	١٣٨	٥٢,٣	١٠٠	٣٧,٩	٢٦	٩,٨	٧٣,٧	**
١٢	مهارات العمل الأجتماعى	٢٨	٢١,٥٤	٥٥	٤٢,٣١	٤٧	٣٦,١٥	٥٥	٤٦,٢٢	٦٠	٥٠,٤٢	٤	٣,٣٦	١٠	٦٦,٦٧	٥	٣٣,٣٣	–	–	١١١	٤٢	١٢٥	٤٧,٣	٢٨	١٠,٦	٦٢,٤	**
١٣	أخلاقيات العمل المدنى	٢٧	٢٠,٧٧	٢٥	١٩,٣٣	٧٨	٦٠	٦٤	٥٣,٨٧	٥٠	٤٢,٠٢	٥	٤,٢	٤	٢٦,٦٧	١١	٧٣,٣٣	–	–	١١٧	٤٤,٣	١٢٠	٤٥,٥	٢٧	١٠,٢	٦٣,٥	**

** معنوية عند ٠,٠١

* معنوية عند ٠,٠٥

يوضح الجدول السابق أن :

بالنسبة لأكثر مجالات التدريب التى يحتاجـــها أعضـــاء مجـــالس إدارات منظمات المجتمع المدنى دلالة فقد جاء فى المرتبة الأولـــى (تخطيـــط الـــبرامج والمشروعات) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (١١٩,٥) عند مســـتوى معنويـــة (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك إلى** ما يتطلبه تخطيط البرامج والمشروعات من جوانب علمية معرفية قد لا تتوافر لدى الكثير من أعضـــاء مجـــالس إدارات منظمـــات المجتمع المدنى ، إضافة لأهمية التخطيط السليم للبرامج والمشروعات لنجاح تلك البرامـــج كما قد يعكس ذلك عدم تخطيط برامـــج ومشـــروعات بعـــض تلـــك المنظمات بشكل علمى سليم ، كما تبين من الجدول وجود تباين بين الأحـــــزاب والنقابات والجمعيات فى الحاجة لهذا المجال من التدريب حيث تحتاج إليه أكـــثر الجمعيات ثم الأحزاب ثم النقابات وقد يرجع ذلك لتوافر كوادر علمية فى النقابات خاصة المهنية من أعضاء النقابات قادرة على تخطيط برامجها بشكل علمى وهو ما قد لا يتوافر للأحزاب والجمعيات.

وفى المرتبة الثانية (العلاقات العامة) حيث بلغت قيمـــــة كـــا^{2} المحســـوبة (٩٠,٢) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك** لتأثير العلاقات العامة على تحسين علاقة منظمات المجتمع المدنى بالقطاعات الأخرى (الحكومة ، القطـــاع الخاص) وبمنظمات المجتمع المدنى الأخرى وبالجمهـــور وهو ما يـــؤدى إلـــى زيادة الدعم الشعبى والحكومى لمنظمات المجتمع المدنى وتنمية فرص التعـــاون بينها.

وفى المرتبة الثالثة (تقدير حاجات المجتمع) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحســـوبة (٨١,٩) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك إلى** أن تقديـــــر حاجـــات المجتمع بشكل موضوعى وسليم يجعل برامج منظمات المجتمع المدنـــــى أكـــثر واقعية حيث تلبى الاحتياجات الفعلية لعملاء هذه المنظمات وفى الوقت ذاته فـــإن تقدير الحاجات بشكل علمى سليم له أساليب وأدوات علمية تحتاج لتدريب أعضاء مجالس الإدارات عليها.

وفى المرتبة الرابعة (صنع واتخاذ القرار) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٨٠,٦) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك** لإدراك أعضاء مجلس الإدارة لأهمية عملية صنع واتخاذ القرار وتأثيرها على تحقيق أهداف المنظمة من جهة وعلى اجتذاب وتعبئة المتطوعين من جهة أخرى فالأسلوب الديمقراطى فى صنع قرارات المنظمة يؤدى لجذب أعضاء جدد إليها والعكس صحيح.

كما جاءت فى المرتبة الرابعة أيضاً (تعبئة المتطوعين) **وقد يرجع ذلك** لمعاناة تلك المنظمات من قصور فى أعداد المتطوعين كما جاء فى الجدول (٢٤) ومن ثم تحتاج لتدريب أعضاء مجلس الإدارة على سبل جذب متطوعين جدد للمنظمة خاصة أن تلك المنظمات تعتمد فى نشاطها بشكل أساسى عليهم.

جدول (٢٧) أساليب اتخاذ القرارات داخل مجلس إدارة المنظمة

ن ٢٦٤

م	أساليب أتخاذ القرار داخل مجلس إدارة المنظمة	أحزاب ن ١٣٠						نقابات ن ١١٩						اتحاد أقليمى للجمعيات ن ١٥						المجموع ن ٢٦٤						قيمة كا٢	المعنوية
		دائما		أحيانا		لا يحدث		دائما		أحيانا		لا يحدث		دائما		أحيانا		لا يحدث		دائما		أحيانا		لا يحدث			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١	تتاح الفرصة لكل عضو في إبداء رأيه	٥٥	٤٢,٣١	٥٩	٤٥,٣٨	١٦	١٢,٣١	٨٣	٦٩,٧٥	٣٤	٢٨,٥٧	٢	١,٦٨	١٥	١٠٠	–	–	–	–	١٥٣	٥٨	٩٣	٣٥,٢	١٨	٦,٨	١٠٣,٩	**
٢	تتخذ القرارات بالتصويت واحترام رأى الأغلبية	٥٨	٤٤,٦٢	٤٠	٣٠,٧٧	٣٢	٢٤,٦١	١٠٠	٨٤,٠٣	١٩	١٥,٩٧	–	–	١٣	٦٨,٦٧	–	–	٢	١٣,٣٣	١٧١	٦٤,٨	٥٩	٢٢,٣	٣٤	١٢,٩	١٢٠,٩	**
٣	رئيس مجلس الإدارة يسيطر على قرارات المنظمة	١٦	١٢,٣١	٧٣	٥٦,١٥	٤١	٣١,٥٤	٧	٥,٨٨	٤٤	٣٦,٩٧	٦٨	٥٧,١٥	٣	٢٠	١	٦,٦٧	١١	٧٣,٣٣	٢٦	٩,٨	١١٨	٤٤,٧	١٢٠	٤٥,٥	٦٥,٥	**

** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يبين الجدول السابق أن :

بالنسبة لأكثر أساليب اتخاذ القرار داخل مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى دلالة فقد جاء فى المرتبة الأولى (تتخذ القرارات بالتصويب واحترام رأى الأغلبية) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (١٢٠,٩) عند مستوى معنوية (٠,٠١).

بينما جاء فى المرتبة الثانية (تتاح الفرصة لكل عضو فى إبداء رأيه) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (١٠٣,٩) عند مستوى معنوية (٠,٠١) ، بينما جاء فى المرتبة الأخيرة (رئيس مجلس الإدارة يسيطر على قرارات المنظمة) وهو ما يتضح فى الجمعيات عن الأحزاب بينما تأتى فى النهاية النقابات وإن كانت جميعها بنسب منخفضة.

ويستنبط مما سبق وجود ممارسة ديمقراطية داخل مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى وقد يرجع ذلك لطبيعة منظمات المجتمع المدنى حيث تكون بعيدة عن البيروقراطية والتعقيدات الموجودة فى القطاع الحكومى بحكم استقلالها النسبى عنه كما أنها أكثر مرونة بل أن الديمقراطية تعد أحد مقومات الثقافة المدنية وذلك لأن هدف هذا القطاع هو النفع العام وليست المصالح الشخصية مما يقلل من فرص وجود أشكال غير ديمقراطية فى إتخاذ القرارات بمنظمات المجتمع المدنى.

جدول (٢٨) عائد توافر العنصر البشرى المؤهل بالمنظمة

ن ٢٦٤

م	عائد توافر العنصر البشرى المؤهل بالمنظمة	أحزاب ن= ١٣٠						نقابات ن = ١١٩						اتحاد أقليمى للجمعيات ن = ١٥						المجموع ن = ٢٦٤						قيمة كا٢	المعنوية
		دائما		أحيانا		لا يحدث		دائما		أحيانا		لا يحدث		دائما		أحيانا		لا يحدث		دائما		أحيانا		لا يحدث			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١	يساعد المنظمة فى أنجاز انشطتها بشكل مناسب	١١٣	٨٦,٩٢	١٥	١١,٥٤	٢	١,٥٤	١١٥	٩٦,٦٤	٤	٣,٣٦	–	–	١٣	٨٦,٦٨	١	٦,٦٦	١	٦,٦٦	٢٤١	٩١,٣	٢٠	٧,٦	٣	١,١	٤٠٠,٦	**
٢	يساعد المنظمة فى التوسع فى انشطتها	١١٦	٩٨,٣٢	١٠	٧,٦٩	٤	٣,٠٨	١٠١	٨٤,٨١	١٨	١٥,١٣	–	–	١٣	٨٦,٦٨	٢	١٣,٣٢	–	–	٢٣٠	٨٧	٣٠	١١,٤	٤	١,٥	٣٤٧,٥	**
٣	يساعد المنظمة فى تقديم خدماتها تحدد أكبر من العملاء	١١١	٨٥,٣٨	١٧	١٣,٠٨	٢	١,٥٤	١٠٨	٩٠,٧٣	١١	٩,٢٣	–	–	١٢	٨٠	٣	٢٠	–	–	٢٣١	٨٧,٥	٣١	١١,٧	٢	٠,٨	٣٥٣,٣	**
٤	يمكن المنظمة من تنمية مواردها	١٠٦	٨١,٥٤	٢١	١٦,١٥	٣	٢,٣١	١٠٩	٩١,٦	١٠	٨,٤	–	–	١٢	٨٠	٣	٢٠	–	–	٢٢٧	٨٦	٣٤	١٢,٩	٣	١,١	٣٣٤,٧	**
٥	يمكن المنظمة من الدخول فى تحالفات مع غيرها	١٠٠	٧٦,٩٣	٢٠	١٥,٣٨	١٠	٧,٦٩	٩٤	٧٩	٢٥	٢١	–	–	١	٦,٦٦	١٠	٦٦,٦٧	٤	٢٦,٦٧	٢٠٤	٧٧,٣	٤٩	١٨,٦	١٠	٣,٨	٤٠٤,٥	**
٦	يشجع المنظمة على الدخول فى عضوية شبكات مدينة	٩٢	٧٠,٧٦	٢٤	١٨,٤٦	٧	٥,٣٨	٩٥	٧٩,٨٣	٢٤	٢٠,١٧	–	–	٨	٥٣,٣٣	٧	٤٦,٦٧	–	–	٢٠٢	٧٦,٥	٥٥	٢٠,٨	٧	٢,٧	٢٣٤,٦	**

** معنوية عند ٠,٠١

* معنوية عند ٠,٠٥

يوضح الجدول السابق أن :

بالنسبة لفوائد توافر العنصر البشرى المؤهل بالمنظمة فقد جاء فى المرتبة الأولى كأكثر العناصر دلالة (يمكن المنظمة من الدخول فى تحالفات مع غيرها) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٤٠٤,٥) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك إلى** أن العنصر البشرى المؤهل بالمنظمة يكون على وعى ودراية بأهمية التحالفات فى دعم نشاط المنظمة لذا يدفع المنظمة للدخول فى مثل هذه التحالفات ومن ناحية أخرى يضمن توافر العنصر البشرى المناسب الذى يمكن أن تشارك به المنظمة غيرها من المنظمات المدنية عند تنفيذ برامج ومشروعات مشتركة.

وفى المرتبة الثانية (يساعد المنظمة فى إنجاز أنشطتها بشكل مناسب) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٤٠٠,٦) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك إلى** أن توافر العنصر البشرى بالعدد الكافى والخبرات اللازمة يجعل المنظمة قادرة على إنجاز أعمالها حيث يتوافر لها المورد البشرى القادر على إنجاز أعمالها على أساس علمى سليم.

وفى المرتبة الثالثة (يساعد المنظمة فى تقديم خدماتها لعدد أكبر من العملاء) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٣٥٣,٣) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك إلى** أن توافر العنصر البشرى المؤهل بالمنظمة يتيح لها فرصة الاستغلال الأمثل لمواردها وتنمية هذه الموارد بجذب أعضاء جدد إليها وتنمية مواردها المالية من خلال وسائل عديدة كحملات جمع التبرعات أو المشروعات التى تدر هامش ربح ومن ثم التوسع فى أنشطتها وخدمة عدد أكبر من العملاء.

وتتفق نتائج هذا الجدول مع ما توصل إليه (محمد عز العرب)[1] من أن توافر العنصر البشرى المؤهل بمنظمات المجتمع المدنى يساعد فى تخفيف العبء المادى عن كاهل تلك المنظمات الذى يتطلبه أستقدام خبراء كما يساعدها فى القيام بأدوارها المختلفة فى تقديم الخدمات الإجتماعية وسد الفجوة بين ما لا تستطيع الحكومة القيام به وما لا يرغب فيه القطاع الخاص.

---

[1] محمد عز العرب ، مرجع سبق ذكره ، ص: (١٣).

٢- الاستنتاجات :

جدول (٢٩)
العلاقة بين توافر العنصر البشرى بمنظمات المجتمع المدنى ونشاطها فى مجالات الرعاية الإجتماعية

ن ٢٦٤

م	يتوافر بالمنظمة العدد الكافى من / مجالات نشاط المنظمة فى مجال الرعاية الإجتماعية	الموظفين	المتطوعين	المجموع
١	الأسـرة والطفولـة	٠,١٠٨	٠,١٦٢**	٠,١٦٣**
٢	الشباب والـترويح	٠,٢٤١**	٠,٠٥٧	٠,٢٢١**
٣	أنشـطة تعليميـة	٠,٢٠٧**	٠,١٥٣**	٠,٢٣٦**
٤	صفـات اقتصاديـة	٠,١٩٠**	٠,١٤٤*	٠,١٩٧**
٥	رعايـة صحيـة	٠,٢٤٣**	٠,١١٥*	٠,٢٢٥**
٦	أنشـطة بيئيـة	٠,٢٠٢**	٠,١٢٧*	٠,١٧٩**

معامل التوافق ٠,٢٦٣**

** معنوية عند ٠,٠١**

* معنوية عند ٠,٠٥

يبين الجدول السابق أنه :

توجد علاقة طردية معنوية بين توافر العنصر البشرى فى منظمات المجتمع المدنى بالعدد الكافى ونشاطها فى مجالات الرعاية الإجتماعية المختلفة ، فكلما توافر فى تلك المنظمات العدد الكافى من الموظفين والمتطوعين زاد نشاطها فى مجال الرعاية الإجتماعية وقد يرجع ذلك لأهمية العنصر البشرى لأى منظمة فهو أهم مورد من مواردها لأنه هو الذى يحول الموارد الأخرى إلى نتائج ومن ثم فنقص العنصر البشرى فى المنظمة يجبرها على تقليص نشاطها.

وقد اختلفت شدة العلاقة من نشاط لأخر وقد جاء فى المرتبة الأولى (الأنشطة التعليمية) ثم (الرعاية الصحية) ثم (الشباب والترويح) وقد يرجع ذلك لاحتياج مثل هذه الأنشطة لعدد كبير من العاملين والمتطوعين لأنها تهم وتخدم قطاع كبير فى المجتمع.

جدول (٣٠)
العلاقة بين توافر العدد الكافى من العنصر البشرى بالمنظمة وتزايد دورها فى العشر سنوات الأخيرة فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية

ن ٢٦٤

يتوافر بالمنظمة العدد الكافى من / تزايد دور المنظمة فى العشر سنوات الأخيرة فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية	أ- الموظفين	ب- المتطوعين
تزايد دور المنظمة	٠,٠٩١	٠,١٢٠*

معامل ارتباط بيرسون ٠,١٢١*

** معنوية عند ٠,٠١

* معنوية عند ٠,٠٥

يوضح الجدول السابق أنه :

توجد علاقة طردية معنوية بين توافر العدد الكافى من العنصر البشرى بالمنظمة وتزايد دورها فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية **وقد يرجع ذلك إلى** أن العنصر البشرى بالمنظمة هو الذى ينفذ أنشطتها ومن ثم كلما تزايد وجوده فى المنظمة كلما ساعدها ذلك فى توسيع نطاق عملها الجغرافى أو الوظيفى أو كليهما.

وقد اختلفت شدة العلاقة حيث جاء فى المرتبة الأولى (توافر العدد الكافى من المتطوعين) وفى المرتبة الثانية (توافر العدد الكافى من الموظفين) وقد يرجع ذلك لاعتماد تلك المنظمات بشكل أساسى فى عملها على المتطوعين وليس الموظفين فهم الذين يقومون بأغلب الأنشطة فى حين يرتكز دور الموظفين بها إما على تقديم بعد الخبرات الفنية (كما فى حالة الجمعيات الأهلية) أو تنسيق أعمال المنظمة (كما فى حالة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية).

ويستنبط من معطيات جدول (٢٨) ، (٢٩) ، (٣٠) أن توافر العنصر البشرى المؤهل بالمنظمة يعود بالإيجاب عليها وعلى ممارستها لأنشطتها كما يمكنها من التوسع فى تلك الأنشطة والدخول فى عضوية شبكات وتحالفات ، ومن ثم كانت هناك علاقة طردية معنوية بين توافر العنصر البشرى بمنظمات المجتمع المدنى ومجالات نشاطها فى مجال الرعاية الإجتماعية ، ومن ثم هناك علاقة طردية معنوية بين توافر العنصر البشرى بمنظمات المجتمع المدنى وتزايد دورها فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية وهو ما يؤكد صحة ما جاء فى الفرض الثانى للدراسة من أن " **يؤدى توافر العنصر البشرى (كماً وكيفاً) بمنظمات المجتمع المدنى إلى شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية** ".

(٢) التحالف والتشبيك بين منظمات المجتمع المدنى

(٢) التحالف والتشبيك بين منظمات المجتمع المدنى :

١- المعطيات :

جدول (٣١)
النطاق الجغرافى للمنظمات الحليفة مع منظمات المجتمع المدنى مجتمع الدراسة
ن ٢٦٤

م	النطاق الجغرافى للمنظمات الحليفة	أحزاب ن١٣٠		نقابات ن١١٩		اتحاد إقليمى للجمعيات ن١٥		المجموع ن٢٦٤	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	محلية	٩٧	٧٤,٦	٧٠	٥٨,٨	١٢	٨٠	١٧٩	٦٧,٨
٢	قومية	٥٦	٤٣,١	٣٠	٢٥,٢	٢	١٣,١٣	٨٨	٣٣,٣
٣	إقليمية	٥	٣,١	٩	٧,٦	–	–	١٤	٥,٣
٤	عالمية	٤	٣,١	٨	٦,٧	–	–	١٢	٤,٥
٥	لم يسبق لها التحالف	٦	٤,٦	٣٣	٢٧,٧	٣	٢٠	٤٢	١٥,٩

يبين الجدول السابق أن :

التحالف على المستوى (المحلى) أحتل المرتبة الأولى بنسبة (٦٧,٨%) **وقد يرجع ذلك إلى** أن تلك المنظمات تعمل فى نفس المستوى المحلى وهو محافظة الشرقية ومن ثم تكون سبل وقنوات الاتصال فيما بينها أسهل وأسرع من أى مستوى أخر كما أنها تخدم نفس المنطقة مما يوجد مصالح وأهداف مشتركة أحياناً وينصب حول الأهداف المجتمعية لهذا المجتمع المحلى ومن ثم توجد دوافع للتحالف بين تلك المنظمات.

وفى المرتبة الثانية التحالف على المستوى (القومى) بنسبة (٣٣,٣%) **وقد يرجع ذلك** لاتفاق بعض المصالح أو الأهداف مع منظمات قومية فتتحالف معها، كما أن هذا التحالف على المستوى القومى يزيد من قربها من عملية وضع سياسات الرعاية الإجتماعية وبالتالى إمكانية تأثيرها عليها.

فى حين جاء فى المرتبة الأخيرة التحالف على المستوى (العالمى) بنسبة (٤,٥%) **وقد يرجع ذلك** لوجود بعض التشريعات والقوانين والمعوقات البيروقراطية التى مازالت تحد من وجود هذا النوع من التحالف خوفاً من تعارض أجندة المنظمات العالمية مع المصالح القومية .

جدول (٣٢) أشكال التعاون بين منظمات المجتمع المدنى والمنظمات الحليفة
ن ٢٢٢

م	أشكال التعاون بين منظمات المجتمع المدنى والمنظمات الحليفة	أحزاب ن ١٢٤						نقابات ن ٨٦						اتحاد أقليمى للجمعيات ن ١٢						المجموع ن٢٢٢						قيمة كا٢	المعنوية
		دائما		أحيانا		لا يحدث		دائما		أحيانا		لا يحدث		دائما		أحيانا		لا يحدث		دائما		أحيانا		لا يحدث			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١	توحد الرأى فى قضايا معينة	٢٩	٢٣,٣٩	٨٧	٧٠,١٦	٨	٦,٤٥	٢٦	٣٠,٢٣	٥٤	٦٢,٧٩	٦	٦,٩٨	٧	٥٨,٣٣	٣	٢٥	٢	١٦,٦٧	٦٢	٦٣,٥	١٤٤	٥٤,٥	١٦	٦,١	١١٣,٦	**
٢	أنشطة دفاعية مشتركة	٣١	٢٥	٧٠	٥٦,٤٥	٢٣	١٨,٥٥	١٢	١٣,٩٥	٣٢	٣٧,٢١	٤٢	٤٨,٨٤	–	–	٢	١٦,٦٧	١٠	٨٣,٣٣	٤٣	١٦,٣	١٠٤	٣٩,٤	٧٥	٢٨,٤	٢٥,٢	**
٣	تمثيل مشترك أمام الحكومة	٨	٦,٤٥	٧٧	٦٢,١	٣٩	٣١,٤٥	١٨	٢٠,٩٣	٣٦	٤١,٨٦	٣٢	٣٧,٢١	١	٨,٣٣	٢	١٦,٦٧	٩	٧٥	٢٧	١٠,٢	١١٥	٤٣,٦	٨٠	٣٠,٣	٥٣	**
٤	تمثيل مشترك أمام المنظمات الدولية	٩	٧,٢٦	٥٣	٤٢,٧٤	٦٢	٥٠	١٦	١٨,٦١	٢٥	٢٩,٠٧	٤٥	٥٢,٣٢	–	–	٢	١٦,٦٧	١٠	٨٣,٣٣	٢٥	٩,٥	٨٠	٣٠,٣	١١٧	٤٤,٣	٥٧,٩	**
٥	تنفيذ مشروعات مشتركة	٩	٧,٢٦	٤٤	٣٥,٤٨	٧١	٥٧,٥٦	١٠	١١,٦١	٤١	٤٧,٦٧	٣٥	٤٠,٧	١	٨,٣٣	٧	٥٨,٣٣	١٠	٨٣,٣٣	٢٠	٧,٦	٩٢	٣٤,٨	١١٠	٤١,٧	٦١,٣	**
٦	تمويل مشروعات مشتركة	١	٠,٨١	٥٠	٤٠,٣٢	٧٣	٥٨,٨٧	٢١	٢٤,٤٢	٣٠	٣٤,٨٨	٣٥	٤٠,٧	–	–	٥	٤١,٦٧	٧	٥٨,٣٣	٢٢	٨,٣	٨٥	٣٢,٣	١١٥	٤٣,٦	٦٠,٩	**
٧	الاشتراك فى تنظيم مؤتمرات وندوات	٣٧	٢٩,٨٤	٦٣	٥٠,٨١	٢٤	١٩,٣٥	٣١	٣٦,٠٥	٤٠	٤٦,٤١	١٥	١٧,٤٤	١١	٩١,٦٧	١	٨,٣٣	–	–	٧٩	٢٩,٩	١٠٤	٣٩,١	٣٩	١٤,٨	٩٥,١	**
٨	وضع سياسة عامة للمنظمات الحليفة	٢	١,٦١	٤٩	٣٩,٥٢	٧٣	٥٨,٨٧	٢٦	٣٠,٢٣	٢٨	٣٢,٥	٣٢	٣٧,٢١	٤	٣٣,٣٣	٣	٢٥	٥	٤١,٦٧	٣٢	١٢,١	٨٠	٣٠,٣	١١٠	٤١,٧	١٢٧,٤	**
٩	التنسيق والتكامل بين مشروعات المنظمات	١	١٠,٨١	١٧	١٣,٧١	١٠٦	٨٥,٤٨	٢٣	٢٦,٧٤	٣٥	٤٠,٧	٢٨	٣٢,٥٦	١	٨,٣٣	٧	٥٨,٣٣	٤	٣٣,٣٤	٢٥	٩,٥	٥٩	٢٢,٣	١٣٨	٥٢,٣	١٩٢,٣	**
١٠	تبادل الخبرات والمعلومات	٨	٦,٤٥	٥٥	٤٤,٣٥	٦١	٤٩,٢	٣٨	٤٤,١٩	٤١	٤٧,٦٧	٧	٨,١٤	٩	٧٥	٣	٢٥	–	–	٥٥	٢٠,٨	٩٩	٣٧,٥	٦٨	٢٥,٨	١٣,٨	**
١١	القيام بمشروعات بحثية مشتركة	٨	٦,٤٥	٥٣	٤٢,٧٤	٦٣	٥٠,٨١	١٨	٢٠,٩٣	٤١	٤٧,٦٧	٢٧	٣١,٤	١	٨,٣٣	٢	١٦,٦٧	٩	٧٥	٢٧	١٠,٢	٩٦	٣٦,٤	٩٩	٣٧,٥	٤٤,٨	**
١٢	لجان مشتركة	١٥	١٢,١	٤٦	٣٧,٩	٦٣	٥٠,٨١	٢٧	٣١,٤	٣٣	٣٨,٣٧	٢٦	٣٠,٢٣	١	٨,٣٣	٢	١٦,٦٧	٩	٧٥	٤٣	١٦,٣	٨١	٣٠,٧	٩٨	٣٧,١	٢١,٤	**
١٣	دورات تدريبية مشتركة	٨	٦,٤٥	٥٤	٤٣,٥٥	٦٢	٥٠	٢٩	٣٣,٧٢	٢٤	٢٧,٩١	٣٣	٣٨,٣٧	٩	٧٥	٣	٢٥	–	–	٤٦	١٧,٤	٨١	٣٠,٧	٩٥	٣٦	١٧,٣	**

** معنوية عند ٠,٠١

* معنوية عند ٠,٠٥

يوضح الجدول السابق أن :

بالنسبة لأكثر أشكال التعاون بين المنظمة والمنظمات الحليفة دلالة فقد جاء فى المرتبة الأولى (التنسيق والتكامل بين مشروعات المنظمات) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (١٩٢,٣) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك إلى** أهمية التنسيق والتكامل فى منع الازدواجية فى خدمات المنظمات التى تخدم نفس العملاء أو تعمل فى نفس المنطقة الجغرافية مما يساعد فى الاستغلال الأمثل لموارد المنظمات ومن ثم تحرص منظمات المجتمع المدنى على هذا الشكل من التحالف ، ويتضح أيضاً وجود تباين بين (الأحزاب والنقابات والجمعيات) حول هذا الشكل من التحالف حيث تتقدمهم النقابات ثم الجمعيات ثم الأحزاب.

وفى المرتبة الثانية (وضع سياسة عامة للمنظمات الحليفة) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (١٢٧,٤) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك إلى** أهمية مثل هذه السياسات العامة فى تحقيق درجة كبيرة من التكامل والتنسيق والتعاون بين المنظمات الحليفة سواء فى مواقفها أو أنشطتها حيث تسير فى إطار توجه واحد متفق عليه وهو تلك السياسات العامة ويتضح هذا الشكل من التحالف فى الجمعيات ثم النقابات ثم الأحزاب وقد يرجع ذلك إلى تشابه أغراض بعض الجمعيات خاصة التى تعمل فى مجال واحد مما يسهل من إمكانية وضع سياسة عامة فى حين تخدم النقابات فئات مختلفة وتخضع لأوضاع مختلفة ، بينما الأحزاب لديها توجهات إيديولوجية مختلفة عن بعضها وربما فى بعض الأحيان متناقضة مما يجعل من الصعوبة وضع سياسات عامة فيما بينهما.

وفى المرتبة الثالثة (توحد الرأى فى قضايا معينة) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (١١٣,٦) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك إلى** أن تقوية موقف منظمات المجتمع المدنى عند تفاوضها أو محاولة تأثيرها على طرف أخر كالحكومة أو القطاع الخاص يتطلب أن تبدو متفقة حول القضية المعنية مما يعطى هذا الشكل من أشكال التعاون أولوية.

وفى المرتبة الرابعة (الاشتراك فى تنظيم مؤتمرات وندوات) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٩٥,١) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك إلى** أن تلك الوسيلة تمكنها من التحاور المتبادل وتبادل وجهات النظر والاتفاق على خطط عمل مشتركة ، كما تمكنها من إحداث تأثير على الرأى العام أو القطاعات الأخرى (الحكومة والقطاع الخاص) ، كما تتميز بقلة تكلفتها.

جدول (٣٣)
يوضح النطاق الجغرافى للشبكات

ن ٢٦٤

م	النطاق الجغرافى للشبكات	أحزاب ن١٣٠		نقابات ن١١٩		اتحاد إقليمى للجمعيات ن١٥		المجموع ن٢٦٤	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	محلى	٢٠	١٥,٤	٣٠	٢٥,٢	١	٦,٧	٥١	١٩,٣
٢	قومى	١٣٠	١٠٠	١١٩	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٦٤	١٠٠
٣	إقليمى	١١	٨,٥	٦	٥	–	–	١٧	٦,٤
٤	عالمى	١	٠,٨	١١	٩,٢	–	–	١٢	٤,٥
٥	ليست عضو فى أى شبكة	–	–	–	–	–	–	–	–

يبين الجدول السابق أن :

بالنسبة للنطاق الجغرافى للشبكات فقد جاء فى المرتبة الأولى (المستوى القومى) بنسبة (١٠٠%) **وقد يرجع ذلك إلى** أن تلك المنظمات المحلية إما أنها فروع لمنظمات قومية (كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية) أو أنها عضواً فى شبكة قومية (كالاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية بالنسبة للجمعيات الأهلية).

وفى المرتبة الثانية (المستوى المحلى) بنسبة (١٩.٣%) ، وفى المرتبة الثالثة (المستوى الإقليمى) بنسبة (٦,٤%) ، وفى المرتبة الرابعة (المستوى العالمى) بنسبة (٤,٥%) **وقد يعكس ذلك** تأثير التقارب الجغرافى على زيادة فرص التشبيك لسهولة التواصل وزيادة دوافع التشبيك ، وذلك باستثناء المستوى القومى حيث أنه نوع من التشبيك الإجباري أو التلقائى وليس الاختيارى كما سبق توضيحه.

جدول (٣٤) الخدمات التى تقدمها الشبكات

ن ٢٦٤

م	الخدمات التى تقدمها الشبكات	أحزاب ن ١٣٠						نقابات ن ١١٩						اتحاد أقليمى للجمعيات ن ١٥						المجموع ن ٢٦٤						قيمة كا٢	المعنوية
		دائما		احيانا		لا يحدث		دائما		احيانا		لا يحدث		دائما		احيانا		لا يحدث		دائما		احيانا		لا يحدث			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١	التنسيق بين منظمات الشبكة	١٠	٧,٦٩	١٠٠	٧٦,٩٣	٢٠	١٥,٣٨	٣٧	٣١,٠٩	٦٢	٥٢,١٠	٢٠	١٦,٨١	١٣	٨٦,٦٧	٢	١٣,٣٣	-	-	٦٠	٢٢,٧	١٦٤	٦٢,١	٤٠	١٥,٢	١٠٠,٧	**
٢	تنمية التعاون بين منظمات الشبكة	٧	٥,٣٩	٨٩	٦٨,٤٦	٣٤	٢٦,١٥	٣١	٢٦,٥٠	٧٠	٥٨,٨٢	١٨	١٥,١٣	١٣	٨٦,٨	٢	١٣,٣٣	-	-	٥١	١٩,٣	١٦١	٦١	٥٢	١٩,٧	٩٠,٨	-
٣	عقد دورات تدريبية للعاملين بمنظمات المجتمع لأعضاء الشبكة	١٥	١١,٥٤	١٠٠	٧٦,٩٢	١٥	١١,٥٤	٤٠	٣٣,٦١	٦١	٥١,٣٦	١٨	١٥,١٣	٤	٢٦,٦٧	١١	٧٣,٣٣	-	-	٥٩	٢٢,٣	١٧٢	٦٥,٢	٣٣	١٢,٥	١٢٤,١	-
٤	توفير قاعدة بيانات عن منظمات المجتمع المدني	١٣	١٠	٩٢	٧٠,٧٧	٢٥	١٩,٢٣	٢٢	١٨,٤٩	٦٤	٥٣,٨٧	٣٣	٢٧,٧٣	٤	٢٦,٦٧	١١	٧٣,٣٣	-	-	٣٩	١٤,٨	١٦٧	٦٣,٣	٥٨	٢٢	١٠٨,٤	**
٥	توفير قاعدة بيانات عن الخبراء فى المجتمع	٧	٥,٣٩	٨٩	٦٨,٤٦	٣٤	٢٦,١٥	٢٣	١٩,٣٣	٦٢	٥٢,١٠	٣٤	٢٨,٥٧	٣	٢٠	١١	٧٣,٣٣	١	٦,٦٧	٣٣	١٢,٥	١٦٢	٦١,٤	٦٩	٢٦,١	١٠٠,٧	**
٦	التفاوض مع الحكومة	٩	٦,٩٢	٨٦	٦٦,١٥	٣٥	٢٦,٩٣	٣٧	٣١,٠٩	٦٩	٥٧,٩٨	١٣	١٠,٩٣	٣	٢٠	١٠	٦٦,٦٧	٢	١٣,٣٣	٤٩	١٨,٦	١٦٥	٦٢,٥	٥٠	١٨,٩	١٠١,١	**
٧	التفاوض مع القطاع الخاص	٢	١,٥٤	٦٣	٤٨,٤٦	٦٥	٥٠	٢١	١٧,٦٥	٥٧	٤٧,٩	٤١	٣٤,٤٥	٤	٢٦,٦٧	٨	٥٣,٣	٣	٢٠	٢٧	١٠,٢	١٢٨	٤٨,٥	١٠٩	٤١,٣	٦٥٠,٥	**
٨	إجراء البحوث المدنى التى تستهدف تطوير العام المدنى	٧	٥,٣٨	١١٢	٦٨,١٥	١١	٨,٤٧	٣٤	٢٨,٥٧	٦٢	٥٢,١	٢٣	١٩,٣٣	٩	٦٠	٦	٤٠	-	-	٥٠	١٨,٩	١٨٠	٦٨,٢	٣٤	١٢,٩	١٤٥,٧	**

** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يبين الجدول السابق أن :

بالنسبة لأكثر خدمات الشبكات دلالة فقد جاء فى المرتبة الأولى (إجراء البحوث التى تستهدف تطوير العمل المدنى حيث بلغت قيمة كا^2 المحسوبة (١٤٥,٧) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك إلى** أهمية مثل هذه البحوث فى الوقوف على أوضاع المنظمات الأعضاء فى الشبكة واحتياجاتها ومن ثم إمكانية مساعدة الشبكة لها على أساس سليم ووفقا لاحتياجاتها الفعلية .

وفى المرتبة الثانية (توفير قاعدة بيانات عن منظمات المجتمع المدنى) حيث بلغت قيمة كا^2 المحسوبة (١٠٨,٤) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك إلى** أهمية تلك البيانات عند مساعدة الشبكة للمنظمات الأعضاء كما أنها تساعد فى تنمية فرص الالتقاء والتعاون وتبادل الخبرات بين المنظمات الأعضاء.

وفى المرتبة الثالثة (التفاوض مع الحكومة) حيث بلغت قيمة كا^2 المحسوبة (١٠١,١) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك** لتوافر خبرات فى الشبكة أكثر كفاءة فى التفاوض من ناحية حيث أن أعضائها يكونوا غالبا من نشطاء المجتمع المدنى ذوى الخبرة الكبيرة فى العمل الأهلى ومن ناحية أخرى فإن الشبكة تتفاوض باسم قطاع كبير من المنظمات والعملاء وهى كلها أمور تزيد من ثقلها وقدرتها على التأثير عند التفاوض مع الحكومة عن تفاوض كل منظمة بمفردها .

وفى المرتبة الرابعة (التنسيق بين منظمات الشبكة) وقد بلغت قيمة كا^2 المحسوبة (١٠٠) عند مستوى معنوية (٠,٠١) حيث يساعد هذا التنسيق فى تحقيق التعاون والتكامل بدلا من التكرار والتضارب بين خدمات المنظمات الأعضاء فى الشبكة ، وفى المرتبة الرابعة أيضا (توفير قاعدة بيانات عن الخبراء فى المجتمع) وهو ما يساعد المنظمات الأعضاء فى الشبكة فى الاستعانة بهم عندما يحتاج نشاطها لأى منهم .

ويلاحظ من الجدول بشكل عام انخفاض نسب خدمات الشبكة وقد يرجع ذلك لحداثة الكثير من هذه الشبكات فى مصر ومن ثم محدودية نشاطها وقلة خدماتها .

جدول (٣٥) فوائد التحالفات والشبكات لدى أعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى

ن ٢٦٤

م	فوائد التحالفات والشبكات	أحزاب ن ١٣٠						نقابات ن ١١٩						اتحاد إقليمى للجمعيات ن ١٥						المجموع ن٢٦٤						قيمة كا٢	المعنوية
		أوافق تماما		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		أوافق تماما		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		أوافق تماما		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		أوافق تماما		أوافق إلى حد ما		لا أوافق			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١	تدعيم المنظمة وتمكينها من التفاوض مع الحكومة	٣٩	٣٠	٧٠	٥٣,٨٥	٢١	١٦,١٥	٥٢	٤٣,٧	٥٢	٤٣,٧	١٥	١٢,٦	١	٦,٦٧	٦	٤٠	٨	٥٣,٣٣	٩٢	٣٤,٨	١٢٨	٤٨,٥	٤٤	١٦,٧	٤٠,٤	**
٢	تمثيل المنظمة من التفاوض مع القطاع الخاص	٢٦	٢٠	٧٧	٥٩,٢٣	٢٧	٢٠,٧٧	٤٦	٣٨,٦٦	٥٤	٤٥,٣٨	١٩	١٥,٩٦	١	٦,٦٧	٨	٥٣,٣٣	٦	٤٠	٧٣	٢٧,٧	١٣٩	٥٢,٧	٥٢	١٩,٧	٤٦,٧	**
٣	تمكين المنظمة من التفاوض مع المنظمات الدولية	٣٩	٣٠	٦٥	٥٠	٢٦	٢٠	٤٣	٣٦,١٤	٦١	٥١,٢٦	١٥	١٢,٦	–	–	٥	٣٣,٣٣	١٠	٦٦,٦٧	٨٢	٣١	١٣١	٤٩,٦	٥١	١٩,٣	٣٦,٩	**
٤	تساعد دعم قدرات وموارد منظمات المجتمع المدني	٣٣	٢٥,٣٨	٨٣	٦٣,٨٥	١٤	١٠,٧٧	٥٣	٤٤,٥٤	٥٧	٤٧,٩	٩	٧,٥٦	٣	٢٠	١٠	٦٦,٦٧	٢	١٣,٣٣	٨٩	٣٣,٧	١٥٠	٥٦,٨	٢٥	٩,٥	٨٨,٧	**
٥	تمكن من تنفيذ مشروعات ضخمة	٣٢	٢٤,٦٢	٦٦	٥٠,٧٦	٣٢	٢٤,٦٢	٣١	٢٦,٠٥	٦٩	٥٧,٩٩	١٩	١٥,٩٦	٢	١٣,٣٣	٨	٥٣,٣٤	٥	٣٣,٣٣	٦٥	٢٤,٦	١٤٣	٥٤,٢	٥٦	٢١,٢	٥٢	**
٦	تساعد فى نشر ودعم التجارب الرائدة	٢٠	١٥,٣٨	٩٠	٦٩,٢٤	٢٠	١٥,٣٨	٣٨	٣١,٩٣	٦٥	٥٤,٦٢	١٦	١٣,٤٥	٧	٤٦,٦٧	٨	٥٣,٣٣	–	–	٦٥	٢٤,٦	١٦٣	٦١,٧	٣٦	١٣,٦	١٠٠,٦	**

** معنوية عند ٠,٠١

* معنوية عند ٠,٠٥

يوضح الجدول السابق أن :

بالنسبة لأكثر فوائد التحالفات والشبكات دلالة فقد جاء فى المرتبة الأولى (تساعد فى نشر ودعم التجارب الرائدة) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (١٠٠,٦) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك إلى** أن هذه التحالفات والشبكات تكون بمثابة حلقة الوصل بين المنظمات الأعضاء ومن ثم فهى التى تمكنهم من التعرف على أى تجربة رائدة تقوم بها أى منظمة منهم كما أن الشبكة تقوم بتقديم الدعم اللازم سواء مادى أو بشرى للمنظمة التى ترغب فى تطبيق تلك التجربة مما يساعد فى نشر التجارب الرائد بين المنظمات الأعضاء فى الشبكة .

وفى المرتبة الثانية (تساعد فى دعم قدرات وموارد منظمات المجتمع المدنى) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٨٨,٧) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك** لما تقدمه الشبكة من خدمات كالدعم المالى أو الدورات التدريبية للمنظمات الأعضاء فى الشبكة كما أنها تدعم فرص التعاون وتبادل الخبرات والمشروعات المشتركة بين المنظمات الأعضاء وهى كلها أمور تدعم من قدرات وموارد تلك المنظمات .

وفى المرتبة الثالثة (تمكن من تنفيذ مشروعات ضخمة) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٥٢) عند مستوى معنوية (٠,٠١) حيث يمكن للشبكة أحداث نوع من التعاون بين بعض منظماتها فى إنجاز مشروع كبير وبدعم منها كانت لا تستطيع أياً من تلك المنظمات منفردة وبمواردها المحدودة أن تقوم به .

فى حين جاء فى المرتبة الأخيرة (تمكن المنظمة من التفاوض مع المنظمات الدولية) وقد يعبر ذلك على سيطرة نظرة الشك والريبة من قبل الدولة على أى علاقة بين منظمات المجتمع المدنى فى مصر والمنظمات الدولية مما يجعل منظمات المجتمع المدنى فى مصر تقلص من نشاطها فى هذه الاتجاه خوفا من المسائلة .

جدول (٣٦)
إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك

ن ٥٠

إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك	نعم		إلى حد ما		لا		كا٢	المعنوية
	ك	%	ك	%	ك	%		
تجيد منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك	٢	٤	١٦	٣٢	٣٢	٦٤	٢٧,٠٤	**

** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يبين الجدول السابق أن :

أغلب المبحوثين (٦٤%) يرون أن منظمات المجتمع المدنى فى مصر لا تجيد فن التحالف والتشبيك ، بينما يرى (٣٢%) أنها تجيد فن التحالف والتشبيك إلى حد ما ، ويرى (٤%) من المبحوثين أنها تجيد فن التحالف والتشبيك ، **وقد يرجع ذلك** لوجود معوقات عديدة ومؤثرة تجعل منظمات المجتمع المدنى فى مصر ما زالت دون المستوى فى إجادة فن التحالف والتشبيك رغم أهمية تلك التحالفات والشبكات كما أتضح فى نتائج سابقة وباستخدام اختبار كا^{2} وجد أن قيمة كا^{2} المحسوبة وهى (٢٧,٠٤) دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) .

جدول (٣٧)
أسباب عدم إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك

ن ٣٢

م	أسباب عدم إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك	أوافق تماما		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		كا٢	المعنوية
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	عدم الوعى بأهمية التحالفات والشبكات	١٨	٣٦	١٢	٢٤	٢	٤	١٢,٢٥	**
٢	انخفاض قيمة التسامح ورغبة كل منظمة فى العمل منفردة	١٥	٣٠	١٥	٣٠	٢	٤	١٠,٥٦	**
٣	ندرة قنوات الاتصال بين منظمات المجتمع المدنى	١٣	٢٦	١٨	٣٦	١	٢	١٤,٣١	**
٤	الدولة لا تشجع إنشاء مثل هذه التحالفات والشبكات	١٨	٣٦	١٠	٢٠	٤	٨	٩,٢٥	**

** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يوضح الجدول السابق أن :

بالنسبة لأكثر أسباب عدم إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك دلالة فقد جاء فى المرتبة الأولى (ندرة قنوات الاتصال بين منظمات المجتمع المدنى) حيث بلغت قيمة كا^{٢} المحسوبة (١٤,٣١) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك إلى** أن الكثير من هذه المنظمات تعمل بشكل منفصل عن الأخرى دون علم أى منها شئ عن الأخرى وهو ما يرجع لرغبة منظمات المجتمع المدنى فى العمل منفردة وعدم وجود روح العمل الفريقى بينها مما يقلل من فرص التحالف والتشبيك بينها .

وفى المرتبة الثانية (عدم الوعى بأهمية التحالفات والشبكات) حيث بلغت قيمة كا^{٢} المحسوبة (١٢,٢٥) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك** للحداثة النسبية لمفهوم التحالف والتشبيك ومن ثم عدم وعى الكثير من العاملين بمنظمات المجتمع المدنى بأهميتها وتخوفهم من تأثير هذه التحالفات والشبكات على استقلالية المنظمة وقراراتها .

وفى المرتبة الثالثة (انخفاض قيمة التسامح ورغبة كل منظمة فى العمل بمفردها) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (١٠,٥٦) عند مستوى معنوية (٠,٠١) رغم أن التسامح يعد أحد مكونات الثقافة المدنية **وقد يرجع ذلك** لتباين بعض تلك المنظمات فى أهدافها وأيدلوجيتها مما يجعل من التقارب بينها فى صورة تحالف أو شبكة عملية ليست باليسيرة، ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه (هويدا عدلى) [1] من أن هناك انخفاض فى قيمة التسامح بين منظمات المجتمع المدنى فى مصر وأن ذلك يقلل من فرص التعاون والتلاقى بينها .

بينما جاء فى المرتبة الرابعة (الدولة لا تشجع إنشاء مثل هذه التحالفات والشبكات) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٩,٢٥) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع** عدم تشجيع الدولة لإنشاء مثل هذه التحالفات والشبكات إلى النظرة الندية من قبل الدولة لبعض منظمات المجتمع المدنى خاصة ذات التوجه السياسى والأيديولوجي المختلف عنها وهو ما لا يجعلها تشجع مثل هذه التحالفات والشبكات التى تقوى من قدرات وتأثير هذه المنظمات .

---

(1) هويدا عدلى : المقومات الثقافية للمجتمع المدنى فى مصر – دراسة فى التسامح السياسى لدى النخبة السياسية من ١٩٨٢ – ١٩٩٣ ، مرجع سبق ذكره .

جدول (٣٨)
فوائد دخول منظمات المجتمع المدنى فى تحالفات وشبكات من وجهة نظر الخبراء

ن = ٥٠

م	فوائد دخول منظمات المجتمع المدنى فى تحالفات وشبكات	أوافق تماما		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		كا٢	المعنوية
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	تدعيم المنظمة وتمكينها من التفاوض مع الحكومة	٣١	٦٢	١٨	٣٦	١	٢	٢٧,١٦	**
٢	تمكين المنظمة من التفاوض مع القطاع الخاص	٢٢	٤٤	٢٣	٤٦	٥	١٠	١٢,٢٨	**
٣	تمكين المنظمة من التفاوض مع المنظمات الدولية	٢١	٤٢	٢٤	٤٨	٥	١٠	١٢,٢٥	**
٤	تساعد فى دعم قدرات وموارد منظمات المجتمع المدنى	٣١	٦٢	١٨	٣٦	١	٢	٢٧,١٦	**
٥	تمكن من تنفيذ مشروعات ضخمة	٢٢	٤٤	٢٥	٥٠	٣	٦	١٧,١	**
٦	تساعد فى نشر ودعم التجارب الرائدة	٢٧	٥٤	٢٢	٤٤	١	٢	٢٢,٨٤	**

** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يبين الجدول السابق أن :

بالنسبة لأكثر فوائد دخول منظمات المجتمع المدنى فى تحالفات وشبكات دلالة فقد جاء فى المرتبة الأولى كلا من (تدعيم المنظمة وتمكينها من التفاوض مع الحكومة، تساعد فى دعم قدرات وموارد منظمات المجتمع المدنى) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٢٧,١٦) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك إلى** رغبة منظمات المجتمع المدنى للتعبير عن مطالبها بشكل منظم وجماعى يضمن لها استجابة حكومية عن المطالب الفردية لمنظمات المجتمع المدنى كما أن كافة خدمات التحالفات والشبكات تعد دعما لقدرات وموارد منظمات المجتمع المدنى.

وفى المرتبة الثانية (تساعد فى نشر ودعم التجارب الرائدة) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٢٢,٨٤) عند مستوى معنوية (٠,٠١) **وقد يرجع ذلك إلى** أن التحالفات والشبكات وسيلة للتلاقى بين منظمات المجتمع المدنى وتبادل الخبرات ومن ثم يتم تبادل الخبرات والتجارب الرائدة كما تقوم الشبكة وبمساعدة المنظمة صاحبة التجربة فى مساعدة المنظمات المدنية الأخرى التى ترغب فى تنفيذها .

وفى المرتبة الثالثة (تمكن من تنفيذ مشروعات ضخمة) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (١٧,١) عند مستوى معنوية (٠,٠١) .

جدول (٥٢) العلاقة بين طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة وصور شراكة تلك المنظمات فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ن ٢٦٤

م	طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة / صور شراكة منظمات المجتمع المدنى	تقدم الحكومة الدعم المالى	تقدم الحكومة الدعم الفنى	تقوم الحكومة بالإشراف والرقابة	الحكومة تتيح الفرصة لشراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية	المجموع
١	التعبير عن حاجات ومشكلات فئات معينة	٠,٠٤٣	٠,٠٩٠	-٠,٠٣٦	٠,٣٤٧*	٠,٣٦٦**
٢	التعبير عن الحاجات والمشكلات المجتمعية	٠,١٠٩	٠,٠٣٦	-٠,٣٩٥**	٠,٠٩٥	٠,٠٧٦
٣	إثارة القضايا العامة وتوعية الراى العام بها	٠,١٨٩	٠,١١٣	-٠,٢٢٨	٠,١١٢	٠,١١٦
٤	المشاركة فى اقتراح أهداف سياسة الرعاية الاجتماعية	٠,١٠٩	٠,٠٣٦	-٠,٣٩٥**	٠,٠٩٥	٠,٠٧٦
٥	طرح بدائل سياسة الرعاية الاجتماعية	٠,٢٢٦	٠,١٣٩	-٠,١٤٢	٠,١٥٤	٠,١٠٨
٦	مناقشة بدائل سياسة الرعاية الاجتماعية مع الأجهزة الحكومية	٠,٠٨٨	٠,٣٠٥*	-٠,٢٩٥*	٠,٢٢٩	٠,١٩٧
٧	مناقشة بدائل سياسة الرعاية الاجتماعية مع الأجهزة التشريعية	٠,١٨٩	٠,١١٣	-٠,٢٢٨	٠,١١٢	٠,١١٦
٨	اقتراح القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الاجتماعية	٠,٠٤٨	٠,٠٦٣	-٠,٠٧٠	٠,٠٩١	٠,٠٩٥
٩	مناقشة القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الاجتماعية مع الأجهزة الحكومية	٠,١٨٩	٠,١١٣	-٠,٢٢٨	٠,١١٢	٠.١١٦
١٠	مناقشة القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الاجتماعية مع الأجهزة التشريعية	٠,١٠٥	٠,١٤٦	-٠,١٧٦	٠,١٥٣	٠,١٥١
١١	تنظيم الحملات لتعديل بعض القوانين	٠,١٠٥	٠,١٤٦	-٠,١٧٩	٠,١٥٣	٠,١٥١
١٢	المشاركة فى تحقيق سياسة الرعاية الاجتماعية	٠,٠٩٩	٠,٠٩١	٠,٠٩٣	٠,٣٣١*	٠.٢٩٠*
١٣	نقد اداء المؤسسات الحكومية فى تحقيق سياسة الرعاية الاجتماعية	٠,٠٤٨	٠,٠٧٨	-٠,٢١٧	٠,٢٠٦	٠,١٨٨
١٤	المشاركة فى تقويم سياسة الرعاية الاجتماعية	٠,٢١٦	٠,١١٢	٠,٠٨١	٠,٣٢١*	٠,٣٢١*

معامل ارتباط بيرسون ٠,٢١٥ ** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

٢ – الاستنتاجات :

جدول (٣٩)

العلاقة بين أشكال التعاون بين المنظمة والمنظمات الحليفة ومجالات نشاط المنظمة فى مجال الرعاية الاجتماعية

ن ٢٦٤

أشكال التعاون بين المنظمة والمنظمات الحليفة / مجالات نشاط المنظمة فى مجال الرعاية الاجتماعية		توحد الرأى فى قضايا معينة	أنشطة دفاعية مشتركة	تمثيل مشترك أمام الحكومة	تمثيل مشترك أمام المنظمات الدولية	تنفيذ مشروعات مشتركة	تمويل مشروعات مشتركة	الاشتراك فى تنظيم مؤتمرات وندوات	وضع سياسة عامة للمنظمات الحليفة	التنسيق والتكامل بين مشروعات المنظمات	تبادل الخبرات والمعلومات	القيام بمشروعات بحثية مشتركة	لجان مشتركة	دورات تدريبية مشتركة	المجموع
١	الأسرة والطفولة	٠,٠٣١	٠,٠٧٨	٠,٠٧٧	٠,٠٥٤	٠,١٦٥**	٠,٢٤٩**	٠,٠٨١	٠,٢٠٣**	٠,٣٥٢**	٠,٣٦٦**	٠,٢٠١**	٠,١٥٦**	٠,٢٤٨**	٠,٣٩٥**
٢	الشباب والترويح	٠,٠٣٠	-٠,٢٦٣**	-٠,٠٢٩	-٠,٠٢٢	٠,٠٤٧	٠,٠٧٠	٠,٠٣١	٠,١٣٥	٠,٢٦٦**	٠,٢٥٣**	٠,١١٢	٠,١١٠	٠,٠٦٠	٠,١٥٨*
٣	أنشطة تعليمية وثقافية	٠,٠٠٨	-٠,٢٢١**	٠,٠٠٥	٠,٠٣٥	٠,١١٧	٠,٠٩٦	٠,٠٤٥	٠,٠٣٤	٠,٣٦٤**	٠,٣٦٨**	٠,١١٨	٠,١٣٠*	٠,٢٣١**	٠,٢٧٩**
٤	خدمات اقتصادية	٠,٠٨٩	-٠,٢٣٠**	٠,٠١٨	-٠,٠٥٣	٠,١٨٠**	٠,١٣١*	٠,٠٩٦	٠,٢٤٧**	٠,٣٦٨**	٠,٣٩٩**	٠,١٠٦	٠,٠٥٦	٠,١٤٣*	٠,٢٨٢**
٥	رعاية صحية	٠,١٢٥*	-٠,٢٢٩**	-٠,٠٨١	-٠,٠٥٧	٠,٠٨٤	٠,٠٧٧	٠,١٤٥*	٠,١٦١*	٠,٢٨٦**	٠,٣٥٥**	٠,٠٥٤	٠,٠٤٧	٠,١٠٢	٠,٢١٠**
٦	أنشطة بيئية	٠,٠٩٣	-٠,٢٣٠**	٠,٠٩٦	-٠,٠٢٣	٠,١٠٠	١,٤٤*	٠,٠٥٨	٠,١٤١*	٠,٢٨٢**	٠,٣٠٢**	-٠,٠٠٢	٠,٠٨٢	٠,١٣٦*	٠,٠١١

معامل التوافق ٠,٢٤٧**

** معنوية عند ٠,٠١

* معنوية عند ٠,٠٥

يوضح الجدول السابق :

وجود علاقة طردية معنوية بين أشكال التعاون بين المنظمة والمنظمات الحليفة ومجالات نشاط المنظمة فى مجال الرعاية الإجتماعية حيث يؤدى تزايد أشكال هذا التعاون لتزايد نشاط المنظمة فى شتى مجالات الرعاية الإجتماعية **وقد يرجع ذلك** لما يعود على المنظمة من هذا التعاون من دعم مواردها البشرية والمادية الأمر الذى يمكنها من إنجاز أنشطتها بشكل افضل .

وقد اختلفت شدة العلاقة من مجال لأخر فقد جاء فى المرتبة الأولى (مجال الأسرة والطفولة) **وقد يرجع ذلك** لأهمية خدمات هذا المجال للمجتمع وارتباطها بقاعدة شعبية كبيرة مما يجعل منظمات المجتمع المدنى تتلاقى حول الاهتمام بها والتركيز عليها .

وفى المرتبة الثانية (الخدمات الاقتصادية) **وقد يرجع ذلك** لحاجة هذه الخدمات لموارد مالية عالية نسبيا تساعد فى مثل هذه التحالفات على توفيرها بالسبل العديدة كالتفاوض مع القطاع الخاص أو الحكومة .

وفى المرتبة الثالثة (الأنشطة التعليمية والتثقيفية) **وقد يرجع ذلك إلى** أهتمام منظمات المجتمع المدنى بهذا النوع من النشاط لأنه يساعد فى جذب أعضاء جدد إلى التطوع للعمل بها مما يجعله مصدر التقاء واهتمام من قبل التحالف وبالتالى يزيد دعمه لها .

جدول (٤٠)
العلاقة بين الخدمات التى تقدمها الشبكة وتزايد دور المنظمة فى العشر سنوات الأخيرة فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية

ن ٢٦٤

الخدمات التى تقدمها الشبكة / تزايد دور المنظمة فى العشر سنوات الأخيرة فى تحقيق سياسات الرعاية	التنسيق بين منظمات الشبكة	تنمية فرص التعاون بين منظمات الشبكة	عقد دورات تدريبية للعاملين بمنظمات المجتمع المدنى أعضاء الشبكة	توفر قاعدة بيانات عن منظمات المجتمع المدنى	توفير قاعدة بيانات عن الخبراء فى المجتمع	التفاوض مع الحكومة	التفاوض مع القطاع الخاص	إجراء البحوث التى تستهدف تطوير العمل المدنى
تزايد دور المنظمة	٠,١٣٢	٠,٢١٢**	٠,٢٠٦**	-٠,٠١٥	٠,٠٣٢	٠,١٢٣*	٠,٠٧٣	٠,١٤١*

معامل ارتباط بيرسون ٠,٢٠٠** ** معنوية عند ٠,٠١

* معنوية عند ٠,٠٥

يبين الجدول السابق :

أن هناك علاقة طردية معنوية بين الخدمات التى تقدمها الشبكة وتزايد دور المنظمة فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية **وقد يرجع ذلك إلى** أن الخدمات التى تقدمها الشبكة تستهدف تنمية موارد تلك المنظمات وتحقيق التكامل فيما بينها وتقوية قدرتها التفاوضية مع القطاعين الحكومى والخاص حول القضايا التى تتبناها تلك المنظمات ومن ثم تنعكس بالإيجاب على تقوية ودعم تلك المنظمات مما يزيد من دورها فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية .

جدول رقم (٤١)
العلاقة بين إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك ومجالات نشاطها فى مجال الرعاية الإجتماعية

ن ٥٠

م	إجادة فن التحالف والتشبيك / مجالات النشاط	تجيد منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك
١	الدفاع عن القضايا المجتمعية	٠,٢٤٩*
٢	التأثير فى قرارات صنع سياسات الرعاية الإجتماعية	٠,٢٥٨*
٣	مجال الأسرة والطفولة	٠,١٦٩
٤	الشباب والترويح	٠,١١٥
٥	خدمات إسكان	٠,١٥٢
٦	أنشطة تعليمية	٠,١٢٦
٧	مساعدات اجتماعية	٠,٠٦٥
٨	خدمات اقتصادية	٠,١٦٦
٩	رعاية صحية	٠,١٦٩
١٠	أنشطة بيئية	٠,٠١٣

معامل التوافق ٠,٢٣٦**

** معنوية عند ٠,٠١

* معنوية عند ٠,٠٥

يوضح الجدول السابق أن :

هناك علاقة طردية معنوية بين إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك ونشاطها فى مجالات الرعاية الإجتماعية المختلفة ، وقد اختلفت شدة العلاقة من عنصر لأخر حيث تبين أن الأنشطة الدفاعية (التأثير فى قرارات صنع سياسات الرعاية الإجتماعية ، الدفاع عن القضايا المجتمعية) تتقدم أنشطة الرعاية الإجتماعية الأخرى من حيث التأثر الإيجابى بإجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك .

وقد يرجع ذلك إلى أن تلك الأنشطة الدفاعية تحتاج أكثر من غيرها من الأنشطة لظهور منظمات المجتمع المدنى فى صورة تكتلات تعبر عن قاعدة جماهيرية عريضة أمام القطاعات الأخرى فى المجتمع بما يضمن لها أكبر درجة ممكنة من التأثير والاستجابة لمطالبها .

جدول رقم (٤٢)
العلاقة بين إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك وصور شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية

ن = ٥٠

م	إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك / صور شراكة منظمات المجتمع المدنى	تجيد منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك
١	التعبير عن حاجات ومشكلات فئات معينة	٠,٠٠٦
٢	التعبير عن الحاجات والمشكلات المجتمعية	٠,٠٠٣٤
٣	إثارة القضايا العامة وتوعية الراى العام بها	٠,٠٠٣٥
٤	المشاركة فى اقتراح أهداف سياسة الرعاية الإجتماعية	٠,٠٠٣٤
٥	طرح بدائل سياسة الرعاية الإجتماعية	٠,٣٠٢*
٦	مناقشة بدائل سياسة الرعاية الإجتماعية مع الأجهزة الحكومية	٠.٠٠٨
٧	مناقشة بدائل سياسة الرعاية الإجتماعية مع الأجهزة التشريعية	٠,٠٣٥
٨	اقتراح القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الإجتماعية	٠,١٦٩
٩	مناقشة القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الإجتماعية مع الأجهزة الحكومية	٠,٠٣٥
١٠	مناقشة القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الإجتماعية مع الأجهزة التشريعية	٠,٠٢١
١١	تنظيم حملات لتعديل بعض القوانين	٠,٠٢١
١٢	المشاركة فى تحقيق سياسة الرعاية الإجتماعية	٠,٠٨٤
١٣	نقد أداء المؤسسات الحكومية فى تحقيق سياسة الرعاية الإجتماعية	٠,٢٠٥
١٤	المشاركة فى تقويم سياسة الرعاية الإجتماعية	٠,١٠٦

معامل التوافق ٠,٣٠٢*

** معنوية عند ٠,٠١

* معنوية عند ٠,٠٥

يبين الجدول السابق أن :

هناك علاقة طردية معنوية بين إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك وصور شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية .

ويتضح من الجدول أن طرح بدائل سياسة الرعاية الإجتماعية هو أكثر صور الشراكه تأثر بالتحالف والتشبيك **وقد يرجع ذلك إلى** أن مثل هذه التحالفات والشبكات تتيح لمنظمات المجتمع المدنى والتى تعبر عن شرائح وفئات عديدة ومتنوعة من التواصل والتحاور مما يساعد على التوصل لرؤى أكثر تكاملا وشمولا حول بدائل سياسة الرعاية الإجتماعية وهو الأمر الذى قد لا يتوافر لها فى حالة عمل كل منها منفردة .

جدول رقم (٤٣)
العلاقة بين أسباب عدم إجادة منظمات المجتمع المدنى من التحالف والتشبيك ومجالات نشاطها فى مجال الرعاية الإجتماعية

ن = ٥٠

م	أسباب عدم إجادة فن التحالف والتشبيك / مجالات النشاط	عدم الوعى بأهمية التحالفات والشبكات	انخفاض قيمة التسامح ورغبة منظمة العمل منفردة	ندرة قنوات الاتصال بين منظمات المجتمع المدنى	الدول لا تشجع إنشاء مثل هذه التحالف والشبكات	المجموع
١	الدفاع عن القضايا المجتمعية	-٠,١٥٠	-٠,١٥٧	-٠,٠٧٨	-٠,١٦٩	-٠,١١٥
٢	التأثير فى قرارات صنع سياسات الرعاية الإجتماعية	-٠,٠٥٤	-٠,٠٠٨	-٠,٠٤٤	-٠,١٠٥	-٠,١٣٠
٣	الأسرة والطفولة	-٠,٤٤٧**	-٠,٣٥٩**	-٠,٤٢٥**	-٠,٣٣٧**	-٠,٢٠٦*
٤	الشباب والترويح	-٠,٤٤١**	-٠,١٢٨**	-٠,٤٠٢**	٠,٣٤٢**	-٠,٠٢٥
٥	خدمات إسكان	-٠,١٥٠	-٠,١٥٧	-٠,٠٧٨	-٠,١٦٩	-٠,١١٢
٦	أنشطة تعليمية	-٠,١٥٠	-٠,١٥٧	-٠,٠٧٨	-٠,١٦٩	-٠,٢٣٥**
٧	مساعدات اجتماعية	-٠,٠٥٤	-٠,٠٠٨	٠,٠٤٤	-٠,١٠٥	-٠,٢٥٤**
٨	خدمات اقتصادية	-٠,٤٤٧**	-٠,١٥٩**	-٠,٤٢٥**	-٠,٣٣٧**	-٠,٣٠٢**
٩	رعاية صحية	-٠,١٥٠	-٠,١٥٧	٠,٠٧٨	-٠,١٦٩	-٠,١٠٩
١٠	أنشطة بيئية	-٠,٢٥٠*	٠,١٥٨	-٠,٠٧٨	-٠,١٦٩	-٠,١١٩

معامل التوافق ٠,٢٥٤** ** معنوية عند ٠,٠١

* معنوية عند ٠,٠٥

يوضح الجدول السابق أن :

هناك علاقة عكسية معنوية بين أسباب عدم إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك ونشاطها فى مجالات الرعاية الإجتماعية المختلفة .

وقد يرجع ذلك إلى أن توافر تلك الأسباب يحرم منظمات المجتمع المدنى من الدخول فى تحالفات وشبكات ومن ثم من الفوائد التى قد تحققها لها تلك

التحالفات والشبكات الأمر الذى ينعكس سلبيا على أنشطتها وقد اختلفت شدة العلاقة من عنصر لأخر وكانت اكثر الأنشطة من حيث التأثر السلبى بظهور أسباب عدم إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك هى (الخدمات الاقتصادية ، المساعدات الإجتماعية) **وقد يرجع ذلك إلى** أن هذه الأنشطة تحتاج موارد مالية كبيرة قد لا تستطيع منظمات المجتمع المدنى توفيرها بشكل كاف عند عملها منفردة فى حين تتيح لها التحالفات والشبكات دعم مواردها المالية من خلال حملات مشتركة لجمع التبرعات أو تنفيذ مشروعات كبيرة تدر هامش ربح أو التفاوض مع الحكومة والقطاع الخاص لتوفير دعم مناسب لتلك المنظمات.

ويتفق ذلك مع رأى (هويدا عدلى) [1] فى أن العجز فى التنسيق فيما بين منظمات المجتمع المدنى وبعضها البعض بسبب غلبة الصراع على التعاون يحرمها من تكوين جماعات ضاغطة ومؤثرة على أجهزة صنع السياسات العامة ويجعل التعامل الحكومى معها أيسر فالتعامل مع قوة مجزئة ومفتتة أفضل بكثير من التعامل مع قوة موحدة .

---

(1) هويدا عدلى : المجتمع المدنى العربى والتحول الديمقراطى ، مرجع سبق ذكره ، ص : (١٩٢).

جدول (٤٤)

العلاقة بين فوائد دخول منظمات المجتمع المدنى فى تحالفات وشبكات ومجالات نشاطها فى مجال الرعاية الإجتماعية

ن٥٠

م	فوائد دخول منظمات المجتمع المدنى فى تحالفات وشبكات / مجالات النشاط	تدعيم المنطقة وتمكينها من التفاوض مع الحكومة	تمكين المنظمة من التفاوض مع القطاع الخاص	تمكين المنظمة من التفاوض مع المنظمات الدولية	تساعد فى دعم قدرات وموارد منظمات المجتمع المدنى	تمكن من تنفيذ مشروعات ضخمة	تساعد فى نشر ودعم التجارب الرائدة	المجموع
١-	الدفاع عن القضايا المجتمعية	٠,٤٤٤**	٠,١٣٦	٠,١١٢	٠,٠٨٥	٠,٢٠٦	٠,٠١٧	٠,٢٣٣
٢	التأثير فى قرارات صنع سياسات الرعاية الإجتماعية	٠,١٠١	٠,١٣٠	٠,١٢٩	٠,٠٦٣	٠,٢٥٥	٠,١١٢	٠,٣٨٥*
٣	الأسرة والطفولة	٠,٧١٦**	٠,٢٠٢	٠,٢٠٩	٠,٢٤٣	٠,٥٠٨**	٠,٠١٦	٠,٤٩٢**
٤	الشباب والترويح	٠,٧٦٤**	٠,١٤١	٠,١٧٤	٠,١٧٨	٠,٤٨١**	٠,٠٥٢	٠,٥٠٥**
٥	خدمات إسكان	٠,٤٤٤**	٠,١٣٦	٠,١١٢	٠,٠٨٥	٠,٢٠٦	٠,٠١٧	٠,٢٣٣
٦	أنشطة تعليمية	٠,٤٤٤**	٠,١٣٦	٠,١١٢	٠,٨٥	٠,٢٠٦	٠,٠١٧	٠,٢٣٤
٧	مساعدات اجتماعية	٠,١٠١	٠,١٣٠	٠,١٢٩	-٠,٠٦٣	٠,٢٥٥	٠,١١٢	٠,٣٥٨*
٨	خدمات اقتصادية	٠,٧١٦**	٠,٢٠٢	٠,٢٠٩	٠,٢٤٣	٠,٥٠٨**	٠,٠١٦	٠,٤٩٢**
٩	رعاية صحية	٠,٤٤٤**	٠,١٣٦	٠,١١٢	٠,٠٨٥	٠,٢٠٦	٠,٠١٧	٠,٢٢٩
١٠	أنشطة بيئية	٠,٤٤٤**	٠,١٣٦	٠,١١٢	٠,٠٨٥	٠,٢٠٦	٠,٠١٧	٠,٢٣٢

معامل التوافق ٠,٤٧٧**

** معنوية عند ٠,٠١

* معنوية عند ٠,٠٥

يبين الجدول السابق أن :

هناك علاقة طردية معنوية بين فوائد دخول منظمات المجتمع المدنى فى تحالفات وشبكات ومجالات نشاطها ، وقد يؤكد ذلك على أهمية هذه التحالفات والشبكات وما تقدمه من خدمات وفوائد على زيادة قدرة منظمات المجتمع المدنى على النشاط فى مختلف مجالات الرعاية الإجتماعية، وقد اختلفت شدة العلاقة فى الأنشطة المختلفة حيث جاء فى المرتبة الأولى (الشباب والترويح) وفى المرتبة

الثانية (الأسرة والطفولة ، الخدمات الاقتصادية) وفى المرتبة الثالثة (المساعدات الإجتماعية ، التأثير فى قرارات صنع سياسات الرعاية الإجتماعية) أى أن فوائد هذه التحالفات والشبكات تنعكس أكثر على الأنشطة التى تمس قطاعا كبيرا من المجتمع ومن ثم تحتاج إلى تكاتف الجهود ودعم ومساندة كالشباب والأسرة والطفولة أو الأنشطة التى تحتاج تنفيذها إلى دعم مالى كبير وتنسيق كالخدمات الاقتصادية والمساعدات الإجتماعية حيث تتيح تلك التحالفات والشبكات لمنظمات المجتمع المدنى توفير الدعم والمساندة اللازمة لتلك الأنشطة.

ويستنبط من نتائج جدول (٣٨) ، (٣٩) ، (٤٠) ، (٤١) ، (٤٢)،(٤٣)،(٤٤) فوائد التحالفات والشبكات فى دعم موارد المنظمة وأنشطتها وتنمية قدراتها التفاوضية مع الحكومة والقطاع الخاص الأمر الذى ينعكس بالإيجاب على تزايد نشاطها فى مجالات الرعاية الإجتماعية وشراكتها فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية .

وهو ما يثبت صحة ما جاء فى الفرض الثانى للدراسة " **يساعد التحالف والتشبيك بين منظمات المجتمع المدنى فى شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية** ".

(٣) العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة.

(٣) العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة:

١- المعطيات :

جدول (٤٥) طبيعة العلاقة بين المنظمة والحكومة لدى أعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى.

ن ٢٦٤

م	طبيعة العلاقة بين المنظمة والحكومة	أحزاب ن ١٣٠						نقابات ن ١١٩						اتحاد إقليمى للجمعيات ن ١٥						المجموع ن ٢٦٤						قيمة كا٢	المعنوية
		دائماً		أحياناً		لا يحدث		دائماً		أحياناً		لا يحدث		دائماً		أحياناً		لا يحدث		دائماً		أحياناً		لا يحدث			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١	تقدم الحكومة الدعم المالى	٢١	١٦,١٥	٣٢	٢٤,٦٢	٧٧	٥٩,٢٣	٢٠	١٦,٨١	٤٤	٣٦,٩٧	٥٥	٤٦,٢٢	٥	٣٣,٣٣	٧	٤٦,٦٧	٣	٢٠	٤٦	١٧,٤	٨٣	٣١,٤	١٣٥	٥١,١	٤٥,٤	**
٢	تقدم الحكومة الدعم الفنى	١٠	٧,٦٩	٤٥	٣٤,٦٢	٧٥	٥٧,٦٩	٢٧	٢٢,٦٩	٤٥	٣٧,٨٢	٤٧	٣٩,٤٩	٤	٢٦,٦٧	٨	٥٣,٢٣	٣	٢٠	٤١	١٥,٥	٩٨	٣٧,١	١٢٥	٤٧,٣	٤١,٧	**
٣	تقوم الحكومة بالإشراف والرقابة	٣٨	٢٩,٢٣	٥٤	٤١,٥٤	٣٨	٢٩,٢٣	٥٣	٤٤,٥٤	٤٨	٤٠,٣٤	١٨	١٥,١٢	٤	٢٦,٦٧	١٠	٦٦,٦٧	١	٦,٦٦	٩٥	٣٦	١١٢	٤٢,٤	٥٧	٢١,٦	١٨	**
٤	الحكومة تتيح الفرصة لشراكة المنظمة فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية	٢٨	٢١,٥٤	٤٣	٣٣,٠٨	٥٩	٤٥,٣٨	٢٨	٢٣,٥٣	٦٤	٥٣,٧٨	٢٧	٢٢,٦٩	١٣	٨٦,٦٦	١	٦,٦٧	١	٦,٦٧	٨٩	٢٦,١	١٠٨	٤٠,٩	٨٧	٣٣	٨,٦	•

** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يوضح الجدول السابق أن :

أكثر عناصر الجدول دلالة هو (تقدم الحكومة الدعم المالى) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٤٥,٤) عند مستوى معنوية (٠,٠١) وهو ما قد يعكس اعتماد تلك المنظمات إلى حد كبير على الدعم المالى الحكومى خاصة مع انخفاض التمويل الذاتى وكثرة المحاذير والمخاوف من الدعم الخارجى لهذه المنظمات ، كما يتضح أن هناك تباين بين (الأحزاب ، النقابات ، الجمعيات) بالنسبة للدعم المالى الحكومى لها حيث يزيد الدعم المالى للجمعيات ويقل فى النقابات ويصل لأقل مستوى فى الأحزاب أى أنه يزيد مع المنظمات الأكثر مساندة للدولة فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية والأكثر بعداً فى نفس الوقت عن النشاط السياسي.

وفى المرتبة الثانية (تقدم الحكومة الدعم الفنى) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٤١,٧) عند مستوى معنوية (٠,٠١) وقد ينعكس ذلك فى صورة إمداد تلك المنظمات بما تحتاجه من موظفين أو تقديم المشورة الفنية عند حاجة منظمات المجتمع المدنى إليها، ويلاحظ أيضاً التباين بين (الأحزاب ، النقابات، الجمعيات) بالنسبة للدعم الفنى الحكومى حيث تتقدمها الجمعيات ثم النقابات ثم الأحزاب.

وفى المرتبة الثالثة (تقوم الحكومة بالإشراف والرقابة) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (١٨) عند مستوى معنوية (٠,٠١) وقد يعكس ذلك رغبة الحكومة فى أن تظل منظمات المجتمع المدنى تحت رقابتها وإشرافها بل وأحياناً وصايتها وهو ما قد يخلق توتر فى العلاقة بين الطرفين .

وفى المرتبة الرابعة (الحكومة تتيح الفرصة لشراكة المنظمة فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٨,٦) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وقد يرجع ذلك لتقلص دور الدولة فى مجال الرعاية الاجتماعية فى الفترة الأخيرة خاصة مع اتجاهها نحو سياسة الانفتاح الاقتصادى ونظام السوق ورغبتها فى أن تقوم منظمات المجتمع المدنى بالأدوار التى انسحبت منها أو تقلص نشاطها فيها وبصفة خاصة الجمعيات الأهلية حيث يتضح من الجدول أن هناك تباين واضح بينها وبين النقابات والأحزاب فيما يتعلق بإتاحة الحكومة لها فرص الشراكة فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية لصالح الجمعيات، كما قد يعكس تأخر هذا العنصر إلا أنه رغم رغبة الحكومة فى إتاحة الفرص لمنظمات المجتمع المدنى فى الشراكة فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية فما زال هناك معوقات حكومية لتلك الشراكة.

جدول (٤٦) المشكلات التى تعترض علاقة المنظمة بالحكومة لدى أعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى

م	المشكلات التى تعترض علاقة المنظمة بالحكومة	أحزاب ن ١٣٠						نقابات ن ١١٩						اتحاد إقليمى للجمعيات ن ١٥						المجموع ن ٢٦٤						قيمة كا٢	المعنوية
		دائماً		أحياناً		لا يحدث		دائماً		أحياناً		لا يحدث		دائماً		أحياناً		لا يحدث		دائماً		أحياناً		لا يحدث			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١	ألزمت الحكومة المنظمة باتباع إجراءات معقدة عند التأسيس	٥٤	٤١,٥٤	٣٦	٢٧,٦٩	٤٠	٣٠,٧٧	٤٠	٣٣,٦٢	٤٣	٣٦,١٣	٣٦	٣٠,٢٥	٣	٢٠	٨	٥٣,٣٣	٤	٢٦,٦٧	٩٧	٣٦,٧	٨٧	٣٣	٨٠	٣٠,٣	١,٦٥	–
٢	عدم تجاوب الحكومة مع متطلبات المنظمة	٧٦	٥٨,٤٧	٢٠	١٥,٣٨	٣٤	٢٦,١٥	٣٨	٣١,٩٣	٦٢	٥٢,١	١٩	١٥,٩٧	١	٦,٦٧	١١	٧٣,٣٣	٣	٢٠	١١٥	٤٣,٦	٩٣	٣٥,٢	٥٦	٢١,٢	٢٠,٢	**
٣	تدخل الحكومة فى شئون المنظمة	٤٩	٣٧,٦٩	٥٢	٤٠	٢٩	٢٢,٣١	٣٦	٣٠,٢٥	٦٤	٥٣,٧٨	١٩	١٥,٩٧	–	–	١٠	٦٦,٦٧	٥	٣٣,٣٣	٨٥	٣٢,٢	١٢٦	٤٧,٧	٥٣	٢٠,١	٣٠,٤	**
٤	مراقبة الحكومة الصارمة للتمويل	٤١	٣١,٥٤	٦٨	٥٢,٣١	٢١	١٦,١٥	٥١	٤٢,٨٦	٤٢	٣٥,٢٩	٢٦	٢١,٨٥	٤	٢٦,٦٧	٩	٦٠	٢	١٣,٣٣	٩٦	٣٦,٤	١١٩	٤٥,١	٤٩	١٨,٦	٢٨,٩	**

** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يبين الجدول السابق أن :

أكثر المشكلات التى تعترض علاقة المنظمة بالحكومة دلالة هى (تدخل الحكومة فى شئون المنظمة) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٣٠,٤) عند مستوى معنوية (٠,٠١) وهو الأمر الذى يفقد تلك المنظمات استقلاليتها **وقد يرجع** تدخل الحكومة فى شئون منظمات المجتمع المدنى إلى أن نظرة الحكومة لتلك المنظمات يشوبها نوع من الشك والريبة لذلك ترغب فى أن تظل دائماً تحت سيطرتها.

وفى المرتبة الثانية (مراقبة الحكومة الصارمة للتمويل) حيث بلغت قيمة كا^{2} المحسوبة (٢٨,٩) عند مستوى معنوية (٠,٠١) وهو الأمر الذى قد يحرم منظمات المجتمع المدنى من الكثير من مصادر التمويل خاصة الأجنبية **الأمر الذى قد يرجع** لتخوف الحكومة من استغلال بعض الجهات المانحة لتلك المنظمات المدنية المحلية فى تحقيق أهداف تتعارض مع الصالح العام.

وفى المرتبة الثالثة (عدم تجاوب الحكومة مع متطلبات المنظمة) حيث بلغت قيمة كا^{2} (٢٠,٢) عند مستوى معنوية (٠,٠١) وقد يعكس ذلك اعتماد منظمات المجتمع المدنى فى مصر على الدعم الحكومى إلى حد كبير الأمر الذى يجعلها دائماً تتطلع للمزيد من هذا الدعم رغم أن ذلك يتنافى مع الطبيعة التطوعية والتى يجب أن تتسم بها هذه المنظمات.

جدول (٤٧) طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة فى مصر من وجهة نظر الخبراء

ن ٥٠

م	طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة فى مصر	دائما		أحياناً		لا يحدث		كا٢	المعنوية
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	تقدم الحكومة الدعم المالى	٥	١٠	٣٦	٧٢	٩	١٨	٣٤,٢١	**
٢	تقدم الحكومة الدعم الفنى	٧	١٤	٢٦	٥٢	١٧	٣٤	١٠,٨٤	*
٣	تقوم الحومة بالإشراف والرقابة	٣٠	٦٠	١٧	٣٤	٣	٦	٢١,٨٨	**
٤	الحكومة تتيح الفرصة لشراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية	١٢	٢٤	٢١	٤٢	١٧	٣٤	٢,٤٤	-

** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يوضح الجدول السابق أن :

أكثر العناصر دلالة هو (تقدم الحكومة الدعم المالى) حيث بلغت قيمة كا٢ المحسوبة (٣٤,١٢) عند مستوى معنوية (٠,٠١) ومن ثم تتفق أراء الخبراء مع أعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى كما جاء فى الجدول (٤٥) من أن الحكومة تقدم الدعم المالى لمنظمات المجتمع المدنى.

بينما جاء فى المرتبة الثانية (تقوم الحكومة بالإشراف والرقابة) حيث بلغت قيمة كا٢ المحسوبة (٢١,٨٨) عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وفى المرتبة الثالثة (تقدم الحكومة الدعم الفنى) حيث بلغت قيمة كا٢ المحسوبة (١٠,٨٤) عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، فى حين جاء فى المرتبة الأخيرة (الحكومة تتيح الفرصة لشراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية) حيث كانت قيمة كا٢ المحسوبة (٢,٤٤) وغير دالة إحصائياً مما قد يعبر عن عدم إتاحة الحكومة بشكل كافى فرص شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

جدول (٤٨) مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية التى تشجع الحكومة فيها شراكة منظمات المجتمع المدنى .

ن ٥٠

م	مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية التى تشجع الحكومة فيها شراكة منظمات المجتمع المدنى	تشجع دائما		تشجع أحياناً		لا تشجع		كا٢	المعنوية
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	مرحلة وضع سياسات الرعاية الاجتماعية	٥	١٠	٢٢	٤٤	٢٣	٤٦	١٢,٢٨	**
٢	مرحلة تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية	٢٣	٤٦	٢٣	٤٦	٤	٨	١٤,٤٤	**
٣	مرحلة تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية	١٣	٢٦	١٤	٢٨	٢٣	٤٦	٣,٦٤	-

** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يبين الجدول السابق أن :

بالنسبة للمراحل التى تشجع فيها الحكومة شراكة منظمات المجتمع المدنى فقد احتلت المرتبة الأولى كأكثر المراحل دلالة (مرحلة تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية) حيث بلغت قيمة كا٢ المحسوبة (١٤,٤٤) عند مستوى معنوية (٠,٠١).

وفى المرتبة الثانية (مرحلة وضع سياسات الرعاية الاجتماعية) حيث بلغت قيمة كا٢ المحسوبة (١٢,٢٨) عند مستوى معنوية (٠,٠١)، وفى المرتبة الأخيرة مرحلة (تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية) حيث بلغت قيمة كا٢ المحسوبة (٣,٦٤) وهى غير دالة إحصائيا.

ويتضح بالتالى مما سبق أن ذلك قد يرجع إلا أن الحكومة تتطلع لأن تقوم منظمات المجتمع المدنى بدور تنفيذى لمساندتها فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية خاصة بعد تقلص نشاطها فى ذلك المجال أكثر من رغبتها فى أن تشاركها فى وضع وتقويم السياسات التى تشارك فى تحقيقها.

جدول (٤٩) المشكلات التى تواجه علاقة منظمات المجتمع المدنى بالحكومة من وجهة نظر الخبراء

ن ٥٠

م	المشكلات التى تواجه علاقة منظمات المجتمع المدنى بالحكومة	دائما		أحيانا		لا يحدث		كا٢	المعنوية
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	إجراءات معقدة عند التأسيس	٣٤	٦٨	١٣	٢٦	٣	٦	٣٠,٠٤	**
٢	عدم تجاوب الحكومة مع حاجات منظمات المجتمع المدنى	٢٤	٤٨	٢٥	٥٠	١	٢	٢٢,١٢	**
٣	تدخل الحكومة فى أنشطة وقرارات منظمات المجتمع المدنى	٢٤	٤٨	٢٢	٤٤	٤	٨	١٤,٥٦	**
٤	مراقبة الحكومة الصارمة لتمويل منظمات المجتمع المدنى	٣٦	٧٢	١١	٢٢	٣	٦	٣٣,٨٨	**

** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يوضح الجدول السابق أن:

المشكلة التى جاءت فى المرتبة الأولى كأكثر المشكلات التى تواجه علاقة منظمات المجتمع المدنى بالحكومة دلالة هى (مراقبة الحكومة الصارمة لتمويل منظمات المجتمع المدنى) حيث بلغت قيمة كا٢ المحسوبة (٣٣,٨٨) عند مستوى معنوية (٠,٠١) ومن ثم يتفق رأى الخبراء فى هذا الجدول مع رأى أعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى كما جاء فى الجدول رقم (٤٦) فى التأكيد على أولوية تلك المشكلة.

وفى المرتبة الثانية (إجراءات معقدة عند التأسيس) حيث بلغت قيمة كا٢ المحسوبة (٣٠,٠٤) عند مستوى معنوية (٠,٠١) وهو ما قد يعكس معاناة منظمات المجتمع المدنى من تعقيدات بيروقراطية حكومية عند تأسيسها .

وفى المرتبة الثالثة (عدم تجاوب الحكومة مع حاجات منظمات المجتمع المدنى) حيث بلغت قيمة كا٢ المحسوبة (٢٢,١٢) عند مستوى معنوية (٠,٠١) وفى المرتبة الرابعة (تدخل الحكومة فى أنشطة وقرارات منظمات المجتمع المدنى) حيث بلغت قيمة كا٢ المحسوبة (١٤,٥٦) عند مستوى معنوية (٠,٠١).

وتتفق معطيات هذا الجدول مع ما توصل إليه (Eduardo F. Luis) [1]. من أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى فى الدول النامية لم تصل بعد إلى الشكل التكاملى الموجود فى المجتمعات المتقدمة فلم يستطع القطاعان تنمية ميكانيزمات جيدة للتكامل بينهم بسبب العديد من المعوقات السياسية والثقافية.

1- Eduardo F. Luis, Op. Cit.

٢- الاستنتاجات :

جدول (٥٠) العلاقة بين طبيعة العلاقة بين المنظمة والحكومة ومجالات نشاط المنظمة فى مجال الرعاية الاجتماعية ن ٢٦٤

م	طبيعة العلاقة بين المنظمة والحكومة / مجالات نشاط المنظمة فى مجال الرعاية الاجتماعية	تقدم الحكومة الدعم المالى	تقدم الحكومة الدعم الفنى	تقوم الحكومة بالإشراف والرقابة	الحكومة تتيح الفرصة لشراكة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية	المجموع
١	الأسرة والطفولة	٠,١٥٧ **	٠,٢٣٧**	٠,١٥٩**	٠,١٤١*	٠,٣٠٩**
٢	الشباب والترويح	-٠,٠٧٩	٠,٠١٧	٠,٠٧٩	٠,١٣١*	٠,٠٦٤
٣	أنشطة تعليمية وتثقيفية	٠,٠٢٤	٠,١٢٠*	٠,١٢٢*	٠,١٠٢	٠,١٦٠**
٤	خدمات اقتصادية	٠,٠١٠	٠,١٢٧*	٠,١٠٣	٠,١١٢*	٠,١٥١*
٥	رعاية صحية	٠,٠٢٢	٠,٠٨٤	٠,١٥٧**	٠,١٩٥**	٠,٢١٦**
٦	أنشطة بيئية	٠,١١٧*	٠,١٠٧	٠,٠٨٩	٠,١٩١**	٠,٠٦٧

معامل التوافق ٠,١٦٣** ** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يبين الجدول السابق :

أن هناك علاقة طردية معنوية بين طبيعة العلاقة بين المنظمة والحكومة ومجالات نشاط المنظمة فى مجال الرعاية الإجتماعية فكلما كانت العلاقة إيجابية وكانت الحكومة تتقبل وتدعم المنظمة كلما انعكس ذلك إيجابياً على نشاطها فى كافة أنشطة الرعاية الاجتماعية، **حيث سيؤدى ذلك** إلى دعم موارد المنظمة وتقليل المعوقات البيروقراطية الحكومية التى يمكن أن تقابلها.

جدول (٥١) العلاقة بين طبيعة العلاقة بين المنظمة والحكومة وتزايد دور المنظمة فى العشر سنوات الأخيرة فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية

ن ٢٦٤

طبيعة العلاقة بين المنظمة والحكومة / تزايد دور المنظمة فى العشر سنوات الأخيرة فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية	تقدم الحكومة الدعم المالى	تقدم الحكومة الدعم الفنى	تقوم الحكومة بالإشراف والرقابة	الحكومة تتيح الفرصة لشراكة المنظمة فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية
تزايد دور المنظمة	٠,١٦٤**	٠,١٢٦*	-٠,٠٠٨	٠,١٦٧**

معامل ارتباط بيرسون ٠,١٨٢**

** معنوية عند ٠,٠١

* معنوية عند ٠,٠٥

يوضح الجدول :

أن هناك علاقة طردية معنوية بين طبيعة العلاقة بين المنظمة والحكومة وتزايد دورها فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية، متفقاً بذلك مع ما جاء فى الجدول السابق.

وتختلف شدة العلاقة من عنصر لأخر فقد جاء فى المرتبة الأولى (الحكومة تتيح الفرصة لشراكة المنظمة فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية) **وقد يعكس ذلك** ما يمكن أن تسببه التعقيدات الحكومية من أثر سلبى على نشاط المنظمة الأمر الذى جعل من إتاحتها الفرص لشراكة المنظمة فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية يمثل أكبر دعم حكومى للمنظمة.

وفى المرتبة الثانية (الدعم المالى) ثم (الدعم الفنى) حيث ينمى هذا الدعم موارد المنظمة.

فى حين يؤثر (الإشراف والرقابة الحكومية على المنظمة) سلباً على تزايد نشاط المنظمة الأمر الذى **قد يرجع** لقسوة تلك الرقابة وعدم مرونتها وأن كانت هذه العلاقة ضعيفة وغير معنوية.

يبين الجدول السابق :

أن هناك علاقة طردية بين طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة وصور شراكة تلك المنظمات فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وإن كانت غير دالة إحصائياً، إلا أنه بالرجوع للجدول يتبين وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى وعدة صور لشراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية **وقد يرجع ذلك إلى** أن تلك الصور هى أكثر صور الشراكة قبولاً من قبل الحكومة ومن ثم تدعمها.

وقد جاء فى المرتبة الأولى (التعبير عن حاجات ومشكلات فئات معينة) **وقد يرجع ذلك إلى** أنه كلما كانت علاقة منظمات المجتمع المدنى بالحكومة إيجابية كلما كان هناك هامش حرية أكبر يسمح لها بالتعبير عن حاجات ومشكلات الفئات التى تمثلها أو تعبر عنها منظمات المجتمع المدنى بحكم اقتراب تلك المنظمات منها ووعيها بحاجاتها ومشكلاتها الحقيقية الأمر الذى يؤدى لتعبير تلك المنظمات بصراحة ووضوح عن هذه الحاجات والمشكلات.

وفى المرتبة الثانية (المشاركة فى تقويم سياسة الرعاية الاجتماعية) على أساس اقتراب منظمات المجتمع المدنى من المواطنين ومن ثم فهى تلمس بوضوح عائد تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية عليهم والإيجابيات والسلبيات المرتبطة بذلك.

وفى المرتبة الثالثة (المشاركة فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية) وهذا يتفق مع ما جاء فى نتائج سابقة من رغبة الحكومة فى أن تشارك منظمات المجتمع المدنى بشكل فعال معها فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية خاصة بعد تقلص نشاط الدولة النسبى فى هذا المجال.

ويستنتج من نتائج جدول (٥٠)، (٥١)، (٥٢) أن العلاقة الإيجابية بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة وما يترتب عليها من صور الدعم الحكومى المختلفة لتلك المنظمات كالدعم المالى والبشرى يساعد فى زيادة نشاط المنظمة فى كافة مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وبصفة خاصة مرحلة تحقيق تلك السياسات، مما **يثبت صحة ما جاء فى الفرض الثانى للدراسة أن "تؤدى العلاقة الإيجابية بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة إلى شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية" .**

(٤) العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص .

(٤) العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص:

١- المعطيات :-

جدول (٥٣) صور مساندة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى لدى أعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى

ن ٢٦٤

م	صور مساندة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى	أحزاب ن ١٣٠						نقابات ن ١١٩						اتحاد إقليمى للجمعيات ن ١٥						المجموع ن ٢٦٤						قيمة كا٢	المعنوية
		دائماً		أحياناً		لا يحدث		دائماً		أحياناً		لا يحدث		دائماً		أحياناً		لا يحدث		دائماً		أحياناً		لا يحدث			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١	الدعم المالى للمنظمة	٧	٥,٣٨	٤٠	٣٠,٧٧	٨٣	٦٣,٨٥	١٣	١٠,٩٢	٣٩	٣٢,٧٧	٦٧	٥٦,٣١	٢	١٣,٣٣	٩	٦٠	٤	٢٦,٦٧	٢٢	٨,٣	٨٨	٣٣,٣	١٥٤	٥٨,٣	٩٩	**
٢	تقديم المشورة الفنية	٣٣	–	٣٣	٢٥,٣٨	٩٧	٧٤,٦٢	١٥	١٢,٦١	٣٠	٢٥,٢١	٧٤	٦٢,١٨	١	٦,٦٧	٣	٢٠	١١	٧٣,٣٣	١٦	٦,٠١	٦٦	٢٥	١٨٢	٦٨,٩	١٦٤,٨	**
٣	تنفيذ مشروعات مشتركة	٣٣	–	٣٣	٢٥,٣٨	٩٧	٧٤,٦٢	٨	٦,٧٢	٥١	٤٢,٨٦	٦٠	٥٠,٤٢	–	–	٢	١٣,٣٣	١٣	٨٦,٦٧	٨	٣	٨٦	٣٢,٦	١٧٠	٦٤,٤	١٤٩,٢	**
٤	مساندة قضايا تدافع عنها المنظمة	٥٢	–	٤٠	٧٨	٦٠	١٤,٢٩	١٧	٣٤,٤٥	٤١	٦١	٥١,٢٦	–	–	٨	٥٣,٣٣	٧	٤٦,٦٧	١٧	٦,٤	١٠١	٣٨,٣	١٤٦	٥٥,٣	٩٧,٤	**	
٥	إعداد دورات تدريبية للعاملين بالمنظمة	٧	٥,٣٨	١٤	١٠,٧٧	١٠٩	٨٣,٨٥	٧	٥,٨٨	٣٧	٣١,٠٩	٧٥	٦٣,٠٣	٢	١٣,٣٣	–	–	١٣	٨٦,٦٧	١٦	٦,١	٥١	١٩,٣	١٩٧	٧٤,٦	٢٠٩,٥	**
٦	إمـــداد المنظمـــــة بالخبراء عند الحاجة	٣٩	–	٣٠	٩١	٧٠	١١,٧٦	١٤	٢٤,٣٧	٢٩	٧٦	٦٣,٨٧	١	٦,٦٧	٢	١٣,٣٣	١٢	٨٠	١٥	٥,٧	٧٠	٢٦,٥	١٧٩	٦٧,٨	١٥٨.٣	**	

** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يوضح الجدول السابق أن :

كافة صور مساندة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى جاءت بنسب منخفضة وهو ما يعكس انخفاض حجم الدعم والمساندة التى يقدمها القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى **وقد يرجع ذلك** لعدم ثقة القطاع الخاص فى بعض منظمات المجتمع المدنى من ناحية ومن ناحية أخرى لعدم اهتمام القطاع الخاص بهذه الأنشطة غير الربحية ومن ناحية ثالثة قد لا توجد حوافز كافية تشجع القطاع الخاص على مساندة القطاع المدنى.

وقد جاءت صور مساندة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى مرتبة تنازلياً وفق الترتيب التالى (إعداد دورات تدريبية للعاملين بالمنظمة، تقديم المشورة الفنية، إمداد المنظمة بالخبراء عند الحاجة، تنفيذ مشروعات مشتركة، الدعم المالى للمنظمة، مساندة قضايا تدافع عنها المنظمة) ويعكس ذلك أولوية المساعدة الفنية سواء كانت فى صورة دورات تدريبية للعاملين بمنظمات المجتمع المدنى أو تقديم المشورة الفنية أو إمداد منظمات المجتمع المدنى بالخبراء **وقد يرجع ذلك** لتوافر كوادر وخبرات فنية ذو خبرة عالية فى تخطيط وتنفيذ وتقويم المشروعات فى القطاع الخاص الأمر الذى قد يجعل منظمات المجتمع المدنى تلجأ إليها لاكتساب الخبرة فى هذه المجالات.

جدول (٥٤) صور مساندة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى من وجه نظر الخبراء

(ن ٥٠)

م	صور مساندة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى	دائما		أحياناً		لا يحدث		كا٢	المعنوية
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	الدعم المالى	١١	٢٢	٢٧	٥٤	١٢	٢٤	٩,٦٤	**
٢	تقديم المشورة الفنية	٦	١٢	٢٧	٥٤	١٧	٣٤	١٣،٢٤	**
٣	تنفيذ مشروعات مشتركة	٥	١٠	٢٨	٥٦	١٧	٣٤	١٥,٨٨	**
٤	مساندة قضايا تدافع عنها منظمات المجتمع المدنى	١٢	٢٤	٣٠	٦٠	٨	١٦	١٦,٤٨	**
٥	إعداد دورات تدريبية للعاملين بمنظمات المجتمع المدنى	٤	٨	٢٤	٤٨	١٠	٢٠	١٠,٧٢	**
٦	إمداد منظمات المجتمع المدنى بالخبراء عند الحاجة	٤	٨	٢٩	٥٨	١٧	٣٤	١٨,٧٦	**

** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يبين الجدول السابق :

كافة صور مساندة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى جاءت بنسب منخفضة متوافقاً فى ذلك مع ما جاء فى الجدول السابق وهذا يؤكد التطابق بين وجهة نظر كل من خبراء المجتمع المدنى وأعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى بمحافظة الشرقية على وجود قصور فى دعم القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى.

وقد جاءت صور مساندة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى مرتبة تنازلياً وفقاً لما يلى (إمداد منظمات المجتمع المدنى بالخبراء عند الحاجة، مساندة قضايا تدافع عنها منظمات المجتمع المدنى، تنفيذ مشروعات مشتركة، تقديم المشورة الفنية، إعداد دورات تدريبية للعاملين بمنظمات المجتمع المدنى، الدعم المالى) ويلاحظ أيضاً تأخر الدعم المالى كما جاء فى الجدول السابق.

وتتفق معطيات هذا الجدول مع ما توصل إليه (عبد الله الخطيب) [١] من أن حجم مشاركة القطاع الخاص فى تمويل مشروعات منظمات المجتمع المدنى فى بعض الدول العربية ومن بينها مصر محدود وهو ما يؤثر سلباً على الموارد المالية المتاحة لتلك المنظمات.

---

(١) عبد الله الخطيب وآخرون، مرجع سبق ذكره.

٢ - الاستنتاجات :-

جدول (٥٥) العلاقة بين صور مساندة القطاع الخاص للمنظمة ومجالات نشاطها فى مجال الرعاية الاجتماعية.

ن ٢٦٤

م	صورة مساندة القطاع الخاص للمنظمة / مجالات نشاط المنظمة فى مجال الرعاية الاجتماعية	الدعم المالى للمنظمة	تقديم المشورة الفنية	تنفيذ مشروعات مشتركة	مساندة قضايا تدافع عنها المنظمة	إعداد دورات تدريبية للعاملين بالمنظمة	إمداد المنظمة بالخبراء عند الحاجة	المجموع
١	الأسرة والطفولة	٠,٠٧٥	٠,١٤٥*	٠,١٤٩**	٠,١٠٢	٠,١٥٧**	٠,١٠٦	٠,٢١٥**
٢	الشباب والترويح	٠,٠١٠	-٠,٠٠٤	٠,٠٦٣	٠,٠٠٢	٠,٠٦٢	-٠,٠٣٥	٠,٠٤٠
٣	أنشطة تعليمية وتثقيفية	٠,٠٩٥	٠,٠٨٠	٠,١٥٥**	٠,٠٨٦	٠,١٢٤*	٠,٠٤٣	٠,١٦٤**
٤	خدمات اقتصادية	٠,٠٦٣	٠,١٠٣	٠,٢٢٣**	٠,٠٥٩	٠,١٤٦*	٠.٠٥٠	٠,١٧٢**
٥	رعاية صحية	-٠,٠٢٨	٠,٠٢٢	٠,٠٤٩	-٠,٠٢٥	٠,٠٣٢	-٠,٠٦٣	٠,٠١٥
٦	أنشطة بيئية	٠,٠٧٦	٠,٠٥٩	٠,١٢٣*	-٠,٠٢	٠,٠٩٨	٠,٠٢٧	٠,٠٩٠

معامل ارتباط بيرسون ٠,١٠٥* ** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يوضح الجدول السابق أن:

هناك علاقة طردية معنوية بين صور مساندة القطاع الخاص للمنظمة ونشاطها فى مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة **وقد يرجع ذلك إلى** أن ما يقدمه القطاع الخاص من دعم مالى وفنى وغيرها من صور الدعم لمنظمات المجتمع المدنى تؤدى إلى تنمية موارد تلك المنظمات وتمكينها بالتالى من أداء أنشطتها بشكل أفضل بل والتوسع فى تلك الأنشطة.

وقد اختلفت هذه العلاقة فى شدتها من مجال لأخر من مجالات الرعاية الاجتماعية فقد جاء فى المرتبة الأولى (مجال الأسرة والطفولة) وهو ما **قد يرجع ذلك إلى** أن القطاع الخاص يساند هذا النوع من النشاط وعياً منه بما تمثله قضية تنظيم الأسرة والعناية بصحة الأم والطفل من أهمية قوية لمجتمعنا.

وفى المرتبة الثانية (الخدمات الاقتصادية) **وقد يرجع ذلك** لاحتياج مثل هذا النوع من الخدمات إلى موارد مادية كبيرة وبالتالى كلما قام القطاع الخاص بتقديم الدعم المالى لمنظمات المجتمع المدنى كلما كانت أكثر قدرة على تقديم تلك الخدمات.

وفى المرتبة الثالثة الأنشطة التعليمية والتثقيفية) **وقد يرجع ذلك** لأهمية هذه الخدمة للقطاع الخاص حيث تساعد فى إمداده بالعناصر البشرية المثقفة والمعدة لسوق العمل مما جعله يدعم هذا النوع من النشاط.

جدول (٥٦) العلاقة بين صور مساندة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى وصور شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية

ن ٥٠

م	صورة مساندة القطاع الخاص / صور شراكة منظمات المجتمع المدنى	الدعم المالى	تقديم المشورة الفنية	تنفيذ مشروعات مشتركة	مساندة قضايا تدافع عنها منظمات المجتمع المدنى	إعداد دورات تدريبية للعاملين بمنظمات المجتمع المدنى	إمداد منظمات المجتمع المدنى بالخبراء عند الحاجة	المجموع
١	التعبير عن حاجات ومشكلات فئات معينة	٠,٠٢٨	٠,١٢٨	٠,٢٩٣*	٠,٠٣٦	٠,١٧٤	٠,١٧١	٠,١٧٤
٢	التعبير عن الحاجات والمشكلات المجتمعية	٠,١٠٩	٠,١٧٣	٠,١٨٧	٠,٠٩٩	٠,٢٥٢	٠,٣٠٨*	٠,٢٥٢
٣	إثارة القضايا العامة وتوعية الرأى العام بها	٠,٢١٠	٠,٠٨٩	٠,٢٢٣	٠,٢٩١*	٠,٣٧٣**	٠,٣٦٤**	٠,٣٧٣**
٤	المشاركة فى اقتراح أهداف سياسة الرعاية الاجتماعية	٠,١٠٩	٠,١٦٣-	٠,١٦٧	٠,١٩٩	٠,٣٥٢*	٠,٣١٨*	٠,٢٥٢
٥	طرح بدائل سياسة الرعاية الاجتماعية	٠,٠١٤	٠.٢١٢	٠,٠٦٩	٠,١٥٧	٠,٢٨٨*	٠,٠٧٠	٠,٢٨٨*
٦	مناقشة بدائل سياسة الرعاية الاجتماعية مع الأجهزة الحكومية	٠,٢٣٠	٠,٢٥١	٠,١٤٨	٠,١٥٦	٠,٠٧٤	٠,٠٣٧-	٠,٠٧٤
٧	مناقشة بدائل سياسة الرعاية الاجتماعية مع الأجهزة التشريعية	٠,٢١٠	٠,٠٨٩	٠,٢٢٣	٠,٢٩١*	٠,٣٧٣**	٠,٣٦٤**	٠,٣٧٦**
٨	اقتراح القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الاجتماعية	٠,١٩٣	٠,٢٤٨	٠,١١٠	٠,١٥٠	٠,٣٣٣*	٠,١١٦	٠,٣٣٣*
٩	مناقشة القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الاجتماعية مع الأجهزة الحكومية	٠,٢١٠	٠,٠٨٩	٠,٢٢٣	٠,٢٩١*	٠,٣٧٣**	٠,٣٦٤**	٠,٣٨٣**
١٠	مناقشة القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الاجتماعية مع الأجهزة التشريعية	٠,٠٩٠	٠,٢١٠	٠,٢٦٦	٠,٢٩٩*	٠,٢٦٥	٠,٠٣٥	٠,٢٦٥
١١	تنظيم حملات لتعديل بعض القوانين	٠,٠٩٠	٠,٢١٠	٠,٢٦٦	٠,٢٩٩*	٠,٢٦٥	٠,٠٣٥	٠,٢٥٦
١٢	المشاركة فى تحقيق سياسة الرعاية الاجتماعية	٠,٠٧٢	٠,٠٧١	٠,٢٦٠	٠,٠٩٣	٠,١٧٢	٠,١٤٢	٠,١٧٢
١٣	نقد أداء المؤسسات الحكومية فى تحقيق سياسة الرعاية الاجتماعية	٠,٠٣١	٠,٠٥٠	٠,٠٧٦	٠,٠٥١	٠,٠٨٩	٠,٢٦٠	٠,٠٨٩
١٤	المشاركة فى تقويم سياسة الرعاية الاجتماعية	٠,٠٨٦	٠,٠٧٧	٠,٢٩٣*	٠,٢٣٩	٠,٠٧٩	٠,٠٧٦	٠,٠٧٩

معامل أرتباط بيرسون ٠,٣٧٢**

** معنوية عند ٠,٠١

* معنوية عند ٠,٠٥

يبين الجدول السابق أن:

هناك علاقة طردية قوية بين صور مساندة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى وصور شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وتختلف هذه العلاقة فى شدتها من عنصر لأخر وتتقدم تلك العلاقة من حيث قوتها الأنشطة المرتبطة بالتأثير على عملية وضع سياسات الرعاية الاجتماعية مثل (مناقشة القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الاجتماعية مع الأجهزة الحكومية، مناقشة بدائل سياسة الرعاية الاجتماعية مع الأجهزة التشريعية، إثارة القضايا العامة وتوعية الرأى العام بها، اقتراح القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الاجتماعية) **لما قد يعكسه ذلك** التساند من تحالف أو اتفاق بين القطاعين المدنى والخاص الأمر الذى يزيد من القدرة التفاوضية للقطاع المدنى أمام الحكومة عند وضع سياسات الرعاية الاجتماعية.

فى حين تقل هذه العلاقة فى قوتها فى أنشطة تحقيق وتقويم سياسات الرعاية الاجتماعية مثل (المشاركة فى تحقيق سياسة الرعاية الاجتماعية) **وقد يرجع ذلك** لمحدودية الدعم المالى والفنى الذى يقدمه القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى فى مصر وعدم اعتمادها بشكل أساسى عليه ومن ثم يعد تأثيره على منظمات المجتمع المدنى عند قيامها بالمشاركة فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية قليل نسبياً.

ويستنبط من نتائج جدول (٥٥)، (٥٦) أن مساندة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى تنعكس بالإيجاب على أنشطتها وشراكتها فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، **مما يثبت صحة ما جاء فى الفرض الثانى للدراسة من أن : " تساعد العلاقة الإيجابية بين منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية".**

خامساً : معوقات شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية .

خامساً : معوقات شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعايـــة الاجتماعية:

١- المعطيات :

جدول (٥٧) معوقات شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر.

(ن٥٠)

م	معوقات شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية	ك	%
١	ضيق هامش الديمقراطية المتاح	٤٤	٨٨
٢	ضعف الدعم الحكومى لمنظمات المجتمع المدنى	٤٥	٩٠
٣	ضعف الدعم المالى من قبل القطاع الخـاص لمنظمـات المجتمع المدنى	٣٩	٧٨
٤	قصور الدعم المالى الذاتى لمنظمات المجتمع المدنى	٣٦	٧٢
٥	انخفاض قيمة العمل التطوعى	٤٠	٨٠
٦	ضعف التنسيق والتشبيك بين منظمات المجتمع المدنى	٤٤	٨٨

يوضح الجدول السابق أن :

هناك معوقات عديدة تحول دون شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، ولكن تلك المعوقات اختلفت فى ترتيبها فقد جـاء فى المرتبة الأولى (ضعف الدعم الحكومى لمنظمات المجتمع المدنـى) بنسـبة (٩٠%) مما يوضح أن منظمات المجتمع المدنى فى مصر مازالت تعتمد إلـى حد كبير على الدعم الحكومى والذى يؤثر انخفاضه سلباً على نشاطها.

وفى المرتبة الثانية (ضيق هامش الديمقراطية، ضعف التنسيق والتشـبيك بين منظمات المجتمع المدنى) بنسبة (٨٨%) حيث يؤدى ضيق هامش الحريـة إلى عدم إتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدنى للمشاركة بشكل مناسب فـى وضع سياسات الرعاية الاجتماعية **وقد يرجع ذلك إلى** رغبة الحكومة فـى أن ينصب نشاط تلك المنظمات على مسـاندتها فـى تحقيـق سياسـات الرعايـة الاجتماعية أكثر من وضعها، كما أن ضعف التنسيق والتشبيك بيـن منظمـات المجتمع المدنى يضعف من قدرتها على تنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية ومـن قدراتها التفاوضية مع القطاعات الأخرى.

وفى المرتبة الثالثة (انخفاض قيمة العمل التطوعى) بنسبة (٨٠%) وهـو ما ينعكس سلباً على موارد منظمات المجتمع المدنى المادية والبشرية **وقد يرجع** انخفاض قيمة العمل التطوعى للظروف الاقتصادية والتـى تجعـل الكثـيرين يفضلون العمل بأجر لتغطية تكاليف الحياة المرتفعة كمـا أن ذلـك يقلـل مـن مساهماتهم المالية فى دعم تلك المنظمات.

جدول (٥٨) المعوقات الاقتصادية لشراكة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية

ن ٢٦٤

م	المعوقات الاقتصادية لشراكة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية	أحزاب ن ١٣٠		نقابات ن ١١٩		اتحاد إقليمى للجمعيات ن ١٥		المجموع ن ٢٦٤	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	ضعف الدعم المالى الحكومى لمنظمات المجتمع المدنى	١١٥	٨٨,٥	١١١	٩٣,٣	١٥	١٠٠	٢٤١	٩١,٣
٢	الأعباء المالية المفروض على قطاع المجتمع المدنى (كالرسوم والجمارك)	١٠٣	٧٩,٢	٨٨	٧٣,٩	–	–	١٩١	٧٢,٣
٣	ضعف الدعم المالى من قبل القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى	١١٢	٨٦,٢	١٠٣	٨٦,٦	١١	٧٣,٣	٢٢٦	٨٥,٦
٤	صعوبة تدبير التمويل اللازم لمشروعات هذا القطاع	١١٨	٩٠,٨	١٠٢	٨٥,٧	١١	٧٣,٣	٢٣١	٨٧,٥
٥	عدم انتظام اشتراكات الأعضاء فى منظمات المجتمع المدنى	١١٤	٨٧,٧	١٠٣	٨٦,٦	١٤	٩٣,٣	٢٣١	٨٧,٥
٦	الفساد المالى فى بعض منظمات المجتمع المدنى	٨٠	٦١,٥	٩٠	٧٥,٦	–	–	١٧٠	٦٤,٤

يبين الجدول أن :

المعوق الاقتصادى الذى احتل المرتبة الأولى هو (ضعف الدعم المالى الحكومى لمنظمات المجتمع المدنى) بنسبة (٩١,٣%) وبذلك يتفق أراء أعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى فى هذا الجدول مع أراء الخبراء فى الجدول السابق من حيث الاتفاق حول أهمية هذا المعوق مما يؤكد على أن منظمات المجتمع المدنى فى مصر تعتمد على الدعم الحكومى إلى حد كبير وهو ما قد يؤثر سلباً على استقلاليتها **وقد يرجع** انخفاض الدعم الحكومى لمنظمات المجتمع المدنى إلى أن الحكومة مازالت تفضل أن تنفق المخصصات المالية الحكومية للرعاية الاجتماعية على مشروعات وبرامج تنفذها بنفسها لوجود نوع من عدم الثقة بين القطاعين الحكومى والمدنى.

وفى المرتبة الثانية (صعوبة تدبير التمويل اللازم لمشروعات القطاع المدنى، عدم انتظام اشتراكات الأعضاء فى منظمات المجتمع المدنى) بنسبة (٨٧,٥%) الأمر الذى قد يعكس ضعف قدرة منظمات المجتمع المدنى على تدبير التمويل الذاتى لمشروعاتها سواء من حصيلة الاشتراكات والتبرعات أو من تنفيذ مشروعات وبرامج تقدم هامش ربح والذى **قد يرجع** لعدم التغطية الإعلامية الكافية لأنشطة منظمات المجتمع المدنى مما يزيد من الإقبال على التبرع لصالحها كما قد يرجع لعدم توافر العنصر البشرى فى منظمات المجتمع المدنى الذى تتوافر فيه مهارات تنمية الموارد الذاتية للمنظمة بشكل كاف ومؤثر.

جدول (٥٩) المعوقات الاجتماعية لشراكة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية.

ن ٢٦٤

م	المعوقات الاجتماعية لشراكة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية	أحزاب ن١٣٠		نقابات ن١١٩		اتحاد إقليمى للجمعيات ن١٥		المجموع ن٢٦٤	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	ميل المواطنين للاعتماد على الحكومة وعزوفهم عن المشاركة فى العمل المدنى	١٠٩	٨٣,٨	١٠٠	٨٤	١١	٧٣,٣	٢٢٠	٨٣,٣
٢	غياب الوعى المدنى فى المجتمع	١٢٤	٩٥,٤	١٠٣	٨٦,٦	١٤	٩٣,٣	٢٤١	٩١,٣
٣	انخفاض مشاركة المرأة فى جهود منظمات المجتمع المدنى	١١١	٨٥,٤	٨٥	٧١,٤	٩	٦٠	٢٠٥	٧٧,٧
٤	غلبة الانتماءات العائلية والقبلية	٩٥	٧٣,١	٨٣	٦٩,٧	١	٦,٧	١٧٩	٦٧,٨
٥	عدم الثقة فى القائمين على العمل المدنى	١١٠	٨٤,٦	٨٣	٦٩,٧	–	–	١٩٣	٧٣,١
٦	عدم الوعى بالوظيفة الاجتماعية للدين	٧٣	٥٦,٢	٩٧	٨١,٥	١	٦,٧	١٧١	٦٤,٨

يوضح الجدول السابق أن:

المعوق الاجتماعى الذى احتل المرتبة الأولى هو (غياب الوعى المدنى فى المجتمع) بنسبة (٩١,٣%) وهو الأمر الذى ينعكس سلباً على انضمام المواطنين لعضوية تلك المنظمات ومساندتهم لها بالجهد والمال **وقد يرجع ذلك** لمحدودية البرامج التى توجهها تلك المنظمات لتنمية عناصر الثقافة المدنية فى المجتمع وكذلك التى تعلن فيها عن أنشطتها مما يتطلب من تلك المنظمات الاهتمام بهذا النشاط.

وفى المرتبة الثانية (ميل المواطنين للاعتماد على الحكومة وعزوفهم عن المشاركة فى العمل المدنى) بنسبة (٨٣,٣%) **وقد يرجع ذلك إلى** عدم التخلص من فكرة أن الرعاية الاجتماعية مسئولية الحكومة وهى تلك الفكرة التى ترجع لعقود سابقة كانت الحكومة فيها تتبنى التوجه الاشتراكى الذى يتضمن تلك الفكرة.

وفى المرتبة الثالثة (انخفاض مشاركة المرأة فى جهود منظمات المجتمع المدنى) بنسبة (٧٧,٧%) وهو ما يؤثر سلباً على الموارد البشرية المتاحة لهذا القطاع، **وقد يرجع ذلك إلى** انشغال المرأة بأعمال المنزل إضافة لوظيفتها خاصة مع اتساع نطاق عمل المرأة مما يقلل من هامش الوقت المتاح لديها للمشاركة فى جهود منظمات المجتمع المدنى.

جدول (٦٠) المعوقات التشريعية والإدارية لشراكة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية .

ن ٢٦٤

م	المعوقات التشريعية والإدارية لشراكة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية	أحزاب ن ١٣٠		نقابات ن ١١٩		اتحاد إقليمى للجمعيات ن ١٥		المجموع ن ٢٦٤	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	تعدد صور الرقابة الإدارية على منظمات المجتمع المدنى	١٢٤	٩٥,٤	٩٨	٨٢,٤	٥	٣٣,٣٣	٢٢٧	٨٦
٢	النصوص التشريعية المقيدة لنشاط منظمات المجتمع المدنى	١٢٠	٩٢,٣	١٠٠	٨٤	٩	٦٠	٢٢٩	٨٦,٧
٣	استمرار قيادات منظمات المجتمع المدنى فى مجلس الإدارة لفترة طويلة وعدم دوران السلطة	٨٩	٦٨,٥	١٠٥	٨٨,٢	١	٦,٧	١٩٥	٧٣,٩
٤	الفساد الإدارى داخل بعض منظمات المجتمع المدنى	٧٥	٥٧,٧	٨٣	٦٩,٧	٢	١٣,١٣	١٦٠	٦٠,٦
٥	ضعف الروابط بين منظمات المجتمع المدنى والقواعد الشعبية	١٠٢	٧٨,٥	٩٨	٨٢,٤	١٣	٨٦,٧	٢١٣	٨٠,٧
٦	عدم استقرار تشريعات العمل المدنى	١١٣	٨٦,٩	٩٨	٨٢,٤	٣	٢٠	٢١٤	٨١,١

يبين الجدول السابق أن:

بالنسبة للمعوقات التشريعية والإدارية فقد جاء فى المرتبة الأولى (النصوص التشريعية المقيدة لنشاط منظمات المجتمع المدنى) بنسبة (٨٦,٧%) والتى قد تفقده المرونة والحرية فى النشاط وتعرقل عمله **وقد يرجع** وجود تلك التشريعات إلى رغبة الحكومة فى أن تظل منظمات المجتمع المدنى تحت وصايتها وهذا قد يرجع إلى أن الحكومة رغم رغبتها المعلنة فى تنشيط ودعم المجتمع المدنى ليشاركها فى تحمل أعباء الرعاية الاجتماعية إلا أنها قد تكون مازالت تنظر إليه بنظرة الندية وعدم الثقة الأمر الذى يجعلها تهتم بمراقبته.

وفى المرتبة الثانية (تعدد صور الرقابة الإدارية على منظمات المجتمع المدنى) بنسبة (٨٦%) الأمر الذى يعرقل أنشطة منظمات المجتمع المدنى وهو ما يؤكد ما جاء فى تفسير المعوق الأول من رغبة الحكومة فى أن تظل تحت وصايتها.

وفى المرتبة الثالثة (عدم استقرار تشريعات العمل المدنى) بنسبة (٨١,١%) الأمر الذى يجعل أعضاء منظمات المجتمع المدنى قد لا يدركون بعض الأحكام القانونية المتعلقة بمنظماتهم ، **ويرجع** عدم استقرار تشريعات العمل المدنى إلى الجهود التفاوضية المستمرة بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة فى محاولة مستمرة من جانب المجتمع المدنى لتقليص المعوقات التشريعية لنشاطه خاصة المتعلقة بالمراقبة الحكومية الصارمة والتى تقابلها استجابة حكومية بطيئة ومترددة.

٢- الاستنتاجات :-

جدول (٦١) العلاقة بين معوقات شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ومدة العضوية بتلك المنظمات . ن ٥٠

م	معوقات الشراكة / مدة العضوية بمنظمة المجتمع المدنى	عدم وجود استراتيجية واضحة لدى الحكومة حول دور منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية	ضيق هامش الديمقراطية	هيمنة الحكومة على عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية	انخفاض قيمة العمل التطوعى	ضعف التنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدنى	محدودية التمويل المتاح لمنظمات المجتمع المدنى	المجموع
١-	أقل من ٥ سنوات	٠,٠٠١-	٠,٠٠١-	٠,٠٠٧-	٠,٠٠٦-	٠,٠٠٤-	٠,٠٣٠	٠,١٢١-
٢-	٥ -	٠,٠٦٠-	٠,٠٦٠-	٠,٠٦٠	٠,٠٦٠	٠,٠٦٠	٠,٠٦٠	٠,٠٦٠-
٣-	١٠-	٠,٠٥١-	٠,٠٥١-	٠,٠٥٣-	٠,٠٥٦-	٠,٠٥١-	٠,٠٥١-	٠,٠٥١-
٤-	١٥-	٠,٠٥٢	٠,٠٥٢	٠,٤٠٨	٠,٤٠٨	٠,٤٠٨	٠,٤٠٨	٠,١٣٣-
٥-	٢٠-	٠,٤١١	٠,٤١٦-	٠,٠٥٢	٠,٤١٦-	٠,٧٤٥-**	٠,٦٢٩-*	٠,٠٥١
٦-	٢٥-	٠,٠٩٢	٠,٤١١	٠,٥٤٤	٠,٠٨٦	٠,٤١١	٠,٢٧٢	٠,١٣٣
٧-	٣٠ فاكثر	٠,٠٩٠	٠,٠٩٢	٠,١٤٠	٠,٠٩٢	٠,٠٩٣	٠,٠٩٢	٠,٠٩٠
٨-	ليس عضوا	٠,٢٥٤-	٠,٢٥٣-	٠,٢٤٣-	٠,٢٣٢-	٠,١٣٠-	٠,٠١٠-	٠,١٢٥-

معامل التوافق ٠,١١٥- ** معنوية عند ٠,٠١ * معنوية عند ٠,٠٥

يوضح الجدول السابق أن:

هناك علاقة عكسية غير دالة إحصائياً بين مدة العضوية بمنظمة المجتمع المدنى ومعوقات شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ، **وقد يرجع ذلك إلى** أنه كلما طالت مدة عضوية الأعضاء بالمنظمة كلما كانوا أكثر خبرة بالعمل المدنى ومن ثم أكثر قدرة على التغلب على ما تواجهه منظماتهم من صعوبات ، وإن كانت تلك العلاقة ليست قوية.

جدول (٦٢) العلاقة بين معوقات شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ومدة العضوية بمجلس إدارتها. ن ٥٠

م	معوقات الشراكة / مدة العضوية بمجلس الإدارة	عدم وجود استراتيجية واضحة لدى الحكومة حول دور منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية	ضيق هامش الديمقراطية	هيمنة الحكومة على عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية	انخفاض قيمة العمل التطوعى	ضعف التنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدنى	محدودية التمويل المتاح لمنظمات المجتمع المدنى	المجموع
١-	أقل من ٥ سنوات	-٠,٣١٤	-٠,١٣٠	-٠,٠٩٩	-٠,٣٤٧	-٠,١٥٧	-٠,١٥٧	-٠,١٢٤
٢-	٥ -	-٠,٤١١	-٠,٤١١	-٠,٥٤٤	-٠,٠٨٦	-٠,٢٢٧	-٠,٢٧٢	-٠,١٨٩
٣-	١٠-	-٠,٠٤٨	-٠,٠٤٨	-٠,٢٢٧	٠,٢٠٦	٠,٢٢٥	٠,١٠٣	-٠,١٣٩
٤-	١٥-	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	-٠,٠٩٠	٠,٠٥٢	-٠,٠٣٠	-٠,٠٤٣	-٠,٠٥١
٥-	٢٠ - ٢٥	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	-٠,٠٦٥	-٠,٠٦٥	٠,١٠٠	-٠,٠٤٨	-٠,٠٤١
٦-	ليس عضواً	٠,٠٠٠	-٠,٠٠٢	-٠,٠٠٣	-٠,٠٠٦	-٠,١٠١	-٠,٠٩٠	-٠,٠٣٥

معامل التوافق -٠,١١٣

يوضح الجدول السابق أن:

هناك علاقة عكسية غير دالة إحصائياً بين مدة العضوية بمجلس الإدارة ومعوقات الشراكة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ، كما يتضح من الجدول أن كافة العلاقات الارتباطية به غير دالة إحصائياً مما قد يعبر عن ضعف العلاقة بين مدة العضوية بمجلس الإدارة ومعوقات الشراكة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

سادساً : سبل تفعيل شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية .

سادساً : سبل تفعيل شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعايةّ الاجتماعيةّ :-

جدول (٦٣) مقترحات تفعيل شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر .

ن ٥٠

م	مقترحات تفعيل شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية	ك	%
١-	اتساع نطاق الديمقراطية وشراكه منظمات المجتمع المدنى	٤٥	٩٠
٢-	زيادة الدعم الحكومى المالى والفنى	٤٣	٨٦
٣-	زيادة دعم القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى	٤٤	٨٨
٤-	العمل على زيادة قيمة الدعم المالى الذاتى فى منظمات المجتمع المدنى	٤٣	٨٦
٥-	نشر قيم الثقافة المدنية	٤٧	٩٤
٦-	الاهتمام بالتنسيق بين منظمات المجتمع المدنى	٤٤	٨٨
٧-	توسيع نطاق التشبيك والتحالف بين منظمات المجتمع المدنى	٤٨	٩٦

يوضح الجدول السابق أن:

جاء فى المرتبة الأولى (توسيع نطاق التشبيك والتحالف بين منظمات المجتمع المدنى) بنسبة (٩٦%) لما قد يحققه ذلك من دعم لقدراتها التفاوضية مع القطاعات الأخرى من ناحية ومن ناحية أخرى زيادة قدرتها على تنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية كما توفره التحالفات والشبكات من دعم لموارد المنظمة وتكامل بين أنشطة منظمات المجتمع المدنى ، **وقد يرجع** تقدم هذا الاقتراح لعدم إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك رغم أهميته كما جاء فى نتائج سابقة مما يجعل جهودها متناثرة وقدراتها التفاوضية ضعيفة.

وفى المرتبة الثانية (نشر قيم الثقافة المدنية) بنسبة (٩٤%) الأمر الذى من شأنه تحقيق دعم شعبي لمنظمات المجتمع المدنى قائم على الوعى بأهمية ورسالة تلك المنظمات.

وفى المرتبة الثالثة (اتساع نطاق الديمقراطية وشراكه منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية) بنسبة (٩٠%) الأمر الذى من شأنه أن يوجد قنوات للاتصال والتحاور بين القطاعين الحكومى والمدنى على أساس من الثقة والتكامل.

جدول (٦٤) مقترحات تفعيل شراكة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية . ن ٢٦٤

م	مقترحات تفعيل شراكة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية	أحزاب ن ١٣٠		نقابات ن ١١٩		اتحاد إقليمى للجمعيات ن ١٥		المجموع ن ٢٦٤	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١-	تخفيف رقابة الحكومة على القطاع المدنى وزيادة استقلاليته	١٢٩	٩٩,٢	١٠٦	٨٩,١	٥	٣٣,٣٣	٢٤٠	٩٠,٩
٢-	تدعيم المناخ الديمقراطى السائد بما يعود بالإيجاب على المشاركة المدنية	١٣٠	١٠٠	١٠٣	٨٦,٦	-	-	٢٣٣	٨٨,٣
٣-	أن تكون هناك استراتيجية حكومية واضحة حول دور القطاع المدنى	١٢٧	٩٧,٧	١١٤	٩٥,٨	١٥	١٠٠	٢٥٦	٩٧
٤-	تعديل تشريعات المجتمع المدنى وتطويرها بما يعطيه قدر أكبر من الاستقلالية والشراكة	١٣٠	١٠٠	١٠٠	٨٤	٨	٥٣,٣٣	٢٣٨	٩٠,٢
٥-	الدعم المالى والفنى الحكومى لمنظمات المجتمع المدنى	١٢٦	٩٦,٩	١١٥	٩٦,٦	١٤	٩٣.٣	٢٥٥	٩٦,٦
٦-	تخفيف الأعباء المالية التى يتحملها القطاع المدنى (كالرسوم والجمارك)	١٢٣	٩٤,٦	٩٩	٨٣,٢	١	٦,٧	٢٢٣	٨٤,٥
٧-	التنسيق والتعاون الأفقى والرأسي بين منظمات المجتمع المدنى	١٢٤	٩٥,٤	١٠٦	٨٩,١	١٣	٨٦,٧	٢٤٣	٩٢
٨-	ضرورة وجود شبكة قومية لمنظمات المجتمع المدنى لدعمها وتنمية قدرتها التفاوضية	١٢٤	٩٥,٤	٩٨	٨٢,٤	٣	٢٠	٢٢٥	٨٥,٢
٩-	توفير قاعدة بيانات ومعلومات لخدمة منظمات المجتمع المدنى	١٢٢	٩٣,٨	١٠١	٨٤,٩	١٢	٨٠	٢٣٥	٨٩
١٠-	التعاون والتشبيك بين منظمات المجتمع المدنى المصرية ونظيرتها على المستوى الإقليمى والعالمى	١٢٢	٩٣,٨	٩٨	٨٢,٤	٢	١٣,١٣	٢٢٢	٨٤,١
١١-	ارتباط أنشطة منظمات المجتمع المدنى باهتمامات واحتياجات المواطنين	١٢٩	٩٩,٢	١٠٤	٨٧,٤	١٥	١٠٠	٢٤٨	٨٣,٩
١٢-	الاهتمام بالبرامج التدريبية للعاملين بمنظمات المجتمع المدنى	١٢٩	٩٩,٢	٩٦	٨٠,٧	٩	٦٠	٢٣٤	٨٨,٤
١٣-	دوران السلطة فى مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى	١٢٢	٩٣,٨	١٠٦	٨٩,١	٨	٥٣,٣٣	٢٣٦	٨٩,٤
١٤-	الاهتمام بالبرامج التى تؤدى لنشر قيم الثقافة المدنية	١٢٢	٩٣,٨	١٠٥	٨٨,٦	٩	٦٠	٢٣٦	٨٩,٤
١٥-	تشجيع المشاركة التطوعية خاصة بين الشباب والمرأة	١٢٥	٩٦,٢	١٠٣	٨٦,٦	٩	٦٠	٢٣٧	٨٩,٨
١٦-	التوسع فى استخدام أجهزة الإعلام فى إبراز نشاط وقضايا المجتمع المدنى	١٣٠	١٠٠	١٠٥	٨٨,٦	١٥	١٠٠	٢٥٠	٩٤,٧
١٧-	تشجيع رجال الأعمال على دعم نشاط قطاع منظمات المجتمع المدنى	١٢٠	٩٢,٣	١٠٦	٨٩,١	١٥	١٠٠	٢٤١	٩١,٣

يبين الجدول السابق أن :

بالنسبة لمقترحات تفعيل شراكه منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية فقد جاء فى المرتبة الأولى (أن تكون هناك إستراتيجية حكومية واضحة حول دور القطاع المدنى) بنسبة (٩٧%) الأمر الذى يسهل التعامل بين القطاعين على أساس أهداف واضحة ومحددة لهذا القطاع خاصة إذا تم تحديد تلك الاستراتيجية بالتعاون والاتفاق مع منظمات المجتمع المدنى.

وفى المرتبة الثانية (الدعم المالى والفنى الحكومى لمنظمات المجتمع المدنى) بنسبة (٩٦,٦%) **وقد يرجع ذلك إلى** قصور الموارد الذاتية والدعم المالى والفنى من قبل القطاع الخاص الأمر الذى يجعل منظمات المجتمع المدنى تعول كثيراً على الدعم الحكومى.

وفى المرتبة الثالثة (التوسع فى استخدام أجهزة الإعلام فى إبراز نشاط وقضايا المجتمع المدنى) بنسبة (٩٤,٧%) لما قد يحققه ذلك من زيادة الدعم المجتمعى لتلك المنظمات مادياً وبشرياً وينعكس بالتالى إيجابياً على نشاطها.

وفى المرتبة الرابعة (التنسيق والتعاون الأفقى والرأسي بين منظمات المجتمع المدنى) بنسبة (٩٢%) الأمر الذى قد يؤدى لتكامل أنشطتها وتنمية قدراتها وتمكينها من تنفيذ مشروعات كبرى مشتركة.

الفصل الخامس
النتائج العامة للدراسة الميدانية

أولاً : النتائج العامة للدراسة الميدانية .

ثانياً : سبل تفعيل شراكة منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الإجتماعية .

ثالثاً : قضايا لدراسات مستقبلية .

أولاً : النتائج العامة للدراسة الميدانية :

(١) شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية :

١ – اتضح من نتائج الدراسة أن منظمات المجتمع المدنى تشارك فى كافة مراحل صنع سياسات الرعاية الإجتماعية وإن كانت شراكتها تزيد فى المراحل التالية بالترتيب (مرحلة تنفيذ خطط الرعاية الإجتماعية، دراسة قضايا وحاجات المجتمع، متابعة تنفيذ البرامج والمشروعات، تحديد القضايا والحاجات المجتمعية، ترجمة سياسة الرعاية الإجتماعية لاستراتيجية محددة) عن المراحل الأخرى .

٢ – أوضحت نتائج الدراسة أن أهم صور شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية هى بالترتيب :

أ – المشاركة فى تنفيذ برامج الرعاية الإجتماعية .

ب– التعبير عن حاجات ومشكلات فئات معينة .

جـ– إثارة القضايا العامة وتوعية الرأى العام بها .

د – التعبير عن الحاجات والمشكلات المجتمعية .

هـ– مناقشة بدائل سياسة الرعاية الإجتماعية مع الأجهزة الحكومية،وتنظيم حملات لتعديل بعض القوانين .

و – مناقشة بدائل سياسة الرعاية الإجتماعية مع الأجهزة التشريعية .

ز – اقتراح القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الإجتماعية .

ح – المشاركة فى تقويم سياسة الرعاية الإجتماعية .

ط – المشاركة فى اقتراح أهداف سياسة الرعاية الإجتماعية .

ى – نقد أداء المؤسسات الحكومية فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية.

٣ – تشير نتائج الدراسة أن منظمات المجتمع المدنى تستخدم عدة أدوات للشراكة فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية وأهمها بالترتيب :

أ – المؤتمرات والندوات العامة .

ب– التليفزيون،والدخول فى تحالفات مع هيئات أخرى .

جـ– الإذاعة، والصحافة المستقلة .

د – اللجان المشتركة التى تجمع بين منظمات المجتمع المدنى وممثلى الجهاز التشريعى .

هـ- النشرات والكتيبات .
و - أشخاص ينتمون إليها ويشغلون مواقع حكومية قيادية .
ز - اللجان المشتركة التى تجمع بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة.

٤ - تشير نتائج الدراسة أن منظمات المجتمع المدنى تشارك الحكومة فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية وهى فى ذلك تأتى فى المرتبة الثانية بعد الحكومة وقبل القطاع الخاص .

٥ - أوضحت نتائج الدراسة أن منظمات المجتمع المدنى تنشط فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية فى كافة مجالات الرعاية الإجتماعية وبصفة خاصة فى المجالات التالية بالترتيب (الخدمات الاقتصادية، مجال الأسرة والطفولة، الرعاية الصحية) وقد يرجع تقدم هذه الخدمات عن غيرها لأهمية هذه الخدمات من ناحية كما أنها تمس قطاع كبير من المواطنين من ناحية أخرى .

٦ - تشير نتائج الدراسة إلى وجود فروق جوهرية فى مجالات نشاط (الأحزاب السياسية، النقابات المهنية والعمالية، الجمعيات الأهلية) فى مجالات الرعاية الإجتماعية المختلفة حيث تقدمت الأحزاب فى الأنشطة البيئية عن النقابات والجمعيات فى حين تقدمت النقابات فى (الرعاية الصحية، الشباب والترويح، الأنشطة التعليمية والتثقيفية) وتقدمت الجمعيات فى (الخدمات الاقتصادية، خدمات الأسرة والطفولة) .

٧ - أكدت نتائج الدراسة على وجود تزايد نسبى فى نشاط منظمات المجتمع المدنى فى السنوات العشر الأخيرة فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية، وأن هناك أسباب عديدة أدت إلى ذلك فى مقدمتها (تزايد مشكلات المجتمع، ثم اتجاه المنظمة للتعاون مع غيرها من منظمات المجتمع المدنى فى تنفيذ برامج ومشروعات الرعاية الإجتماعية، ثم تنامى إمكانات المنظمة) .

٨ - تبين من نتائج الدراسة وجود علاقة طردية معنوية بين استخدام منظمات المجتمع المدنى وسائل الشراكة فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية وصور شراكتها فى صنع تلك السياسات حيث يؤدى استخدام تلك الوسائل لتزايد صور شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية وبصفة خاصة فى التعبير عن حاجات ومشكلات الفئات التى تمثلها منظمات المجتمع المدنى .

وتؤكد النتائج السابقة صحة الفرض الأول للدراسة :

" تتعدد صور وأدوات شراكة منظمات المجتمع فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية فى مصر "

(٢) العوامل التى تؤثر إيجابياً على شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية :

(١) توافر العنصر البشرى فى منظمات المجتمع المدنى (كماً وكيفاً) :

١ – تشير نتائج الدراسة إلى عدم توافر العنصر البشرى بالعدد الكافى فى منظمات المجتمع المدنى وبصفة خاصة من المتطوعين والذين تعتمد عليهم أغلب أنشطة تلك المنظمات .

٢ – أوضحت نتائج الدراسة وجود العديد من الأسباب التى تؤدى للنقص فى أعداد المتطوعين بالمنظمة أهمها بالترتيب (سيطرة أصحاب النفوذ على المنظمة واستغلالها لصالحهم، تفضيل العمل بأجر، عدم توافر الوقت للتطوع، عدم الوعى بأهمية العمل التطوعى) .

٣ – تبين من نتائج الدراسة أن أعضاء مجلس إدارة منظمات المجتمع المدنى يحتاجون للكثير من الدورات التدريبية لاكتساب المعارف والخبرات التى تمكنهم من ممارسة العمل الاجتماعى وبصفة خاصة دورات تدريبية فى المجالات التالية بالترتيب (تخطيط البرامج والمشروعات، العلاقات العامة، تقدير حاجات المجتمع، صنع واتخاذ القرار) .

٤ – تشير نتائج الدراسة إلى أن القرارات داخل مجلس إدارة منظمات المجتمع المدنى تتخذ بشكل ديمقراطى حيث يتم الرجوع لأعضاء مجلس الإدارة والتعرف على آرائهم واتخاذ القرار وفقاً لرأى الأغلبية .

٥ – أوضحت نتائج الدراسة أن توافر العنصر البشرى المؤهل بالمنظمة يعود عليها بالإيجاب وعلى قدرتها على الدخول فى تحالفات مع غيرها، كما يساعدها فى إنجاز أنشطتها بشكل مناسب، وخدمة عدد أكبر من العملاء، والتوسع فى أنشطتها .

٦ – تبين من نتائج الدراسة وجود علاقة طردية معنوية بين توافر العنصر البشرى بالمنظمة ومجالات نشاطها فى مجال الرعاية الإجتماعية، وكذلك وجود علاقة طردية معنوية بين توافر العنصر البشرى بالمنظمة وتزايد دورها فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية .

ومن ثم توضح النتائج السابقة صحة فرض الدراسة " **يؤدى توافر العنصر البشرى (كماً وكيفاً) بمنظمات المجتمع المدنى إلى شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية** " .

(٢) بناء التحالفات والتشبيك بين منظمات المجتمع المدنى :

١ – أوضحت نتائج الدراسة أن التحالف على المستوى المحلى هو أكثر صور التحالف، فى حين أن التشبيك على المستوى القومى هو أكثر صور التشبيك، وقد يرجع ذلك إلى أن التقارب الجغرافى يساعد فى إيجاد دوافع التحالف حيث تقارب الأهداف والجمهور المشترك، فى حين أن أغلب تلك المنظمات المدنية المحلية هى فروع لمنظمات قومية لذا جاء التشبيك على المستوى القومى يمثل أعلى نسبة للتشبيك .

٢ – تبين من نتائج الدراسة أن منظمات المجتمع المدنى فى مصر لا تجيد بشكل مناسب فن التحالف والتشبيك، وأن ذلك يرجع لعدة أسباب أهمها بالترتيب (ندرة قنوات الاتصال بين منظمات المجتمع المدنى، عدم الوعى بأهمية التحالفات والشبكات، انخفاض قيمة التسامح ورغبة كل منظمة فى العمل منفردة، الدولة لا تشجع إنشاء مثل هذه التحالفات) .

٣ – أوضحت نتائج الدراسة فوائد التحالفات والشبكات فى دعم موارد المنظمة وأنشطتها وتنمية قدراتها التفاوضية مع الحكومة والقطاع الخاص .

٤ – تبين من نتائج الدراسة وجود علاقة طردية معنوية بين أشكال التعاون بين منظمات المجتمع المدنى والمنظمات الحليفة ونشاط المنظمة فى مجال الرعاية الإجتماعية، وكذلك وجود علاقة طردية معنوية بين خدمات الشبكات وتزايد دور منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية .

٥ – كما أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية معنوية بين إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك ونشاطها فى مجالات الرعاية الإجتماعية المختلفة، وكذلك وجود علاقة طردية معنوية بين إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك وصور شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية، مما يؤكد على أن إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك يساعد على شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية.

وهو ما يؤكد صحة فرض الدراسة " **يساعد التحالف والتشبيك بين منظمات المجتمع المدنى فى شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية** " .

(٣) العلاقة الإيجابية بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة :

١ – تبين من نتائج الدراسة أن العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة تتسم بالدعم المالى والفنى الحكومى والإشراف والرقابة فى حين جاءت فى النهاية إتاحة الحكومة فرص شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية .

٢ – تشير نتائج الدراسة أن علاقة منظمات المجتمع المدنى بالحكومة تقابلها العديد من المشكلات أهمها (مراقبة الحكومة الصارمة لتمويل منظمات المجتمع المدنى، تدخل الحكومة فى أنشطة وقرارات المنظمة، عدم تجاوب الحكومة مع حاجات منظمات المجتمع المدنى) .

٣ – أوضحت نتائج الدراسة أن الحكومة تشجع شراكة منظمات المجتمع المدنى فى مرحلة تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية عن مرحلتى وضع وتقويم تلك السياسات، وهو ما يفسر تزايد نشاط منظمات المجتمع المدنى فى مرحلة تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية عن مرحلتى وضع وتقويم هذه السياسات .

٤ – كما أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية معنوية بين طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة ونشاط تلك المنظمات فى مجالات الرعاية الإجتماعية المختلفة، حيث يساعد الدعم والتعاون الحكومى مع تلك المنظمات فى زيادة نشاطها فى شتى مجالات الرعاية الإجتماعية .

٥ – تبين من نتائج الدراسة وجود علاقة طردية معنوية بين طبيعة العلاقة بين المنظمة والحكومة وتزايد دور المنظمة فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية، حيث يؤثر الدعم المالى والفنى الحكومى إيجابياً على تزايد دور منظمات المجتمع المدنى فى حين يؤثر الإشراف والرقابة الحكومية سلباً على تزايد دورها .

ويتضح من النتائج السابقة صحة فرض الدراسة " **تؤدى العلاقة الإيجابية بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة إلى شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية** " .

(٤) العلاقة الإيجابية بين منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص :

١ – تبين من نتائج الدراسة انخفاض صور مساندة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى بشكل عام، وقد تقدمت صور المساندة (إعداد دورات تدريبية للعاملين بمنظمات المجتمع المدنى، إمداد المنظمة بالخبراء عند الحاجة، تقديم المشورة الفنية) .

٢ – تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين صور مساندة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى ونشاطها فى مجالات الرعاية الإجتماعية المختلفة .

٣ – كما تبين من نتائج الدراسة وجود علاقة طردية معنوية بين صور مساندة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى وصور شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية .

وتؤكد النتائج السابقة صحة فرض الدراسة " **تساعد العلاقة الإيجابية بين منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية** " .

ومن ثم تؤكد النتائج السابقة صحة الفرض الثانى للدراسة .

ثانياً : سبل تفعيل شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية :

من خلال الإطار النظرى ونتائج الدراسة الميدانية يستطيع الباحث التوصل إلى مجموعة من المؤشرات التخطيطية التى تكون بمثابة إطار تصورى يساعد فى تفعيل شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية وذلك وفقاً للعناصر التالية :

(١) توافر العنصر البشرى فى منظمات المجتمع المدنى (كماً وكيفاً) :

ويتطلب تحقيق ذلك إجرائياً ما يلى :

١ – قيام منظمات المجتمع المدنى بتنفيذ برامج إعلامية فى مناطق عملها توضح أهداف تلك المنظمات ومجالات نشاطها من خلال الندوات والنشرات والكتيبات وغيرها، مما يساعد على جذب متطوعين جدد للمنظمة .

٢ – التوسع فى استخدام أجهزة الإعلام المختلفة فى إبـراز أنشـطة وخدمـات منظمات المجتمع المدنى .
٣ – توفير منظمات المجتمع المدنى لحوافز رمزية للمتطوعين الذين يشـاركون فى أنشطتها المختلفة، ويمكن أن تقوم منظمات المجتمع المدنـى ببعـض المشروعات التى تدر هامش ربح يمكن الاستفادة منها فى توفـير حوافـز للمتطوعين .
٤ – دوران السلطة داخل مجلس إدارة منظمات المجتمع المدنى والتخلـى عـن نظام النخبوية القائم فى كثيراً منها والذى يتيح لهذه النخب السيطرة علـى مجلس الإدارة لفترات طويلة .
٥ – تبنى ثقافة الممارسة الديمقراطية الداخلية فى منظمـات المجتمـع المدنـى والحوار والخضوع لرأى الأغلبية .
٦ – اهتمام منظمات المجتمع المدنى وبصفة خاصة شبكاتها بتنفيذ العديـد مـن برامج نشر الثقافة المدنية فى المجتمع .
٧ – إيجاد قنوات اتصال يمكن من خلالها فتح باب الحوار بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة لإيجاد الثقة وتوفير المناخ السياسى والتشـريعى والإدارى الذى يعطى مرونة لعمل منظمات المجتمع المدنى بعيداً عن البيروقراطيـة الحكومية وخوف أعضاء تلك المنظمات الدائم من المسائلة، وهى كلها أمور توفر مناخ مناسب للتطوع .
٨ – قيام الحكومة بإمداد منظمات المجتمع المدنى بالخبرات الفنية التى تحتاجها.
٩ – قيام وزارة الشئون الإجتماعية بعقد دورات تدريبية متنوعة ومستمرة وبأجر رمزى أو بدون مقابل للعاملين بمنظمات المجتمع المدنى فى الموضوعـات التى يحتاجونها عند العمل بتلـك المنظمـات مثـل (تخطيـط الـبرامج والمشروعات، تعبئة المتطوعين، صنع واتخاذ القـرار، التشـريعات ذات الصلة بعمل تلك المنظمات) .
١٠– اهتمام منظمات المجتمع المدنى وبخاصة شـبكاتها بـالدورات التدريبيـة للعاملين فيها ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون والتنسـيق مـع وزارة الشـئون الإجتماعية والقطاع الخاص .

(٢) التحالف والتشبيك بين منظمات المجتمع المدنى :

ويتطلب تحقيق ذلك إجرائياً ما يلى :

١ – قيام الحكومة بتشجيع إنشاء مثل هذه التحالفات والشبكات المدنية ودعمـها مالياً وفنياً ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تغيير النظرة الحكومية فى النظـر للقطاع الأكبر من منظمات المجتمع المدنى من النظرة الندية إلى النظـرة التكاملية الشاملة .

٢ – اهتمام التحالفات والشبكات القائمة بالبرامج التى تركز على قيم الثقافة المدنية وبخاصة التسامح والتى تظهر أهمية هذه التحالفات والشبكات فى دعم قدرات منظمات المجتمع المدنى مما يساعد على جذب أعضاء جدد لها ويمكن أن تستخدم لتحقيق ذلك العديد من الوسائل (كالندوات والمحاضرات ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة) .

٣ – التركيز فى عمل الشبكات والتحالفات على نقاط الاتفاق والالتقاء بينها وهى الموضوعات أو الأهداف المتشابهة بين المنظمات الحليفة أو المتشابكة والبعد عن مواضع الاختلاف بما يضمن لتلك التحالفات البقاء والاستمرار .

٤ – اهتمام التحالفات والشبكات القائمة بالتنسيق فيما بينها سواء على المستوى الأفقى (الجغرافى) أو الرأسى (النوعى) ، والتشبيك فيما بينها كلما كان ذلك ممكناً والذى يعرف بتشبيك الشبكات بما يعطى فرصة أكبر لتوطيد العلاقة والتعاون بين منظمات المجتمع المدنى وزيادة ثقل وتأثير هذا القطاع .

٥ – أن تسعى تلك التحالفات والشبكات إلى استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية لجذب التأييد المجتمعى لها ولقضاياها .

٦ – أن تسعى تلك التحالفات والشبكات لإيجاد قنوات اتصال مستمرة مع الحكومة والقطاع الخاص من أجل دعم قضاياها .

(٣) العلاقة الإيجابية بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة :

ويمكن تحقيق ذلك إجرائياً من خلال :

١ – إيجاد قنوات اتصال وحوار مستمر بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة لتعديل النظرة الندية ونظرة الشك المتبادلة بين الطرفين .

٢ – تخفيف رقابة الحكومة على القطاع المدنى وزيادة استقلاليته ويتطلب ذلك إجراء تعديلات تشريعية للقوانين واللوائح التى تنظم العلاقة بين القطاع المدنى والحكومى .

٣ – إيجاد استراتيجية حكومية واضحة حول دور منظمات المجتمع المدنى للتخلص من الإزدواجية بين خطاب سياسى مشجع لشراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية وتعقيدات بيروقراطية حكومية تعوق تلك المنظمات .

٤ – تركيز منظمات المجتمع المدنى على الأهداف والمصالح القومية والبعد عن الصراعات الأيديولوجية والسياسية لمحاولة كسب ثقة الحكومة بل والرأى العام بها .

٥ – أن تسعى منظمات المجتمع المدنى إلى أن يكون تعاملها مع الحكومة من خلال شبكاتها أو تحالفاتها وليست فى صورة منظمات منعزلة عن بعضها البعض مما يزيد من قدرتها التفاوضية ويزيد من تأثيرها .

٦ – رجوع الحكومة عند وضع سياسات وخطط الرعاية الإجتماعية والقوانين المنفذة لها إلى منظمات المجتمع المدنى والتى تتسم بالقرب بل والتلاحم مع القاعدة الشعبية مما يعطيها رؤية موضوعية تفيد عند وضع سياسات الرعاية الإجتماعية حتى تتطابق مع الحاجات الفعلية للجماهير، ومن ناحية أخرى منظمات المجتمع المدنى أصبحت شريك أساسى فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية لذا من الواجب أن تشترك فى وضع السياسات التى تشارك فى تنفيذها .

٧ – زيادة الدعم المالى الحكومى لمنظمات المجتمع المدنى خاصة فى المرحلة الحالية حيث تعانى تلك المنظمات من قصور فى مواردها الذاتية يقابل ذلك تزايد الحاجة المجتمعية لخدماتها خاصة مع تقلص نشاط الدولة فى الجانب الاجتماعى، حتى تصل منظمات المجتمع المدنى إلى مرحلة من النضج تسمح لها بالاعتماد الأساسى على التمويل الذاتى .

٨ – إسناد الحكومة للمزيد من مشروعاتها لمنظمات المجتمع المدنى للإستفادة من المزايا والقدرات التى تميز هذا القطاع عن القطاع الحكومى وبصفة خاصة المرونة وسرعة الاستجابة للاحتياجات المجتمعية والجدية.

(٤) العلاقة الإيجابية بين منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص :

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى :

١ – محاولة منظمات المجتمع المدنى خاصة من خلال شبكاتها وتحالفاتها إيجاد قنوات للاتصال والتحاور مع القطاع الخاص ومنظماته كجمعيات رجال الأعمال .

٢ – قيام الحكومة بمنح المزيد من التسهيلات والمزايا للقطاع الخاص المساند للعمل الخيرى ومنظمات المجتمع المدنى فى أنشطتها المختلفة فى مجال الرعاية الإجتماعية كالمزيد من التخفيضات والإعفاءات الضريبية .

٣ – قيام الحكومة بمساندة المشاريع التى تنفذ بالتعاون بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى ذات البعد الاجتماعى سواء بدعمها أو بتقديم التسهيلات اللازمة لها .

٤ – اهتمام منظمات المجتمع المدنى والحكومة بالبرامج الإعلامية التى تشجع على مساندة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى فى برامج الرعاية الإجتماعية .

ثالثاً : قضايا لدراسات مستقبلية :

١ – تطوير وتفعيل التشريعات المنظمة لشراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية فى المجتمع .

٢ – الثقافة المدنية وشراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية فى المجتمع .

٣ – الموارد الذاتية لمنظمات المجتمع المدنى والاعتماد على الذات .

٤ – أساليب تفعيل الشبكات القومية لمنظمات المجتمع المدنى والتشبيك فيما بينها لتحقيق أهداف سياسات الرعاية الإجتماعية .

٥ – أتحادات وجمعيات رجال الأعمال وصنع سياسات الرعاية الإجتماعية .

٦ – التمويل الأجنبى وتمكين منظمات المجتمع المدنى من صنع سياسات الرعاية الإجتماعية فى المجتمع .

٧ – أساليب تفعيل وتعدد قنوات الاتصال والعلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة .

٨ – إسهامات منظمات المجتمع المدنى فى تمكين وتقوية الفقراء للمشاركة فى إتخاذ القرار .

٩ – المجتمع المدنى والرعاية الإجتماعية للفقراء فى المجتمع .

١٠– العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى العالمية والقومية وصنع سياسات الرعاية الإجتماعية فى المجتمع .

١١– المناخ الديمقراطى فى المجتمع وتدعيم شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية .

١٢– التباين بين قطاعات ومنظمات المجتمع المدنى فى توجيه وصنع سياسات الرعاية الإجتماعية .

١٣– المجتمع المدنى والتنشئة السياسية للمشاركة فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية .

مراجع الدراسة

أولاً : المراجع العربية .

ثانياً : المراجع الأجنبية .

أولاً : المراجع العربية :

(أ) الكتب :

- القرآن الكريم .

(١) أبى محمد عبد الملك بن هشام تحقيق محمد بيومى : السيرة النبوية لابن هشام، المنصورة، مكتبة الإيمان، ١٩٩٦ .

(٢) أحمد ثابت : الدور السياسى الثقافى للقطاع الأهلى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩ .

(٣) أحمد زكى بدوى : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٣ .

(٤) أحمد شكرى الصبيحى : مستقبل المجتمع المدنى فى الوطن العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠ .

(٥) أحمد عبد الغفار المغازى : العولمة – مفاهيمها وأبعادها–، القاهرة، وزارة التنمية الإدارية، مركز إعداد القادة للقطاع الحكومى، برنامج الإعداد لشغل الوظائف القيادية، يونيو ١٩٩٨ .

(٦) أحمد عباس عبد البديع : أصول علم السياسة، ط ٢، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٢ .

(٧) أحمد كمال أحمد : التخطيط الاجتماعى، القاهرة، الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، ١٩٧٦ .

(٨) أسامة محمد الفولى : مقدمة فى الاقتصاد الاجتماعى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣ .

(٩) إسماعيل على سعد : المجتمع والسياسة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠ .

(١٠) التحالف العالمى لمشاركة المواطنين (سيفيكوس) : مواطنون – دعم المجتمع المدنى فى العالم –، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٩٤ .

(١١) ــ: مواطنون – دعم المجتمع المدنى فى العالم–، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٩٥ .

(١٢) الحافظ شهاب الدين أبى الفضل العسقلانى (أبن حجر) : فتح البارى بشرح البخارى، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، جـ١٣، القاهرة، مكتبة الحلبى، ١٩٥٩ .

(١٣) الحزب الوطنى الديمقراطى : رؤية وطنية لدولة عصرية - برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى سبتمبر ٢٠٠٠، القاهرة، ٢٠٠٠.

(١٤) السيد عليوة : صنع القرار السياسى فى منظمات الإدارة العامة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧ .

(١٥) السيد يسين : العالمية والعولمة، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١ .

(١٦) الين ميكسنزود : توظيف وإساءة توظيف مفهوم المجتمع المدنى، ترجمة صلاح العمروسى، فى صلاح العمروسى (تحرير) : المجتمع المدنى والصراع الاجتماعى، القاهرة، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧ .

(١٧) أمانى قنديل : المجتمع المدنى العالمى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٢ .

(١٨) ـــــــــ: المجتمع المدنى فى مصر فى مطلع ألفية جديدة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠ .

(١٩) ـــــــــ: العمل الأهلى والتغير الاجتماعى - منظمات المرأة والدفاع والرأى والتنمية فى مصر-، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٨ .

(٢٠) ـــــــــ: التطور السياسى فى مصر وصنع السياسات العامة، فى على الدين هلال (تحرير) : التطور الديمقراطى فى مصر قضايا ومناقشات، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦ .

(٢١) أمانى قنديل وآخرون : الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٣ .

(٢٢) أمانى مسعود الحدينى : المهمشون والسياسة فى مصر، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩ .

(٢٣) أمنية شفيق (تحرير) : بناء مجتمع المشاركة الشعبية - البرنامج العام لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، كتاب الأهالى رقم (٦٤)، القاهرة، مؤسسة الأهالى، ١٩٩٩ .

(٢٤) أيمن السيد عبد الوهاب : قانون الجمعيات الأهلية - نحو تنشيط المجتمع المدنى فى مصر -، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠ .

(٢٥) بول هيرست، جرهام طومبسون : مـــا العولمـــة - الاقتصـــاد العـــالمى وأمكانات التحكم -، ترجمة فالح عبد الجبار، الكويت، عـــالم المعرفة، ٢٠٠١ .
(٢٦) حسن أبو طالب (تحرير) : التقرير الاستراتيجى العربى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١ .
(٢٧) درية شفيق، أحلام السعدى : النظم السياسية، القاهرة، حورس للطباعـــة والنشر، ٢٠٠١ .
(٢٨) رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القـــرار : وصـــف مصر بالمعلومات - الكتاب الســـنوى، الإصـــدار الثـــالث، القاهرة، ١٩٩٧ .
(٢٩) رياض الصمد : المؤسسات الاجتماعية والسياسية فى الدولـــة الحديثـــة - النموذج اللبنانى -، ط ٣، بـــيروت، المؤسســـة الجامعيـــة للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣ .
(٣٠) سعد الدين إبراهيم : المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فـــى الوطـــن العربى، المجلد الثامن، القاهرة، دار قباء للطباعـــة والنشـــر والتوزيع، ٢٠٠٠ .
(٣١) سعيد العلوى : نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدنى فى الفكـــر الغربـــى الحديث، فى سعيد العلوى وآخرون : المجتمع المدنـــى فـــى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية، ط١، بـــيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢ .
(٣٢) شهيدة الباز : المنظمات الأهلية العربية على مشـــارف القـــرن الحـــادى والعشرين - محددات الواقع وآفاق المســـتقبل -، القـــاهرة، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، ١٩٩٧ .
(٣٣) طلعت مصطفى السروجى : سياسات رعاية وتنمية الإنســـان العربـــى " رؤية نقدية تحليلية "، ندوة العلوم الاجتماعية ودورهـــا فـــى خدمة وتنمية المجتمع، جامعة الإمارات العربيـــة المتحـــدة، ١٩٩٨ .
(٣٤) ـــــــــــــــــ : السياسة الاجتماعية فـــى إطـــار المتغـــيرات العالمية الجديدة، القاهرة، دار الفكر العربى، ط١، ٢٠٠٤ .

(٣٥) طلعت مصطفى السروجى، رياض حمزاوى : سياسات الرعاية الاجتماعية والحاجات الإنسانية، ط١، دبى، دار القلم، ١٩٩٧.
(٣٦) طلعت مصطفى السروجى وآخرون : السياسة الاجتماعية، القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى بجامعة حلوان، ٢٠٠٣ .
(٣٧) ـــــــــــــــــــــــ: التنمية الاجتماعية المثال والواقع، القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى بجامعة حلوان، ٢٠٠١ .
(٣٨) عبد الحليم رضا عبد العال : السياسة الاجتماعية - أيديولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية -، القاهرة، دار المهندس للطباعة والنشر، ٢٠٠٢ .
(٣٩) عبد الخالق فاروق : النقابات والتطور الدستورى فى مصر ١٩٢٣ - ١٩٩٥، القاهرة، مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧ .
(٤٠) عزمى بشارة : المجتمع المدنى - دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدنى العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨ .
(٤١) عطية الأفندى : المنظمات غير الحكومية والتنمية - إعادة التفكير من أجل دور أكثر فعالية مع إشارة خاصة للحالة المصرية-، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨ .
(٤٢) على الدين هلال (تحرير) : موسوعة مصر الحديثة، المجلد الأول - الحكومة والنظام السياسى -، القاهرة، المجموعة الثقافية، ١٩٩٦ .
(٤٣) على ليلة : دور المنظمات الأهلية فى مكافحة الفقر، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٢ .
(٤٤) عمر خريوش حمايل : النقابات المهنية الأردنية - خصائصها المؤسسية ودورها السياسى -، عمان، دار سندباد للنشر، ٢٠٠٠ .
(٤٥) فاروق سيد حسين : قاموس مصطلحات " الحاسب الآلى - الانترنت - الإلكترونيات "، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١ .

(٤٦) محسن أحمد الخضيرى : الخصخصة - منهج اقتصادى متكامل لإدارة عمليات التحول إلى القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد القومى والوحدة الاقتصادية -، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٣ .

(٤٧) محمد سعد ، السيد عمر : أصول علم السياسة، القاهرة، دار نشر وتوزيع الكتاب الجامعى بجامعة حلوان، ٢٠٠٢ .

(٤٨) محمود صبيح : الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو، القاهرة، دار وهدان، ١٩٩٥ .

(٤٩) نادر فرجانى : ملاحظات أولية حول منهجية تقويم السياسة والبرامج الاجتماعية، فى هدى مجاهد، أمانى قنديل (تحرير) : منهجية تقويم السياسات الاجتماعية فى مصر، أعمال الندوة الأولى، ١٣ - ١٥ أبريل ١٩٩٨، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

(٥٠) ناهد عز الدين : المجتمع المدنى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠ .

(٥١) هناء عبيد : العولمة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١ .

(٥٢) هويدا عدلى : التسامح السياسى - المقومات الثقافية للمجتمع المدنى فى مصر -، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠ .

(٥٣) ـــــــــ: العمل الأهلى بين ضغوط التغيرات العالمية واحتمالات التحول الديمقراطى، فى صابر نايل (تحرير) : حول مستقبل العمل الأهلى فى مصر، القاهرة، اللجنة التنسيقية لمنظمات العمل الأهلى، ٢٠٠٠ .

(٥٤) والتر شو : الدليل الدولى لإدارة الجمعيات، ترجمة مها أبو السعود، القاهرة، مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، ١٩٩٨ .

(٥٥) وزارة الشئون الاجتماعية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : الكتاب الإحصائى السنوى لعام ١٩٩٨ / ١٩٩٩، القاهرة، ١٩٩٩ .

(ب) المجلات العلمية :

(٥٦) السيد يسين : الطريق الثالث أيديولوجية سياسية جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٥) ، القاهرة، الأهرام، ١٩٩٩ .

(٥٧) اليونسكو : إعلان مبادئ حول التسامح، مجلة رواق عربى، عدد (٢)، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، أبريل ١٩٩٦.

(٥٨) أمانى قنديل : مؤتمر الشبكات العالمية والإقليمية أكتوبر ٢٠٠٢، المظلة، عدد (٢٩) ، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٣ .

(٥٩) ــــــــــ: العمل الأهلى والتغير الاجتماعى، المظلة، عدد (١٣)، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، يونيو ١٩٩٨ .

(٦٠) لجنة متابعة مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، المظلة، عدد (١٠ / ١١)، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ١٩٩٧ .

(٦١) ــ : حول مفهوم الشبكة، المظلة، عدد (١٢)، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، مارس ١٩٩٨ .

(٦٢) مارى كالدور : فكرة المجتمع المدنى العالمى، ترجمة خزامى عقاب عبيد، مجلة الثقافة العالمية، العدد(١٢٦)، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤ .

(٦٣) محسن خضر : مستقبل العمل التطوعى فى المجتمع المدنى من منظور تنموى، مجلة شئون عربية، العدد (١١٧)، القاهرة، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٤ .

(٦٤) محمد عز العرب : ثقافة التطوع وجمعيات تنمية المجتمع البعد الغائب، مجلة أحوال مصرية، العدد (٢٤)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٤ .

(٦٥) مروة حامد البدرى : المجتمع المدنى - جماعات الضغط الصينية ودورها فى المطالبة بالديمقراطية-، السياسة الدولية، عدد (١٣٢)، القاهرة، الأهرام، ١٩٩٨ .

(٦٦) مريم عيسى الشبروای : المنظمات الأهلية فى الخليج العربى - الواقع والتحديات -، مجلة شئون اجتماعية، العدد (٨١)، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤ .

(٦٧) ميجل كريستوبال : بشأن المنظمات غير الحكومية، ترجمة يوسف درويش، المظلة، عدد (١٣)، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٣ .
(٦٨) نجوى إبراهيم : الديمقراطية بين الأحزاب والمجتمع المدنى، مجلة الديمقراطية، العدد الرابع، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١ .
(٦٩) هويدا عدلى : المجتمع المدنى العربى والتحول الديمقراطى، مجلة الديمقراطية، العدد (٧)، القاهرة، الأهرام، ٢٠٠٢ .

(جـ) الدراسات والبحوث :

(٧٠) أحمد يوسف بشير : القطاع التطوعى وإسهاماته فى تحقيق أهداف التخطيط الاجتماعى بالمحليات بالتطبيق على محافظة أسوان، بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، جـ٢، القاهرة، ٢٨ - ٢٩ مارس ٢٠٠١ .
(٧١) أمانى قنديل : المجتمع المدنى فى العالم العربى- دراسة للجمعيات الأهلية العربية-، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٩٤ .
(٧٢) طلعت مصطفى السروجى : نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية رعاية المسنين نموذجاً، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمى الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، ١٥ - ١٦ مايو، ٢٠٠٢ .
(٧٣) ـــــــــــــــ : المجتمع المدنى وتداعياته على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية - المجتمع المصرى نموذجاً-، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمى الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، جـ٢، القاهرة، ٢٨ - ٢٩ مارس، ٢٠٠١ .
(٧٤) عبد الله الخطيب وآخرون : الإسهام الاقتصادى والاجتماعى للمنظمات الأهلية فى الدول العربية - دراسة حالة الأردن، لبنان، مصر، تونس -، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ١٩٩٩ .

(٧٥) عبد الهادى الجوهرى : البعد الاجتماعى للتطوع، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العام السنوى للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، القاهرة، ١٨-١٩ أبريل ٢٠٠١ .

(٧٦) عبد الوهاب الظفيرى : المجتمع المدنى ورسم السياسة الاجتماعية فى دولة الكويت نحو إطار شامل للنهوض بمؤسسات المجتمع المدنى فى ظل التحولات العالمية والإقليمية، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، عدد (١٠)، كلية الخدمة الاجتماعية،جامعة حلوان، أبريل ٢٠٠١ .

(٧٧) محمود عودة وآخرون : واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية - دراسة لأربع أقطار عربية -، القاهرة، دار المستقبل العربى، ٢٠٠٠ .

(٧٨) مصطفى المصمودى : الإعلام الجمعياتى فى المجتمع المدنى، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثانى للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية، ١٧ - ١٩ مايو ١٩٩٧ .

(٧٩) موسى شتيوى وآخرون : التطوع والمتطوعون فى العالم العربى - دراسة حالة -، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٠ .

(٨٠) هويدا عدلى : المقومات الثقافية للمجتمع المدنى فى مصر - دراسة فى التسامح السياسى لدى النخبة السياسية من ١٩٨٢ - ١٩٩٣، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨ .

(د) التقارير والوثائق :

(٨١) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، مركز المعلومات، بيان بالجمعيات المقيدة بالمحافظات والجمعيات المركزية، القاهرة، ٢٠٠٤ .

(٨٢) البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧ - الدولة فى عالم متغير -، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٧ .

(٨٣) ــــــــــ: دخول القرن الحادى والعشرين - تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩ / ٢٠٠٠، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠ .

(٨٤) الشبكة العربية للمنظمات الأهلية : التقرير السنوى الأول للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٢ .
(٨٥) المؤتمر الدولى للسكان والتنمية، وثيقة الجمعيات الأهلية المصرية للمؤتمر، القاهرة، ٥ - ١٣ سبتمبر ١٩٩٤ .
(٨٦) حزب الوفد : حزب الوفد الجديد .. بيان إلى الأمة، القاهرة، ٢٠٠٠ .
(٨٧) حسن أبو طالب (تحرير) : التقرير الاستراتيجى العربى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١ .
(٨٨) سعد الدين إبراهيم : المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى، التقرير السنوى، القاهرة، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٢ .
(٨٩) ـــــــــــــ: المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى، التقرير السنوى، القاهرة، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣ .

(هـ) القوانين والتشريعات :

(٩٠) الاتحاد الإقليمى للجمعيات والمؤسسات الأهلية بمحافظة الشرقية : القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية ونماذج السجلات .
(٩١) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر : قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون النقابات العمالية، القاهرة، ٢٠٠٤ .
(٩٢) الشبكة العربية للمنظمات الأهلية : النظام الأساسى واللائحة التنفيذية للشبكة، القاهرة، ٢٠٠٢ .
(٩٣) الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية : دستور جمهورية مصر العربية والقوانين المكملة له، ط٨، القاهرة، ١٩٩٩ .
(٩٤) قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، الجريدة الرسمية، العدد (٢٢)، القاهرة، ٥ يونية ٢٠٠٢ .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

(A) The Books:

(1) Adams, Robert : Social Policy for Social Work, New York, Palgrave, 2002.

(2) Adams, Robert (Eds.) : Social Work : Themes, Issues and Critical Debates, Second Edition, New York, Palgrave, 2002.

(3) Alcock, Pete (Eds.) : The Black Well Dictionary of Social Policy, Oxford, Black Well Publishers, 2002.

(4) Alcock, Cliff (Eds.) : Introducing to Social Policy, London, Prentice Hall, 2000.

(5) Allmendinger, Philip & Chapman, Michael : Planning Beyond 2000, Newyork, John Wiley Sons, 2000.

(6) Allmendinger, Philip (Eds.) : Introduction to Planning Practice, New York, John Wiley Sons, LTD, 2000.

(7) Anderson, James E. : Public Policy Making – An Introduction, 4th ed., New York, Houghton Mifflin Company, 2000.

(8) Brown, Deborah M. : In Partnership With The World A Profile of The International City County Management Association, Issues of Democracy, Electronic Journals, V.8, N.2, New York, October 2003.

(9) Brueggemann, William G. : The Practice of Macro Social Work, New York, Brooks Cole, 2001.

(10)Bulmer, Martin (Eds.) : Social Science and Social Policy, London, Alln & Unwin, 1986.

(11)Cenera, Michael M. : Non-Governmental Organizations, The World Bank, 1989.

(12)Clayton, Andrew : Ngos, Civil Society and The State, Oxford, Intrac Publication, 1996.

(13)Davies, Martin (Eds.) : The Black Well Encyclopedia of Social Work, Oxford, U.K., Black Well Publishers, 2000.

(14)Dear, Ronald B. : Social Welfare Policy, Encyclopedia of Social Work, V.3, 19th ed., Washington, NASW, 1995.

(15)George, Vic & Wildinger, Pul : Globalization and Human Welfare, New York, Palgrave, 2002.

(16)Gilbert, Neil & Specht, Harry : Dimensions of Social Welfare Policy, New Jersey, Prentice Hall, Inc., 1974.

(17)Godwin, Marcia L. & Reith, Jean : Policy Diffusion and Strategies for Promoting Policy Change, Policy Studies Journal, V.28, N.4, California, U.S.A, 2000.

(18)Heap, Simon : Ngos Engaging With Business, Oxford, Intrac Publication, 2000.

(19) ————: Ngos and The Private Sector, Oxford, Intrac Publication, 1998.

(20)Hill, Michael : The Policy Process, New York, Harvester Wheat Sheaf, 1993.

(21) ————: Understanding Social Policy, 5th ed., Oxford, U.K., Black Well, 1997.

(22)Hoechsteller, Susan : Taking New Directions to Improving Public Policy, in Particia L. Ewalt and Others : Social Policy-Reform, Research, and Practice, Washington, NASW, 1997.

(23)Hoefer, Richard : Making A Difference : Human Service Interest Group Influence on Social Welfare Program Regulations, Journal of Sociology and Social Welfare, V.27, N.3, New York, 2000.

(24)International Council of Voluntary Agencies : Relations Between Southern and Northen Ngos, Geneva, 1989.

(25)Jack, William : Public Policy Toward Non-Governmental Organizations in Developing Countries, Washington, World Bank, 2000.

(26)Jones, Brian J. (Eds.) : Social Problems – Issues, Opinions and Solutions, New York, Mc Graw Hill, 1988.

(27)Kennett, Patricia : Comparative Social Policy-Theory and Research-, Philadelphia, U.S.A, Open University Press, 2001.

(28)Khan. Al Fred J. : Theory and Practice of Social Planning, New York, Russell Sage Foundation, 1969.

(29)Kirst, Karenk : Introduction to Social Work and Social Welfare-Critical Thinking Perspectives -, London, Thomson Brooks Cole, 2003.

(30)Korten, David C. : The U.S. Voluntary Sector and Global Realities, New York, Institute for Development Research, 1989.

(31)Latridis, Demetruis S. : Policy Practice, Encyclopedia of Social Work, 19th ed., V.3, Washington, NASW Press, 1995.

(32)Locker, Athru : Webster's New World Dictionary of The American Language, V.1, New York, The World Publishing Company, 1964.

(33)Malik, M. Sadiq : Ngos in South Asia, Arab Ngos Conference "Participation and Development", Cairo 31st. October –2nd November 1989.

(34)Marshall, T.H. : Social Policy in The Twenth Century, London, Hutchin Sons Co. Publishers, 1968.

(35)Mcsweeney, Phil & Alexander, Don: Managing Volunteers Effectively, London Arena, 1996.

(36)Meenaghan, Thomas M. & Washington, Robert, O. : Social Policy and Social Welfare – Structure and Applications-, New York, Mac Millan, 1980.

(37)Midgley, James & Jones, Chris : Social Work and Radical Right – Impact of Developments in Britian And United States, International Social Work, V.37, London, Sage Publications, 1994.

(38)Parrott, Lester : Social Work And Social Care, 2ed., London Routledge, 2002.

(39)Perlman, Robert & Gurin, Arnold : Community Organization and Social Planning, New York, John Wiley Sons, Inc., 1972.

(40)Rachid, Ahmed : Ngos and Development in Egypt, International Research Conference, Indiana Memoral Union, April (10-12), 1995.

(41)Radger, John J. : From Welfare State to Welfare Society, London, Macmillan, 2000.

(42)Reich, Robert B. : The Power of Public Ideas, Cambridge, Ballinger Publishing Company, 1988.

(43)Shahabuddin, Ahmed J. : Civil Society and Democracy, Soc. Culture Bangladesh, Sep., 1998.

(44)Smith, Justin D. (Eds.) : An Introduction to The Voluntary Sector, London, Routledge, 1995.

(45)Sullivan, Michael : The Politics of Social Policy, London, Harvester Wheat Sheaf, 1992.

(46)Summers, Della (Eds.) : Longman Active Study Dictionary of English, Harlow, U.K., Longman Group LTD., 1986.

(47) ————————: Longman Dictionary of Contemporary English, Harlow, U.K., Longman Group LTD., 1995.

(48)Tropman, John E. : Policy Analysis – Methods and Techniques, Encyclopedia of Social Work, V.2, 18th Ed., Washington, NASW, 1987.

(49) United Nations, Unesco : Socio – Economic Indicators for Planning – Methodological Aspects and Selected Examples, Paris, 1981.

(50) Weil, Marie Overby & Gamble, Dorothy N. : Community Practice Models, Encyclopedia of Social Work, V.1, 19th ed., Washington, NASW, 1995.

(51) Wellard, Kate & Copestake, James G. : Non Governmental Organizations and State in Africa, New York, Rout Ledge, 1993.

(B) The Studies:

(52) Burstein, Paul & Linton, April : The Impact of Political Parties, Interest Groups, and Social Movement Organizations on Public Policy, Social Forces V.81, N.2 Washington, 2002.

(53) Dicklich, Susan : Indigenous Non-Governmental Organizations, Civil Society and Democratic Transition in Uganda 1986-1994, Canada, University of Toronto, 1995.

(54) Graig, Paul Warkentin : Framing Aglobal Civil Society : Ngos and Politics of Transitional Activity (Non-Governmental Organizations, International Relations), University of Kentucky, U.S.A., 1998.

(55) Luis, Eduardo F. : State and Civil Society in Argentina : A Study of System Integration, New York, New School for Social Research, 1995.

(56) Oliver, Eric John : Civil Society in Suburbia : The Effects of Metropolitian Social Contexton Participation in Voluntary Organizations, University of California, 1997.

(57) Peter, Lars Solderholm : Global Governance of Aids : Partnerships With Civil Society (Immune Deficiency, Non-Governmental Organizations), Sweden, Lunds University, 1997.

ملاحق الدراسة

ملحق (١)

إستمارة إستبيان لأعضاء مجالس إدارة منظمات المجتمع المدنى

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
قسم التخطيط الاجتماعى

مسلسل عام ( )

مسلسل خاص ( )

بيانات الإستمارة سرية ولا تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى

إستمـارة إستبيان

لأعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى عن " منظمات المجتمع المدنى كشريك فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية فى مصر "

إعداد

حسن مصطفى حسن مصطفى

مدرس مساعد بقسم التخطيط الإجتماعى

كلية الخدمة الإجتماعية – جامعة حلوان

إشراف

الأستاذ الدكتور
طلعت مصطفى السروجى
أستاذ التخطيط الإجتماعى
ووكيل كلية الخدمة الإجتماعية
لشئون التعليم والطلاب – جامعة حلوان

الأستاذ الدكتور
كمـــال أغـــــا
أستاذ متفرغ بقسم التخطيط الإجتماعى
كلية الخدمة الإجتماعية
جامعة حلوان

٢٠٠٤م

أولاً : بيانات أولية :

(١) منظمة المجتمع المدنى التى تتمتع بعضويتها (تذكر) :

(٢) مدة عضويتك بمنظمة المجتمع المدنى : ( ) سنة .

(٣) مدة عضويتك بمجلس الإدارة : ( ) سنة .

(٤) الصفة بمجلس الإدارة :

ثانياً : شراكة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية :-

(٥) ما القطاعات التى تشارك فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية فى المجتمع المصرى ؟

	تشارك بدرجة كبيرة	تشارك بدرجة محدودة	لا تشارك
أ – الحكومة	( )	( )	( )
ب – القطاع الخاص	( )	( )	( )
جـ المجتمع المدنى	( )	( )	( )

(٦) ما مجالات نشاط المنظمة فى مجال الرعاية الإجتماعية ؟

	نعم	إلى حد ما	لا
أ – مجال الأسرة والطفولة	( )	( )	( )
ب- الشباب والترويح	( )	( )	( )
جـ- أنشطة تعليمية	( )	( )	( )
د – خدمات اقتصادية	( )	( )	( )
هـ- رعاية صحية	( )	( )	( )
و – أنشطة بيئية	( )	( )	( )

(٧) هل تزايد دور المنظمة فى العشر سنوات الأخيرة فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية ؟

أ – تزايد بدرجة كبيرة ( )

ب- تزايد بدرجة محدودة ( )

جـ- لم يتزايد ( )

(٨) فى حالة الإجابة بـــ (أ ، ب) فما أسباب تزايد دور المنظمة فـــى هـــذه السنوات فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية ؟

	أوافق تماماً	أوافق إلى حد ما	لا أوافق
أ – تقلص دور الدولـــة فـــى مجـــال الرعايـــة الإجتماعية.	( )	( )	( )
ب– تشجيع الدولة لتزايد نشاط منظمات المجتمع المدنى فى مجال الرعاية الإجتماعية .	( )	( )	( )
جـــ– تزايد مشكلات المجتمع.	( )	( )	( )
د – تنامى إمكانات المنظمة.	( )	( )	( )
هـــ– اتجاه المنظمة للتعاون مع غيرهـــا مـــن منظمات المجتمع المدنى فى تنفيذ برامـــج ومشروعات الرعاية الإجتماعية.	( )	( )	( )
و – تزايد دعم القطاع الخاص للمنظمة .	( )	( )	( )
ز – تعاظم دور المجتمع المدنى عالمياً.	( )	( )	( )

(٩) ما الوسائل التى تستخدمها المنظمة لتقدير الحاجات العامة والفئوية ؟

	دائماً	أحياناً	لا يحدث
أ – الدراسات المسحية.	( )	( )	( )
ب– تجميع المقترحات من المواطنين.	( )	( )	( )
جـــ– الشكاوى التى ترد إليها.	( )	( )	( )
د – اللقاءات العامة.	( )	( )	( )
هـــ– قاعدة البيانات المتاحة.	( )	( )	( )
و – الإحصاءات الرسمية.	( )	( )	( )
ز – الاجتهادات الشخصية لأعضاء مجلـــس الإدارة.	( )	( )	( )

ثالثاً : العوامل المؤثرة على شراكة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية :

(١/٣) : العنصر البشرى :

(١٠) هل يتوافر بالمنظمة العدد الكافى من :

	أوافق تماماً	أوافق إلى حد ما	لا أوافق
أ – الموظفين ؟	( )	( )	( )
ب– المتطوعين ؟	( )	( )	( )

(١١) ما أسباب النقص فى أعداد المتطوعين بالمنظمة ؟

	أوافق تماماً	أوافق إلى حد ما	لا أوافق
أ – عدم توافر الوقت للتطوع.	( )	( )	( )
ب– تفضيل العمل بأجر.	( )	( )	( )
جـ– عدم الوعى بأهمية العمل التطوعى.	( )	( )	( )
د – لا توجد خطة إعلامية توضح أنشطة وخدمات المنظمة.	( )	( )	( )
هـ– سيطرة أصحاب النفوذ على المنظمة واستغلالها لصالحهم.	( )	( )	( )

(١٢) ما مجالات التدريب التى يحتاجها أعضاء مجلس إدارة المنظمة ؟

	أوافق تماماً	أوافق إلى حد ما	لا أوافق
أ – الإدارة المالية والمحاسبية.	( )	( )	( )
ب– تخطيط البرامج والمشروعات.	( )	( )	( )
جـ– تقويم البرامج والمشروعات.	( )	( )	( )
د – تعبئة المتطوعين.	( )	( )	( )

هـ- تقدير حاجات المجتمع. ( ) ( ) ( )
و - صنع واتخاذ القرار. ( ) ( ) ( )
ز - الممارسة الديمقراطية. ( ) ( ) ( )
ح- العلاقات العامة. ( ) ( ) ( )
ط - التحالفات والتشبيك. ( ) ( ) ( )
ى - التفاوض. ( ) ( ) ( )
ك - التشريعات ذات الصلة بنشاط المنظمة. ( ) ( ) ( )
ل- مهارات العمل الإجتماعى. ( ) ( ) ( )
م - أخلاقيات العمل المدنى. ( ) ( ) ( )

(١٣) كيف يتم اتخاذ القرارات داخل مجلس إدارة المنظمة ؟

	دائماً	أحياناً	لا يحدث
أ - تتاح الفرصة لكل عضو فى إبداء رأيه.	( )	( )	( )
ب- تتخذ القرارات بالتصويت واحترام رأى الأغلبية.	( )	( )	( )
جـ- رئيس مجلس الإدارة يسيطر على قرارات المنظمة .	( )	( )	( )

(١٤) ما فوائد توافر العنصر البشرى المؤهل بالمنظمة ؟

	أوافق تماماً	أوافق إلى حد ما	لا أوافق
أ - يساعد المنظمة فى إنجاز أنشطتها بشكل مناسب.	( )	( )	( )
ب- يساعد المنظمة فى التوسع فى أنشطتها.	( )	( )	( )
جـ- يساعد المنظمة فى تقديم خدماتها لعدد أكبر من العملاء.	( )	( )	( )
د - يمكن المنظمة من تنمية مواردها.	( )	( )	( )
هـ- يمكن المنظمة من الدخول فى تحالفات مع غيرها.	( )	( )	( )
و - يشجع المنظمة على الدخول فى عضوية شبكات مدنية.	( )	( )	( )

(٣/٣): بناء التحالفات والتشبيك :

(١٥) هل هذه المنظمات التى تحالفت منظمتكم معها :

أ – محلية ؟ ( ) ب– قومية ؟ ( )

حـ– إقليمية ؟ ( ) د – عالمية ؟ ( )

هـ– لم يسبق لها التحالف ( )

(١٦) ما أشكال التعاون بين منظمتكم والمنظمات الحليفة ؟

	دائماً	أحياناً	لا يحدث
أ – توحد الرأى فى قضايا معينة.	( )	( )	( )
ب– أنشطة دفاعية مشتركة.	( )	( )	( )
جـ– تمثيل مشترك أمام الحكومة.	( )	( )	( )
د – تمثيل مشترك أمام المنظمات الدولية.	( )	( )	( )
هـ– تنفيذ مشروعات مشتركة.	( )	( )	( )
و – تمويل مشروعات مشتركة.	( )	( )	( )
ز – الاشتراك فى تنظيم مؤتمرات وندوات.	( )	( )	( )
ح – وضع سياسة عامة للمنظمات الحليفة.	( )	( )	( )
ط – التنسيق والتكامل بين مشروعات المنظمات.	( )	( )	( )
ى – تبادل الخبرات والمعلومات.	( )	( )	( )
ك – القيام بمشروعات بحثية مشتركة.	( )	( )	( )
ل – لجان مشتركة.	( )	( )	( )
م – دورات تدريبية مشتركة.	( )	( )	( )

(١٧) هل منظمتكم عضواً فى شبكات :

أ – محلية ؟ ( ) ب– قومية ؟ ( )

حـ– إقليمية ؟ ( ) د – عالمية ؟ ( )

هـ– ليست عضواً فى أى شبكة ( )

(١٨) ما الخدمات التى تقدمها الشبكة ؟

	دائماً	أحياناً	لا يحدث
أ – التنسيق بين منظمات الشبكة.	( )	( )	( )
ب– تنمية فرص التعاون بين منظمات الشبكة.	( )	( )	( )
جـ– عقد دورات تدريبية للعاملين بمنظمات المجتمع المدنى الأعضاء بالشبكة.	( )	( )	( )
د – توفير قاعدة بيانات عن منظمات المجتمع المدنى.	( )	( )	( )
هـ– توفير قاعدة بيانات عن الخبراء فى المجتمع.	( )	( )	( )
و – التفاوض مع الحكومة.	( )	( )	( )
ز – التفاوض مع القطاع الخاص.	( )	( )	( )
ح – إجراء البحوث التى تستهدف تطوير العمل المدنى.	( )	( )	( )

(١٩) ما فوائد هذه التحالفات والشبكات ؟

	وافق تماماً	أوافق إلى حد ما	لا أوافق
أ – تدعيم المنظمة وتمكينها من التفاوض مع الحكومة.	( )	( )	( )
ب– تمكين المنظمة من التفاوض مع القطاع الخاص.	( )	( )	( )
جـ– تمكين المنظمة من التفاوض مع المنظمات الدولية.	( )	( )	( )
د – تساعد فى دعم قدرات وموارد منظمات المجتمع المدنى .	( )	( )	( )
هـ– تمكن من تنفيذ مشروعات ضخمة.	( )	( )	( )
و – تساعد فى نشر ودعم التجارب الرائدة.	( )	( )	( )

(٣ / ٣) : العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والقطاعات الأخرى :

(أ) العلاقة مع الحكومة :

(٢٠) ما طبيعة العلاقة بين المنظمة والحكومة ؟

	دائماً	أحياناً	لا يحدث
أ – تقدم الحكومة الدعم المالى.	( )	( )	( )
ب– تقدم الحكومة الدعم الفنى.	( )	( )	( )
جـ– تقوم الحكومة بالإشراف والرقابة.	( )	( )	( )
د – الحكومة تتيح الفرصة لشراكة المنظمة فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية.	( )	( )	( )

(٢١) ما المشاكل التى تعترض علاقة المنظمة بالحكومة ؟

	دائماً	أحياناً	لا يحدث
أ – الزمت الحكومة المنظمة باتباع إجـراءات معقدة عند التأسيس.	( )	( )	( )
ب– عدم تجـاوب الحكومـة مـع متطلبـات المنظمة.	( )	( )	( )
جـ– تدخل الحكومة فى شئون المنظمة.	( )	( )	( )
د – مراقبة الحكومة الصارمة للتمويل.	( )	( )	( )

(ب) العلاقة مع القطاع الخاص :

(٢٢) ما صور مساندة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى ؟

	دائماً	أحياناً	لا يحدث
أ – الدعم المالى للمنظمة.	( )	( )	( )
ب– تقديم المشورة الفنية.	( )	( )	( )
جـ– تنفيذ مشروعات مشتركة.	( )	( )	( )
د – مساندة قضايا تدافع عنها المنظمة.	( )	( )	( )
هـ– إعداد دورات تدريبية للعاملين بالمنظمة.	( )	( )	( )
و – إمداد المنظمة بالخبراء عند الحاجة.	( )	( )	( )

رابعا : معوقات شراكة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية :

(٢٣) ما معوقات شراكة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية؟

(١) المعوقات الاقتصادية :

أ – ضعف الدعم المالى الحكومى لمنظمات المجتمع المدنى. ( )

ب– الأعباء المالية المفروضة على قطاع المجتمع المدنى (كالرسوم والجمارك). ( )

جـ– ضعف الدعم المالى من قبل القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى. ( )

د – صعوبة تدبير التمويل الذاتى اللازم لمشروعات هذا القطاع. ( )

هـ– عدم انتظام اشتراكات الأعضاء فى منظمات المجتمع المدنى. ( )

و – الفساد المالى فى بعض منظمات المجتمع المدنى. ( )

(٢) المعوقات الإجتماعية :

أ – ميل المواطنين للإعتماد على الحكومة وعزوفهم عن المشاركة فى العمل المدنى. ( )

ب– غياب الوعى المدنى فى المجتمع. ( )

جـ– انخفاض مشاركة المرأة فى جهود منظمات المجتمع المدنى. ( )

د – غلبة الإنتماءات العائلية والقبلية. ( )

هـ– عدم الثقة فى القائمين على العمل المدنى. ( )

و – عدم الوعى بالوظيفة الإجتماعية للدين. ( )

(٣) المعوقات التشريعية والإدارية :

أ – تعدد صور الرقابة الإدارية على منظمات المجتمع المدنى. ( )

ب– النصوص التشريعية المقيدة لنشاط منظمات المجتمع المدنى. ( )

جـ– استمرار قيادات منظمات المجتمع المدنى لفترة طويلة وعدم دوران السلطة. ( )

د – الفساد الإدارى داخل بعض منظمات المجتمع المدنى. ( )

هـ– ضعف الروابط بين منظمات المجتمع المدنى والقواعد الشعبية. ( )

و – عدم استقرار تشريعات العمل المدنى. ( )

خامساً : مقترحات تفعيل شراكة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية :

(٢٤) ما مقترحاتكم لتفعيل شراكة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية ؟

أ – تخفيف رقابة الحكومة على القطاع المدنى وزيادة استقلاليته. ( )

ب– تدعيم المناخ الديمقراطى السائد بما يعود بالإيجاب على المشاركة المدنية. ( )

جـ– أن تكون هناك استراتيجية حكومية واضحة حول دور القطاع المدنى . ( )

د – تعديل تشريعات المجتمع المدنى وتطويرها بما يعطيه قدراً أكبر من الإستقلالية والشراكة. ( )

هـ– الدعم المالى والفنى الحكومى لمنظمات المجتمع المدنى. ( )

و – تخفيف الأعباء المالية التى يتحملها القطاع المدنى (كالرسوم والجمارك) ( )

ز – التنسيق والتعاون الأفقى والرأسى بين منظمات المجتمع المدنى. ( )

ح – ضرورة وجود شبكة قومية لمنظمات المجتمع المدنى لدعمها وتنمية قدرتها التفاوضية. ( )

ط – توفير قاعدة بيانات ومعلومات لخدمة منظمات المجتمع المدنى. ( )

ى – التعاون والتشبيك بين منظمات المجتمع المدنى المصرية ونظيرتها على المستوى الإقليمى والعالمى. ( )

ك – ارتباط أنشطة منظمات المجتمع المدنى باهتمامات واحتياجات المواطنين. ( )

ل – الاهتمام بالبرامج التدريبية للعـــاملين بمنظمـــات المجتمـــع المدنى. ( )

م – دوران السلطة فى مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى. ( )

ن – الاهتمام بالبرامج التى تؤدى لنشر قيم الثقافة المدنية. ( )

ص – تشجيع المشاركة التطوعية خاصة بين الشباب والمرأة. ( )

ع – التوسع فى استخدام أجهزة الإعلام فى إبراز نشاط وقضايـــا المجتمع المدنى. ( )

ف – تشجيع رجال الأعمال على دعم نشـــاط قطـــاع منظمـــات المجتمع المدنى. ( )

ملحق (٢)

إستمارة إستبار للخبراء في مجال المجتمع المدني

جامعة حلوان
كلية الخدمة الإجتماعية
قسم التخطيط الإجتماعى

مسلسل عام ( )
مسلسل خاص ( )
تاريخ المقابلة ( )

بيانات الأستمارة سرية ولا تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى

إستمـارة إستبار

للخبراء فى مجال المجتمع المدنى عن

" منظمات المجتمع المدنى كشريك فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية فى مصر "

إعداد
حسن مصطفى حسن مصطفى
مدرس مساعد بقسم التخطيط الإجتماعى
كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان

إشراف

الأستاذ الدكتور
طلعت مصطفى السروجى
أستاذ التخطيط الاجتماعى
ووكيل كلية الخدمة الإجتماعية
لشئون التعليم والطلاب – جامعة حلوان

الأستاذ الدكتور
كمـــال أغـــا
أستاذ متفرغ بقسم التخطيط الاجتماعى
كلية الخدمة الإجتماعية
جامعة حلوان

٢٠٠٤م

أولاً : بيانات أولية :

(١) المؤهل :

(٢) التخصص :

بالنسبة لقيادات العمل المدنى أجب ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦

(٣) منظمة المجتمع المدنى التى تتمتع بعضويتها (تذكر) :

(٤) مدة عضويتك بها : ( ) سنة .

(٥) مدة عضويتك بمجلس الإدارة : ( ) سنة .

(٦) الصفة بمجلس الإدارة :

ثانياً : شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية:-

(٧) حدد مجالات نشاط منظمات المجتمع المدنى فى مجال الرعاية الإجتماعية من وجهة نظرك بالترتيب :

أ – الدفاع عن القضايا المجتمعية. ( )

ب– التأثير فى قرارات صنع سياسات الرعاية الإجتماعية. ( )

جـ– مجال الأسرة والطفولة. ( )

د – الشباب والترويح. ( )

هـ– خدمات إسكان. ( )

و – أنشطة تعليمية. ( )

ز – مساعدات إجتماعية. ( )

ح – خدمات أقتصادية. ( )

ط – رعاية صحية. ( )

ى – أنشطة بيئية. ( )

(٨) ما المراحل التى تتم فيها مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية؟

	تشارك بدرجة كبيرة	تشارك بدرجة محدودة	لا تشارك
أ – تحديد القضايا والحاجات المجتمعية.	( )	( )	( )
ب– دراسة قضايا وحاجات المجتمع.	( )	( )	( )
جـ– تحديد بدائل سياسة الرعاية الإجتماعية والمفاضلة بينها.	( )	( )	( )

د – اتخاذ قرار سياسة الرعاية الإجتماعية. ( ) ( ) ( )

هـ– ترجمة سياسة الرعاية الإجتماعية لإستراتيجية محددة. ( ) ( ) ( )

و – وضع الخطط لتحقيق سياسة الرعاية الاجتماعية. ( ) ( ) ( )

ز – تنفيذ خطط الرعاية الإجتماعية. ( ) ( ) ( )

ح – متابعة تنفيذ البرامج والمشروعات. ( ) ( ) ( )

ط – تقويم سياسة الرعاية الإجتماعية. ( ) ( ) ( )

ى– الاستفادة بالمعلومات الناتجة عن التقويم عند إعداد سياسة رعاية إجتماعية جديدة. ( ) ( ) ( )

(٩) ما صور مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية ؟

	دائماً	أحياناً	لا يحدث
أ – التعبير عن حاجات ومشكلات فئات معينة.	( )	( )	( )
ب– التعبير عن الحاجات والمشكلات المجتمعية.	( )	( )	( )
جـ– إثارة القضايا العامة وتوعية الرأى العام بها.	( )	( )	( )
د – المشاركة فى اقتراح أهداف سياسة الرعاية الإجتماعية.	( )	( )	( )
هـ– طرح بدائل سياسة الرعاية الإجتماعية.	( )	( )	( )
و – مناقشة بدائل سياسة الرعاية الإجتماعية مع الأجهزة الحكومية.	( )	( )	( )
ز – مناقشة بدائل سياسة الرعاية الإجتماعية مع الأجهزة التشريعية.	( )	( )	( )
ح – اقتراح القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الإجتماعية.	( )	( )	( )
ط – مناقشة القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الإجتماعية مع الأجهزة الحكومية.	( )	( )	( )
ى– مناقشة القوانين المنفذة لسياسة الرعاية الإجتماعية مع الأجهزة التشريعية.	( )	( )	( )

ك – تنظيم حملات لتعديل بعض القوانين. ( ) ( ) ( )
ل – المشاركة فى تنفيذ برامج الرعاية الإجتماعية. ( ) ( ) ( )
م – نقد أداء المؤسسات الحكومية فى تحقيق سياسة الرعاية الإجتماعية. ( ) ( ) ( )
ن – المشاركة فى تقويم سياسات الرعاية الإجتماعية. ( ) ( ) ( )

(١٠) ما الوسائل التى تستخدمها منظمات المجتمع المدنى للمشاركة فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية ؟

	دائماً	أحياناً	لا يحدث
أ – الصحافة القومية.	( )	( )	( )
ب– الصحافة الحزبية.	( )	( )	( )
جـ– الصحافة المستقلة.	( )	( )	( )
د – الإذاعة.	( )	( )	( )
هـ– التليفزيون.	( )	( )	( )
و – الانترنت.	( )	( )	( )
ز – النشرات والكتيبات.	( )	( )	( )
ح – القيام بالدراسات والبحوث ونشر نتائجها.	( )	( )	( )
ط – المؤتمرات والندوات العامة.	( )	( )	( )
ى– تبادل الرسائل والمشورة مع الجهات الحكومية.	( )	( )	( )
ك – المقابلات مع المسئولين.	( )	( )	( )
ل – اللجان المشتركة التى تجمع بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة.	( )	( )	( )
م – اللجان المشتركة التى تجمع بين منظمات المجتمع المدنى وممثلى الجهاز التشريعى " مثل لجان الاستماع ".	( )	( )	( )
ن – أشخاص ينتمون إليها ويشغلون مواقع حكومية قيادية.	( )	( )	( )
س – نواب مجلسى الشعب والشورى.	( )	( )	( )
ع – الدخول فى تحالفات مع هيئات أخرى.	( )	( )	( )
ف – اللجوء للقضاء.	( )	( )	( )

ثالثا : العوامل المؤثرة على شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية :

(١/٣) بناء التحالفات والتشبيك:

(١١) هل تجيد منظمات المجتمع المدنى فى مصر فن التحالف والتشبيك ؟

أ – نعم ( ) ب- إلى حد ما ( ) جـ- لا ( )

(١٢) فى حالة الإجابة بـ (لا) ... فما أسباب عدم إجادة منظمات المجتمع المدنى فن التحالف والتشبيك؟

	أوافق تماما	أوافق إلى حد ما	لا أوافق
أ – عدم الوعى بأهمية التحالفات والشبكات.	( )	( )	( )
ب- انخفاض قيمة التسامح ورغبة كل منظمة فى العمل منفردة.	( )	( )	( )
جـ- ندرة قنوات الأتصال بين منظمات المجتمع المدنى.	( )	( )	( )
د – الدولة لا تشجع إنشاء مثل هذه التحالفات والشبكات.	( )	( )	( )

(١٣) ما فوائد دخول منظمات المجتمع المدنى فى تحالفات وشبكات ؟

	أوافق تماما	أوافق إلى حد ما	لا أوافق
أ – تدعيم المنظمة وتمكينها من التفاوض مع الحكومة.	( )	( )	( )
ب- تمكين المنظمة من التفاوض مع القطاع الخاص.	( )	( )	( )
جـ- تمكين المنظمة من التفاوض مع المنظمات الدولية.	( )	( )	( )
د – تساعد فى دعم قدرات وموارد منظمات المجتمع المدنى.	( )	( )	( )
هـ- تمكن من تنفيذ مشروعات ضخمة.	( )	( )	( )
و – تساعد فى نشر ودعم التجارب الرائدة.	( )	( )	( )

(٣ / ٣) العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والقطاعات الأخرى :

(أ) العلاقة مع الحكومة :

(١٤) ما طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة فى مصر ؟

	دائما	أحيانا	لا يحدث
أ – تقدم الحكومة الدعم المالى.	( )	( )	( )
ب- تقدم الحكومة الدعم الفنى.	( )	( )	( )
جـ- تقوم الحكومة بالإشراف والرقابة.	( )	( )	( )
د – الحكومة تتيح الفرصة لشراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.	( )	( )	( )

(١٥) فى أى مراحل صنع سياسات الرعاية الإجتماعية تشجع الحكومة شراكة منظمات المجتمع المدنى ؟

	تشجع دائما	تشجع أحيانا	لا تشجع
أ – مرحلة وضع سياسات الرعاية الإجتماعية.	( )	( )	( )
ب- مرحلة تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية.	( )	( )	( )
جـ- مرحلة تقويم سياسات الرعاية الإجتماعية.	( )	( )	( )

(١٦) ما المشكلات التى تواجه علاقة منظمات المجتمع المدنى بالحكومة ؟

	دائما	أحيانا	لا يحدث
أ – إجراءات معقدة عند التأسيس.	( )	( )	( )
ب- عدم تجاوب الحكومة مع حاجات منظمات المجتمع المدنى.	( )	( )	( )
جـ- تدخل فى أنشطة وقرارات منظمات المجتمع المدنى.	( )	( )	( )
د – مراقبة الحكومة الصارمة لتمويل منظمات المجتمع المدنى.	( )	( )	( )

(ب) العلاقة مع القطاع الخاص :

(١٧) ما صور مساندة القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى ؟

	دائما	أحيانا	لا يحدث
أ – الدعم المالى.	( )	( )	( )
ب– تقديم المشورة الفنية.	( )	( )	( )
جـ– تنفيذ مشروعات مشتركة.	( )	( )	( )
د – مساندة قضايا تدافع عنها منظمات المجتمع المدنى.	( )	( )	( )
هـ– إعداد دورات تدريبية للعاملين بمنظمات المجتمع المدنى .	( )	( )	( )
و – إمداد منظمات المجتمع المدنى بالخبراء عند الحاجة.	( )	( )	( )

(١٨) ما معوقات شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر ؟

–
–
–
–
–

(١٩) ما مقترحاتكم لتفعيل شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية فى مصر ؟

–
–
–
–
–

ملحق (٣)
أسماء السادة الخبراء ووظائفهم أو صفاتهم
بمجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى

أسماء السادة الخبراء ووظائفهم أو صفاتهم بمجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى

الاسم	الصفة بمجلس الإدارة / الوظيفة
(١) حزب الوفد الجديد :-	
١- أ . د / محمود أباظه	نائب رئيس الحزب
٢- أ . د / السيد البدوى شحاته	سكرتير عام الحزب
٣- أ . د / محمد عطية نعمان	عضو الهيئة العليا
٤-أ . د / كاميليا شكرى	عضو الهيئة العليا
٥- أ / أسامة هيكل	عضو الهيئة العليا
(٢) الحزب العربى الديمقراطى الناصرى:	
٦- أ / ضياء الدين داود	رئيس الحزب
٧- أ / جمال عبد الناصر	أمين التنظيم
٨- أ / شوقى قطب أبو سكينة	أمين عام مساعد
٩- أ / سعيد جمعة على	أمين العمال بالحزب
١٠- أ / أحمد عبد الحفيظ السيد	عضو المكتب السياسى
١١- أ / فاروق محمد العربى	عضو المكتب السياسى
(٣) حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى	
١٢- د / رفعت السعيد	رئيس الحزب
١٣- أ / حسين عبد الرازق	أمين عام الحزب
١٤- أ / محمد خليل خليل	أمين عام مساعد الحزب
١٥- أ / محمد سعيد	أمين عام مساعد الحزب
١٦- أ / مدحت الزاهد	أمين منظمات المجتمع المدنى بالحزب
(٤) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر :-	
١٧- أ / أحمد حرك	نائب رئيس الاتحاد
١٨- أ / صبرى فتحى الجريدى	رئيس النقابة العامة للنقل البرى، عضو مجلس إدارة الاتحاد
١٩- أ / عبد المنعم العزالى	رئيس نقابة الكيماويات، عضو مجلس إدارة الاتحاد

الاسم	الصفة بمجلس الإدارة / الوظيفة
(٥) نقابة الأطباء :-	
٢٠- أ. د / حمدى محمود السيد	نقيب الأطباء
(٦) نقابة المهندسين :-	
٢١- مهندس/ مصطفى محمود رمضان	أمين عام النقابة
(٧) نقابة المهن التعليمية :-	
٢٢- أ / محمد محمود قنديل	أمين مساعد
٢٣- أ / يحيى على كيلانى	أمين مساعد
٢٤- أ / حسين أبو شادى	عضو مجلس إدارة
٢٥- أ / عبد العال على أبو السعود	عضو مجلس إدارة
٢٦- أ / وجدى واصف دسوقى	عضو مجلس إدارة
(٨) نقابة المهن الاجتماعية :-	
٢٧- أ / محمد مختار على	وكيل النقابة
٢٨- أ / أنيس أحمد البياع	عضو مجلس إدارة
٢٩- أ / عبد المجيد عبد المنصف أمين	عضو مجلس إدارة
٣٠- أ / محمد على شحاتة	عضو مجلس إدارة
٣١- أ / مصطفى كمال سعد	عضو مجلس إدارة
(٩) نقابة المحامين :-	
٣٢- أ / إبراهيم فارس محمد	أمين عام النقابة
٣٣- أ / مدحت محمد	أمين عام مساعد
٣٤- أ / جمال الدين تاج الدين حسن	عضو مجلس إدارة
٣٥- أ / حلمى عبد الحكيم محمد	عضو مجلس إدارة
٣٦- أ / عبد السلام عبد العزيز كشك	عضو مجلس إدارة
(١٠) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية :-	
٣٧- أ. د / أحمد محمود أبو الروس	عضو مجلس إدارة
٣٨- د / محمد حسنى درويش	عضو مجلس إدارة
٣٩- أ / محمد خيرى عبادة	عضو مجلس إدارة
٤٠- أ / شمس الدين نور الدين	عضو مجلس إدارة

الاسم	الصفة بمجلس الإدارة / الوظيفة
(١١) الأكاديميون :-	
٤١- أ / السيد يسين	مستشار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام .
٤٢- أ / أيمن السيد عبد الوهاب	مدير تحرير الملف الإستراتيجى بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .
٤٣- أ. د / رشاد أحمد عبد اللطيف	أستاذ تنظيم المجتمع ، عميد كلية الخدمة الاجتماعية — جامعة حلوان (سابقا) .
٤٤- أ. د / سامى مرسى	أستاذ علم الإجتماع — كلية الآداب — جامعة الزقازيق .
٤٥- أ. د / سيد حنفى	أستاذ علم الإجتماع بمعهد الدراسات الأسيوية جامعة الزقازيق .
٤٦- أ. د / مدحت أبو النصر	أستاذ بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية - كلية الخدمة الإجتماعية - جامعة حلوان.
٤٧- أ. د / نصيف فهمى منقريوص	أستاذ ورئيس قسم خدمة الجماعة — كلية الخدمة الإجتماعية — جامعة حلوان .
٤٨- أ. د / هالة مصطفى	أستاذ بكلية الأقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، رئيس تحرير مجلة الديمقراطية .
٤٩- أ. د / محمد صلاح	أستاذ علم الإجتماع — كلية الآداب — جامعة القاهرة .
٥٠- أ / محمد عز العرب	باحث بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام .

ملخص الدراسة

أولاً : باللغة العربية .

ثانياً : باللغة الإنجليزية.

أولاً : ملخص الدراسة باللغة العربية :

مشكلة الدراسة :

تتحدد القضية الرئيسية لهذه الدراسة فى :

" شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية فى مصر " .

وينبثق منها مجموعة من القضايا الفرعية تتحدد فى :

(١) ما صور شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية ؟

(٢) ما الوسائل والأدوات التى تستخدمها منظمات المجتمع المدنى للشراكة فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية ؟

(٣) هل يساعد توافر العنصر البشرى فى منظمات المجتمع المدنى (كماً وكيفاً) فى شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية ؟

(٤) كيف يساعد بناء التحالفات والتشبيك بين منظمات المجتمع المدنى على شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية ؟

(٥) كيف تساعد العلاقة الإيجابية بين منظمات المجتمع المدنى والقطاعات الأخرى فى شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية ؟

أهداف الدراسة :

(١) تحديد إسهامات منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية .

(٢) تحديد العوامل الإيجابية والسلبية التى تؤثر على شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية .

(٣) محاولة التوصل إلى مجموعة من المحكات التى تفيد فى تفعيل شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية .

فروض الدراسة :

(١) تتعدد صور وأدوات شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية فى مصر .

(٢) توجد عوامل تؤثر إيجابياً فى شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية .

يمكن اختبار هذا الفرض من خلال المحاور التالية :

أ) يؤدى توافر العنصر البشرى (كماً وكيفاً) بمنظمات المجتمع المدنى إلى شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية .

ب) يساعد التحالف والتشبيك بين منظمات المجتمع المدنى فى شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية .

جـ) تؤدى العلاقة الإيجابية بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة إلى شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية .

د) تساعد العلاقة الإيجابية بين منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية .

مفاهيم الدراسة :

عرض الباحث المفاهيم التالية :

(١) المجتمع المدنى .
(٢) الشراكة .
(٣) سياسة الرعاية الإجتماعية .
(٤) صنع سياسات الرعاية الإجتماعية .
(٥) التحالف .
(٦) الشبكة .

واستخلص لكل منها تعريف يتمشى مع الهدف من الدراسة .

المدخل المنهجى :

اعتمدت الدراسة على مدخل المسح الإجتماعى الشامل .

إطار المعاينة :

أ - **على المستوى القومى :** (٥٠) خبيراً من أعضاء مجالس إدارات الأمانات العامة للأحزاب السياسية والنقابات العامة والإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، والأكاديميين .

ب- **على المستوى المحلى :** الحصر الشامل لأعضاء مجالس إدارات عدد من الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والإتحاد المحلى لنقابات العمال والإتحاد الإقليمى للجمعيات والمؤسسات الأهلية بمحافظة الشرقية والبالغ عددهم (٢٦٤) مفردة .

أدوات الدراسة :

(١) **إستمارة إستبيان :** لأعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدنى بمحافظة الشرقية .

(٢) **إستمارة إستبار** : لخبراء المجتمع المدنى.
(٣) الرجوع للإحصاءات والسجلات.
(٤) القوانين واللوائح.

أهم نتائج الدراسة :

- أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الأول للدراسة :

"تتعدد صور وأدوات شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية فى مصر "

وإن كانت شراكتها تزيد فى مرحلة تحقيق سياسات الرعاية الإجتماعية عن مرحلتى وضع وتقويم تلك السياسات .

- أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الثانى للدراسة :

" توجد عوامل تؤثر إيجابياً فى شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية " .

وقد شملت تلك العوامل " توافر العنصر البشرى بتلك المنظمات، التحالفات والشبكات بين منظمات المجتمع المدنى، العلاقة الإيجابية مع الحكومة، العلاقة الإيجابية مع القطاع الخاص " .

إلا أنه تبين وجود قصور فى العنصر البشرى فى منظمات المجتمع المدنى خاصة من المتطوعين بالإضافة إلى أن منظمات المجتمع المدنى لا تجيد فن التحالف والتشبيك، كما أن الدعم الحكومى ودعم القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدنى محدود مما يحد من شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الإجتماعية .